

المجلة
المجلد الثاني في بعض الحروف

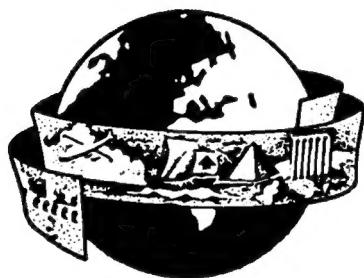
تأليف

د. جمال الدين محمد محمود

كُلُّ رَجُلٍ رِيحُهُ بِرَأْيِهِ وَبِأَعْيُنِهِ
 الْبُؤْسُ الْبُؤْسُ الْأَعْيُنُ وَالْأَفْئِدَةُ
 كَمَا أَنَّ الْبُؤْسَ الْبُؤْسُ الْبُؤْسُ الْبُؤْسُ
 (الْبُؤْسُ)

بسم الله الرحمن الرحيم

دار الكتاب الحديث
المنامة

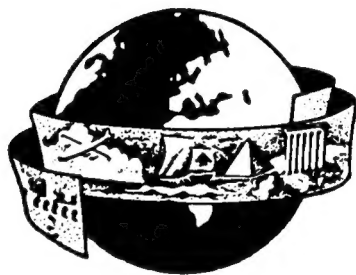


دار الكتاب المصري

طباعة - نشر - توزيع

٣٣ شارع قصر النيل - القاهرة ج.م.ع.
تلفون: ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٢٤٣٠١ - فاكسميلي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
ص.ب. ١٥٦١ - عتبة - الرمز البريدي ١١٥١١ - برقياً: كتامصر
FAX: (202) 3924657

ATT.: MR. HASSAN EL - ZEIN



دار الكتاب اللبناني

طباعة - نشر - توزيع

شارع مدام كوري - مقابل فندق بريستول
تلفون: ٧٢٥٧٣١ - ٧٢٥٧٣٢ - فاكسميلي: ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
برقيا، ناكلبان - ص.ب. ١١/٨٣٣٠ - بيروت - لبنان

FAX: (9611) 351433

ATT.: MR. HASSAN EL- ZEIN

1

المرأة المسلمة في عصر العولمة

دار الكتاب اللبناني

شارع م عورى - مقابل فندق بريستول
ت : 735731 / 735732 ص.ب 8330 / 11
فاكسميلى : 351433 (9611)
برقياً : ناكليان - بيروت - لبنان
Att. Hassan El-Zein

جميع
حقوق
الطبع
والنشر
م محفوظة
للمنشرين

دار الكتاب المصرى

33 شارع قصر النيل - القاهرة ج.م.ع
ت : 3922168 / 3934301 / 3924614
فاكسميلى : 3924657 (202) ص.ب 156 العتبة
الرمز البريدى 11511 القاهرة
Att. Hassan El-Zein

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م _____ 1421 H . - 2001 A.D

رقم الايداع ١٧٢٣ / ٢٠٠١ _____ 977-238-717-4 I.S.B.N.

١٠١
٩٩
٢

المِلَّةُ

المِثْلَةُ فِي عَصْرِ الْعَوَّلَةِ

تأليف

د. جمال الدين محمد محمود

نائب رئيس محكمة النقض
الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
عضو مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف
(سابقاً)
دكتور في الحقوق في الشريعة الإسلامية

الناشرون

دار الكتاب اللبناني
بيروت

دار الكتاب المصري
القاهرة





مقدمة

لاشك أن للمرأة المسلمة فى هذا العصر قضية ظهرت فى العصر الحديث واضحة جلية ، فقد تعددت المجتمعات الإسلامية وتنوعت الحياة فيها بحسب ما طرأ عليها من تغيرات ، وبسبب ما ورد على العالم الإسلامى من مؤثرات مادية وفكرية وثقافية كان بعضها شديد الوطأة فى مجتمعات إسلامية عديدة ، ولكن من الخطأ أن نظن أن القضية تهم النساء وحدهن لأنها قضية المجتمع كله الرجال والنساء معا ، ونحن نحاول البحث عن حلول من الخطر أن نعزل قضية المرأة عن حياتها وأسرتها بل وعن فطرتها أيضا - كما يريد البعض - إن ما يعود على المرأة من خير يضاف إلى الأسرة حتما وإلى الأجيال المقبلة من الرجال والنساء معا ، ولهذا فهو لا يعد من حقوق الرجل وحده ولا يضاف إلى المرأة وحدها ، فالأسرة وحدة واحدة اجتماعيا واقتصاديا بل ونفسيا لأنها تقوم على السكن والمودة والرحمة فى الأساس - كما هو الشأن فى الإسلام - والنظر إلى قضية المرأة دون التفات إلى صورة الأسرة يعود على المرأة بأبلغ الضرر ، فالأسرة هى دنيا المرأة وحياة الرجل ، والنظر إلى حقوق كل منهما وواجباته يكون فى نطاق هذه الوحدة ، ولكن حين نبدأ بعزل الرجل والمرأة عن هذا النطاق والنظر إلى حقوق كل منهما خاصة ، يبدأ معنى الأسرة فى الاضمحلال وهو ما حدث فى كثير من المجتمعات فالحقوق والواجبات الشرعية بالنسبة للرجل والمرأة لا تمثل فى نطاق الأسرة مجرد علاقات اجتماعية أو مالية تحدها الأنظمة والقوانين وحدها ، وإنما تمثل وحدة اجتماعية تقوم فى أساسها على المودة والرحمة وهو الأساس الضرورى لقيامها والذى لا تستقيم حياتها بدونه ، ومن أجل ذلك كانت نظرة الإسلام إلى هذه الوحدة الاجتماعية تتميز بتقديرها واحترامها والعمل على تنميتها لصالح المرأة والرجل والأبناء .

ويخطئ من يظن أن مشكلة الأسرة بعيدة عن أى مشكلة فى المجتمع الإنسانى قديما وحديثا ، إن الأسرة هى أقدم مؤسسة اجتماعية فى الوجود وهى المؤسسة الفطرية الوحيدة فى المجتمع الإنسانى لأن كل المؤسسات بعدها فى التاريخ البشرى جاءت بصنع الإنسان وعمله ، وربما كانت تقليدا للأسرة فى قيامها على الاندماج بين أعضائها والتعاون والمشاركة

فى الجهد الذى تعود ثمرته على الجميع ، ولكن الأسرة فى العصر الحديث - وفى العصر الحديث بالذات وكمؤسسة اجتماعية راسخة لتعرضت للتهجم والمحاولة تهميش قيمتها الإنسانية - إذ يستحيل القضاء عليها - وفى السنوات الأخيرة وابتداء من سنة ١٩٩٠م انعقدت مؤتمرات دولية عديدة نظمتها الأمم المتحدة وهى أعلى وأكبر منظمة دولية فى هذا العصر ، ومن المفترض طبقا لميثاقها أنها تمثل توجهات أمم العالم وشعوبه وسعيها إلى السلام والتقدم ، لقد عقدت المنظمة خلال سنوات قليلة مؤتمرات عديدة تتعلق بالمجتمع الإنسانى - مؤتمر الطفولة فى نيويورك ومؤتمر للبيئة فى أمريكا الجنوبية (ريودى جانيرو) ومؤتمر عن حقوق الإنسان فى فيينا بالنمسا ، وعن السكان والبيئة بالقاهرة ، كما عقدت قمة اجتماعية فى كوبنهاجن بالدانمرك - كل هذه المؤتمرات خلال مدة زمنية لا تزيد على خمس سنوات وكلها من تنظيم الأمم المتحدة وتحت رعايتها ، ومشروعات قراراتها أو توصياتها تبدأ من خبراء المنظمة وبوحى من المصالح السياسية للدول وتوجهاتها السياسية والاجتماعية ، ولا يخفى مقدار التعارض والاختلاف بل والتناقض أحيانا بين المصالح والتوجهات المتعددة لشعوب العالم وحكوماته ، ويخطئ من يظن أن هذه المؤتمرات المتتالية بعيدة عن الأسرة كمؤسسة اجتماعية ، وبنفس القدر يخطئ من يعتقد أنها بعيدة عن التأثير فى حياتنا الأسرية والفكرية والاجتماعية ، إن موضوع المرأة داخل حتما فى كل مؤتمر يتعلق بالأسرة أو التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية لأن المرأة نصف كل مجتمع عددا وأكثر من النصف أثرا وفاعلية فى المجتمع وأجياله وفى القدرة على إنفاذ ما تقرره تلك المؤتمرات من توصيات وقرارات ، حتى ولو ظهر للمشاهد أن الرجال هم الذين يصدرن تلك القرارات ويصنعون تلك التوصيات .

وثمة فارق جوهري ينبغى الالتفات إليه حتى ولو لم تشارك البلاد الإسلامية بقدر كبير فى المؤتمرات المتعددة التى تتعرض للمجتمع فى مشكلاته المعقدة فى هذا العصر ، ولكن علينا أن ندرس وندقق فى قرارات وتوصيات العديد من المؤتمرات العالمية والدولية هل هى حقا تشخص قضية المرأة تشخيصا سليما وتضع لها الحلول الصائبة وحل المشكلات التى تظفر بأهمية بالغة فى المؤتمرات الدولية هى مشكلات حقيقية للمرأة المسلمة وهل يمكن للمجتمع المسلم أن يقبل الحلول المطروحة لهذه المشكلات أم أن هذه المؤتمرات تعالج قضايا المجتمع الغربى بالذات والذى يراد أن تكون مجتمعاتنا الإسلامية صورة منه فى عصر العولمة .

إن الإسلام يبدأ التنمية بكل صورها من الأسرة باعتبارها المؤسسة الفطرية الوحيدة القادرة على المشاركة والإصلاح وعلى تنفيذه ، والمرأة نصف الأسرة ولا تقوم الأسرة إلا بالمرأة ودورها فيها أعظم وأوضح من أن يشار إليه ، ويقابل ذلك أن الأسرة تتعرض لمحاولات بائسة لتغيير مفهومها وإدخال مفاهيم أخرى فى نطاقها وتحت نفس الاسم ، والإسلام ينظر إلى الأسرة كوحدة اجتماعية فطرية يبدأ بها ومنها كل شىء فى المجتمع ، والإسلام يعرف معنى محددا واضحا للأسرة ويعرف الأساس الذى تقوم عليه نفسيا وماديا ، إن الأسرة ليست معاشرة بين الذكر والأنثى وليست مجرد شركة فى تحمل أعباء الحياة المادية يمكن أن تقوم بين رجل وامرأة ، إن الأسرة فى الإسلام هى المؤسسة الاجتماعية الفطرية والتي لا تستمر الإنسانية بدونها ولا تتقدم إلا بها ؛ ولذلك كانت الرعاية والعناية الإلهية بها إنشاءً وبقاءً وانتهاءً .

وقد وضعت شريعة الإسلام أسس هذه الوحدة الاجتماعية وأقامتها على السكن والمودة والرحمة وقسمت الحقوق والواجبات بين طرفيها على أساس التكامل والتكافل بما يكفل بقاء ذلك الارتباط الشرعى بين الرجل والمرأة ، وهو الارتباط الوحيد الذى يسبغ عليه الإسلام حمايته ويرفع من قدره ويحتاط لدفع كل ما يهدده ، ويكفى أن الله تعالى جعل أساسه المودة والرحمة ، فالحقوق والواجبات للرجل والمرأة لا ينظر إليها باعتبار أن كل واحد منهما له حياته ومصالحه المستقلة مما يضعف ذلك البناء الرفيع القدر الذى أقامه الله على المودة والرحمة والذى لا تكون فيه الإضافة إلى أحدهما انتقاصاً من الآخر بل تكاملاً وتكافلاً يضاف إلى الأسرة كلها ، إن تفكك الأسرة فى نظر البعض واختلال معناها فى نظر البعض الآخر فتح الطريق أمام دعوات شاذة وغريبة فى النظر إلى حقوق المرأة وكأنها تنتزع من عدوها الرجل مما يوهن أساس الخلية الأولى فى المجتمع ويؤدى إلى أن تفقد المرأة حقها فى المودة والرحمة التى أقام الله عليها ببناء الأسرة ، ويفقد الرجل حقه فى السكن والطمأنينة فى حياته ، وإذا اختل ذلك البنيان أو انهدم فلا انتفاع بأية حقوق للرجل أو للمرأة لأنها لا تعمل ولا تظهر النعمة فيها إلا داخل ذلك النطاق الذى رفع الله قدره ووصفه من بين العقود والعهود بأنه ميثاق غليظ تعظيماً لشأنه وتحذيراً من الإخلال بأحكامه .

إن الغرض من هذا الكتاب ليس الدفاع عن حقوق المرأة باعتبار أن المجتمع يتكون من

فريقين من البشر - الرجال والنساء - يتمسك كل منهما بحقوقه قبل الطرف الآخر ، ولكن إظهار فكر الإسلام ورويته لوضع المرأة باعتبارها شريكة للرجل على قدم المساواة فى استمرار الحياة وبقائها جيلاً بعد جيل فى الأسرة وفى المجتمع والنظر إلى حقوقها والتزاماتها إلى جانب حقوق الرجل والتزاماته فى نطاق ذلك الارتباط الرائع بينهما بكلمة الله وطبقاً لشريعته - وهو نطاق الأسرة .

لقد تناول قضية المرأة من جميع جوانبها عدد لا يحصى من الكتاب والعلماء ومن كل المجتمعات - ومن المنتمين إلى أديان وعقائد شتى - لاسيما فى العصر الحديث ، ولا نجاور الحقيقة بأى قدر حين نقرر أن المسلمين هم الأكثر والأغزر إنتاجاً فيما يتعلق «بأدبيات المرأة» ونقصد بكلمة الأدبيات جميع الجوانب التى يتحملها البحث فى قضية المرأة بوجه عام ، النواحي الدينية والاجتماعية والثقافية والبدنية والجنسية أيضاً ، إلى جانب ما يزرخ به التراث العربى - والذى هو تراث إسلامى فى جملته - من حديث عن المرأة من النواحي الجمالية والعاطفية والنفسية ، ومع كثرة ما كتب فإنه ليس كثيراً على المرأة لأنها نصف الإنسانية وليس غريباً على العقلية والنفسية الإسلامية ، وبين الأديان السماوية نجد أعظم الاهتمام والتقدير بشؤون المرأة فى الإسلام وحده - فى القرآن الكريم وفى السنة النبوية - بينما لا نجد هذا الاهتمام والتقدير فى التراث اليهودى أو المسيحى ونجد إلى جانب الاهتمام نظرة أخرى تتميز بالوضوح فى معرفة منزلة المرأة فى الأسرة وقدراتها وقدرها الاجتماعى ، وفى المقابل فإن جملة ما ورد عن المرأة فى التراث اليهودى - وانتقل منه إلى التراث المسيحى - لا يحمل تلك النظرة - إن لم نقل أنه يحمل ما يتعارض معها - وما يتعلق بالأسرة فى الإنشاء والحياة والبقاء وحتى انتهائها كان موضوعاً للتشريع الإلهى إجمالاً أو تفصيلاً فى الكتاب العزيز وفى السنة المطهرة ، بينما لا نجد سوى نصوص متناثرة وقليلة فى التراث اليهودى أو المسيحى استكملت بالكثير من الأنظمة البشرية ، وبينما نستطيع استمداد أحكام الأسرة حتى فى بعض التفصيلات من القرآن الكريم والسنة النبوية - مثل الشهادة على الزواج والإرضاع والنفقة وأحكام العدة والتزامات الطلاق - فإن هذه الموضوعات تبدو ذات مرجع بشرى واجتماعى فى غير الإسلام حتى ولو نسب إلى الدين .

ولكن من الحق أن نذكر أن أدبيات المرأة فى الإسلام ليست كلها ذات جوانب إيجابية أو

أنها تتفق فى اتجاهاتها العامة مع النصوص الدينية الملزمة فى القرآن الكريم وفى السنة النبوية ، وإذا تركنا مجال الشعر والأدب والقصص وسائر التراث الأدبى الذى يتعلق بالمرأة فإننا قد نجد من التراث الفقهى - وهو الذى يعتبر فى جملته تفسيرا أو شرحاً أو بياناً للأحكام والنصوص الشرعية - ما لا يتفق مع التوجه العام لنصوص الشريعة ، وقد يدخل فى تفسير وشرح وبيان الأحكام ما يعد من قبيل الأعراف والعادات والتقاليد السائدة فى مجتمع معين إذا نحن تمعنا النصوص والتفتنا إلى التطبيق فى العهد النبوى وهو التطبيق الإسلامى المثالى ، ولا غرابة فى ذلك إذ الفقه - على خلاف النصوص - لابد أن يتأثر بالزمان والمكان والعقول والأفهام على اختلاف ذلك وتنوعه ، ويزيد على ما تقدم أن البعض منا يقرأ التراث الفقهى قراءة انتقائية مع توجهاته الفكرية والاجتماعية فى موضوع المرأة بالذات ، من أجل ذلك فإن الكتابة عن قضية المرأة فى الإسلام تحتاج إلى التمسك بالنصوص الشرعية وإلى فهمها فهماً سليماً وإلى مراعاة التطبيق الأمثل فى عهد النبوة ، والتراث الفقهى على اختلاف مذاهبه يفيدنا فى ذلك أعظم فائدة إذا راعينا أن القداسة للنصوص الشرعية وحدها وأن العهد النبوى وحده هو المثل الأعلى فى الاتباع وفى التطبيق والممارسة .

إن القضية ليست قضية المرأة وحدها بل هى قضية الرجال والنساء وقضية المجتمع الإنسانى كله الذى لا يستطيع التقدم والارتقاء دون هذه المؤسسة الفطرية التى تجمع الرجل والمرأة - وهى الأسرة .

وربما كانت الكتابة عن قضية المرأة فى الفكر الغربى خاصة - أو فى الحضارة الغربية بوجه عام - أيسر وأقرب منالاً ، إذ تبدو القضية واضحة فى تطوراتها ومراحلها الكبرى حتى إلى الحد الذى وصلت إليه ، وفى القرون الوسطى وفيما سُمى بعصور الظلام والتى استغرقت نحو سبعة قرون على الأقل « من القرن التاسع الميلادى وحتى بدايات القرن السادس عشر » كان الفكر الغربى فى قضية المرأة خاضعاً فى مجمله لتصور الدينى المحرف عن المرأة وأنها سبب الخطيئة ومنبعها الدائم فى حياة الناس ، وسوف نتناول ذلك فيما بعد - وكان النظر إليها ك مخلوق ناقص مرتبطاً بالفكر الدينى المستمد أصلاً من التراث اليهودى فى التوراة وما تبعه من أدبيات عن المرأة فى الفكر الغربى عامة ، وظل الأمر كذلك حتى بداية

الثورة الصناعية الكبرى فى أوروبا وما أحدثته من تغييرات اجتماعية واقتصادية كبرى تجاوزت فى آثارها حدود القارة وعانت منها أمم وشعوب عديدة ، ومن بين آثار تلك الثورة الصناعية تحول الملايين من العمل الزراعى إلى العمل الصناعى ومن الريف إلى المدن ومراكز الصناعة ثم بداية اشتغال المرأة خارج المنزل وفى ظروف بالغة القسوة أحياناً ، وسقطت المرأة فى مشكلة لقمة العيش كالرجل تماماً لكى تستقل بحياتها أو لتعاونه غالباً ، واستتبع ذلك التغيير نمطاً جديداً فى الاختلاط وبداية سلطان الرجل (غير الزوج) على المرأة خارج بيتها ، وبسبب هذه التغييرات الكبرى ظهرت قضية المساواة لتحضى المرأة نفسها خارج منزلها ، ولكى تقف على قدم المساواة مع سيدها الجديد - وهو ليس زوجها أو أبوها ، وساعدت الأفكار «الليبرالية» أو ما يمكن أن نسميه التحرر الفكرى على تنمية الاتجاه الفردى والنظر إلى الفرد بدلاً من النظر إلى الأسرة ، وفى معرفة وتقييم الحقوق والواجبات أصبح التركيز على المرأة وعلى الرجل كل بمفرده بدلاً من النظر إلى الأسرة ولم يكن هناك - كما فى الإسلام - ما يفرض أن يكون النظر إلى الأسرة هو الأساس .

وعلى العكس من ذلك الاتجاه تماماً فرض الإسلام النظر إلى الأسرة أولاً ، ولقد عبر القرآن الكريم عن ذلك الارتباط أجمل تعبير ينبئ عن الوحدة ، فالمرأة من الرجل ، والله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ وهى أقرب الناس إليه وأشد البشر التصاقاً به حين تشاركه حياته : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ ﴾ بما يعنى شدة الملاصقة والتجاور المادى والنفسى - وهذه الوحدة أقيمت فى الإسلام على السكن والمودة والرحمة ، يقول الله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ .

لابد أن تؤدى وحدة الحياة الإنسانية وتوحد المصالح والمصير فى هذا البناء الاجتماعى الرفيع القدر - الأسرة - إلى اتصال الحقوق وليس انفصالها وتكاملها لاتعارضها ، إن اجتماع الرجل والمرأة - على كلمة الله - يعد فى الإسلام أعلى وأسمى صورة للاجتماع البشرى ، إنه ليس مجرد اجتماع الذكر والأنثى ، وليس مجرد التزاوج بينهما لحفظ النوع الإنسانى فحسب ، بل هو الأسرة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان رفيعة وأهداف نبيلة ،

إن العلاقات فى نطاق الأسرة تتميز بأنها لا تقاس بميزان الحقوق والواجبات وحدها - حتى وإن كانت موزونة بموازين الشرع - ولكن إلى جانب الحقوق والواجبات هناك رباط من السكن والمودة والرحمة يقوى أو يخفف من الواجبات والالتزامات ، وهو رباطى دينى نص عليه القرآن وليس مجرد رباط اجتماعى قابل للتغيير والتبديل فى أسسه ومبادئه باختلاف المجتمعات والظروف والأحوال .

إن هذا الكتاب ليس مجرد تفصيل للحقوق والالتزامات فى عقد الزواج من الناحية الفقهية ، ولكنه يعبر عن رؤية الإسلام للمرأة منذ البداية ويذكر بحقوقها ، وهى رؤية نعتقد أنها تمثل مستقبل المرأة المسلمة وتلى تطلعاتها وإلى جانبها تظهر الرؤية التى تحاول أن تصل إليها التوجهات الاجتماعية الحديثة والمؤتمرات الدولية العديدة التى تبحث فى موضوع المرأة وآخرها مؤتمر «بكين» الذى عقد فى الفترة من ٤/٩/١٩٩٥م ولمدة أسبوعين بمدينة بكين عاصمة الصين ، ويعتبر هذا المؤتمر أحد المؤتمرات الهامة والكبرى التى نظمتها الأمم المتحدة والتى يقصد بها تجميع رأى عام دولى للنظر فى شؤون المرأة - على المستوى الإنسانى - والخروج بتوصيات وقرارات يقصد بها إصلاح وضع المرأة إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وصحيا ، وتبدو الغاية من المؤتمر نبيلة وتستحق كل الجهد والعناء والمشاركة من الأمم والشعوب .

ولقد سبق المؤتمر الكبير مؤتمرات دولية كثيرة نوقشت فيها مشكلات تتعلق بوضع المرأة من جميع النواحي ووضعت مقترحات للعمل بها من جانب الدول والحكومات - وهى تعبر نظريا على الأقل - عن توجهات الأمم والشعوب فى عالمنا المعاصر فى موضوع المرأة وحياتها ومستقبلها فى المجتمع الإنسانى (فى مؤتمر المكسيك سنة ١٩٧٥م ، كوبنهاجن سنة ١٩٨٠م ، نيروبي سنة ١٩٨٥م) .

وقد سبق عقد المؤتمر العالمى الكبير فى الصين مؤتمرات فرعية ناقشت الموضوعات المطروحة والتى ركز فيها المؤتمر على موضوعات المساواة والتطوير والسلام .

وقد عقدت هذه المؤتمرات خلال عام ١٩٩٤م فى آسيا (جاكرتا يونيو سنة ١٩٩٤م وعمان ١٩٩٤م) وفى أفريقيا (داكار بالسنگال نوفمبر ١٩٩٤م) وفى أوروبا (فى مدينة فيينا أكتوبر ١٩٩٤م) وفى أمريكا اللاتينية منطقة الكاريبى (بمدينة مارديل بلاتا فى سبتمبر

١٩٩٤م) وعقد مؤتمر آخر فى مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٥/٣/١٩٩٥م إلى ٧/٤/١٩٩٥م وذلك لمتابعة إعداد وكتابة وثيقة التطبيق التى يقترح الأخذ بها فى مؤتمر بيجنج - وشاركت فى هذه المؤتمرات وفود عديدة من الدول المشاركة فى المؤتمر من نساء هذه الدول . كما كانت السيدة جيرترود مونغيللا Gertrude Mongella وهى سيدة من تانزانيا هى السكرتير العام للمؤتمر .

إن هذا الكتاب يحاول أن يظهر الرؤية الحقيقية للمرأة فى الإسلام وعند المسلمين وفى مجتمعاتهم ، والاهتمام بمستقبل المرأة ودورها الإنسانى ، ولابد من خلال الكتابة عن الإسلام والمرأة بوجه عام أن يثور السؤال بالنسبة للمرأة المسلمة وللمجتمع المسلم - هل المستقبل فى هدى الدين أو فى مقررات وتوصيات المؤتمرات الدولية وهى أعظم تجمع عالمى حتى الآن بشأن المرأة ومشكلات حياتها والحلول المطروحة لمعالجة هذه المشكلات .

إن النظر فى حياة المرأة ومستقبلها على المستوى الإنسانى الذى حاولت الوصول إليه المؤتمرات الدولية يستوجب منا حتى نقدم رؤية الإسلام على نفس المستوى الإنسانى والعالمى أن تستمد تلك الرؤية أساسا من نصوص الشرع وحده متمثلة فى الكتاب الكريم وفى السنة الصحيحة ، وهى وحدها الرؤية التى يمكن أن تنسب إلى الإسلام إذ لا يمكن أن تنسب إلى الإسلام بحق إلا رؤية إنسانية وعالمية تتفق مع حقيقته وطبيعته - دينا سماويا للبشر وختاما للوحي الإلهى للإنسان - على اختلاف المكان والزمان والأعراق والألوان والخصائص الثقافية التى تتميز بها المجتمعات الإنسانية فى عالمنا المعاصر .

إن العمدة فى بيان رؤية الإسلام للمرأة والأساس فى تحديددها وتمييزها هو القرآن الكريم والسنة الصحيحة والفهم السليم لما تقرره نصوص الأصلين العظيمين - ابتداء من خلق آدم وحواء ومهمة الخلافة التى عهد بها الله إلى الإنسان تكريما وابتلاء وسن الحياة الفطرية والاجتماعية التى ذكرها أو أشار إليها الأهلان العظيمان - القرآن والسنة - وإلى جانب الأصلين العظيمين - وبعدهما على وجه التحديد - يمكن النظر فى التراث الفقهى - وهو بطبيعته يخضع للاختيار والنظر والانتقاء - كما أن عشرات من الكتب والأبحاث التى عاجلت موضوع المرأة أو الأسرة حديثا - على اختلاف توجهاتها قد تفيد فى إظهار تفرد الرؤية الإسلامية كما أنها تفيد كثيرا فى إظهار تميزها عن غيرها ، فالمرأة موضوع الكتاب

هى التى تشارك فى صنع الحياة داخل الأسرة وخارجها فلا حياة ولا أسرة ولا مجتمع دون المرأة ومشاركتها .

ولاشك أن هناك مسائل عديدة وقضايا متنوعة تهتم المرأة عرضت لها الشريعة بالتنظيم إجمالاً أو تفصيلاً ، وبعض هذه المسائل أو رأى الشرع فيها لم يفهم على الوجه الصحيح أو اصطبغ هذا الفهم بما يحيط الفرد أو المجتمع الذى يعيش فيه من عادات وأعراف وتقاليد ، أو على العكس من هذه العوامل اصطبغ الفهم لهذه المسائل بما ورد على المجتمعات الإسلامية من أفكار واردة وثقافة وافدة أو مشكلات اجتماعية تدعو للمواجهة ، ومن أهداف الكتاب أن يعرض هذه القضايا وفق رؤية إسلامية واضحة تسيطر على كل عرف أو تقليد وتعلو على مجرد الرغبة فى التغيير والتجديد ، ولا يحقق هذه الرؤية الإسلامية الواضحة سوى الالتزام بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وفهمها فهما صحيحا والرد إليهما عند الخلاف أو الاختلاف فى بقية المصادر والمراجع أيا كانت قيمتها وقدر أصحابها ، ولذلك فإن التأصيل الأساسى فى الكتاب يعتمد على الأصلين العظيمين القرآن والسنة وهما المصادر العليا للشرع الإسلامى ويعدهما بقية المراجع والمصادر من المنقول أو المعقول .

والكتاب يتناول مسائل وموضوعات رئيسة يهدف كل منها لما يليه ، وهذه الموضوعات الرئيسة يندرج تحتها قضايا ومشكلات المرأة المعاصرة وتظهر فيها مجتمعة رؤية الإسلام للمرأة على امتداد الزمان والمكان .

والله المستعان .

المؤتمرات الدوليّة وقضيّة المرأة
(العالميّة والخصوصيّة)

قضية إنسانية وعالمية :

لاشك أن الاهتمام بقضية المرأة فى هذا العصر له ما يبرره - وهو يعبر عن الرغبة فى حشد القوى البشرية فى المجتمعات الإنسانية من أجل التطور والنمو والتقدم ، ولا يتم هذا الحشد لقوى الإنسان إلا بجمع قوى الرجال والنساء معا ، فهما جناحا الإنسانية فى مراحل حياتها كلها ، ولذلك فإن الاهتمام الدولى بقضية المرأة يبدو ظاهرا فى النصف الأخير من هذا القرن . وفى الميثاق العالمى الصادر سنة ١٩٤٨م والذى يتناول الحقوق الأساسية للإنسان نص على أن للرجال والنساء حقوقا متساوية وأنشئت سنة ١٩٦٤م لجنة بمقتضى المادة (٦٨) من الميثاق لتعزيز حقوق الإنسان ومن بين أهدافها العمل على منع التمييز بسبب الجنس ، وأنشئت لجنة تختص ببحث مركز المرأة لتعزيز المساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة فى الميادين السياسية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ كافة التدابير الكفيلة بتحسين مركز المرأة بالقضاء على التمييز الراهن بينها وبين الرجل .

وقد صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠/١٢/١٩٤٨م وأورد الحقوق الأساسية للإنسان - الرجل والمرأة - وصدرت بعد ذلك اتفاقيتان دوليتان ، وقد وافقت عليهما الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦/١٢/١٩٦٦م ودخلتا حيز التنفيذ سنة ١٩٧٦م .

ولم يكن هذا الاهتمام الدولى بشؤون المرأة وليد هذه المواثيق الدولية بل إن هذه المواثيق يمكن اعتبارها وليدة لنشاط فكرى وثقافى واجتماعى ساد فى الغرب بشأن المرأة فى القرن العشرين بالذات ، واتخذ هذا النشاط صورا سياسية فى كثير من الأحيان ، وإلى جانب النشاط الفكرى والثقافى فى المجتمعات الأوربية تكونت جمعيات عديدة للدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بما تعتقد أنه من حقوقها الأسرية أو السياسية ، أو المالية ، وكانت الحقوق المالية أو الحقوق السياسية هى المطالب الظاهرة للمرأة فى الغرب ، ولكن ما طرأ على المنظمات الدولية وهياكلها السياسية والإدارية بعد الحرب العالمية الثانية زاد من عنايتها بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية مما جعل هذه الحقوق فى صلبها السياسية والدولية تبرز وتظهر عند النظر فى حقوق المرأة وتعتبر من بين أهم ما تبحثه المؤتمرات الدولية التى تناقش فيها هذه الحقوق ، إن التسوية فى الأجور عن العمل الواحد بين الرجل والمرأة والتسوية بينهما فى فرص الترقى وشغل المناصب والموازنة بين دوريهما فى اتخاذ القرارات بما

فيها القرارات السياسية إلى جانب الحصول على حقوق متكافئة في التعليم والأمن والسلامة والعمل والرعاية الصحية أصبحت جوانب هامة من حياة المرأة المعاصرة ، وتناقش باعتبارها من شؤونها السياسية والاجتماعية إلى جانب كونها من حقوقها القانونية ، وإذا كان الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨م يعنى بالتسوية بين الرجال والنساء عامة وكمبدأ عام فإن الاتفاقيتين انصادرتين سنة ١٩٦٦م تفصل في شأن هذه التسوية في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وقد دخلت الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاجتماعية والثقافية حيز التنفيذ في ١/٣/١٩٧٦م والاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية في ٢٣/٣/١٩٧٦م ، وقد نص في هاتين الاتفاقيتين على عدم التمييز في الحقوق الواردة فيهما بسبب الجنس - كما نص على حقوق المرأة في بعض المجالات كمجال العمل والتعليم والرعاية الصحية وغيرها ، وهي ولاشك حقوق ترتبط بالجنس والفرقة بين الرجال والنساء تقوم على مجرد اختلاف الجنس وهو المبدأ المرفوض أصلا - ولكنه يقبل في هذه المواضع باعتباره ضرورة الفطرة وموجب العدل حتى وإن أخل بمبدأ المساواة ، وسنرى أن إطلاق مبدأ المساواة الحسائية يتعارض في كثير من الأحوال مع فطرة المرأة ومع مصالحها ، وفي السنوات الأخيرة ظهر اهتمام أكبر من جانب المنظمات الدولية بعدة قضايا إنسانية - تتصل بقضية المرأة - لقد عقد مؤتمر دولي للطفولة في نيويورك سنة ١٩٩٠م ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا عاصمة النمسا سنة ١٩٩٣م ، وعقد مؤتمر دولي هام عن التنمية الاجتماعية سنة ١٩٩٥م في بلجيكا ، وعقد مؤتمر دولي كبير عن المرأة في الصين في شهر سبتمبر سنة ١٩٩٥م ، وهذه المؤتمرات تنظمها الأمم المتحدة باعتبارها ممثلة وجامعة لشعوب العالم ، ومن هنا تأتي أهميتها وتظهر قراراتها وكأنها تتمتع بالتأييد الدولي ولا شك أن لها قيمة معنوية حتى وإن لم تتوفر لها القوة القانونية الكاملة .

وتمثل القضايا الكبرى التي أشرنا إليها فيما سبق علامات ظاهرة فيما يطلق عليه النظام الدولي الجديد - والذي لم تبلور قيمه واتجاهاته وموازينه بعد أو عصر العولة التي لم تتضح مفاهيمها وأهدافها الأساسية حتى الآن ، ولاشك أن الدول الإسلامية تمثل نحو ربع المجتمع الدولي تقريبا في المنظمات الدولية وهي نحو ذلك عددا بين شعوب الأرض ، ولها

معتقداتها وقيمها الحضارية والثقافية الخاصة ، ولذلك فإنه لا يكفى للدول والشعوب الإسلامية أن تكون شاهدة على ما يجرى فى هذه المؤتمرات ، فالعالم مهما تيسرت سبل الانتقال والاتصال لا يعيش حضارة واحدة والدول الإسلامية لها بحكم التاريخ والواقع المعاصر حضارة وثقافة متميزة لا بد أن يكون لها إسهامها فى الحضارة الإنسانية المعاصرة .

الخصوصية الإسلامية فى قضية المرأة:

لم تعد قضية العالمية والخصوصية مجرد فكرة هامشية بل أصبحت من قضايا الرأى العام الدولى فى المؤتمرات الدولية لاسيما تلك التى تمس أو تبحث فى صميم المشكلات الاجتماعية أو الثقافية ، وهو أمر يستلزم إيضاح مفهوم الخصوصية وربما إخضاعه لمنهج نقدى أيضا^(١) إذ لا بد أن تتعدد الرؤى ووجهات النظر بحسب المعتقدات الدينية والمواثيق الاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بحياة المرأة وشؤونها ، هناك لاشك الطرح الغربى لقضية المرأة عامة ويقابله بنفس القدر من الرسوخ والعمق الطرح الإسلامى ، كما أن هناك طرح داخلى فى إطار الدول المتعددة فى العالم الغربى وأيضا فى العالم الإسلامى ، وهناك طرح آخر من قبل الدول والحكومات والسلطات ويقابله أو يسانده أو حتى يعارضه طرح من قبل المنظمات والجمعيات غير الحكومية ، ولاشك أن الاختلافات والفروق بين هذه الطروحات المختلفة تتسع أو تضيق بحسب هوية التيار الذى يقدم رؤيته سواء على المستوى الداخلى أو حتى على المستوى الدولى^(٢) .

من حقنا كمسلمين - نشغل فى هذا العالم ربما أفضل المواقع على أرضه ، ونملك جانبا كبيرا من قدراته وموارده وطاقاته (بغض النظر عن قدرتنا على استغلالها) ونمثل نحو ربع سكانه - أن تكون رؤيتنا فى قضية المرأة واضحة وظاهرة - ليس لمجرد طرح هذه الرؤية أو حتى الدفاع عنها - ولكن لإيضاح تميزها وقدرتها على الإسهام بالقدر الأكبر فى تطوير واقع المرأة على المستوى الدولى والإنسانى ، وكذلك لنا الحق فى نقد الرؤى الأخرى المعاصرة مثل الرؤية الغربية السائدة ، فالعالم المعاصر وإن كان بحسب القول

(١) مؤتمر المرأة فى بكين - الخصوصية والعالمية . د. إيناس طه ، ط مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية -

الأهرام - كراسات ثقافية .

(٢) المرجع السابق ص ٧ .

الشائع قرية واحدة فى الانتقال والاتصال إلا أنه ليس أسيراً لثقافة واحدة ولا تابعاً لمنطق اجتماعى واحد مهما بدا - إعلامياً - ظاهراً أو براقاً أو بدا - واقعياً - سائداً وطاغياً وقد يقبل أو يتحقق الاحتكار السياسى أو الاقتصادى ولكن الاحتكار الثقافى أو الاجتماعى يبدو قبوله مستحيلاً .

ومن الواجب علينا أن نسهم فى البناء الحضارى الإنسانى وأن تتميز مشاركتنا فى هذا العصر ، وأن تكون رؤى الإسلام وفكره وقيمه الحضارية والاجتماعية حاضرة فى هذه المؤتمرات ليس للدفاع عن عقيدة الإسلام التى تؤمن بها الشعوب الإسلامية فحسب ، ولكن لأن للإسلام رسالة حضارية عامة تظهر من خلال تشريعه الإلهى وقيمة الإنسانية السامية ، وينبغى الكشف عنها فى هذا العصر بالذات بعد أن بدا فى الأفق أن الحضارة الغالبة وهى الحضارة الغربية بالذات بدأت تعاني الكثير من جراء القيم التى قامت عليها أو المفاهيم التى صاغتها لقيم جليلة فى ذاتها مثل قيمة الحرية أو المساواة وعدم التفرقة ، وهنا يأتى دور الإسلام فى تثبيت القيم الإنسانية الرفيعة وتحديد مضامينها وصياغة مفاهيمها فقد لا تكون المبادئ أو القيم فى ذاتها محل خلاف ، ولكن مفاهيم ومضامين تلك المبادئ والقيم تبدو فى بعض الأحيان على أكبر قدر من التعارض والاختلاف

ولاشك أن أوضاع المرأة التى بحثها مؤتمر دولى هام مثل مؤتمر بكين يرتبط البحث فيها - على المستوى العالمى بالتشريعات السائدة والأعراف والتقاليد الغالبة على المجتمعات الإنسانية ، وينبغى أن نبه إلى ظاهرة إيجابية تبلورت فى المؤتمرات التى تعقدها الأمم المتحدة - لاسيما فى مؤتمر حقوق الإنسان الذى انعقد فى فيينا سنة ١٩٩٣م وهى أن الشعوب المختلفة العقائد والمواثيق الفكرية والاجتماعية تطمح فى أن يكون لها إسهام كبير فى البناء الحضارى الإنسانى وترفض أن تفرض عليها تصورات ثقافية أو اجتماعية لا تتفق مع عقائدها الدينية أو أعرافها السائدة أو تقاليدها التى تظفر باحترام أهلها ، ولا نعننى بذلك أن هذه الأعراف والتقاليد تمثل الصواب دائماً ، ولا أنها دائمة بدوام هذه الشعوب وحياتها الاجتماعية ، وكثيراً ما غيرت الشعوب والمجتمعات الإنسانية من أعرافها وتقاليدها وعاداتها الاجتماعية عبر الزمن ، ويظهر ذلك واضحاً فى قضية المرأة بالذات - وفى الغرب والشرق على السواء - إذ كانت المرأة عند العرب قبل الإسلام قليلة الشأن تقابل عند ولادتها بالغضب

المكتوم وربما بالقسوة التى لا تليق بالإنسان فتدفن حية^(١) خشية العار المتهوم وكانت تورث كالمحتاج فإذا توفى الرجل جاء وارثه العاصب فوضع يده عليها - كان يضع ثوبه عليها فيحرم عليها الزواج إلا إذا رضى هو أو اقتدت نفسها بمال وقد نهى القرآن الكريم عن ذلك^(٢) وحتى فى بعض عصور التخلف فى تاريخ الإسلام اصطبغت الأعراف والتقاليد بما ينافى الإسلام من حجب على حرية المرأة وشيوع الجهل بين النساء - وفى المذنبات القديمة كلها مثل الإغريق لم يكن للمرأة قيمة إنسانية ومن أقوال المشرعين الرومان « إن قيد المرأة لا يترفع ونيرها لا يخلع » ولا قت المرأة قسوة بالغة بإحراقها حية لدى بعض طوائف الهنود إذا مات زوجها ، ولم يكن لها فى شريعة « مانو » حق من الحقوق ، ولا يكاد يستثنى عن ذلك سوى الحضارة المصرية القديمة والتى تفيد بعض نقوشها وآثارها ما يدل على احترام كيان المرأة كإنسان ، وفى اليهودية اعتبرت المرأة بالنصوص الواردة فى العهد القديم المتداول أنها رأس الخطيئة ومنبع الإغراء وحبل الشيطان ، واستمر ذلك الفكر سائدا فى المسيحية تحت التأثير السابق فقد استمر العرف والتقليد على إنكار حقوق المرأة حتى نال من كيانها الإنسانى ذاته وحتى عام ١٠٨٥م كان يحق للزوج فى إنجلترا أن يبيع زوجته .

ولكن هذه الأعراف والتقاليد التى سادت فى عصور قديمة تغيرت بل وانقلبت إلى النقيض بداية من العصر الحديث ، وكان العامل الأساس فى هذا التغيير والانقلاب بعيدا فى بداية الأمر عن قضية المرأة ، لقد تمرد الناس بفضل جهود الفلاسفة والمفكرين فى بداية عهد النهضة الأوروبية - على الكنيسة ونظم الملكية والإقطاع وعلى الفلسفة وأنماط الحياة التى كانت سائدة فى الغرب - فى أوروبا بالذات - وبسبب تغير الحياة الاجتماعية وظهور دور المرأة فى العمل خارج المنزل والحاجة إليه بدأت أنماط جديدة فى الحياة الاجتماعية تتعلق بالمرأة وعملها وزياها وعلاقاتها الاجتماعية ثم حقوقها الأسرية والقانونية ، واستمر هذا التغيير فى مجراه دون أن يتوقف أو يرتد عن اتجاهه نحو التحرر من كل القيود التى كانت تقف فى سبيل الاعتراف بكيان المرأة ودورها وحقوقها ولقد أدى ذلك فى نهاية الأمر - وفى غياب أصول ومبادئ حاكمه لها قدرها من القداسة أو حتى من التسليم العقلى بها - إلى ما

(١) يقول تعالى ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ٥٠ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ٥١﴾ . (سورة النحل ٥٨ - ٥٩) .

(٢) يقول تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَفْضُلُوهُنَّ﴾ (سورة النساء ١٩) .

والاستقراء ، وذلك ما تشير إليه بصراحة ووضوح أقوال كثير من المفكرين الأوروبيين فى هذا العصر ومنهم من يتمتع بموقع هام وشديد الخصوصية فى بلاده^(١) .

وخصوصية مسيحية أيضا:

إن هذه الخصوصية الإسلامية ليست هى الخصوصية الوحيدة فى المؤتمرات العالمية المتعلقة بالمرأة وما يتصل بحياتها ، وقد تكون الأهداف واحدة ولكن الوسائل والطرق متنوعة وعديدة ، وفى الوثيقة التى قدمها الكرسي الرسولى Holy See تبدو آراء جديرة بالاهتمام فى موقفه من وثيقة التطبيق التى عرضت على المؤتمر العالمى الرابع للمرأة - وهو (القدس جان لويس توران) سكرتير منظمة البابا للعلاقات مع الولايات المتحدة^(٢) .

وتحتوى «وثيقة التطبيق» المكونة من ١٢٠ صفحة على جهود لا بأس بها لتحرير المرأة تقول الوثيقة التى قدمها الكرسي الرسولى : أنه لا يزال محتارا وقلقا فى تطبيق الأفكار الحديثة وبالتالي الضغط والإصرار على تطبيق الأفكار الغربية فيما يتعلق بحماية المرأة فى المجتمعات المختلفة من العالم ، وتشير المذكرة إلى نقاط معينة «تثير القلق» فالعائلة كما ورد فى وثيقة الكرسي الرسولى دائما ما ينظر إليها بصورة سلبية وحتى فى حالة ذكر «الأم» فإن الكلمة توضع (بين قوسين) وكأن فى ذلك تشكيكا فى كيانها أو تقليلا من حقها ، وعليه فلا يمكن النظر إلى المرأة كمثال حيوى وحديث من زاوية العائلة الغربية حيث لا يتواجد فيها الأطفال بصورة دائمة ، وفيما يتعلق بالإجهاض تعلق وثيقة الكرسي الرسولى على وثيقة التطبيق والخاصة بالمؤتمر «أنه لا يوجد أية إيجابيات» وأن الانطباعات الناتجة عن مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (الذى انعقد سنة ١٩٩٤م) لا تزال سائدة ، ولذلك «فإن على الوفد المرافق لساحة الكرسي الرسولى أن يكرر فى مؤتمر المرأة ما قاله البابا جون بول الثانى فى الموسوعة الأينانجليكية Evange Lium Vitae من أن خيار الإجهاض بالنسبة للأم هو خيار مؤلم ومصيرى » لأنه لا يوجد أى سبب مهما كانت وجهته يؤدى إلى سلب وحرمان النفس البريئة من الحياة «وفى مسألة التعليم فإن للوالدين الحق فى اختيار نوعية التعليم لأولادهم .

(١) على سبيل المثال ما ورد فى محاضرة الأمير تشارلز ولى عهد المملكة المتحدة فى المحاضرة القيمة التى ألقاها فى مركز الدراسات الإسلامية التابع لجامعة أكسفورد عام ١٩٩٥م .

(٢) الوثيقة مترجمة للغة العربية بمعرفة رابطة العالم الإسلامى ، مطبوعة على الآلة الكاتبة .

وترى وثيقة الكرسي الرسولى أن المرأة لها حق الانخراط فى ميادين العمل المختلفة على نفس الأسس والمساواة مع الرجل فى الحقوق والمسئوليات ، وأن إتاحة فرص العمل للمرأة يقتضى تغييرا فى الوضع الاجتماعى بما يتيح للمرأة المشاركة فى الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية إلا أنه يجب علينا «ألا ننسى أن للمرأة أيضا واجبات أساسية عائلية نحو زوجها وأطفالها ولكن إذا استطاعت التوفيق بين عملها وبين العائلة فهذا يعد شيئا مقبولا وهذه الواجبات العائلية لا تمنعها من المساهمة ولو بعض الشيء فى الحياة الاجتماعية» .

وتقول وثيقة الكرسي الرسولى «علينا أن نقرر أن المتاعب التربوية فى المنزل ومتاعب الأمومة والواجبات المترتبة على ذلك تستوجب احترامنا وتقديرنا المادى والمعنوى » وأكدت الوثيقة على أهمية العائلة إذ أنها «المجموعة الطبيعية والأساسية فى المجتمع» .

وتدين وثيقة الكرسي الرسولى كل أشكال العنف ضد المرأة - خاصة انتهاك أعراض البنات المراهقات وإجبارهن على الانخراط فى الدعارة - كما تدين أنواعا أخرى من العنف مثل إرغام المرأة على تعاطى حبوب منع الحمل^(١) وتحديد النسل والتعقيم والتشجيع على اللجوء إلى الإجهاض للتخلص من الجنين .

وجدير بالذكر ما تشير إليه وثيقة الكرسي الرسولى من إبداء الاستياء لأن الصور السابقة لهذا العنف لم تذكر فى وثيقة التطبيق فى المؤتمر .

وفى مسألة الصحة تشير وثيقة الكرسي الرسولى إلى أن وثيقة المؤتمر حاولت الدفاع عن حقوق المرأة فى الصحة من خلال إشارة إلى حالتين فقط من الأمراض الاستوائية Tropical Illness فى حين أنها ذكرت المشاكل الصحية العديدة الأخرى (الأمراض الجنسية المعدية والإجهاض) وأن الوثيقة ذكرت أن عدد حالات الإصابة بالإيدز (مرض نقص المناعة المكتسب) بحسب تقرير منظمة الصحة العالمية بلغ ٤ مليون حالة عام ١٩٩٤ م .

ومن أهم ما تناولته وثيقة الكرسي الرسولى فيما يتعلق بالدين قول الوثيقة «مما يثير القلق والحزن أن الوثيقة (وثيقة المؤتمر) تجاهلت تماما الإشارة إلى الدين » مما دعا الكرسي الرسولى أن يؤكد على ضرورة الإشارة الصريحة إليه والأخذ بعين الاعتبار الأمور

(١) المرجع السابق .

المتعلقة بالقيم الدينية والأدبية علاوة على عدم تجاهل تقاليد وعادات الشعوب بمختلف أجناسها .

وتنعى وثيقة الكرسي الرسولي على وثيقة مؤتمر المرأة «أنه فى ظل غياب الإشارة الصريحة إلى الدين خاصة والعادات والتقاليد عامة فمن المحتمل أن تصبح الوثيقة سببا لاعتناق الضعفاء من الناس عادات وتقاليد الغير ونسيان تقاليدهم وعاداتهم الأصلية» وتضيف الوثيقة «وإذا رغبت الأمم المتحدة بأن تكون ممثلة لكافة شعوب العالم فيجب عليها ألا تتناسى هذه الحقيقة الدينية التى هى محور الإنسانية فى العالم» .

إن الخصوصية فى موضوع المرأة ليست إسلامية فقط وليست دينية فحسب - لقد بدت الخصوصية «المسيحية» ، وبدت أيضا إلى جانبها وبنفس القدر الخصوصية المستمدة من الأعراف والعادات والتقاليد ومن الملاحظ أن ما أثارته وثيقة الكرسي الرسولي تعليقا على وثيقة التطبيق فى مؤتمر بكين يمكن أن تثيره أية دراسة إسلامية فى القضايا التى تعرضت لها الوثيقة - إن تجاهل الدين لا يهدد الخصوصية فحسب ولكنه يهدد الأسرة ويدمر مصالح المرأة ويتنهدك حقوقها ويزيف كيانها ويحاول إلغاء تميزها الفطرى وتفردا بخصائصها الخلقية ، بل إنه يخلق الطريق أمام الحلول الصحيحة لمشكلات المرأة إذ أن فى الأعمال التحضيرية للمؤتمر - وهو ما نشير إلى بعضها لاحقا - ما يعتبر رسدا سليما لأحوال المرأة بل وأحيانا يعتبر تشخيصا لمشكلاتها ، ولكن حين يتم تجاهل الدين عند النظر فى العلاج فإن هذا العلاج يتخذ الطريق الخطأ منذ بدايته .

وتعبر مواقف الدول بشكل عام عن الخصوصية التى لا بد من مراعاتها فى النظر إلى وضع المرأة ، ولذلك رأينا أن نثبت بالكامل بعض وثائق المؤتمر بشأن التحفظات الواردة على وثيقة المؤتمر من عدة دول إسلامية ومن دولة الفاتيكان بالذات باعتبارها ممثلة للخصوصية الدينية فى العالم المسيحى بوجه عام .

الخصوصية الدينية فى مواقف الدول

هذه الوثائق مستمدة من التقرير A الصادر عن دائرة الإعلام بالأمم المتحدة (النسخة العربية) بعنوان تقرير المؤتمر الرابع العالمى المرأة (بيجنج ٤-١٥ سبتمبر ١٩٩٥م)
١٧ / ١٠ / ١٩٩٥م

ويتضمن التقرير الوثائق الآتية :

قدمت ممثلة مصر البيان المكتوب التالي :

تعكس مشاركة جمهورية مصر العربية فى المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة اقتناعها بقضايا المرأة والنهوض بها والإعلاء من شأنها . كما تأتى امتدادا لمشاركة مصر فى مؤتمرات المرأة الثلاثة السابقة . فضلا عن استضافتها لأحد أهم المؤتمرات الدولية . وهو المؤتمر الدولى للسكان والتنمية .

ويود وفد مصر أن يسجل أن فهمه للنصوص الواردة فى منهاج عمل المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة حول العلاقات الجنسية والإنجابية ينصرف إلى أن هذه العلاقات تتم فى إطار رابطة الزوجية ، وفى إطار الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع . كما أن تعامل مصر مع التوصيات التى يتضمنها منهاج العمل سوف يتم مع الاحترام الكامل لحقوق السيادة الوطنية ومختلف القيم الدينية والأخلاقية ومع التزامنا بنصوص الدستور ومبادئ القانون ، واستهدائنا بشرائطنا السماوية السمحاء .

كما يود وفد مصر أن يسجل أن قراءته وفهمه لنص الفقرات الخاصة بحقوق الميراث فى منهاج العمل ، وبصفة خاصة الفقرة ٢٧٤ (د) ، إنما يتم فى إطار الاحترام الكامل لقواعد الميراث فى الشريعة الإسلامية والالتزام بأحكام القانون والدستور .

ويطلب وفد مصر أن يتم تضمين هذا البيان حرفيا فى تقرير المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة .

قدم ممثل الكرسي الرسولى البيان المكتوب التالي :

«عندما ينظر المرء إلى عملية تحرير المرأة» ، وهى عملية كبرى ، يدرك أن المسيرة كانت شاقة وأنها «لم تخل من الأخطاء» ، بيد أن وجهتها كانت نحو مستقبل أفضل للمرأة . تلك هى الكلمات التى قالها البابا يوحنا بولس الثانى . ومضى يقول : «إن هذه المسيرة يجب أن تستمر!» وفد الكرسي الرسولى يضم صوته إلى صوت البابا : إن هذه المسيرة يجب أن تستمر ! .

لقد اتسمت رحلة المرأة ببدايات خادعة وخيبات أمل ، ولكنها اتسمت أيضا بتحقيق منجزات مشرقة . وكانت هناك أحيان من الدهر ، كما حدث فى الثورة الصناعية ، حلت فيها أشكال القمع الجديدة محل أشكال القمع القديمة ، وكذلك ستكون هناك أحيان يتحقق فيها انتصار الفكر وحسن النية .

إن الوثائق التى أمامنا تعكس ذلك التاريخ المعقد وغير المتوازن لمسعى المرأة ، وهى وإن كانت حافلة بالوعود ، كثيرا ما تفتقر إلى الالتزام المحدد . وفى نواح معينة يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كانت النتائج البعيدة المدى ستأتى لصالح المرأة فعلا .

وقد عمل وفد الكرسى الرسولى بجد وعلى نحو بناء وبروح من حسن النية من أجل جعل الوثائق أكثر تلبية لاحتياجات المرأة . ولاشك فى أن القلب النابض لهذه الوثائق هو فى الأجزاء المتعلقة باحتياجات المرأة الفقيرة ، وبالاتجاهات الإنمائية ، وبمحو الأمية والتعليم ، وبإنهاء العنف ضد المرأة ، وبثقافة السلم ، وبإتاحة الوظائف والأرض ورؤوس الأموال والتكنولوجيا للمرأة ، ويسر وفدى أن ينوه بأن هناك تطابقا وثيقا بين هذه المسائل والتعاليم الاجتماعية الكاثوليكية .

بيد أن وفدى سيكون مقصرا فى واجبه تجاه المرأة إن لم يشر أيضا إلى عدة مجالات حساسة يختلف فيها مع النص اختلافا شديدا .

فوفدى يأسف إذ يلاحظ أن فى النص نزعة فردية مبالغ فيها ، يستهان فيها بأحكام أساسية ذات صلة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومن تلك الأحكام ، مثلا ، الالتزام بتوفير «الرعاية والمساعدة الخاصتين» للأمومة . وهكذا فإن هذه الانتقائية تشكل خطوة أخرى نحو تغليب لهجة حقوق التحرر الضحلة على لغة الحقوق العالمية الواسعة والثرية . ومن المؤكد أن هذا التجمع الدولى كان يمكن أن يحقق للنساء والفتيات أكثر من مجرد تركهن وحدهن مع حقوقهن .

ومن المؤكد أننا يجب أن نؤدى للطفلة فى البلدان النامية أكثر من مجرد الحديث غير الجاد عن إتاحة التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية فى الوقت الذى نحرص على تلافى أى التزام محدد بتوفير موارد جديدة أو إضافية لتحقيق هذه الغاية .

ومن المؤكد أن بإمكاننا أن نفعل ما هو أفضل من مجرد معالجة الاحتياجات الصحية للفتيات والنساء بإيلاء عناية زائدة للصحة الجنسية والإنجابية . فضلا عن ذلك ، فإن من الممكن تفسير اللغة الغامضة التي صيغ بها الحديث عن التحكم غير المشروط فى الشؤون الجنسية والخصوبة على أنها تعنى تأييد المجتمع للإجهاض وللشذوذ الجنسى !!

فالثيقة التى تنطوى على احترام كرامة المرأة يجب أن تعنى بصحة المرأة بكاملها . والثيقة التى تنطوى على احترام ذكاء المرأة ينبغى أن تولى اهتماما لمحو الأمية بضاهى على الأقل ما توليه من اهتمام للخصوبة .

ولأن وفدى يأمل فى أن يتم الخروج من هذه الوثائق ، التى يتعارض بعضها مع بعض فى جوانب معينة ، بخلاصة يتم فيها تغليب صالح المرأة فى نهاية المطاف ، فإنه يود أن يعلن أنه لا يؤيد إلا توافق الآراء بشأن النواحي المذكورة أعلاه من الوثائق التى يراها الكرسى الرسولى إيجابية وفى صالح الرفاه الحقيقى للمرأة .

وعما يؤسف له أن مشاركة الكرسى الرسولى فى توافق الآراء لن تكون إلا مشاركة جزئية بسبب ما تضمنته الوثائق من نقاط كثيرة تتنافى مع ما يراه الكرسى الرسولى وبلدان أخرى ملائما للنهوض الحقيقى للمرأة . وهذه النقاط مبينة فى التحفظات التى أوردتها وفدى أدناه .

إن وفدى يثق فى أن المرأة نفسها ستتغلب على أوجه القصور فى هذه الوثائق وستبرز منها أفضل ما فيها . وكما قال البابا يوحنا بولس الثانى . محقا ، «إن الطريق أمامنا سيكون طويلا ومحفوفًا بالمصاعب، بيد أنه يجب أن تكون لدينا الشجاعة كى نمضى فيه إلى نهايته» .

وانى أطلب إدراج نص هذا البيان والتحفظات الرسمية الواردة أدناه ، وكذلك بيان تفسير مصطلح (نوع الجنس) "Gender" ، فى تقرير المؤتمر .

التحفظات وبيانات التفسير :

يود الكرسى الرسولى ، طبقا لطبيعته ورسالته الخاصة ، وإذ ينضم جزئيا إلى توافق الآراء بشأن وثائق المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة ، أن يعرب عن موقفه إزاء هذه الوثائق وأن يبدى تحفظات بشأن بعض المفاهيم المستخدمة فيها .

يود الكرسي الرسولى أن يؤكد مجددا كرامة المرأة وقيمتها وتساوى النساء والرجال فى الحقوق ، ويعرب عن أسفه لعدم تأكيد برنامج العمل تأكيدا صريحا لهذا المفهوم .

ويؤكد الكرسي الرسولى ، تمثيا مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، «إن الأسرة هى الوحدة الأساسية للمجتمع وأنها تقوم على الزواج باعتباره مشاركة يتساوى فيها الزوج والزوجة» ، وهى مشاركة أنيطت بها استمرارية الحياة . ويعرب الكرسي الرسولى عن أسفه لأنه لم تورد فى برنامج العمل أية إشارات إلى مثل هذه الوحدة المجتمعية الأساسية دون أن تفتقر بها عبارات شرطية مبتذلة (انظر على سبيل المثال الاستراتيجى لام - ٩) .

ولا يستطيع الكرسي الرسولى أن يفسر مصطلحات مثل «حق المرأة فى التحكم فى شؤونها الجنسية» أو «حق المرأة فى أن تسيطر ... على خصوبتها» أو «الأزواج والأفراد» إلا على اعتبار أنها تشير إلى «الممارسة المسؤولة للجنس فى إطار الزواج» ، وفى الوقت ذاته ، يدين الكرسي الرسولى بقوة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات واستغلالهن .

ويؤكد الكرسي الرسولى مجددا التحفظات التى بدأها لدى اختتام المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد فى القاهرة من ٥ إلى ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤م والواردة فى تقرير ذلك المؤتمر ، بشأن تفسير مصطلحات «الصحة الإنجابية» و «الصحة الجنسية» و «الحقوق الإنجابية» ويكرر الكرسي الرسولى القول ، على وجه الخصوص ، إنه «لا يعتبر الإجهاض أو خدمات الإجهاض بعدا من أبعاد الصحة الإنجابية أو من قبيل خدمات الصحة الإنجابية» . ولا يؤيد الكرسي الرسولى أى شكل من أشكال التشريع يكسب الإجهاض اعترافا قانونيا .

وفيما يتعلق بمصطلح «تنظيم الأسرة» أوسع نطاق لخدمات تنظيم الأسرة وغيرهما من المصطلحات المتعلقة بخدمات تنظيم الأسرة أو تنظيم الخصوبة ، فإنه لا ينبغى بأى حال من الأحوال تفسير أى من تصرفات الكرسي الرسولى فى المؤتمر على اعتبار أنه يشكل حيودا عن موقفه المعروف جيدا فيما يتعلق «بأساليب تنظيم الأسرة» التى تراها الكنيسة الكاثوليكية غير مقبولة أخلاقيا أو فيما يتعلق بخدمات تنظيم الأسرة التى لا تحترم حرية الأزواج والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان لمن يعينهم الأمر . ولا يؤيد الكرسي أى حال من الأحوال منع الحمل أو استخدام العازلات الذكرية كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة أو ضمن برامج الرقابة من فيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) .

ويرى الكرسي الرسولى أنه لا يوجد فى منهاج العمل أو فى غيره من الوثائق المشار إليها فيه ما يفسر على أنه يقتضى قيام أى موظف صحى أو مرفق صحى بأداء خدمات أو التعاون فى أدائها أو الإحالة من أجلها أو ترتيبها لأشخاص لديهم اعتراضات عليها من منطلق عقيدتهم الدينية أو معتقداتهم الأخلاقية أو القيمة .

ويفسر الكرسي الرسولى جميع الإشارات إلى مصطلح «الحمل القسرى» على أنها تشير إلى أداة محددة من أدوات النزاع المسلح ، وذلك فى السياق الذى يستخدم فيه هذا المصطلح فى الفقرة ٣٨ من الجزء الثانى من إعلان وبرنامج عمل فيينا .

ويفسر الكرسي الرسولى مصطلح (نوع الجنس) "Gender" على النحو الوارد وصفه فى البيان الوارد أدناه .

ولا يشارك الكرسي الرسولى فى توافق الآراء بشأن الفرع «ج» بأكمله من الفصل الرابع المتعلق بالصحة ؛ ويود أن يبدى تحفظا عاما على الفرع برمته ويطلب إدراج إشارة إلى هذا التحفظ العام فى الفصل . فهذا الفرع يولى عناية غير متوازنة على الإطلاق للصحة الجنسية والأنجابية بالمقارنة بالاحتياجات الصحية الأخرى للمرأة ، بما فى ذلك وسائل التصدي لوفيات الأمهات واعتلالهن . فضلا عن ذلك ، لا يستطيع الكرسي الرسولى أن يقبل استخدام عبارات غامضة لدى الإشارة إلى التحكم غير المشروط فى الشؤون الجنسية والخصوبة ، «سيما وأن من الممكن أن يفسر ذلك على أنه تأييد من المجتمع للإجهاض أو الشذوذ الجنسى» . بيد أن التحفظ على هذا الفصل لا يعنى على الإطلاق أى تقليل لالتزام الكرسي الرسولى بإزاء النهوض بصحة المرأة والطفولة .

ولا يشارك الكرسي الرسولى فى توافق الآراء بشأن الفقرة ٢٣٢ (و) التى تشير إلى نص (ورد فى الفقرة ٩٦) بشأن حق المرأة فى أن «تسيطر على ... شؤونها الجنسية» كما أنه يتحفظ على هذه الفقرة . فهذه العبارة الغامضة «يمكن فهمها على أنها تؤيد العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج الطبيعى» . وهو يطلب إدراج هذا التحفظ على الفقرة . بيد أن الكرسي الرسولى يود ، من جهة أخرى ، أن يعرب عن تأييده لما جرى التأكيد عليه فى الفقرة (٩٦) من إدانة للعنف ضد المرأة ، فضلا عن أهمية التبادلية وتقاسم المسؤولية والاحترام والرضا فى علاقات الزواج على النحو الوارد فى تلك الفقرة .

ويعرب الكرسي الرسولى ، فيما يتعلق بالفرع الخاص بحقوق الإنسان بكامله ، باستثناء ما جرى اقتباسه أو تكراره مما نصت عليه صكوك حقوق الإنسان الموجودة بالفعل ، عن قلبه إزاء انتهاج نزعة فردية مفرطة لدى بحث مسألة حقوق الإنسان . ويشير الكرسي الرسولى كذلك إلى أن ولاية المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة لا تتضمن تأكيد حقوق إنسان جديدة .

وفما يتعلق بعبارة «حقوق المرأة هى من حقوق الإنسان» فإن الكرسي الرسولى يفسر هذه العبارة على أنها تعنى أن المرأة ينبغى لها أن تتمتع تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

وفما يتعلق بجميع الإشارات إلى الاتفاقات الدولية ، فإن الكرسي الرسولى يعلن تحفظه فى موقفه فى هذا الصدد ، وخاصة بشأن أية اتفاقات دولية قائمة مذكورة فى الوثائق ، وذلك تمشيا مع الأسلوب الذى يتبعه فى قبوله أو رفضها .

ويطلب الكرسي الرسولى أن تدرج فى تقرير المؤتمر هذه التحفظات ، جنبا إلى جنب مع البيان التالى بشأن تفسير مصطلح (نوع الجنس) "Gender"

بيان تفسير لمصطلح (نوع الجنس) "Gender" :

إن الكرسي الرسولى ، إذ يقبل أن كلمة (نوع الجنس) "Gender" فى هذه الوثيقة ستفهم فهما يتفق مع الاستخدام العادى فى سياق الأمم المتحدة ، يؤيد المعنى العام لهذه الكلمة ، باللغات التى ترد فيها .

وفهم الكرسي الرسولى مصطلح «نوع الجنس» باعتباره قائما على أساس الهوية الجنسية البيولوجية ، سواء كانت ذكرا أو أنثى ، فضلا عن ذلك ، فإن منهاج العمل ذاته يستخدم بوضوح عبارة «كلا الجنسين» .

وهكذا فإن الكرسي الرسولى يستبعد «آية تفسيرات مشبوهة قائمة على آراء منتشرة فى العالم تؤكد أن الهوية الجنسية يمكن تكييفها إلى ما لا نهاية لتناسب أغراضا جديدة ومختلفة» !!

ولا يوافق الكرسي الرسولي على فكرة الحتمية البيولوجية القائلة بأن جميع أدوار وعلاقات الجنسين ثابتة في نمط واحد لا يتغير .

وإن البابا يوحنا بولس الثاني يصر على تمييز كل من المرأة والرجل وعلى تكميل الواحد منهما للآخر . وقد رحب ، في الوقت ذاته ، بتولى المرأة أدوارا جديدة وأكد مدى ما بلغه التكيف الثقافي من حيث كونه عقبة تعترض تقدم المرأة ، وحث الرجال على المساعدة في «المسيرة الكبرى لتحرير المرأة» (رسالة إلى المرأة) .

وقد شرح البابا في العدد الأخير من « رسالة إلى المرأة » ، رأى الكنيسة المصوغ بدقة بالغة على النحو التالي : «يستطيع المرء أيضا أن يدرك أن وجود تنوع معين من الأدوار لا يضر بالمرأة بأي حال ، شريطة ألا يكون هذا التنوع نتيجة لغرض تعسفي ، بل تعبيرا عما هو خاص بكون الفرد ذكرا أو أنثى » .

قدمت ممثلة جمهورية إيران الإسلامية البيان المكتوب التالي :

أود أن أسجل تحفظ جمهورية إيران الإسلامية على المسائل التالية :

رغم أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع ، ولكنها كذلك تقوم بدور ذي شأن في النهوض بالمرأة وتعزيز التنمية البشرية ، فإن منهاج العمل يقصر عن الاعتراف بإسهامها وبأهمية استقرارها وسلامتها .

وفيما يتعلق بالفقرتين ٩٦ و ٢٣٢ (و) فإننا نفهم أن أحكام هاتين الفقرتين لا يمكن أن تُفسر «إلا في السياق المتعلق بالصحة وفي إطار العلاقات الزوجية بين الرجال والنساء» . وترى جمهورية إيران الإسلامية أن الحقوق المشار إليها في هاتين الفقرتين تندرج في فئة حقوق الإنسان القائمة ، ولا تنشئ أي حقوق جديدة .

وتمسك جمهورية إيران الإسلامية بالمبدأ القائل بأن «العلاقات الجنسية المأمونة المسؤولة بين الرجال والنساء لا يمكن أن تكون مشروعة إلا في إطار الزواج» . وعلاوة على ذلك ، فإن عبارة «الأزواج والأفراد» ينبغي أن تُفسر هي الأخرى في ذلك السياق .

وفيما يتعلق بالبرامج الرامية إلى توفير التثقيف والخدمات في مجال الصحة الجنسية

والإنجابية ، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية أنه «ينبغي لمثل هذا التثقيف وهذه الخدمات أن تسترشد بالقيم الأخلاقية والأدبية» ، وباحترام مسؤوليات الأبوين وحقوقهما وواجباتهما ، مع مراعاة تطور قدرات المراهقين .

وفيما يتعلق بمسألة الإرث ، فإن جمهورية إيران الإسلامية تفسر ما ورد فى منهاج العمل من إشارات إلى هذه المسألة وفقاً لمبادئ النظام الاقتصادى الإسلامى .

إن مفهوم المساواة فى تفسيرنا ، يأخذ فى الاعتبار أنه رغم مساواة النساء للرجال من حيث حقوق الإنسان والكرامة ، فإن اختلاف أدوارهن ومسؤولياتهن يبرز الحاجة إلى وجود نظام للحقوق يكفل الإنصاف ، ويراعى الأولويات والاحتياجات الخاصة للمرأة فى أدوارها المتعددة .

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية التزامها بتنفيذ منهاج العمل مع الاحترام التام للإسلام ولقيم مجتمعنا الأخلاقية .

وقدمت ممثلة اليابان البيان المكتوب التالى :

يود وفد بلدى أن يؤكد تفسيره للفقرة (١٠٦) «ك» ، فقد انضم وفد اليابان إلى توافق الآراء بشأن الفقرة (١٠٦) «ك» على أساس الفهم التالى :

إن هناك جدلاً متواصلاً حول هذه المسألة فى كثير من البلدان ، وقد قامت بلدان ، منها اليابان ، باستعراض القوانين ذات الصلة ، فى حين لم تفعل ذلك بلدان أخرى ، ويؤكد وفد بلدى ، وقد أخذ ذلك فى الاعتبار ، أنه يفهم أن القوانين الوطنية ذات الصلة لا يمكن أن تستعرض إلا على الصعيد الوطنى أو المحلى ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الوطنية والتشريعية .

وقدم ممثل الجماهيرية العربية الليبية البيان المكتوب التالى :

يقدر وفد بلدى تقديرأ بالغا ما بذلته اللجنة الرئيسية للمؤتمر وأفرقة العاملة من جهود شاقة طويلة بهدف التوصل إلى صياغات تمثل قواسم مشتركة لوجهات نظر الوفود المشاركة وتحتزم معتقدات مختلف المجتمعات وخصوصياتها ، وفى هذا السياق ، حرص الوفد

الليسى، فى مداولاته مع جميع الأفرقة العاملة وداخل اللجان ، وبأعلى درجات الجدية والفهم ، على أن يكون ضمن ساحة الإجماع العالمى الذى يهدف إليه منهج العمل هذا .

وانطلاقاً من إيماننا بأهمية الحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة بما يحقق السلم الاجتماعى العالمى ، فإننا لا نقبل أحقية أية أمة أو حضارة تفرض ثقافتها أو توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أمة أخرى وشعب آخر . واستناداً إلى الحق السيادة لكل دولة فى رسم سياساتها الداخلية بما يتمشى ومعتقداتها الدينية وقوانينها المحلية وأولوياتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإن فهمنا للمصطلحات والعبارات التى وردت فى هذه الوثيقة ، وكذلك التعامل معها ، سيكونان فى حدود ما نجزه عقيدتنا وقوانيننا وتقاليدنا ، التى هى الأساس فى تشكيل سلوكنا الاجتماعى ، وعليه ، فإن وفد بلادى يتحفظ على :

(أ) عبارة { العلاقات الجنسية والسلوك الجنسى } بين الرجل والمرأة كباراً كانوا أو صغاراً خارج العلاقة الزوجية الشرعية ، وهى العبارة التى وردت فى العديد من الفقرات .

(ب) عبارة { التقييف الجنسى والصحة الجنسية لغير المتزوجين } وخارج مسؤولية الوالدين ورعايتهم وإشرافهم .

(ج) عبارة { الأفراد } التى جاءت مرتبطة بالحق الأساسى للأزواج فى أن يقرروا بأنفسهم بحرية ومسؤولية عدد أولادهم وفترة التباعد فيما بينهم وتوقيت إنجابهم ، حيث إن هذا الحق لا يعطى فى مجتمعنا إلا فى إطار العلاقة الزوجية الشرعية ، وهذه العبارة قد وردت فى الفقرتين ٩٥ ، ٢٢٣ .

(د) كامل نص الفقرة ٩٦ ، لعدم توافقه مع قيمنا الاجتماعية والثقافية ، وكذلك ما ورد فى الفقرة ٢٣٢ «و» .

(هـ) كل ما تضمنه وما يهدف إليه النص الوارد فى الفقرة ١٠٦ «ك» ، وذلك لتعارضه مع القوانين المحلية التى مصدرها الشريعة الإسلامية ، وكذلك النص الوارد فى الفقرة ١٠٦ «ى» بشأن الإجهاض ، حيث إن القوانين المحلية لا تسمح بإجراء عمليات الإجهاض إلا لإنقاذ حياة الأم .

(و) نص الفقرة ٢٧٤ «د» ستفهمه ونطبقه طبقاً للشرعة الإسلامية ، التسى تضمن للأثنى الحق الثابت فى الإرث .

ونأمل أن يسجل هذا البيان وتسجل هذه التحفظات فى التقرير الرسمى للمؤتمر .

وقدمت ممثلة ماليزيا البيان المكتوب التالى :

بعد إعلان ومنهاج عمل بيجين إنجازاً لجميع النساء فى أرجاء العالم كافة . ويسعد وفد بلدى أن ينضم إلى المجتمع الدولى فى الإعراب عن التزامنا بمنهاج العمل ، ولاسيما الأحكام المتعلقة بالفقر والتعليم ، والقضاء على استعمال العنف ضد المرأة فى الصراعات الأهلية المسلحة ، واشترك المرأة فى اتخاذ القرار والتنمية والاقتصادية اشتراكاً نشطاً من أجل النهوض بها وتمكينها . غير أننا لا نملك إلا أن نلاحظ وجود عدد من الاختلافات بين الوفود ، نشأت عن الموقف الذى تتخذه من بعض القضايا مجموعة واحدة من البلدان ، وفى حين يمكن لهذه المجموعة أن تتبنى معاييرها وأولوياتها الثقافية ، فإن أصرارها على فرض ذلك الموقف على الآخرين قد أدى حتماً ، إلى عدد من التحفظات على منهاج العمل .

وأود أن أقرر أن ثمة أحكاماً معينة فى منهاج العمل تظل غير مقبولة لدينا ، وإن كنا لا نرغب فى الحيلولة دون اعتمادها ، رغبة منا فى تحقيق توافق الآراء . ومع ذلك ، فنظراً لاختلاف المعايير الثقافية وعدم وضوح بعض الكلمات والعبارات فى منهاج العمل ، أود إبداء التحفظات والتوضيحات التالية بالنيابة عن الوفد الماليزى :

أولاً : أن تفسير مصطلح { الأسرة } وتعبير { الأفراد والأزواج } فى الوثيقة كلها يشير إلى الأسرة التقليدية المكونة عن طريق الزواج أو الاتحاد المسجل بين رجل وامرأة ، ويشمل الأطفال وأفراد الأسرة الممتدة .

ثانياً : إننا مقتنعون بأن حقوق الإنجاب ينبغى أن تقتصر على الأزواج الذين يجمعهم الزواج المتحقق باتحاد رجل وامرأة .

ثالثاً : نود أن نقرر أن اعتماد الفقرة ٩٦ لا يعنى تأييد حكومة ماليزيا للإباحية الجنسية ، أو أى شكل من أشكال الانحراف الجنسى ، أو السلوك الجنسى المرادف للجنسية المثلية أو المساحقة .

رابعاً : نود فى سياق الفقرة ١٠٦ «ك» ، أن نؤيد رأى القائل بوجوب إيلاء الاهتمام لمنع عمليات الإجهاض غير المأمونة وتوفير معالجة إنسانية للمضاعفات الناجمة عن الإجهاض ، كجزء من الرعاية الصحية الإنجابية ، ومع ذلك ، فإن الإجهاض غير قانونى أو مسموح به فى ماليزيا ، ولا يمكن إجراؤه إلا لأسباب طبية .

خامساً : بالنسبة للفقرة ١٠٨ «ك» ، وفى حين نوافق على أن صحة المراهقين هى مجال يتطلب الاهتمام نظراً لتزايد مشاكل حمل المراهقات غير المرغوب ، والإجهاض غير المأمون ، والأمراض التى تنتقل عن طريق الاتصال الجنىسى ، وفيرس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب «الإيدز» فإننا نؤمن بضرورة عدم التخلّى عن توجيه الأبوين ، وبعدم التسامح إزاء الإباحية الجنىسية والممارسات الجنىسية والإنجابية غير الصحية من جانب المراهقين .

ونرجو إدراج هذه التحفظات فى محاضر هذا المؤتمر :

والنظر إلى الوثائق السابقة يكشف لنا عن أن الخصوصية الدينية والثقافية والاجتماعية تفرض نفسها على مقررات وثيقة مؤتمر بكين وأن الخصوصية ليست فى الدين والشريعة وحدها بل تشمل خصوصية الأعراف والتقاليد الاجتماعية والموراث الثقافية وظروف المجتمعات وأحوالها فهى خصوصية حضارية يعتبر الدين والقيم الخلقية أهم مكوناتها .

وتكشف لنا التحفظات السابقة - لاسيما ما صدر من غير المسلمين - عن سمو التشريع الإسلامى وسبقه إلى تحریم وإدانة كل ما يضر بالمرأة فى كيانها الإنسانى أو صحتها الجسدية أو النفسية وإلى تحریم صور الانفلات الأخلاقى والجنىسى وهو ما أجمعت عليه هذه التحفظات بحيث بدت الشريعة وكأنها فى هذا المؤتمر - القانون الأعلى والأمثل فيما يتعلق بشؤون المرأة - يتضح ذلك من مراجعة التحفظات التى أبدتها الوفود التى تنتمى إلى حضارات وثقافات شتى .

الغرب المعاصر والمرأة :

إن رؤية الإسلام للمرأة ليست وليدة التجارب والمحن والمعارك التى خاضتها المرأة للوصول إلى وضعها وقيمتها التى وهبها الله لها ، أن الرؤية الإسلامية بدت ساطعة وسط

ظلام دامس فى العصور القديمة وفى العصور الوسطى . وتبدوا الآن مشرقة بالأمل وواعدة بالتقدم فى أوضاع المرأة كلها فى المستقبل - ليس فى العالم الإسلامى وحده - وهو يؤمن بذلك كمعتقد دينى - ولكن على مستوى العالم الذى تنتهك فيه حقوق النساء فى الوقت الحاضر ، ويحرمن من حقوقهن الأساسية والطبيعية تحت شعارات زائفة ودعاوى كاذبة كان لها أثرها المدمر فى مجتمعات عديدة انتهت فيها كرامة المرأة كإنسان ، وظلمت فى حقوقها من خلال المشاركة الاجتماعية المنحرفة ، وتوجهت كل ما تناله من مميزات موهومة ليضاف إلى حساب الرجل مالا أو متعة أو استغلالاً غير مشروع .

إن قضية المرأة تبدو وفى الغرب بالذات قضية تشريع وضعى ونظام اجتماعى للمرأة قام بناء على ظروف تاريخية وواقعية - هى قضية تشريع إنسانى فى المقام الأول ، وليس الأمر كذلك بالنسبة للشعوب الإسلامية - فالمرأة والرجل معا يخضعان لنفس التشريع فى أصوله ومبادئه - التشريع الإسلامى - ويتمتعان بالحقوق التى فيه ويتحملان بالواجبات التى نص عليها ، وهو تشريع لم يفرضه مجتمع الرجال على مجتمع النساء وهو قائم على التسوية فى الكرامة الإنسانية وضرورات الفطرة ، ويؤمن الرجل والمرأة معاً بأنه الأكمل والمثل الأعلى والأفضل لأنه تشريع إلهى ، ولكن القضية تهمننا كمسلمين نعيش فى هذا العصر من جانبين أولهما أن تشريعنا الإلهى المصدر هو الذى يحدد هويتنا ويكون ثقافتنا ويجعل وضع المرأة والرجل فى المجتمع بعيداً عن سلطة تشريع زمنية ونسبية فى المكان والزمان والظروف والأحوال ، فليس هناك تجاذب أو تنافس بين القوى البشرية أو الاجتماعية يترتب عليه تحديد وضع المرأة ، ونقصد بالتشريع الإلهى ما كان نصاً فى القرآن أو السنة الصحيحة أو أصلاً كلياً من مقاصد الشريعة ، وذلك للمرأة وللرجل على السواء - فالمرأة المسلمة لا يشرع لها الرجل ولا تشرع لها سلطة بشرية وهى والرجل متساويان فى الخضوع لسلطان الشرع وحده، وهذا الفارق يمنح الثبات للأصول والمبادئ التى تقوم عليها علاقة الرجل بالمرأة فى الأسرة وفى المجتمع الكبير ، وقد أشرنا من قبل إلى أن خضوع المرأة لتشريع الرجل أو السلطة التى تهيمن على المجتمع جعل التغيير فى شكل العلاقة بين المرأة والرجل داخل الأسرة وخارجها واراداً ، بل أن هذا التغيير أخذ صورة الانقلاب الكامل فى نصف القرن الأخير بالذات ، وقد بدأ منذ عصر النهضة الأوروبية وهو عصر تميز بالثورة والرغبة فى الإفلات من القواعد والأصول الدينية والاجتماعية التى كانت سائدة سواء فى الإنتاج إذ

ظهر عصر البخار والإنتاج الكبير - أو كان فى نظم الحكم إذا ظهرت الثورة على نظم الإقطاع والاستبداد التى تسببت فى مظالم ومآس كثيرة للملايين البشر طوال قرون الظلام - ويشمل هذا التغيير أيضاً العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها وكان من نتائج هذا الانقلاب فى الغرب أن اتجه التشريع والنظام الاجتماعى فى جملته إلى مقاومة ما تعرضت له المرأة خلال قرون طويلة من انكار لكيانها الإنسانى وانتقاص لقيمتها ودورها وانتهاك لحقوقها، ولم يكن هناك ضوابط وأصول تحدد مسار التقدم فاندفع تياره ليتجاوز المرأة الحقيقية التى كانت الهدف الأصيل لمجموعات وجماعات كثيرة من المفكرين والنساء ومن المشرعين أيضاً .

وفى الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لمنظمة الأمم المتحدة وفى الاجتماعات المتعددة التى عقدت خلال شهر أبريل سنة ١٩٩٥م فى مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية تبدو قضية المرأة مشته بين أهداف وعناوين شتى - لقد كانت تلك الاجتماعات تمهيداً وتحضيراً للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة - وتناولت تلك الاجتماعات^(١) قضايا عديدة ومتنوعة تحت شعار (العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام) فقد تناولت الاجتماعات قضية العنف ضد المرأة وقضية عدم توفر الدعم لمساهمة المرأة فى إدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة وقضية تحديد المجالات الحاسمة (بحسب استراتيجيات فيروبي) وهى احترام الكرامة الأصيلة للمرأة وتحقيق المساواة الأساسية بينها وبين الرجل - كما تناولت الاجتماعات عدم وصول المرأة إلى عملية تحديد الهياكل والسياسات الاقتصادية وإلى العملية الإنتاجية ذاتها ، وكذلك قضية تأثير النزاعات المسلحة على المرأة وعدم المساواة فى فرص التعليم وفى تقاسم السلطة وصنع القرار والإسهام فى الإعلام وكذلك عدة قضايا أخرى لتحقيق ما تسميه تلك الاجتماعات استراتيجيات نيروبي .

وقد تضمنت تلك الاجتماعات نماذج للحلول المقترحة للمشكلات وللقرارات السابقة على اختلافها وتنوعها ومن أهمها توجيه نظر السلطات فى الدول إلى اعتماد تلك الحلول والتشريع بناء عليها .

غير أن النظر فى حصيلة تلك الاجتماعات يكشف بوضوح عن قضية الخصوصية فى

(١) محاضر اجتماعات لجنة مركز المرأة بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى عدد ١٢ محضر اجتماع الفصل الرابع

هذا المجال - فالقضايا المعروضة كلها - عدا القليل منها - مثل قضية الفقر والتعليم وتقاسم السلطة والتزايدات المسلحة وآثارها لا تخص كل المجتمعات ، ولم تتوحد فى هذه الاجتماعات (التي تأتى امتداداً لمؤتمر نيروبي وإعداداً لمؤتمر بكين) قضية المرأة ولم تطرح قواعد هادية ومرشدة فى تحقيق مصلحة المرأة والأسرة ولم تثر فى هذه الاجتماعات أدنى فكرة عن الفوارق الطبيعية بين الرجل والمرأة وتأثيرها أو حتى كيفية إزالة هذا التأثير ، وجرى بحث التدابير التي ينبغي اتخاذها من جانب السلطات بكثير من التفصيل أحياناً - وهو تفصيل يضيع - فى نظرنا - أى فرصة لاكتشاف وتحديد القواعد والمبادئ الأساسية الحاكمة فى القضية .

إن هذا المنهج فى تشخيص المشكلات ووضع الحلول لها ليس هو المنهج العلمى السليم فى قضية المرأة ، ومن حقنا أن نطرح منهجنا الذى يتميز بتوجيه النظر إلى قضية المرأة على المستوى الإنسانى واكتشاف القواعد الحاكمة والهادية والمرشدة لتحقيق مصالحها ومصالح الأسرة والمجتمع والنظر فى التطبيق على ضوءها ، ونحن مطالبون بأن يكون لنا الوجود الفكرى والثقافى الذى نستحقه فى عالمنا المعاصر ومن خلال التنظيم الدولى والمنظمات الدولية ، ولن نتمكن من ذلك ما لم يكن منهج التشخيص والعلاج مطروحاً للمناقشة وبطريقة علمية تعتمد على رصد أحوال المجتمعات وعلى الإحصاءات وعلى تقييم النتائج .

وثانيهما : أننا نؤمن بأن هذا التشريع هو الذى يوفر للمرأة أعظم حقوقها قيمة وأنه حين يطبق تطبيقاً سليماً وواعياً يكون فيه الحل النهائى لمشكلات المرأة فى البلاد الإسلامية وغيرها أيضاً ، فنحن نستطيع فى قضية المرأة أن نقدم إسهاماً حقيقياً وعلى المستوى العالمى حين تعرف نساء العالم كيف عالج الإسلام منذ ظهوره قضية المرأة وكيف يستطيع الآن - بعد التجارب الاجتماعية فى الشرق والغرب والتي استغرقت قروناً - أن يخفف إلى حد كبير من المشكلات والمآسى التى تواجهها المرأة فى بعض المجتمعات التى تحاول جاهدة إبعاد الهدى الإلهى والأديان السماوية جملة عن قضية المرأة .

لقد بدأت المرأة فى العصر الحديث تعاني من المشكلات مع ظهور الحركة الصناعية فى أوروبا ، وفى بداية عصر البخار وماتلاه كانت المصانع والمعامل تحتاج إلى الأيدى العاملة والرخيصة أيضاً ، ونزح الرجال والشباب إلى المدن للعمل واضطرت المرأة إلى متابعة رجلها

ثم إلى العمل معه لمساعدته إزاء العمل الشاق والأجر القليل ، وانخرطت المرأة الأوروبية في العمل دون ضوابط إنسانية أو خلقية^(١) في هذا العمل ، ولقد تقاضت كما هو مسلم به الأجر الأقل وتعرضت كما هو معروف إلى كل المظالم المهينة لها والتي لم تواجه مثلها في كل أدوار التاريخ حتى في ظل نظام الرقيق وما يسميه الغرب أحيانا عصر الحريم في القرون الوسطى .

لقد جاء فى تقرير لمنظمة الصحة العالمية أن الزيادة فى الأمراض السرية فى الولايات المتحدة والدول الاسكندنافية وبريطانيا قد خرجت عن نطاق السيطرة^(٢) ولقد أوضح ألكسندر كولنتاى فى كتابه «تحرير المرأة العاملة» أن المرأة ما تزال رقيقا منزليا وانتقد عمل المرأة فى المنزل طبقا لرأيه ومذهبه الماركسى ودعا إلى إهمال المرأة لشؤون منزلها كلها بدءا من تنظيفه وإعداد الطعام وحتى الاهتمام بتربية أولادها ودعا المرأة ألا تكون أنانية فتحب أولادها هى لأن أسرتها هى المجتمع كله . ومع ذلك نجد الزعيم الشيوعى إنجلز يقول عن النتائج المباشرة للرأى السابق إنها «رهية ومقززة» ويشرح أسباب ذلك بحرمان الطفل من الرضاعة وما تلاقيه الأم العاملة فى النظام الشيوعى من آلام جسدية ومعنوية بسبب ذلك^(٣) . وتقول لغة الإحصائيات أنه فى الولايات المتحدة وفى عام ١٩٧٩م ولد مليون طفل غير شرعى وتوجد مليون حالة إجهاض وارتفعت نسبة الطلاق إلى ٤٠ ٪ من عدد الزيجات .

المرأة المعاصرة بين جنة الشعارات وتعاسة الواقع :

فى القرن العشرين بالذات ومنذ بدايته ارتفع صوت المرأة بطلب المساواة بينها وبين الرجل من خلال كثير من المفكرين ومن خلال الجمعيات النسائية التى تكونت فى كثير من البلاد فى الغرب والشرق على السواء ، لم تفلح الشعارات المرفوعة عن حرية المرأة ومساواتها بالرجل فى إخفاء التعاسة التى تقاسيها مئات الملايين من النساء فى أنحاء الأرض ،

(١) رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر ، محمد قطب ، دار الوطن للنشر - الرياض ، ص : ٩١ ، ٩٢ ، وكتاب «إنتاجية مجتمع» ، د. محمود محمد سفر ، الكتاب العربى السعودى ، الطبعة الأولى - عمل المرأة بين الرشد والتهيه ، ص : ٦٩ ، ٩٣ .

(٢) نقلا عن بحث مطبوع على الآلة الكاتبة للأستاذة فاطمة عمر نصيف - أعد بمناسبة انعقاد مؤتمر المرأة العالمى سنة ١٩٩٥م - ومقدم لرابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة .

(٣) المرجع السابق .

واهتمت المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بقضية المرأة بداية من النصف الثانى من هذا القرن ، وفى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والذى صدر سنة ١٩٦٦م تصدرت الجزء الثانى منه - المادة الثانية والتي تنص على قاعدة عامة تتصل بالمرأة تتعهد بمقتضاه كل دولة طرف فى هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين فى إقليمها والداخلين فى ولاياتها دون تمييز بسبب العرق Race أو اللون Cou-lour أو الجنس Sex أو اللغة أو الدين أو الرأى ، سياسياً أو غير سياسى ، أو الاصل فالتمييز ضد المرأة بسبب جنسها فقط تحظره المواثيق الدولية ، ولقد كرم الإسلام الأدميين بقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾^(١) من الرجال والنساء . وكرم الإسلام المرأة إما زوجة وابنة كما سيأتى بعد - لا اعتراض على مبدأ المساواة فى ذاته ولقد أوردت المادة الثانية بعض أسباب التمييز غير المشروع بين الناس بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الاصل الاجتماعى أو الثروة وكل هذه المقاييس للتمييز والتفضيل لا يقرها الإسلام ، ولكن الله تعالى أرشدنا إلى المقياس الصحيح للتمييز والتفضيل وهو ما غفلت عنه المادة سائلة الذكر ، يقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾^(٢) والتقوى بمعنى عام تجنب الشر وفعل الخير وإذا كانت سنة الحياة الاجتماعية تقتضى التفضيل بين الناس والتمييز بينهم فإن القرآن الكريم يضع يدنا على المعيار السليم ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ وبذلك تنتفى المقاييس الباطلة كلها والتي تسود بحسب كل عصر ومصر ويبقى المقياس القرآنى وحده هو المقبول فى كل زمان ومكان بالنسبة للرجل والمرأة وبالنسبة للأبيض والأسود والأحمر واللفقير والغنى ، يبقى العمل الصالح من الرجل أو المرأة هو المعيار فى التفضيل ويثبت هذا المعيار فى القرآن الكريم حق الرجل والمرأة معا يقول تعالى : ﴿ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ ﴾^(٣) فالجزء واحد على العمل الصالح لأن التكليف واحد للذكر والأنثى .

وقبل ذلك تنبه المجتمع الدولى إلى أن المرأة تتعرض - فى العصر الحديث - وامتدادا للظلم والظلم الذى لاقتة فى العصور القديمة والوسطى - إلى صور من الاستعباد نمت

(١) سورة الإسراء ، آية : ٧٠ .

(٢) سورة الحجرات ، الآية : ١٣ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٩٥ .

واستشرت فى غياب مفاهيم الأسرة والرحمة والمودة ، وقد تعهدت الدول الموقعة على اتفاقية سان جرمان - إن لاي سنة ١٩١٩م ، والتي عدلت اتفاقية بروكسل ١٨٨٩ - ١٨٩٠م ، وفى مادتها الأولى بتحريم صور عديدة للظلم الواقع على المرأة - فى القرن العشرين - ومنها الإعراف والممارسات التى تبيح الوعد بتزويج امرأة أو تزويجها فعلا دون أن تملك حق الرفض ، أو منح الزوج أو أسرته أو قبيلته حق التنازل عن زوجته لشخص آخر ، أو إمكان جعل المرأة لدى وفاة زوجها إرثا ينتقل إلى شخص إلى آخر - كما تناولت الاتفاقية الاتجار بالرقيق الأبيض (تجارة البغاء) وهى كما نعلم تنتشر حتى اليوم فى كثير من أنحاء الأرض وفى دول متقدمة ولم تستطع شعارات المساواة بين المرأة والرجل أن تخفى فضائنها ومآسيها .

والبصور التى ذكرتها الاتفاقية سالفه الذكر مرفوضة رفضا باتا فى شريعة الإسلام - إن أحدا لا يملك فى شريعة الإسلام أن يزوج ابنته ممن لا ترضى به - يروى أن امرأة شكت إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن أباه زوجها من ابن أخيه ليرفع خبيستها فأمهلتها حتى تعرض الأمر على رسول الله ﷺ فقال : « الأيم أحق بنفسها من وليها » والأيم العزب رجلا كان أو امرأة - فقالت الفتاة يا رسول الله قد أمضيت ما فعل أبى وإنما قلت ما قلت ليعلم النساء أن ليس للرجل فى هذا أمر ، والمرأة إذا رضيت بزواج - لم يقبله وليها لغير سبب شرعى يجيز له ذلك - لها أن تتزوج الكفء فتجعل الشريعة السلطان أو ولى الأمر بجوار المرأة سندا ونصيرا ومعينا فالمجتمع كله الذى يمثله القاضى أو ولى الأمر يقف إلى جانب المرأة حتى تحصل على حقها فى اختيار شريك حياتها .

يقول تعالى ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(١) بل ذهب أحد أئمة المسلمين الكبار وهو الإمام أبو حنيفة إلى أن المرأة تزوج نفسها بالكفء ولا اعتراض لوليها إلا إذا تزوجت من غير كفء^(٢) - أما التنازل عن الزوجة لشخص آخر أو جعلها إرثا أو جزءا من تركة زوجها فلا تعرفه شريعة الإسلام^(٣) ، ويبدو أنه ذكر فى الاتفاقية إشارة إلى ما فى التراث اليهودى من أن الأخ له

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٢ .

(٢) مقدمة الاسرة فى النقد الإسلامى د. يوسف قاسم ح١ ص ١٧٠ / ١٧٧ .

(٣) وكان معروفا فى الجاهلية بالنسبة لزوجة الأب فكان يجوز للأبن أن يقيد إرادتها فى الزواج .

الحق فى أن يتزوج من أرملة أخيه المتوفى «حتى يكون له نسل فى إسرائيل» ولا تملك الأرملة أن ترفض هذا الزواج إذا أراد أخ المتوفى .

وأما الإنجار بالريق الأبيض فإن الإسلام يشدد فى عقاب من يحبون أن تشيع الفاحشة فى المجتمع ، والرجل والمرأة سواء عند ارتكاب جريمة الزنى فى الإثم والعقاب ، فمعنى الاتجار بالمرأة وجسدها غير قائم أصلا لأن الإسلام يجعل كلا منهما على قدم المساواة فى التكليف والجزاء والكرامة الإنسانية والتفرقة والتمييز ضد المرأة وحدها هو الذى يسوغ لدى المجتمعات التى تبيح الدعارة بأجر أن يكون جسد المرأة سلعة تعرض وتباع والرجل هو المشتري بماله ولا عقوبة عليه .

وقد سبق المؤتمر العالمى الرابع للمرأة والذى عقد فى جمهورية الصين ١٩٩٥م مؤتمرات دولية عديدة للأمم المتحدة اهتمت بالدفاع عن حقوق المرأة وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٥م عن السنة الدولية للمرأة وخصصت السنوات العشر (١٩٧٦ - ١٩٨٥م) عقداً للمرأة فى هيئة جهد عالمى النطاق يرمى إلى دراسة مركز المرأة وحقوقها ، وفى ١٩٧٩م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتى بدأ سريانها سنة ١٩٨١م والتى وضعت المعايير الدولية للمساواة المقصودة بين الرجل والمرأة ، وفى سنة ١٩٨٥م انعقد المؤتمر العالمى لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة المساواة والتنمية والسلم استراتيجيات نيروبي المستقبلية للنهوض بالمرأة على أن يجرى تنفيذها عام ٢٠٠٠م .

هذا الجهد العالمى والذى ما زال يذل منذ نصف قرن تقريبا -وعلى مستوى العالم كله- ويجهد خبرائه المتخصصين علميا واجتماعيا والذى تسانده جمعيات وهيئات نسائية تعد بالمئات فى جميع أنحاء العالم - هذا الجهد يهدف ولا شك إلى خدمة المرأة وتحت شعار المساواة بين المرأة والرجل - يستحق أن نقف عنده لنعرف أثره فى حياة المرأة على المستوى الإنسانى .

إن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة وشعاره العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم فى دورته التاسعة والثلاثين المنعقدة فى نيويورك فى الفترة من ١٥/٣/١٩٩٥م إلى ٤/٤/١٩٩٥م تكشف لنا فى أحوال المرأة - على مستوى العالم - عن الكثير من الحقائق ويضع إلى جانبها العديد من التوصيات والأفكار .

إن ربع الأسر المعيشية فى أنحاء العالم ترأسه النساء ويعتمد كثير من الأسر المعيشية (وهو تعبير مقصود ليشمل جميع أنواع الأسر)^(١) على الدخول التى تكسبها المرأة حتى مع وجود الرجل ، وتلك الأسر المعيشية التى تتحمل مسؤوليتها النساء هى فى الأغلب الأعم - كما ورد فى التقرير - من أشد الأسر فقراً لأسباب عديدة من جملتها التمييز فى الأجر وأنماط التمييز الوظيفى فى سوق العمل والحواجز القائمة على أساس التمييز بين الجنسين وعناصر أخرى منها التفكك الأسرى وتحركات الحروب والتزاعات المسلحة .

وتشير الأعمال التحضيرية سائلة الذكر إلى حقائق تؤكد تعاسة المرأة على المستوى العالمى ، فاستناداً إلى تقديرات منظمة الصحة العالمية بلغ العدد التراكمى لحالات مرض نقص المناعة (الإيدز) نحو ٤,٥ مليون حالة فى مطلع عام ١٩٩٥م - واحتمال تعرض المرأة للإصابة ضعف احتمال تعرض الرجل لها - وفى المرحلة الأولى من هذا الوباء القاتل لم تصب النساء بهذا المرض بأعداد كبيرة إلا أنه يوجد الآن ٨ ملايين امرأة مصابة ، والنساء الشابات والمراهقات أكثر تعرضاً بوجه خاص إذ يقدر عدد النساء اللواتى سيصبن بهذا المرض حتى عام ٢٠٠٠م بحوالى ١٢ مليون امرأة ، وبالإضافة إلى هذا يقدر أن نحو ٢٥٠ مليون حالة جديدة من حالات الأمراض التى تنتقل جنسياً تحدث كل سنة بين الرجال والنساء .

ومنذ عام ١٩٧٥م كما تكشف الأعمال التحضيرية للمؤتمر تولدت معرفة ومعلومات عامة عن مركز المرأة والظروف التى تعيش فيها وفى عدد من البلدان يمارس انتقاء جنس المولود قبل ولادته^(٢) وترتفع نسبة الوفيات بين الفتيات الشابات جداً - وينخفض معدل التسجيل فى المدرسة بالنسبة للبنات بالمقارنة بالبنين وأن تفضيل الابن يحد من حصول البنات فى مرحلة الطفولة على الغذاء والتعلم والرعاية الصحية ويقول التقرير يجب أن يكون مبدأ المساواة (الإنصاف) بين الرجل والمرأة جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء المجتمع ، وإذا فنحن نبحث فى نهاية القرن العشرين عن مبدأ الإنصاف !!

(١) إن تعبير الأسرة المعيشية يكشف عن رغبة فى جعل الأسرة تقوم فقط على الاشتراك فى المعيشة وتجهيزها من أساسها الحقيقى وهو السكن المشترك بين الرجل والمرأة والمودة والرحمة بينهما - إن مجرد المشاركة فى المعيشة المادية لا يحقق السكن ولا المودة ولا الرحمة حتى ولو حقق الكفاية المادية والمعايشة الجسدية .

(٢) ومن المحزن أنه قد حدث واد للبنات فى هذا العصر حين عمدت بعض الدول إلى تحديد الأسرة إجبارياً بطفل واحد أو اثنين وترتب على ذلك أن بعض الأسر كانت تند البنت حتى تحتفظ بفرصة إنجاب الولد - نشر ذلك عن جمهورية الصين وفى نهاية القرن العشرين .

ولنا أن تتساءل عن السبب الذى أدى إلى هذه المآسى كلها - لقد نالت المرأة حق الخروج إلى ميادين العمل كلها الملائم منها وغير الملائم الذى يعرضها للمشقة والامتهان والاستغلال بأنواعه الاقتصادى والجنسى ، ومع ذلك فإن الأسر التى تعولها النساء هى أشد الأسر فقرا ، ومن أسباب ذلك التمييز فى الأجر بين الرجل والمرأة وهو أمر مرفوض فى شرعة الإسلام فالله تعالى لا يضيع عمل عامل من ذكر وأنثى كما فى القرآن الكريم والرسول ﷺ يأمر بإعطاء الأجير أجره قبل أن يجف عرقه ، والرجل والمرأة فى ذلك سواء إذ المرأة المسلمة تملك حق العمل كحق أصيل من حقوقها التى أعطاها الشرع - روى أن عائشة رضي الله عنها كانت تقول :

«المغزل فى يد المرأة كالرمح فى يد المجاهد فى سبيل الله » ، وكانت أم المؤمنين زينب بن جحش تعمل فى دبغ الجلود ، وقبل ذلك كانت السيدة خديجة تعمل بالتجارة ، فالعمل من حقوق المرأة بلا فتنة ولا انحراف ولا استغلال للمرأة من أى نوع .

وتشهد الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمى للمرأة أن من أسباب فقر المرأة التفكك الأسرى - فما الذى جعل الأسرة تتفكك - يجيب التقرير فى موضع آخر - أن من بين الأسباب زيادة دخول المرأة إلى سوق العمل !! لقد اختلط السبب بالنتيجة والداء بالدواء ، وفى العمل تفرق الأعمال التحضيرية للمؤتمر بين ما تسميه الأعمال غير المدفوعة الأجر فى الأسرة مثل رعاية الأطفال وكبار السن وأداء المهام المنزلية وبين الأعمال مدفوعة الأجر للمرأة (فى المصنع وفى الطريق بل وفى الملهى أيضا حسبما يسير بنا منطق الأمور) .

إن عمل المرأة فى رعاية أبنائها وفى حفظ منزلها يعد عملا غير مدفوع الأجر ولا ينظر إليه بالتقدير الذى ينظر به إلى عمل المرأة فى الطريق العام وفى المصنع وفى المتجر حيث تتعرض المرأة ، كما ورد فى صفحات محاضر الاجتماعات إلى الامتهان والأجر غير المتساوى والفرص غير المتساوية فى الترقية والفصل بسبب الرجل وإجبار المرأة على تقديم الدليل على استخدامها لوسائل منع الحمل ولكن عمل المرأة فى بيتها هو مجرد عمل غير مدفوع الأجر؟؟ (١) .

(١) الخطأ الظاهر هنا هو اعتبار أن عمل البيت خاص بالمرأة وحدها وأنها ملزمة به فى كل الأحوال - مع أن الإسلام لا يمنع الرجل من المشاركة فى عمل البيت ويجيز للمرأة فى أحوال معينة ألا تنلزم بخدمة زوجها وتلزمه بأن يستاجر من يقوم بخدمته وخدمته زوجته .

إن المرأة راعية فى بيتها ومسؤولة عن رعيتهما كما نص الحديث الشريف ، البيت فى الإسلام مملكة المرأة وعملها فيه فى رعاية الأبناء وتربيتهم وإعداد الجيل التالى وحفظ مصالح زوجها وشريكها فى الحياة رسالة كبرى وعمل جليل - وهو ليس مجرد عمل مادى مفروض على المرأة الزوجة لصالح الزوج وحده - بل إن الشرع الإسلامى لا يوجب على المرأة القيام بالعمل المادى فى خدمة الزوج إذا كانت هى أو زوجها من اليسار بحيث تخدم زوجها - فهل العمل خارج المنزل - فى المصنع والتجر ولصالح الآخرين هو الذى يستحق التكريم والتيسير والعمل فى رعاية البيت وتربية النشء يوصف بأنه مجرد عمل غير مدفوع الأجر ولذلك كان التفكك الأسرى الذى نبحث عن أسبابه ونخطئ فى علاجه .

وما أكثر ما أفرز عمل المرأة غير المحكوم وغير الملائم لفطرتها ورسالتها فى الحياة من مشكلات ومأس للمرأة تشير إليها الأعمال التحضيرية للمؤتمر وتحاول أن تضع لها العلاج ، الظلم فى الأجر - الامتهان - التحرش الجنسى - الفصل بسبب الحمل أو الإرضاع - الاستغلال حتى فى مجال الإعلانات التجارية عن السلع جاء فى الأعمال التحضيرية الحلول المقترحة لحماية المرأة من الأعمال المهينة أو الإباحية المتصلة بالمرأة فى وسائط الإعلام بما فى ذلك الإعلانات !! وجاء فيها أيضا من سبل العلاج «اتخاذ تدابير التصدى للأسباب الجذرية بما فيها العوامل الخارجية التى تشجع الاتجار بالنساء والبنات لأغراض البغاء أو الأعمال الأخرى المتعلقة باستغلال الجنس لأعمال تجارية !!

وبدلا من أن يميز العرض عن المرض ويفرق بين الداء والدواء تمضى الأعمال التحضيرية فى فتح الطريق لدخول المرأة سوق العمل من كل أبوابه - نعم كل سرق العمل - وأيا كان العمل فى مكانه وزمانه وملاءمته للمرأة أو عدم مناسبتها لها - لا التفات إلى هذه الناحية كان المساواة هى مساواة حسابية بحتة - وكأن الله تعالى لم يميز كلا من الرجل والمرأة بميزات وقدرات وملكات تؤهله لدوره فى الحياة وليشارك فيها بأقصى طاقته وبكل ملكاته ، إن المساواة حق والعمل من حقوق المرأة والأجر المتساوى للعمل الواحد قاعدة إسلامية ، ولكن العلاج يبدأ من التفكير فى عمل المرأة وهل هو يمنحها حقا فعلا أم يضيع عليها حقوقا أولى وأهم وأعظم .

إن عمل المرأة خارج بيتها - كما يقول بعض الباحثين^(١) - يرتبط ببرامج التعليم والتدريب والتأهيل إذ بدونهما يتدنى إنتاج الفرد - وهذا ينطبق على المرأة كما ينطبق على الرجل سواء بسواء .

ثمة سؤال يجب أن يفرض نفسه في موضوع عمل المرأة خارج بيتها وهو ما الهدف المطلوب تحقيقه من هذا العمل وما هي إنتاجية المرأة في هذا العمل بالذات بحسب قدراتها ومملكتاتها ومؤهلاتها (ولا نقصد بالقدرة هنا - القدرة العقلية التي لا نجد فرقا ظاهرا فيها بين الرجل والمرأة) إلى جانب واجبها في البيت - نحو الأطفال الصغار - نحو زوجها - متاعب الحمل والولادة - وكذلك حق المرأة في أن تتمتع بأنوثتها ، إن عمل المرأة ينبغي أن يصونها بدنيا ونفسيا وينبغي أن يصون الأبناء الصغار وقت حاجتهم إلى حنان الأم في بداية العمر - ومتى كان هناك ضوابط لتحقيق صيانة المرأة بدنيا ونفسيا والحفاظ على حق الأبناء الصغار - أبناء المرأة والرجل - فإن عمل المرأة يعود على المجتمع بالخير إذا كان العمل مناسباً للمرأة - وهو مجال واسع تستطيع المرأة فيه أن تساهم في كل الأعمال تقريباً تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً فالمرأة لا تقل عن الرجل في الكفاءة عند مناسبة العمل لها والعمل على تأهيل المرأة ووضع الضوابط التي تكفل إنتاجية مرتفعة لعملها ليس خاصاً بها وحدها بل مطلوب حتى في عمل الرجل .

وفي كتاب «الابتزاز الجنسي» لمؤلفته لين فارلى وفي كتاب «الغابة» لمؤلفه إبتون سنكلير سنة ١٩٠٥م تقول المؤلفة الأولى أن الابتزاز الجنسي للمرأة أثناء العمل قد تسبب في وفاة أعداد لا تقدر من النساء في القرن التاسع عشر والعشرين ، مما جعل هذه الفترة تشهد أكبر عدد من الموسسات في التاريخ ، ويقول مؤلف الكتاب الثاني أنه لا يوجد مكان في المدينة لكي تعمل فيه فتاة إذا فكرت في عذريتها أو عفتها ولا بد من التوضيح بالعفة والأخلاق وإلا واجهت المرأة الموت جوعاً^(٢) .

ومع ذلك فثمة أصوات ترتفع في مواجهة هذا التيار الجارف من الإفساد الخلقي الناشئ

(١) إنتاجية مجتمع د. محمود محمد سفر - الكتاب العربي السعودي ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٤م ، ص ٦٩ -

٨٥ ، الإسلام والأسرة والمجتمع - محمد سلام مذكور ط سنة ١٩٩٦م ص ٨٨ .

(٢) بحث مطبوع على الآلة الكاتبة للأستاذة فاطمة عمر نصيف مقدم لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة .

عن العدوان على المرأة فقد كتب الفيلسوف الألماني الكبير شبنجلر كتابه «انهيار الغرب» عارض فيه التيار السابق .

ومن أهم ما كشف عنه تقرير الأمم المتحدة عن شؤون عمل المرأة . لو أن النساء في العالم تلقين أجورا عن عملهن داخل المنزل لبلغ ذلك نصف الدخل القومى لكل بلد ولو قمن بالإضراب عن هذه الأعمال لعمت الفوضى في العالم وسار الأطفال حفاة وعرة في الشوارع وتراكت جبال القمامة والملابس القذرة ولن يكون هناك طعام ولا شراب ولو حدث ذلك فسيقدر الناس قيمة عمل المرأة في البيت^(١) .

وما تقدم ليس سوى قطرة من المستنقع الذى غرقت فى مياهه ملايين النساء فى الماضى وما زلن يعانين منه الآن فى ظل المفاهيم الزائفة لقضية المرأة ، وفى ظل الدعوات المريبة والمشبوهة لتأييد كل دعوة تخالف فطرة المرأة وتضلل طريقها - وتعرضها لشتى أنواع الظلم وبدأت تعانى إلى جانب مشكلاتها - مشكلات الرجل وقضاياها فى المجتمع - ومع أن المشكلات التى صاحبت هذا التغير فى المجتمع الأوروبى أثرت على الأسرة كلها (الرجل والمرأة والأبناء) فقد جرى النظر إلى أجزاء الأسرة كل على حدة بدلا من النظر إلى الأسرة ومحاولة تخفيف معاناتها كوحدة اجتماعية إن لم نقل تصحيح مسارها ، وبدأ النظر إلى حقوق المرأة وكأنها تواجه وتقابل حقوق الرجل وتنتقص منها والعكس أيضا صحيح ، وبدأ هذا الفكر يأخذ طريقه إلى التشريع فى البلاد الأوروبية وأزيل كثير من العقبات والقيود التى عانت منها المرأة ولكن دون نظر إلى الأسرة كوحدة واحدة فى حياتها ومصير أفرادها - ومن الغريب أن معظم ما نالته المرأة لم يكن يؤكد حقوقها الإنسانية فى العمل وفى التسوية فى الأجر عن العمل^(٢) وفى المشاركة السياسية والاجتماعية وفى الحق فى التخلص من رابطة زواج ظالمة أو ناشئة - لقد تأخرت هذه الحقوق كثيرا من بداية عهد النهضة الأوروبية إلى بدايات القرن العشرين وبعدها بعده عقود - ولكن الذى سارع الجميع إلى الاعتراف به وتشريعه هو «حرية المرأة فى الاختلاط والانتقال والاتصال والزى واحتراف أى مهنة

(١) المرجع السابق .

(٢) كتاب : بسبب جنسها BECAUSE OF HER SEX تأليف KATE FIGES كاتى فيجز الفصل الأول «هناك فرق» والفصل الثانى «ملكة مقمة» ص ١٨ - ١٩ والفصل الرابع «معاينة الأمومة» والفصل السادس عن المساواة الصناعية ص ١٦٨ - ١٦٩ .

والتخفيف عنها فى التزامات الأسرة» كما نرى بإيجاز وضع المرأة العالمى فى التشريع الوضعى .

إن ما يجب أن يكون ظاهرا أمام المرأة المسلمة هو الخطأ المنهجى الواضح فى تناول قضيتها على أساس عالمى موحد وأن الصواب فى بحث مشكلات المرأة المسلمة يبدأ بمعرفة الخصوصية التى فرضت نفسها على قضية المرأة فى الغرب خصوصية التاريخ - فظهور قضية المرأة - كما سبق أن أسلفنا - كان نتيجة أوضاع وظروف تاريخية خاصة بالمجتمعات الغربية بوجه عام والأوروبية بصفة خاصة .

وما تقاسيه المرأة من مآسى الحروب والنزاعات المسلحة فى القرن العشرين مما يندى له جبين الإنسانية ، تشير الأعمال التحضيرية للمؤتمر إليه بما يحدث فى النزاعات المسلحة بين الدول فى العالم المتمدين وغير المتمدين على السواء ، انتهاكات حقوق المرأة فى حالات النزاع المسلحة أعمال القتل - الاغتصاب المنهجى - الرق الجنسى - الحمل القسرى - أعمال الإرهاب - التعقيم والإجهاض القسرى وقتل الأجنة ، وتشير الأعمال ذاتها إلى النساء اللاتى يعشن فى مناطق خاضعة للاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية حيث تحدث أعمال الإرهاب .

ولابد أن نشير إلى أنه فى العقد الأخير من القرن العشرين وقعت جرائم الإرهاب والقتل والاغتصاب المنظم لعشرات الآلاف من النساء المسلمات فى بقاع كثيرة من العالم فى قلب أوروبا (فى البوسنة والهرسك وفى جمهورية الشيشان) ولم تمض سنوات قليلة على عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥م) ^(١) .

ولنا أن نتساءل عن خلق أو دين من ارتكبوا هذه الجرائم - وهل كان المسلمون هم الجناة أو الضحايا - وهل نسب إلى المسلمين منذ ظهور الإسلام وفى كل معاركه التى خاضها جرائم كالتى نراها اليوم التى تقع تحت سمع وبصر الأمم المتحدة .

ومنذ أكثر من أربعة عشر قرنا - وليس فى القرن العشرين وفى عقد الأمم المتحدة للمرأة

(١) لم تتحرك الجمعيات النسائية فى أنحاء العالم لمواجهة المآسى التى تعرض لها النساء من القتل والاغتصاب والتعذيب ولم يسمع لها صوت تجاه تلك الجرائم وتركت هذه المآسى لتعالج سياسيا من قبل الدول دون اعتبار لطبيعتها وأنها خاصة بالمرأة التى قامت هذه الجمعيات للدفاع عن حقوقها .

أو فى عام المرأة - وضع الإسلام فى تشريعه حماية خاصة للمرأة فى الحروب والنزاعات المسلحة مهما كانت أسبابها ، لقد رأى النبى ﷺ امرأة مقتولة فى إحدى المغازى - المعارك - فقال ﷺ «ما كانت هذه لتقاتل»^(١) ، وأوصى الرسول قادته وأمراء جنده وجنوده بالآلا يقتلوا امرأة ولا وليدا بل إن من شريعة الإسلام فى القتال ألا يقتل من الناس - الرجال والنساء من لا يقاتل - كرجال الدين المنقطعين للعبادة - والنساء والولدان بل والعمال الذين لا شأن لهم بالقتال - بل امتدت الرحمة للجماذ والنبات والحيوان فلا يقتل حيوان إلا لماكلة - أى للطعام ، ولا يخرب شجر ولا عمران بلا ضرورة قتال - أما الاعتداء على المرأة واغتصابها فهو جريمة كبرى فى الشرع - لم يشرع القتال فى الإسلام لتحصيل المال أو المتعة بل لإعلاء كلمة الله فى الأرض أو الدفاع عن المستضعفين ، وحينما اعتذر أحد المنافقين عن الخروج للقتال مع النبى ﷺ فى غزوة تبوك بحجة أنه قد لا يصبر إذا رأى نساء العدو - الروم - أعرض عنه النبى ولم يشركه فى شرف الدفاع عن دينه وأرضه ، ونزل القرآن يصف عذره المتهافت بعدم الصبر على النساء وخوف الفتنة . . بأنه (سقوط فعلى فى الفتنة) وارتكاب لها يقول تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَئِذَا لِي وَلَا تَفْتِنِي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾^(٢) ، وليس فى الحرب أو القتال ولا من آثارهما أن يعتدى على النساء أو يغتصبن - فالمرأة فى الإسلام لا تؤخذ إلا بكلمة الله عز وجل فى كل الأحوال فى السلم والحرب والمرأة المسلمة والمرأة من الأعداء على السواء .

أما الذى لا نظير له من قبل ولا من بعد فهو أن الرسول ﷺ بعد القتال فى غزوة بنى المصطلق كانت بين الأسرى امرأة فى يد رجل هو ثابت بن قيس كاتبها على نفسها نظير مال - حتى تتحرر من سلطانه عليها - وليس معها المال فسألت رسول الله ﷺ أن يعينها على تحرير نفسها - وهى الأسيرة فى حرب - وذكرت للرسول أن أباهما كان سيد قومه .

لقد أعانها الرسول - وتزوجها - فلما علم الناس حرروا أسراهم إكراما لرسول الله ﷺ - وكان لذلك أبلغ الأثر فى نفوس قومها فأسلموا جميعا ، وقد أسرت صفية بنت حى بن أخطب فى يوم خيبر - يهودية من سبط هارون بن عمران - ووقع أسرها فى يد

(١) متفق عليه .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٤٩ .

أحد المسلمين عن حضروا الواقعة وقاتلوا - ولما كانت الأسيرة سيدة فى قومها كما قال الصحابة لرسول الله ﷺ وزينوا له أمرها وقدرها - فإن الرسول ﷺ - عرض عليها أن يعتقها إذا اختارت الله ورسوله - فلما أسلمت تزوجها وعاشت فى حياة النبى ﷺ - أما للمؤمنين بل كانت تفخر على بعض أزواجه بأن أباهما هارون وعمها موسى وزوجها محمد ﷺ (كما جاء فى الطبقات الكبرى لابن سعد) .

امرأتان من الأسرى وصل بهما عدل الإسلام إلى ضمان حق الحياة المكفول لكل النساء - فى السلم والحرب على السواء ، وصلت بهما رحمة الرسول إلى أن صار كل منهما زوجة لخاتم الأنبياء والمرسلين وأما للمؤمنين بنص القرآن الكريم : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ (١) .

التعبير عن المنهج الإسلامى :

وقد تأثرت البلاد الإسلامية بهذه الظروف ونتائجها وزاد هذا التأثير بسبب سهولة الانتقال والاتصال بجميع أنواعه المادى والثقافى والاجتماعى فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، ولكن ذلك يجب ألا ينسينا الحقيقة الواضحة وهى أن قضية المرأة المسلمة فى نشأتها وفى حلولها تختلف تماما عن قضية المرأة فى المجتمع الغربى بالذات ، كما أن مشكلات المرأة المسلمة تختلف فى واقعها عن مشكلات غيرها والحلول التى تطرح فى أصولها العامة ومبادئها الحاكمة والهادية والمرشدة ليست فى يد الرجل ولا من حق السلطة ولكنها فى يد الله عز وجل ، ومن حق الرجل والمرأة والمجتمع كله إذ يملك الجميع حق التمسك بها وممارستها ومقاومة ما يعترض سبيلها .

لقد كان المنهج الخاطىء فى تناول قضية المرأة فى الفكر الغربى عامة ، الذى ظهر تأثيره واضحا فى المؤتمرات العديدة التى عقدت لتناول قضية المرأة - سببا فى تجزئة قضية المرأة والنزول بها عن مستواها باعتبارها قضية الإنسانية فى مجموعها - قضية الرجال والنساء والأجيال كلها وقضية الأم والابنة والزوجة والأخت - وأصبحت القضية فى المنهج الغربى قضية المرأة فى مواجهة الرجل وقضية الإجهاض وتحديد أو تنظيم النسل وقضية المعرفة أو

(١) سورة الاحزاب ، الآية : ٦ .

التوعية الجنسية وتسهيلها وقضية الحق فى ارتكاب الفاحشة للشبان والفتيات وقضية الحق المشبوه فى اختيار شكل الأسرة ومم تتكون ، وهكذا أضاعت هذه المؤتمرات وقتها وأموالها الوفيرة فى البحث عن حلول للمشكلات التى تخلقها أو تدافع عن وجودها هذه المؤتمرات على اعتبار أنها موجودة فى العالم الغربى وهو سند قبولها الوحيد !! وعلى الرغم من تعدد هذه المؤتمرات وما تشيره من زخم إعلامى وسياسى يؤثر فى الجماهير فلم يخرج علينا أحد هذه المؤتمرات بمبادئ حاكمية أو موجهة أو مرشدة فى قضية المرأة بل اقتصرت على بحث مشكلات جزئية قائمة ووضعت لها حلولاً تكرر الواقع أو تزيده سوءاً وأوكلت تنفيذ هذه الحلول إلى السلطات المختصة وليس إلى ضمائر الناس الدينية أو حتى الخلقية .

ظهرت قضية المرأة فى أوروبا نتيجة الظروف الواقعية وبسببها أيضاً - لم تكن قضية فكرية أو حتى دينية ، ولذلك جاءت محاولات العلاج والحل بعيدة عن الدين - وكان هدفها تبرير الواقع ثم محاولة آئمة لتأصيله عن طريق شعار المساواة بين المرأة والرجل ، مرجحاً بالمساواة فيما ينفع المرأة نفساً حقيقياً - ويزيد من حقوقها ويدعم كرامتها الإنسانية وينفع الأسرة كلها ويخفف من معاناتها فى حياتها ، ولكن شعار المساواة ارتفع لكى يجذب إلى سوق العمل والاستغلال جموعاً أخرى كثيرة من النساء تسير تحت هذا الشعار وتبرر تكاليفه وتعلن مضاره بأنها ثمن المساواة وضريبة الحرية ، وما زالت المرأة فى كثير من المجتمعات تدفع الثمن وتؤدى الضريبة ، وكأن هذه الحقوق الأساسية - المساواة والحرية - لا بد من دفع ثمنها الباهظ من المرأة والأسرة .

ولكن فى هذه المجتمعات أيضاً قامت جمعيات عديدة للدفاع عن حقوق المرأة وخاضت نضالاً مريراً ضد ما تعانیه من ظلم فى دائرة الأسرة وفى المجتمع أيضاً فالتشريع للمرأة أو ضدها ينبغى أن يلغى أو يعدل كل حين حتى يعالج ما يظهر من عيوب ويتلافى ما يترتب عليه من نتائج ، إذ أن هذا التشريع يرتبط أشد الارتباط بمدى التقدم الحضارى وحركة التطور الاجتماعى ومدى إسهام المرأة فى الجهود التى تنتهى بالحصول على حقوقها التى تقررت لها تدريجياً .

ولكن موضوع المرأة فى البلاد الإسلامية تحكمه منذ أكثر من ألف عام قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وهى النظام العام فى هذه البلاد ، فقد ظل نظام الأسرة المسلمة راسخاً

على أساس قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية وعلى مستوى العالم الإسلامى كله ، هذه حقيقة ينبغى التنبيه لها وإعطائها أكبر قدر من الاهتمام ، ومن المستحيل أن ينجح مجتمع مسلم فى تنمية وضع المرأة أو إيجاد الحلول السليمة للمشكلات التى تواجهها أو المصاعب التى تعاني منها إذا أغفل جانب الدين - كما هو المنهج الذى استقرت عليه كل المؤتمرات الدولية التى انعقدت لبحث قضية المرأة - وهو إغفال متعمد بسبب النظرة العلمانية التى تسيطر على العمل فى المنظمات الدولية وبسبب ما تزعمه هذه المؤتمرات لنفسها من أنها عالمية والالتفات إلى الدين ينقص من عالميتها بسبب تعدد الأديان والمعتقدات فى العالم المعاصر .

وعلى الرغم مما يبدو ظاهرا من اهتمام عالمى توليه المنظمة العالمية الكبرى - الأمم المتحدة - لقضية المرأة - وهو اهتمام محمود على كل حال - فإنه ينبغى لنا أن ننظر باهتمام إلى المواقف التى تتخذها الدول والعديد من الهيئات المهتمة بقضية المرأة فى هذه المؤتمرات ، ولا نقصد من ذلك مجرد المشاركة فيها بل نقصد الموقف تجاه المنهج الذى يتخذ فى بحث قضية المرأة والموقف من تشخيص المشكلات ومن اقتراح الحلول ، إن المشاركة مطلوبة ولكن الموقف من منهج العمل وتشخيص المشكلات وتحديد طرق العلاج ليس من حق الدول والهيئات المشاركة ولكنه من واجبها أيضا .

تحت يدنا بيان من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولى الرابع المعنى بالمرأة فى بكين خلال شهر ربيع الثانى ١٤١٦ هـ سبتمبر ١٩٩٥ م .

ونجد فى هذا البيان أن مؤتمر بكين يهدف إلى إتمام الموافقة على برنامج عمل أعد من قبل وقد ضيق فى المساحات القابلة للمناقشة بدعوى أنه قد تم حسم الخلاف بشأنها فى اللجان التى أعدت هذا البرنامج وآخرها اللجنة التاسعة والثلاثون التى انعقدت فى نيويورك فى الفترة من ١٤ شوال إلى ١٤ من ذى القعدة ١٤١٥ هـ ١٥ مارس إلى ١٤ أبريل ١٩٩٥ م (وقد أشرنا إلى محاضر اجتماعات هذه اللجنة من قبل يراجع ص ٢٦) وفى البيان إدانة واضحة لمحاولة العبث بمفهوم الأسرة واستخدام كلمة نوع GENDER بمعان مختلفة ومحرفة للسعى إلى تدمير الأسرة وخلط مفهومها الصحيح بمفاهيم زائفة ووصف مفهوم الأسرة الذى يقرره الدين بأنه مفهوم عقيم لأنه لا يفهم العلاقات الجنسية الحرة بين مختلف الأعمار^(١) كما

(١) البنود : ٨٥ أ ، ١٠٧ ، ١٨١ ح ، ١٨٢ ب من البرنامج نقلا عن بيان مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

يدين البيان مطالبة واضعى البرنامج بالتغيير الجذرى فى علاقة الرجل بالمرأة والمساواة بين الرجل والمرأة فى الميراث مع تغيير القانون الذى يقف دون ذلك أيا كان مصدره^(١) .

وقد أشار البيان إلى ما أفضنا فيه من قبل من أن قضية المرأة من إفراز حضارة غربية عن الإسلام وذكر أن واضعى البرنامج «نادوا فى ابتذال مجوج بما مقتضاه أن يكون من حق المرأة والمراقبة أن تحدد الدور الذى تريد أن تتعامل على أساسه ذكرا أو أنثى»^(٢) . وندد البيان بما ذهب إليه واضعوا البرنامج من اعتبار الدين عائقا فى سبيل المساواة بين الرجل والمرأة ودعا البيان إلى التمسك بالأصول والمبادئ الشرعية والتحفظ على كل ما يظهر من مخالفات للشريعة والعمل على تعديل صياغة مشروع البرنامج المعروض على المؤتمر .

ولاشك فى صحة وسلامة ما دعا إليه بيان مجمع البحوث الإسلامية إذ أن منهج المؤتمر فى النظر إلى قضية المرأة ومشكلاتها وكيفية إيجاد الحلول لما تعانیه المرأة يتصف بالخطأ من بدايته ويشتمل أجزاء القضية ويحولها إلى مشاكل فرعية تتعلق بكل بلد وكل مجتمع على حدة ويحاول إيجاد حلول لا يمكن قبولها فى نظر مئات الملايين من البشر ، وهى فى جملتها حلول لا تدين الواقع السيئ ولا تحاول التخلص منه بقدر ما تنحرف لمسايرته ودعوة الدول والمجتمعات إلى تحمل نتائجه وإنفاق أموالها فى العلاج لآثاره دون أن يظهر فى البرنامج ولا فى جلسات التحضير له أى صوت يحاول تغيير الواقع السيئ أو يدعو إلى تجنب أسبابه الحقيقية على أسس علمية وإحصائية سليمة .

وثمة مبادئ مقدمة إلى مؤتمر المرأة من ندوة منظمة المؤتمر الإسلامى الدولى حول دور المرأة فى تنمية المجتمع الإسلامى - وهى ندوة انعقدت فى طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الفترة من ١٧ - ١٩ أبريل ١٩٩٥م وهذه المبادئ تؤكد التمسك بميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى وتأخذ فى الاعتبار أهداف المساواة والتنمية والسلام الواردة فى استراتيجيات نيروبي الرائدة من أجل تنمية المرأة ومداولات اللجنة التاسعة والثلاثين للجنة وضعية المرأة .

(١) البنود : ١٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٠٨ من البرنامج نقلا عن بيان مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

(٢) البنود : ٢٧ ، ٤٨ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٣٣ ، ١٩٤ هـ ، ٢٣٢ من البرنامج نقلا عن بيان مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

كما تؤكد الندوة ثققتها فى الأديان السماوية وخاصة الإسلام وأنها يمكن أن تكون منطلقات لتطور وترقية المجتمعات الإنسانية كما تؤكد على ضرورة احترام التعاليم السماوية والقيم الإسلامية فى قرارات المؤتمر الرابع للمرأة .

وأوصت الندوة بحماية وتعزيز كرامة المرأة ومكانتها الإنسانية الراقية واتخاذ كافة التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التفرقة ضد الفتيات والنساء وإزالة كل العقبات أمام تقدمهن كما أوصت باعتبار الأسرة بمثابة النواة للمجتمع تقوم على أساس الشراكة المتساوية بين الرجل والمرأة واتخاذ تدابير لدعم وتعزيز الأسرة وإقامة آليات مساعدة اجتماعية واقتصادية وأوصت الندوة بالأخذ فى الاعتبار دور الأديان السماوية فى تعزيز القيم السماوية للعدالة والتسامح والإنصاف والتنمية .

كما أشارت الندوة فى توصياتها إلى وجوب اتخاذ التدابير لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة بما فى ذلك استغلالها جنسيا والمتاجرة بها والتصوير الإباحى لجسدها وجعلها بضاعة جنسية فى أجهزة الإعلام نظرا إلى وضعها الرفيع فى المجتمع ، كما أن توصيات الندوة شملت الرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية للنساء وضمان حقوقهن فى هذه المجالات وبخاصة فى التربية والتعليم ودعت الندوة إلى التنسيق بين مواقف الدول الإسلامية فى المؤتمر^(١) .

ومن ناحية أخرى فإن زعماء المسلمين ورؤساء المنظمات الإسلامية والنسائية والعلماء والأئمة فى بريطانيا أصدروا بيانا حول المؤتمر الرابع للمرأة عارضوا فيه ما ورد فى مسودة المقترحات التى ينوى المؤتمر طرحها للموافقة عليها ومنها إباحة الإجهاض تحت شعارات خادعة وتدعيم سياسة تحديد النسل وتسهيل التوعية الجنسية عالميا وقبول الانحرافات الجنسية والشذوذ الجنسى والدعارة والبيع الاختيارى لجسد المرأة وعدم احترام الأنوثة والأمومة وزعزعة مؤسسة الزواج .

وأدان البيان الهجوم الشرس على المعتقدات الدينية وأشار إلى ما تعانیه البشرية لاسيما النساء فى ظل ما يدعوه المؤتمر إلى إباحتِهِ وتكريسه والدعوة إليه ، ودعا البيان

(١) بيان الندوة طبع رابطة العالم الإسلامى ، مكة المكرمة (على الآلة الكاتبة) .

الدول والحكومات الإسلامية إلى مقاومة مقترحات الأمم المتحدة في المؤتمر وإعادة صياغة وثيقته مع الأخذ في الاعتبار القيم الإسلامية - وغيرها (كالكاثوليكية) - التي تؤكد هذه القيم^(١) .

إن مواقف هذه الهيئات الإسلامية - وهي لاشك تمثل شعوبها والغالبية العظمى من مسلمي العالم - يكشف لنا قدر الخطأ الذي تقع فيه المؤتمرات الدولية العالمية في محاولة فرض نمط واحد لحياة البشر بعيدا عن الهدى الإلهي وعن التنوع الواقعي ، وما ورد في البيانات الصادرة عن تلك الهيئات ينبغي أن ينال من المرأة المسلمة أكبر قدر من الاهتمام لأنها الحقيقة التي تتفق مع استقرار الأسرة المسلمة وإيمانها العميق بسمو تنظيمها الاجتماعي وأنه التنظيم الذي يحقق الأسرة الإنسانية المتناسكة والمجتمع السليم ، كما أنه التنظيم الوحيد الذي عرفته والتزمته الشعوب الإسلامية في تاريخها الطويل - وهو فضلا عن ذلك يتسع لكل درجات التطور الاجتماعي في أي بلد إسلامي - فالنظر إلى حقوق المرأة في المجتمعات الإسلامية تحكمه قواعد مقررّة وثابتة ، وتتمتع بالثقة الكاملة والإيمان العميق بصلاحياتها وعدالتها - ويختلف ذلك بطبيعة الحال عن وضع المرأة في الغرب الأوروبي بالذات إذ أن كل تقدم في وضع المرأة كان نتيجة التقدم الاجتماعي العام أو الجهد الذي بذلته المرأة من خلال التنظيمات السياسية أو الاجتماعية القائمة لنيل مزيد من الحقوق أو تخاشي جوانب من التفرقة بسبب الجنس ، بينما نجد أن الأمر يختلف في العالم الإسلامي إذ لا يتصور أحد من الرجال أو النساء الخروج على الأحكام الأساسية للشريعة ومقاصدها الكلية والخلقية في مجال المرأة والأسرة ، وحتى حين تتصدى الجمعيات النسائية التي تهتم بحقوق المرأة ووضعها داخل الأسرة أو المجتمع لهذه الموضوعات فإنها تلتزم المرجع العام - وهو الشرع الإسلامي - وأقصى ما تبذله أنها تقاوم سوء الفهم أو سوء التأويل للنصوص في بعض الجزئيات وهي تستند في دعم ما تطالب به إلى حكم الشرع ذاته بعيدا عن التشدد أو سوء الفهم والتأويل^(٢) .

(١) المرجع السابق .

(٢) حقوق المرأة في المجتمع الإسلامي ، د. جمال الدين محمود ، ط هيئة الكتاب . القاهرة ١٩٨٤ م .

اتفاقية القضاء على التمييز بين الرجل والمرأة :

وقبل أن نختم حديثنا عن المؤتمرات العالمية وتوجهاتها ، نشير إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التى اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٩م والتي فتح باب التوقيع عليها فى ١/٣/١٩٨٠م وأصبحت نافذة المفعول فى ٣/٩/١٩٨١م وقد صدقت عليها ووافقت على الالتزام بأحكامها ثلاثة وتسعون دولة فى ٣١/٥/١٩٨٧م من بين هذه البلاد بلاد إسلامية عديدة : أندونيسيا - بنجلاديش - تونس - تركيا - السنغال - العراق - مالى - مصر - اليمن الديمقراطية .

وتبدو هذه الوثيقة التى تتكون من ثلاثين مادة أفضل مما نراه فى محاضر اللجان التحضيرية لمؤتمر المرأة العالمى وما ورد فى الوثيقة الخاصة به ، إذ هى تحدد موجبات تبدو فى الغالب عامة وسليمة فى قضية المرأة أولها مبدأ عدم جواز التمييز الذى يشكل انتهاكا لمبدأ المساواة فى الحقوق واحترام كرامة الإنسان وثانيها الإشارة بوضوح إلى أن حالة الفقر تحرم المرأة من الحصول على الغذاء والصحة والتعليم والعمل كما تدعو الوثيقة فى مقدمتها إلى ضرورة استئصال شأفة الفصل العنصرى والفرقة العنصرية والعدوان والاحتلال والاستعمار والاستعمار الجديد والسيطرة والتدخل فى الشؤون الداخلية وأن ذلك يعد أمرا أساسيا بالنسبة لتمتع الرجال والنساء بحقوقهم تمتعا كاملا .

وتبرز الوثيقة الأهمية الاجتماعية للأمم وللدور الوالدين فى تنشئة الأطفال وتقاسم المسؤولية بين الوالدين - الرجل والمرأة والمجتمع كله .

وتشير مواد الاتفاقية إلى الإجراءات التى ينبغى للدول الموقعة عليها اتخاذها فى سبيل إزالة جميع صور عدم المساواة الناشئة عن القوانين أو الأنظمة والأعراف والممارسات القائمة (٢م) وتوجب الاتفاقية اتخاذ كافة التدابير فى الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكفالة تطور المرأة وتقديمها وضمان ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها مثل الرجل على أساس المساواة .

وتعالج المادة (١١) من الاتفاقية صور التمييز بين الرجال والنساء فى مجال العمل والأجور والترقى والضمان الاجتماعى وتضيف ميزات للمرأة بسبب الحمل أو الأمومة -

وتشير المادة (١٢) إلى وجوب كفالة الخدمات المناسبة للمرأة بسبب الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة ، وتوفير الخدمات المجانية فى هذا المجال .

وتتميز هذه الاتفاقية بأنه ليس فيها ما يعد منافيا للمنهج الإسلامى فى التسوية بين الرجال والنساء كقاعدة عامة كما أنها لا تتناول فى مجال التسوية مسائل شائكة تعارض حكما قطعيا فى الشرع الإسلامى ، وحتى المادة الخامسة عشرة التى تقرر المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون فى إشارتها إلى تساوى الحقوق فى عقد الزواج وحرية الزوج والتساوى فى الحقوق والمسؤوليات فى الولاية والوصاية والقوامة على الاطفال فإن ذلك يمكن تطبيقه فى ظل المبادئ العامة والأصول الكلية للشرعية - وسوف نتناول ذلك فى موضعه فيما بعد .

وتضع المادة (١٧) من الاتفاقية نظاماً لآلية دراسة التقدم المحرز فى تنفيذها تتكون من أعضاء يراعى فى اختيارهم مبدأ التوزيع الجغرافى وتمثيل مختلف الأشكال الحضارية والنظم القانونية الرئيسية فى العالم ويشترط فى أعضاء وخبراء هذه الآلية المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة العالية فى الميدان الذى تشمله الاتفاقية .

وتبدو هذه الاتفاقية أفضل من منهج تشتت قضية المرأة وتقسيمها إلى مشكلات جزئية وفرعية والتصدى لقضايا مجتمعات معينة ومحاولة فرض نموذج واحد وحلول واحدة تكرر ممارسات خاطئة وتحاول التعايش معها دون بذل أى جهد فى الوقاية من هذه الممارسات أو التصدى لها والقضاء عليها .

كان آخر المؤتمرات العالمية بشأن المرأة سنة ١٩٩٥ وهو آخر صيحة فى تبنى قضيتها عالميا، وفى تقرير أرسل إلى إحدى وزارات الشؤون الإسلامية فى بلد عربى وإسلامى كبير «المملكة العربية السعودية» عن ملاحظات حول المؤتمر التحضيرى الذى انعقد فى نيويورك ١٩٩٥م للتمهيد للمؤتمر العالمى للمرأة يذكر التقرير بوضوح أن الرؤية الإسلامية كانت غائبة وأن وفد «الفاتيكان» أبدى وجهة نظره على الأساس الدينى وانتقد وفد الفاتيكان غياب الطرح الإسلامى وأبدى تعجبه من ذلك !! .

كما يشير التقرير إلى رفض بعض الوفود العربية تبنى وجهة النظر الإسلامية والاكتفاء بتفصيل جهود دولة الوفد فى إنجازات دولته وحدها فى هذا المجال ويشير التقرير إلى جهود

المنظمات غير الحكومية وأن بعضها كان يدافع عن حق الشواذ من النساء فى ممارسة الجنس مع بعضهن وحق الزواج بين المرأة والمرأة وتعليم الجنس بكافة مفاهيمه فى المدارس !!

ومن طرائف ما يشير إليه التقرير أن إحدى المشاركات من وفد التبت فى الهند طلبت من وفد إسلامى تأييد فقرة تقترحها لتضاف إلى وثيقة المؤتمر تنص على أنه «يحق للمرأة أن تنجب أى عدد من الأطفال من أى رجل من الرجال فى أى زمان ومكان» كما أن بعض المشاركات تعجب من حضور الرجال فى المؤتمر .

كان ذلك فى التمهيد لمؤتمر المرأة العالمى !! والكتاب يعرف من عنوانه - كما يقال - المؤتمر تعرف توجهاته من أعماله التمهيدية ولم يظهر حتى الآن نتائج مثمرة أو مؤثرة فى حياة المرأة المعاصرة على كثرة المؤتمرات العالمية التى تبنت قضيتها واقترحت الحلول لمشكلات حياتها ولكن ما يحمد لهذه المؤتمرات العالمية أنها أظهرت بجلاء أهمية وقيمة الخصوصية الدينية والثقافية وأظهرت بجلاء ووضوح أن تشخيص هذه المؤتمرات لوضع المرأة فى المجتمعات الإسلامية بالذات هو تشخيص زائف فى أغلب الأحوال وأن الدواء الذى يقدم لعلاج مشكلات المرأة فى مجتمعاتنا الإسلامية هو دواء تالف ، وأن علينا أن نبادر نحن - على هدى الإسلام وقيمه الخلقية ودوره الحضارى فى عالمنا المعاصر - إلى تشخيص مشكلات المرأة المسلمة والمبادرة إلى إيجاد حلولها السليمة . ومحاولة عوالة قضية المرأة لا تفيد المجتمعات الإسلامية بل تجلب إليها مشكلات غريبة عنها وحلولا لا تناسبها وفى غير قضية المرأة أيضاً كتب الكثيرون عن أهداف العوالة ووسائلها وخطرها على المال والاقتصاد وعلى الهوية والانتماء^(١) وأشد ما يكون الخطر حين يتعلق بالدين والأخلاق وهما الأساس فى كل ما يتعلق بقدر المرأة ورسالتها فى المجتمعات الإسلامية .

(١) يراجع فى شأن العوالة وأهدافها وخطورها - العوالة للأستاذ السيد يس ط الأهرام ، الوطنية فى عالم بلا هوية د/ حسين كامل بهاء الدين ط دار المعارف بمصر سنة ٢٠٠٠ م ، الإسلام والقرن الواحد والعشرين - روجيه جارودى - شروط نهضة المسلمين ترجمة كمال جاد الله ط الدار العالمية للكتب والنشر .

المرأة في القرآن الكريم

1910

المرأة فى القرآن الكريم

حديث شامل عن المرأة :

يعتبر القرآن الكريم المصدر الأعلى والأول للتشريع - كما تعتبر السنة النبوية هى المصدر التالى مباشرة للقرآن الكريم - والالتزام الدينى فى الإسلام ينحصر فى الوحي السماوى الوارد عن الله عز وجل بلفظه وحرفه ومعناه فى القرآن الكريم والذى تلقاه المسلمون عن النبى ﷺ شفاهة ومباشرة بتواتر مباشر لم يتوفر لكتاب سماوى آخر من قبل ، وهى حقيقة مسلمة علميا لدى علماء الأديان ، ويختص القرآن الكريم بخصائص تنحصر فيه دون غيره وهى الإعجاز - لغة ومضمونًا - وتواتر نقله المقطوع به والالتزام بكل ما ورد فيه كما ورد . والهيمنة على ما سبقه من كتب سماوية وعلى كل ما عداه من مصادر التشريع فى الإسلام حتى السنة النبوية .

كما يأتى الإلزام الدينى من السنة التى تصح روايتها بالتدقيق والتحقيق عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير - والسنة مبينة للقرآن يقول تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾^(١) ، وهى مبينة شارحه له - ووراء ذلك تكون مصادر الأحكام الشرعية كإجماع المسلمين أو القياس على نصوص الشريعة الموحى بها ، ولا بد أن يكون كل مصدر سوى الأصلين العظيمين القرآن والسنة - تابعا لهما ومستندا إليهما ومتفقا مع ما فيهما من نصوص أو أحكام عامة ومبادئ كلية .

ولا يمكن لنا أن ندرك صورة المرأة فى الإسلام دون أن ننظر إلى صورتها فى القرآن الكريم - وغنى عن البيان أن القرآن الكريم منذ نزوله وتنام الوحي به قد صاغ عقل المسلم صياغة فريدة تتميز بأسس وقواعد ومبادئ كلية لا يستطيع المسلم أن يفلت من تأثيرها وسلطانها على فكره ونفسه - حتى ولو أراد ذلك - وذلك هو الشأن فى صحيح السنة الثابت عن الرسول صلوات الله عليه وسلامه ، ولذلك فإن وضع المرأة فى الإسلام وصورتها فى فكر المسلم وضع إطارها وأبرز معالمها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة .

(١) سورة النحل ، الآية : ٤٤ .

لقد تحدث القرآن الكريم عن النفس الإنسانية وعن الذكر والأنثى وعن الرجل والمرأة وعن الأم والأب والابن والابنة والأخ والأخت والزوج والزوجة والمؤمن والمؤمنة والكافر والكافرة وعن الأنبياء وعن نساء بعضهم وبناتهم ، فصورة المرأة فى القرآن الكريم واضحة جلية من حيث النشأة والمسؤولية والحقوق والواجبات والمواقف من الحياة عامة فى شؤونها الخاصة والعامة ، فالأصل فى القرآن الكريم أن آياته وأحكامه موجهة للبشر - الرجال والنساء . وخطاب الله تعالى للمكلفين يشمل الاثنين معا حتى ولو ورد النداء ﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أو ﴿ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ جملة ، وقد جاء النداء القرآنى فى آيات عديدة للمؤمنات أو للنساء فى مواضع خاصة بهن فى الذكر أو التشريع .

ورغم هذا المبدأ العام فى النسق القرآنى وخطاب الله تعالى فإن المرأة فى القرآن الكريم اختصت بمزيد من الذكر والتحديد لصورتها حتى يتبين أمام المجتمع وضعها وترسم صورتها وتميز حقوقها وواجباتها .

فالنوع البشرى الذى يشمل الذكر والأنثى من نفس واحدة خلقها الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ ^(١) ويقول تعالى مقسما ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ ^(٢) وفى نسل الإنسان والأجيال المتلاحقة ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِائًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَانًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ ^(٣) وسنة الحياة أن يكون الشيء زوجين يقول تعالى ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ ^(٤) وقد خلق الله الرجل وجعل منه زوجة المرأة ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ^(٥) وهذا التزاوج هو السبب فى بقاء النوع الإنسانى يقول تعالى ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة الليل ، الآية : ٣ .

(٤) سورة الفاريات ، الآية : ٤٩٩ .

(٦) سورة النحل ، الآية : ٧٢ .

(١) سورة النساء ، الآية : ١ .

(٣) سورة الشورى ، الآية : ٤٩ ، ٥٠ .

(٥) سورة الزمر ، الآية : ٦ .

وقد أسكن الله تعالى آدم وزوجه الجنة ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾^(١) فالنعمة واحدة ومتساوية والتكليف واحد لهما معا والتحذير لهما معا والجزاء واحد لهما ﴿ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

والتزاوج على الرغم من أنه سنة الخلق وفطرة الله في المخلوقات إلا أنه بين الرجل والمرأة له ميزات - فهو ليس مجرد تزاوج مادي فحسب أو سنة طبيعية كما هو الحال في الماديات أو حتى في مملكة النبات أو الحيوان - فهو سنة اجتماعية بالدرجة الأولى ، ويمثل منزلة الإنسان ورغبته في الارتقاء وقدرته على تحقيق الخلافة الإنسانية - إن التزاوج بين الرجل والمرأة يقوم على المودة والرحمة ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْتَكِرُونَ ﴾^(٢) فالمودة والرحمة في تزاوج الرجل والمرأة هو الأصل والأساس وإذا كان التزاوج في الماديات قد يكون على سبيل التجاذب والتنافر وفي مملكة النبات أو الحيوان على أساس التناسل والتكاثر فإن تزاوج الذكر والأنثى مبناه في القرآن والمودة والرحمة التي يجب أن تبني عليها الزوجية التي تجمع الرجل والمرأة بكلمة الله وفطرته وستته في خلقه .

وقد ذكر القرآن الكريم المرأة في جميع أحوالها وشؤونها فهي من بين الأطفال الذين يجرى عليهم في مرحلة الطفولة قوله الله تعالى ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ والمرأة هي الزوجة التي وضع القرآن مبدأ عاما في علاقاتها مع الرجل ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾^(٣) وهي التي وصفها القرآن بالرقعة في تنشأتها ﴿ أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْجَنَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾^(٤) وذكر القرآن المرأة كاتبة لها حق في الميراث الذي خلفه أبواها ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنْثَىٰ ﴾^(٥) فالمبدأ العام في الميراث أن

(٢) سورة الروم ، الآية : ٢١ .

(٤) سورة الزخرف ، الآية : ١٨ .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٣٥ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ١١ .

الرجال لهم نصيب وأن النساء لهم نصيب يقول تعالى ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾^(١) فالمرأة زوجة وابنة واختا وأما لها نصيب مما تركه الوالدان والأقربون .

وللأم منزلة لا تساويها منزلة أصل ولا قريب وأورد القرآن في آداب التعامل معها والبر بها والتذكير بفضلها ما لم تأت به كتب سماوية سابقة ، ولا تستطيع أن تنهض به إلى آخر الدهر أفكار إنسانية مهما كانت خيرة .

يقول تعالى ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾^(٢) ويقول تعالى ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾^(٣) وفي التعامل معها ومع الوالدين اللذين كرمهما القرآن ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾^(٤) ويوصى القرآن الكريم الأبناء ﴿وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾^(٥) ويوجه القرآن الكريم المرأة في حياتها العامة ويؤدبها بالأدب الذي يجعلها في المنزلة التي وضعها الله فيها ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾^(٦) وفي الستر والتزام الوقار والجديّة في القول والفعل يقول تعالى ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾^(٧) ويقول تعالى ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾^(٨) فالمرأة حين تلتزم الجديّة والستر والوقار في القول والفعل تنفى عن نفسها كل اتهام ظالم بأنها مصدر الغواية أو وسيلة الشيطان وهو فكر سائد قديما وفي العالم المعاصر أيضا .

والقرآن الكريم يضع المرأة بجانب الرجل في مضمار الكرامة الإنسانية التي وهبها الله للإنسان يقول تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(٩) فالكرامة الإنسانية لبنى آدم من جنس الرجل

(٢) سورة لقمان ، الآية : ١٤ .

(١) سورة النساء ، الآية : ٧ .

(٤) سورة الأسراء ، الآية : ٢٣ .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية : ١٤ .

(٦) سورة النور ، الآية : ٣١ .

(٥) سورة الأسراء ، الآية : ٥٤ .

(٨) سورة الاحزاب ، الآية : ٣٢ .

(٧) سورة النور ، الآية : ٣١ .

(٩) سورة الأسراء ، الآية : ٧٠ .

والمرأة على السواء والتفضيل على سائر المخلوقات للرجل والمرأة على السواء ، وهذا شامل لكل الأجناس والألوان واللغات ، فالأدمى كرمه الله لمحضر آدميته ولأنه صنعة الله عز وجل ، سواء بيده ، ونفخ فيه من روحه ، ووهبه من القدرات والملكات ما يحقق الخلافة الإنسانية فى الأرض ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(١) فالخلافة فى الأرض يحمل أمانتها الرجال والنساء وهم شركاء فى عبادة الله وحده وفى تعمير الأرض بالحق والخير لجميع البشر - وهما مقصدا الخلافة التى أوكلها الله للإنسان .

ومن مظاهر التكريم للنوع الإنسانى كله الرجال والنساء أن الله تعالى خلق آدم وسواء بيده ونفخ فيه من روحه ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴾^(٢) والنساء من بين النوع الإنسانى هن اللاتى تعرضن حتى فى ظل الأديان السابقة والمذاهب الوضعية للظلم والاضطهاد - وكان ذلك بسبب أن الكتب السابقة لم تعرض لحياة المرأة وشؤونها ولم تهتم بأمرها على النحو الذى ظهر فى القرآن الكريم وفى الرسالة الخاتمة عامة .

فالمرأة حين تتزوج فى شرع اليهود تعد مملوكة للرجل والزواج صفقة بين الرجل وبين أبيها ، وما لها وما تكسبه أيضا من عملها ملك زوجها وهى لا تعفى من خدمة الرجل وخدمة المنزل حتى ولو أحضرت معها مائة خادم^(٣) .

وفى المذهب الكاثوليكي ولعدة قرون حتى القرون الوسطى - كانت المرأة تعتبر مخلوقا من المرتبة الثانية^(٤) وحتى القرن العشرين الميلادى لم يكن للمرأة فى البلاد الأوروبية أهلية مالية كاملة فى العقود والتصرفات وقد سمح لها بجانب كبير من أهلية التصرف فى فرنسا ١٩٣٨م - وكانت المرأة الإنجليزية محرومة من قراءة الكتاب المقدس حتى ١٨٥٠م^(٥) .

وفى المذاهب والحضارات القديمة كانت المرأة الهندية خطرا على المجتمع البوذى ونصح

(٢) سورة الحجر ، الآية : ٢٩ .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٩ .

(٣) مقارنة الأديان د. أحمد شلى (ط١) اليهودية (ط٥) ص ٣٠٨ .

(٥) المرجع السابق ص ٢١٤ .

(٤) المرجع السابق ح-٣ ، ص ٢١٣ .

بوذا أتباعه بعدم النظر إليهن ، وفي الحضارة الرومانية كانت رقيقا للرجل وكان يحق للرجل أن يبيع ابنته وفي مثل هذه النظم يستحيل الحديث عن المرأة التى تدخل تحت قوله تعالى ﴿لقد كرما بنى آدم﴾ .

ونحن فى غنى عن ذكر ما كانت المرأة تلاقية فى جاهلية العرب فقد كانت ولادتها نذير سوء يسود وجه أبيها فيه ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾^(١) وربما دفنت حية يقول تعالى ﴿أَيْمَسِّكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ﴾^(٢) ويقول تعالى فى الحساب عن هذا الإثم الكبير فى الآخرة ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾^(٣) وهكذا كانت المرأة بعيدة عن التكريم الإلهى للإنسان وعن التسوية والتوصية التى جاء بها الإسلام^(٤) .

لقد سجدت الملائكة لآدم عليه السلام سجود تحية وتكريم لا سجود عبادة وخضوع وقد خلقت حواء من آدم - كما أن الله تعالى سخر السموات والأرض وما فيهما للإنسان - للنوع البشرى - الرجال والنساء يقول الله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾^(٥) .

فالكرامة لبنى آدم أو للإنسان عامة - هى من نعم الله على البشر وهى حكم قرأنى يمنع ويدين كل تصرف أو سلوك يمس هذه الكرامة أو ينقص منها أو يحرم رجلا أو امرأة أحد خصائصها وميزاتها والمرأة والرجل فى استحقاق الكرامة ومسوجباتها سواء .

وقد خلق الله تعالى الإنسان من نفس واحدة ، يقول تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٦) ، ويقول تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ

(٢) سورة النحل ، الآية : ٥٩ .

(١) سورة النحل ، الآية : ٥٨ .

(٣) سورة التكوين ، الآية : ٧ ، ٨ .

(٤) وحتى فى علوم الدين والرواية عن الرسول ﷺ يقول الشوكانى فى نيل الاوطار ح ٨ ، ص ١٢٢ ، لم ينقل عن أحد من العلماء أنه رد خبر امرأة لأنها امرأة .

(٦) سورة النساء ، الآية : ١ .

(٥) سورة الجاثية ، الآية : ١٣ .

وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿١﴾ ، وهاتان الآيتان يتقرر فيهما أن النفس الإنسانية واحدة للرجال والنساء وأن الذرية من الذكور والإناث هي التي تجمع الشعوب والقبائل - وفي الآية الثانية معيار للتفضيل والتكريم هو المعيار الوحيد الذي يصح في كل المجتمعات الإنسانية وفي كل الأزمنة والأمكنة - وهو معيار التقوى - وهى الحذر والخوف من الله وتجنب المعاصي والآثام والشُرور - وهذا المعيار للرجال والنساء معا والتفضيل يترتب عليه إذا اتبعه الرجل أو التزمت به المرأة في الحياة - هو المعيار الذي يتسق مع التسوية في النشأة والخلق والكرامة الإنسانية بعيدا عن كل استعلاء بسبب الجنس أو العرق أو السلطان أو المال .

وفي السنة النبوية (النساء شقائق الرجال) وهو يؤكد التسوية بين الجنسين تلك التسوية التي ظهرت في خطاب الله تعالى لهما منذ الازل ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٣٥) فَأَزَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴿٣٦﴾ وقد اختلف العلماء فى شأن الجنة التى أمر آدم وحواء بسكنائها وهل هى فى الأرض أم هى دار الجزاء والثواب .

التكليف الإلهي للرجل والمرأة :

وقد كان التكليف الإلهي للرجال والنساء معا والثواب على عمل الصالحات أو الجزاء على المعاصي واحدا فلا يضيع عمل إنسان ولا ينقص منه شيء بسبب الجنس يقول تعالى : ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِمَّنْ ذَكَرْتُ أَوْ أُنْثَىٰ مِنْ بَعْضِكُمْ مِمَّنْ بَعْضٌ﴾ (٣٧) أى أن الله تعالى يثيب الذكر والأنثى على حسن العمل بمعنى أن الرجال والنساء سواء فى الثواب والجزاء ، ويؤكد ذلك بما لا مزيد عليه قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ (٣٨) ، ونبهنا الله تعالى إلى أن سنة الحياة واستمرارها وبقائها يتوقف على الرجل والمرأة حتى ولو كان الرجل من الأنبياء أو المرسلين أى أن الأسرة الإنسانية فى أكرم وأشرف صورها تتكون من الرجل والمرأة ، يقول تعالى

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٣٥ ، ٣٦ .

(١) سورة الحجرات ، الآية : ١٣ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ١٢٤ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٩٥ .

﴿ ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية ﴾^(١) ، وحين بشر الله عباده الصالحين بالجنة ذكر الرجل والمرأة فى البشارة ﴿ من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ﴾^(٢) .

وليس فى الكتب السماوية التى أنزلت قبل القرآن من الاهتمام بأمر المرأة والتسوية بينها وبين الرجل فى أصل الخلقة وفى الكيان الإنسانى ما يقارب ما جاء فى القرآن ، وفى القرآن الكريم سورة من طوال القرآن هى سورة النساء وكثير من السور تتضمن أحكاماً خاصة بهن^(٣) فاهتمام القرآن الكريم بالمرأة رفع منزلتها فوق كل الحضارات الإنسانية وأزال كثيراً من الغشاوات التى كانت تغطى العقول بشأن المرأة عامة ولم يعهد قبل الإسلام سواء فى الأديان الكتابية أو الفلسفات الوضعية والحضارات السابقة كلها .

وكما حمل الرجل مسؤولية الخلافة الإنسانية فى الأرض حملتها المرأة معه لتساويها معه فى التكليف الذى جاء عاماً للإنسان ولبنى آدم مما يعم الرجال والنساء فى أمور الدين والدنيا ، وفى القرآن الكريم عشرات الآيات التى تخاطب الناس أو المؤمنين أو الإنسان وهو فى الحقيقة خطاب للرجال والنساء معاً ، كما أن هناك أيضاً عشرات الآيات ذكر فيها المخاطبون من الرجال والمخاطبون من النساء معاً ، يقول الله تعالى : ﴿ لِيُدْخَلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفَّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزاً عَظِيماً ﴾^(٤) ، ويقول تعالى : ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾^(٥) ، ويقول تعالى : ﴿ من عمل صالحا من ذكر وأنثى وهو مؤمن فاولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب ﴾^(٦) ، ويقول تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً ﴾^(٧) ، ويتحدث القرآن الكريم فى كثير من الآيات عن

(٢) سورة النحل ، الآية : ٩٧ .

(١) سورة الرعد ، الآية : ٣٨ .

(٣) بين دفتى المصحف نجد سورة النساء بينما لا نجد سورة للرجال - ونجد آيات عديدة بشأن المرأة فى سورة المائدة وسورة المتحنة وسورة المجادلة وسورة الطلاق وغيرها ، كما نجد سورة باسم مريم - ولم يعهد ذلك فى الكتب السماوية السابقة .

(٥) سورة محمد ، الآية : ١٩ .

(٤) سورة الفتح ، الآية : ٥ .

(٧) سورة الأحزاب ، الآية : ٥٨ .

(٦) سورة غافر ، الآية : ٤٠ .

المؤمنين والمؤمنات والصالحين والصالحات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ، فالمرأة فى آيات القرآن الكريم لها ذكر ولها شأن ولم يعهد ذلك من قبل - كما سبق أن ذكرنا - فى الكتب السماوية السابقة أو فى الفلسفات البشرية القديمة ، فقد اهتم القرآن الكريم بأمور المرأة اهتماما ظاهرا بدءا من النشأة ومرورا بالأسرة وبأمور المرأة فى المجتمع ، وقد فتح ذلك أبوابا عديدة فى الفكر الإسلامى لاسيما فى صدر الإسلام لكى يرتفع شأن المرأة فى حياتها داخل الأسرة وفى المجتمع الإسلامى الجديد أيضا ، ومنذ ظهور الإسلام ملكت المرأة حرية الاعتقاد والتدين ، ولم تعد بعيدة عن أمور الدين التى كانت قاصرة فيما سبق على الرجال فى كل النظم السابقة^(١) وأظهرت المرأة إرادتها فى مبايعة النبى ﷺ على الإسلام والإيمان والالتزام بموجباته شأنها شأن الرجال تماما ، يقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بَهْتَانٍ يَفْتَرِيْنَهُ بَيْنَ أَيْدِيْهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّ فِي مَعْرُوفٍ قَبَائِعِهِنَّ ﴾^(٢) ، وقد بايع الرسول فيما ورد أربعمائة وسبع وخمسون امرأة - وهذا العدد كاف فى إظهار أن إدراك المرأة لحقها فى الاعتقاد وقدرتها على الالتزام بأحكامه كان إدراكا عاما أحدثه الإسلام وحده فى نفوس النساء ولم تكن غشاوة الجاهلية قد رالت عن المجتمع كله .

نساء فى حياة الأنبياء فى القرآن الكريم :

تبدو حياة المرأة ظاهرة تماما فى القرآن الكريم بدءا من زوج آدم عليه السلام (حواء) يقول تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (٣٥) فَأَزَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ (٣٦) فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ

(١) بل إن المرأة نالت فى جانب من علوم الدين من التقدير والثناء ما لم ينله الرجال - وأى رجال - رجال الحديث - قال الحافظ الذهبي ، فى مقدمة الميزان (بتحقيق أبو الفضل إبراهيم - رحمه الله) « لم يؤثر عن امرأة أنها كلبت فى حديث » .

(٢) سورة الممتحنة ، الآية : ١٢ .

رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١١﴾ ، وقد حذر الله تعالى آدم وحواء معا من إغراء الشيطان : ﴿ فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ (١٢) ، وفى ذكر الرسائل السماوية السابقة والأنبياء السابقين ذكرت المرأة زوجة وأما وأختا وابنة ، فقد ذكرت زوجة النبی نوح والنبی لوط عليهما السلام على أنهما لم يتبعاه هدى الله ولا أمنا برسالتيهما ولذلك ضرب الله بهما مثلا فى العصيان ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ ﴾ (١٣) ، كما قص القرآن الكريم ما حدث من زوج إبراهيم عليه السلام حين بشرته الملائكة بالولد وحكى القرآن الكريم ما كان من استغرابها لأنها كانت عجوزا وكان إبراهيم عليه السلام شيخا كبيرا يقول تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ (١٤) ، وقد ورد ذكر أم موسى عليه السلام فى القرآن الكريم : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خَفَتْ عَلَيْهِ آلُ قَاهِلِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (١٥) ، كما أورد القرآن ذكر أخت موسى ، وما حدث منها حين بصرت بأخيها ورأته بين يدى آل فرعون فنصحتهم بأن يرضعوه عند أمها وامه ﴿ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (١٦) وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلٍ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ يَتِيمٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ ﴿١٧﴾ فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلَنَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (١٨) ، وروى القرآن الكريم قصة زواج موسى النبی عليه السلام من ابنة شعيب عليه السلام ورأى الابنة فى موسى عليه السلام حين نصحت أباهما بأن يستأجره وقالت كما ذكر القرآن الكريم ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ (١٩) واستمع نبي الله إلى رأى الابنة وفهم مرادها بل وسعى فى إنفاذه على نحو ما ذكره القرآن الكريم .

لقد كانت حياة المرأة وشؤونها محل اهتمام القرآن الكريم وذكرت نساء عديدات فى

(٢) سورة طه ، الآية : ١١٧ .

(٤) سورة هود ، الآية : ٧٢ .

(٦) سورة القصص ، الآية : ١٠ - ١٣ .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) سورة التحريم ، الآية : ١٠ .

(٥) سورة القصص ، الآية : ٧ .

(٧) سورة القصص ، الآية : ٢٦ .

الوحي المنزل من رب العالمين زوجات الأنبياء^(١) وأمهات المؤمنين وأخوات للأنبياء والمرسلين وبناتهم وذكرت امرأة فرعون وملكة سبأ وامرأة عمران واختصت مريم ابنة عمران بمزيد فضل في الذكر - وذكرت امرأة العزيز وصواحب يوسف عليه السلام^(٢) .

ولكن حتى تكتمل صورة المرأة في القرآن الكريم ينبغي أن نتعرض لآيات قرآنية عديدة ربما ظن البعض أنها تحتاج إلى بيان وتوضيح - فالمرأة كما أوردنا تظهر في القرآن الكريم بكل وضوح أنها من الزوجين اللذين خلقهما الله تعالى لتعمير الأرض وأنها تتمتع بالكرامة التي وهبها الله لبني آدم كما تظهر الولاية المتبادلة بينها وبين الرجل حين يجمعهما الإيمان ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(٣) ويظهر التساوى في الكيان الإنساني - تجمعهما النفس الواحدة التي خلق منها البشر - والرجال والنساء بعضهم من بعض آية قرآنية وحقيقة ملموسة ماديا في حياة الناس والمسؤولية واحدة والجزاء واحد أمام الله عز وجل .

القوامة على المرأة:

يقول تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٤) ولابد لنا أن نوضح معنى القوامة لغة فهي ليست سلطانا ولا سلطة واستبدادا بأمر إنسان يملكه الرجال ولكنها في اللغة القيام على أمور النساء أنهم أى مكلفون بخدمتهن ورعايتهن والسهر على ذلك فالقوامة تكليف للرجل^(٥) كما أن الآية يتضح منها أن التفضيل الوارد فيها ليس تفضيل جنس على جنس أو تفضيل جنس الرجال عامة على جنس النساء عامة فالله تعالى لم يقل بما فضل الله الرجال على النساء وتعنى كلمة بعض الواردة في الآية أن القوامة تحتاج إلى فضل كسب وجهد لتحقيق خير المرأة والرجل وتحتاج من جانب المرأة إلى مهمة لا يقدر عليها الرجل كاحتمال متاعب الحمل والولادة والرعاية والحنان

(١) قصص الأنبياء محمد أحمد جاد المولى ، منشورات دار النصر ، بيروت ص ٤٦ - ٤٨ ، ومختصر تفسير ابن

كثير ج١ ص ٢٢٥ ، ج٣ ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٢) المرجع السابق ح٢ ص ٢٤٦ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٣٤ .

(٤) المرأة المسلمة - الشيخ محمد متولى الشعراوى - كتاب الأمة الإسلامية ، رمضان ١٤٠٧هـ أبريل ١٩٨٧م ،

الطبعة الأولى ، دار مايو الوطنية للنشر ، القاهرة ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

للطفل - فالفاضل فى ناحية قد يكون مفضولا فى ناحية أخرى^(١) ومن الآداب القرآنية ألا ينظر الإنسان - الرجل أو المرأة - إلى ما فضل الله به بعضهم على بعض نظر الحسد أو الحقد يقول تعالى ﴿وَلَا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٢) . وقوله الله تعالى له ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾^(٣) يتجه إلى هذا المنحى أيضا - فهو ليس درجة فى الخلقة والنشأة أو درجة فى التكليف والمسؤولية والجزاء ولكنه درجة فى القيام بشؤون المرأة حين تتساوى الحقوق والواجبات تحقيقا لقوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٤) لأنه عند التساوى وهو الأصل المقرر فى الآية تكون الدرجة للقوامه والرعاية كما أسلفنا من قبل - وهى لصالح المرأة أصلا .

وثمة حقيقة أخرى يجب الإشارة إليها حين ننظر إلى ميدان عمل الرجل وميدان عمل المرأة - إن ميدان عمل المرأة هو أشرف ما فى الوجود فالمهمة التى تفرضها عليها الفطرة هى التعامل مع سيد هذا الكون (الإنسان) الذى سخر له مكوناته كلها - الأرض والسموات والجبال والأنهار والبحار والجماد والحيوان والنبات - إن المرأة مهمتها الأولى وعملها الأساسى يرتبط بسيد الوجود - بالإنسان - تحمله نطفة وعلقة ومضغة وعظاما ولحما حتى يصير خلقا كاملا ثم تضعه وتغذيه وتحضنه وترعاه ، إن مهمة المرأة مع الإنسان منذ ولادته وحتى يستطيع أن يحفظ حياته . مجرد حفظ الحياة بالاستغناء عن إطعمه ويسقيه - بينما عمل الرجال مع مكونات الوجود ذاتها لاستغلالها والانتفاع بها لخيره وخير الناس ومن هنا يكون قدر عمل المرأة وخطورته^(٥) .

والقوامه بعد ما تقدم - وربما قبله أيضا - سنة فطرية فى الاجتماع الإنسانى بل فى مملكة الحيوان والطير أيضا - لا بد لكل تجمع أسرى من قائم برعايته وحمايته وإلا فسد الاجتماع وكان فسادا على الجميع - وإذا خير أصغر مجتمع إنسانى وفى بدايته الصغرى - وجعل الاختيار على أساس الميزات والخصائص وتكامل المصالح والغايات - لكان اختيار

(٢) سورة النساء ، الآية : ٣٢ .

(١) المرجع السابق ص ١٠٣ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

(٤) المرأة المسلمة - الشيخ متولى الشعراوى - بتصرف - مرجع سابق - ونشير إلى تقرير الأمم المتحدة عن عمل المرأة الذى يبين منه أن النساء لو ظنن اجرا على أعمالهن فى المنزل وشؤون الأسرة لبلغ ذلك نصف الدخل القومى لكل بلد ولو أضربن عن العمل لساار الأطفال فى الشوارع حفاة عراة وقد لا يكون طعام ولا شراب للأطفال وللرجال .

الرجل للقوامة هو اختيار الأسرة بل اختيار المرأة الأفضل والأرشد ، ومن الواجب أن نذكر طرفا من فهم الصحابة رضوان الله عليهم للقوامة وأنها لا تمنع مشاركة المرأة للرجل فى المسؤولية وحققها فى مراجعته وإبداء رأيها ، ولا نرى أفضل من ذكر ما قاله عمر بن الخطاب «كنا معشر قريش نغلب النساء فلما قدمنا على الأنصار إذا هم قوم تغلبهم نساؤهم ففطق نساؤنا يأخذن من أدب الأنصار - أى يتعلمون منهن يقول عمر الخليفة الثانى للمؤمنين - فصخت على امرأتى فراجعتنى - أى أنكرت عليه رأيه - فدهش لذلك وسألها فقالت له «إن أزواج النبى ﷺ ليراجعنه وأن إحداهن لتهجره اليوم حتى الليل » يقول عمر فى رواية البخارى « فأفرعنى ذلك » وقد قالت له زوجه ذات مرة حين نهاها عن التدخل فى أمر رآه «عجبا لك يا ابن الخطاب ما تريد أن تراجع أنت وأن ابنتك لتراجع رسول الله ﷺ حتى يظل يومه غضبان »^(١) .

ولا تمنع القوامة ولا الإنفاق - وهو أحد وجوه التفضيل فى الآية ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ لا يمنع ذلك أن تنفق المرأة على الرجل ولا أن تصدق عليه فقد روى البخارى عن أبى سعيد البخارى عن أبى سعيد الخدرى أن النبى ﷺ قال لزَيْنَب امرأة عبد الله بن مسعود « زوجك وللدك أحق من تصدقت به عليهم »^(٢) .

وآية القوامة فى القرآن شاملة للرجال والنساء - وليست مقصورة على الرجل وزوجته وإن كان بعض المفسرين قد ذهب إلى ذلك والآية بلفظ القوامة لا تعنى الانتفاص ولا الاستبداد بل تعنى لغة ومعنى القيام والحفظ والإصلاح ، وظاهر الآية وعمومها يعنى أنها تشمل عموم الرجال وعموم النساء فالرجل قوام على ابنته وعلى أخواته ، وقد قال القرطبى فى الآية إن الرجال يقومون بالنفقة والذب عنهن ، وفى سبب نزول الآية عدة روايات .

ومن أفضل ما قيل فى قوامة الرجل على المرأة ما ورد فى تفسير المنار للشيخ رشيد رضا رحمه الله أن الله تعالى نهى الرجال والنساء عن تمنى ما فضل الله به بعضهم على بعض ومن جملة أسباب هذا التفضيل النفقة واختصاص الرجال بالجهاد وزيادتهم فى الميراث ، وتبدو آية القوامة فى نظر الشيخ رحمه الله جوابا عن سبب هذا الاختصاص أى أن من شأن

(١) البخارى ، فتح البارى ح- ١٠ ، ص ٢٨٣ - باب تنفى مرضاة أزواجك .

(٢) البخارى ، باب الزكاة على الأقارب ح- ٤ ، ص ٦٨ .

الرجال وما هو معهود منهم القيام على النساء بالحماية والرعاية والولاية والكفاية^(١) ومن ناحية أخرى فقد اختص الله تعالى الزوجة بأنها سكن ومودة وهو وجه من أوجه التفصيل بمزيد من الرقة والعطف والحنان مما يتناسب مع فطرة المرأة .

فالقوامه ليست - كما تفهم بعض النساء أو بعض الرجال خطأ - بمعنى السيطرة والاستبداد والانفراد بالأمر كله فهي لا تمنع المشاورة ولا النزول على رأى المرأة حين يتضح صوابه ولكنها تلزم الرجل فى مقابلها بالحماية والرعاية والقيام على مصالح الزوجة .

وفى حديث عائشة رضي الله عنها قالت عما كان يصنعه الرسول فى بيته « كان يكون فى مهنة أهله » أى فى خدمتهم - وهو رسول الله ﷺ أكرم الرجال وأشرفهم وأرفعهم منزلة - يكون فى خدمة أهله^(٢) - كان يخطط ثوبه ويخفف نعله^(٣) .

فإذا كانت المرأة والزوجة بالذات تراجع زوجها فى رأى وتهجره اليوم وتتركه غضبان وتنفق عليه من مالها - إذا أرادت - عند حاجته وإذا كان الرجل - الزوج بالذات - يكون فى خدمة أهله ويخطط ثوبه بنفسه ويصلح من شأنه بنفسه - فإن القوامه والدرجة التي ذكرها القرآن الكريم لا تكون إلا بمعنى القيام على شؤون المرأة مودة ورحمة ورعاية وعناية وعونا لها فى حياتها .

نساء متميزات فى القرآن :

ولقد اختص القرآن الكريم مريم أم عيسى عليه السلام بالذكر وذكر نشأتها وتبليها وأنها نذرت - وهى حمل فى بطن أمها - لله سبحانه وتعالى وذكر القرآن الكريم قصة ولادتها لعيسى عليه السلام وما واجهته من مشاق إزاء إنكار قومها ذلك وقد ذكر القرآن الكريم اسم مريم ابنة عمران نحو ثلاثين مرة يقول تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾^(٤) ، وعاب القرآن الكريم على اليهود الذين حاولوا

(١) تفسير المنار ج ٥ ص ٥٥ - ٥٨ .

(٢) البخارى ، باب من كان فى حاجة أهله ، ح ٢ ، ص ٣٠٣ .

(٣) فتح البارى ، ح ١٣ ، ص ٧٠ .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ٤٣ .

الانتقاص من قدرها العظيم وإتهموها بما نزهها الله عنه يقول الله تعالى عن اليهود ﴿وَيَكْفُرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾^(١) ، وفى القرآن الكريم سورة آل عمران وسورة مريم وفى السورتين تبدو أعظم الصفات الإنسانية فى مريم الاصطفاء من الله والطهر والإخلاص فى العبادة والصبر على المشاق .

وقد ذكرت زوجات النبی ﷺ وبناته فى القرآن الكريم ورفع الله منزلتهن فهن أمهات المؤمنين ، يقول تعالى : ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٢) ، وقد أمر الله تعالى نبيه أن يخبر زوجاته بين الدنيا وزينتها وبين الله ورسوله والدار الآخرة - فاخترن رضوان الله عليهن الخير كله ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾^(٣) وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٤) ، وذكر القرآن زى المرأة المسلمة وأدابه - وهو رمز العفة والحياء يقول تعالى مخاطباً نبيه : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيشِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾^(٥) ، فالاحتشام كما تدل الآية حماية للمرأة من الأذى ، وتثير مسألة الحجاب الذى تلتزمه المرأة المسلمة جدلاً ونقاشاً لا يستغرب من غير المسلمين أو من الفكر الغربى بالذات ، ولكنه لا منطق له عند بعض المسلمين ، فالبعض يردد بلا وعى أن هذا العصر - عصر التقدم والذرة والصعود إلى الفضاء - لا يناسبه فرض الزى على المرأة - وينسى هؤلاء أن لا علاقة من أى نوع كان بين زى المرأة وبين التقدم ، اللهم إلا أن يكون التحشم وحده هو الدليل والمؤشر على التقدم ، فإن النساء فى القبائل البدائية فى أفريقيا وغيرها لا يسترن أجسادهن - ولا علاقة بين قدر ما تكشفه المرأة من جسدها وبين مقدار تقدمها إلا إذا كانت

(١) سورة النساء ، الآية : ١٥٦ .

(٢) سورة الاحزاب ، الآية : ٦ ، فعائشة رضي الله عنها أم أبيها خليفة المسلمين وحفصة بنت عمر أم عمر بن الخطاب أمير المؤمنين .

(٣) سورة الاحزاب ، الآية : ٢٨ ، ٢٩ . وهذه الآية ذات دلالة كبرى لمن يعتبر معناها فالمرأة حتى ولو كان زوجها نبيا وخاتم الانبياء لم تجبر على حياة المجاهدة وترك زينة الدنيا بل خيرت فى ذلك فاختارت بنفسها وإرادتها شرف الدنيا والآخرة فى الإعراض عن زينة الدنيا .

(٤) سورة الاحزاب ، آية : ٥٩ .

علاقة عكسية كما ذكرنا ، وحتى الآن ما يزال الاحتشام في اللباس هو الادعى للاحترام بين كل المجتمعات الإنسانية على اختلاف الأديان والأجناس والأعراف فهو علامة على التقدم الفكرى والخلقى وعلى عكس ذلك العرى من المرأة فهو لا يعطيها ميزة أو فضلاً كالاحتشام - حتى وإن كان العرى سائداً أو شائعاً وسنعود إلى مسألة زى المرأة فى الإسلام فيما بعد .

وتناول القرآن الكريم فى سورة وآياته شؤون المرأة كلها الزواج والأمومة والطفولة وحقوق المرأة فى الكرامة والصون والحماية والرعاية وحقوقها حين تنقطع رابطة الزواج وحققها فى الميراث ، ولقد كان اهتمام القرآن بالمرأة أمراً لم يسبق إليه وكانت حقوقها ورعايتها أمراً جديداً على كل المجتمعات الإنسانية القائمة وقت ظهور الإسلام .

ولابد لنا بعد أن أوردنا صورة المرأة وحياتها فى القرآن الكريم بدءاً من النشأة والتكريم والتسوية والتوصية وانتهاء بالإشارة إلى الحقوق والواجبات أن نقرر أن هذه الصورة القرآنية هى التى تشكل - مع السنة النبوية - مكانة المرأة فى الإسلام وقدرها فى المجتمع ورسالتها الخالدة فى الحياة إلى جانب الرجل - وهى صورة فرضت نفسها على الفكر الإسلامى منذ ظهور الإسلام - حتى وإن لم يكن الواقع فى بعض الأوقات أو الأماكن فى العالم الإسلامى يتفق معها لكنها تعتبر فى نظر جميع المسلمين وفى البلاد التى تلتزم أحكام الإسلام وآدابه وفضائله هى الصورة المثلى التى ينبغى أن تكون حياة المرأة فى دائرتها .

وإذا ذكر القرآن حياة المرأة بدءاً من النشأة والتكريم الإلهى فإننا ينبغى أن نذكر أن الأمر فى ذلك خاص بالمسلمين فى نظرتهم إلى المرأة ، ويكفى أن نلقى بعض الضوء على قصة المرأة والخطيئة الأزلية وقد ظلت تشكل الفكر الغربى فى هذا المجال لأكثر من ألف عام ونحن نشير إلى ذلك لأن أساس هذا الفكر ورد فى الكتب المقدسة المتداولة وشكل الفكر الاجتماعى - وربما الدينى - لمئات الملايين من البشر طوال قرون عديدة .

المرأة وظلم الخطيئة الأزلية :

يحكى سفر التكوين فى الإصحاح الأول منه (٢٧) قصة خلق آدم وحواء ﴿ فخلق الله الإنسان على صورته على صورة الله خلقه ذكراً وأنثى خلقهم ﴾ ، وفى الإصحاح الثانى من سفر التكوين (رقم ٢١ ، ٢٢) تحكى التوراة قصة خلق حواء من ضلع آدم ﴿ فأوقع الرب

سباتا على آدم فنام فأخذ واحدة من أضلاعه وملاً مكانها لحماً ... وبني الرب الإله الضلع
التي أخذها من آدم امرأة وأحضرها إلى آدم ﴿١﴾ .

وليس فى قصة خلق حواء من آدم ما يتعارض مع القرآن ، حتى وإن لم يثبت تفصيله
بمقاييس الإسلام فى النقل والرواية ، ولكن حين نتقدم إلى الإصحاح الثالث - من سفر
التكوين نجد بداية الخطيئة الكبرى التى ألصقت بالمرأة ، فقد سألت الحية المرأة - وهى فى
الجنة عن الشجرة التى أمر الله آدم وحواء ألا يأكلا منها ، فلما ردت المرأة بأن الله حرمها
عليها وعلى آدم حتى لا يموتا ، خدعتها الحية بأنها حين تآكل هى وآدم من الشجرة يصبحان
(كالله) عارفين للخير والشر - كما تحكى التوراة ... وفى رقم (٦) من الإصحاح : (فأرت
المرأة أن الشجرة جيدة للأكل وأنها بهجة للعيون وأن الشجرة شهية للنظر ، فأخذت من
ثمرها وأكلت وأعطت رجلها أيضاً معها فأكل) ...

وهنا نجد الاتهام واضحاً للمرأة ، فهى التى انخدعت للحية وهى التى بدأت بالأكل من
الشجرة المحرمة ، ولم تكف بذلك بل خدعت زوجها معها وأعطته منها ، وفى رقم (١٢)
من الإصحاح الثالث - يقول آدم للرب : (المرأة التى جعلتها معى هى أعطتنى من الشجرة
فأكلت) ، ولذلك كان لابد أن يلحق المرأة والرجل العقاب على فعلتها ، وهنا يوضح
الإصحاح الثالث فى رقم (١٦) عقوبة المرأة : (تكثيراً أكثر أتعاب حبلك بالوجع تلدين
أولاداً وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك) ، وفى رقم (١٧) عقوبة آدم :
(لأنك سمعت لقول امرأتك وأكلت من الشجرة التى أوصيتك قائلاً لا تآكل منها - ملعونة
الأرض بسببك بالتعب تآكل منها كل أيام حياتك) .

وهذه النصوص من التوراة المتداولة تقرّر خطيئة المرأة الأزلية ، فهى التى انخدعت
للحية التى حرّضتها على عصيان أمر الله وهى التى بدأت بالأكل من الشجرة تحت إغراء
الخلود وتحصيل المعرفة النكالية ، الأمر كان خديعة لها إلا أنها حملت وزر أنها انخدعت
للحية ولم يكن هناك مجال للبحث عن نيتها فى نقل تلك الخديعة إلى آدم عليه السلام فهى
التي أعطت زوجها ليأكل ، وقد عوقبت المرأة بالعقوبة الأزلية أيضاً وهى أوجاع الحمل

(١) وفى بعض كتب التفسير أنها سميت امرأة لأنها من المرء - وسميت حواء لأنها من حى - وهو آدم - يراجع
تفسير سورة البقرة - القرطبي ج١ .

والولادة - والشوق إلى الرجل - وسيادة الرجل عليها ، بينما عوقب آدم بأن الأرض أصبحت ملعونة بسببه وأنه سيكون عيشه فيها حتى يعود إلى أصله وهو التراب ، وهذا هو جوهر قصة الخطيئة الأولى للبشر أو الخطيئة الأزلية كما ورد في التوراة المتداولة وألحق بها من التفاصيل ما لا داعي لذكره .

ولقد تبع هذه النصوص الكثيرة من التصورات في التوراة المتداولة ، حملت كلها على المرأة وألقت عليها ظلاً ثقیلاً من النظرة الظالمة ، فهي تنجس عند الولادة وتتضاعف مدة النجاسة إذا ولدت أنثى (سفر اللاويين الإصحاح ١٢ رقم ٢ ، ٤) كما أنه يفترض فيها الخطأ إذا اتهمت بخيانة زوجها ، وكل ذلك تدل عليه نصوص توضح كيفية تحقيق هذا الاتهام الذى يصدر عن طيش أو غيره من الرجل كما تظهره نفس النصوص .

ولقد سيطر هذا النظر على الفكر الإسرائيلى ، كما يظهر فى التلمود وهو كتاب مقدس لدى اليهود ، ولم يكن بد فى هذا النظر من إدانة المرأة بالخطيئة الأزلية واعتبار العقوبات التى وقعت عليها قدراً مقدوراً يصاحبها بحكم جنسها فى كل زمان ومكان وحال .

الفكر التوراتى وآثاره :

ولما كانت المسيحية تعتمد اعتماداً أساسياً على التراث الإسرائيلى^(١) فقد انتقلت إليها هذه النظرة الظالمة إلى المرأة بما فيها من إدانة عن الخطيئة وعقوبة الله عليها ، ومن الغريب أنه ليس فى الأناجيل المتداولة كلها (العهد الجديد) إشارة إلى الخطيئة التى أسفلنا ذكرها أو عقوباتها ومع أن الخطيئة التى تحدث عنها المسيح (عليه السلام) أو حواريه هى خطيئة الإنسان أى خطايا الناس أيا كان نوعها وعصرها ، فإن خطيئة حواء الأزلية قد انتقلت إلى الفكر المسيحى عبر أقوال (بولس) فى رسائله .

إذ أشارت هذه الأقوال فى وضوح إلى مسؤولية حواء عن إغواء آدم بعد أن انخدعت للحية - وهو نفس التفكير التوراتى ، بل تحتويه نفس الألفاظ تقريباً وعن طريق هذا التفكير تواردت المظالم والرزاياء على المرأة بحكم جنسها وتأكدت مسؤوليتها عن غواية الرجل

(١) يزداد هذا الاعتماد فى هذا العصر بالذات لا سيما لدى طائفة البروتستانت - الأرثوذكس .

وخداعه ونشر الشرور بين الناس حتى تصل إلى محاولة إنكار آدمية المرأة ، وتجريدها من الشرف الإلهي في روحها حين انعقد مجمع «ماكون» سنة ٥٨١م وجرى البحث فيه عن إجابة لسؤالين هامين !! في نظر الكنيسة وتذاك :

١- هل للمرأة روح ؟ . ٢- وهى تعتبر فى جملة البشر ؟ .

وبكل أسف فقد استمر النظر الكنسى للمرأة قائماً على الانتقاص من كيائها البشرى وجعلها مخلوقاً ثانوياً وهامشياً ، بل هو مصدر للشرور النفسية والخلقية للإنسان ، ولم يكن ذلك استناداً إلى أقوال المسيح عليه السلام ، بل كان انتقالاً للفكر الإسرائيلى عبر أقوال بولس وحده إلى الفكر الكنسى ثم الفكر الغربى بوجه عام^(١) .

ولم يطلب بطرس تلميذ المسيح «عليه السلام» من الناس سوى الامتناع عن الشهوات الجسدية التى تحارب النفس^(٢) ، وهو مطلب خلقى سليم وأوصى تلميذ المسيح «عليه السلام» الرجال والنساء معطين إياهم كرامة كالوارثات أيضاً معكم نعمة الحياة لكى لا تعاق صلواتكم^(٣) ، غير أن الفكر الدينى الغربى تأثر إلى حد كبير بأقوال بولس وما فيها من إلقاء مسؤولية الخطيئة الأزلية على المرأة ، ومازال هذا الفكر حياً حتى الآن فى النظرة الدينية للمرأة فهى التى أخطأت أولاً وهى التى أعطت لزوجها فأكمل ، ومازالت هذه النظرة تبدو فى نصوص كثيرة من قوانين البلاد الغربية كفرنسا وإنجلترا ، ولذلك لم يكن غريباً أن يصرح «نابليون» فى خطابه إلى مجلس الدولة قبل إعداد القوانين الجديدة فى فرنسا بقوله : «إن الطبيعة قد جعلت من نساتنا عيباً لنا » وفى ظلام هذا التوجه الخاطئ صدر القانون المدنى الفرنسى المعروف بمجموعة نابليون فى بداية القرن التاسع عشر (١٨٠٤م) ، فيما يتعلق بوضع المرأة القانونى فى الأسرة والذى كان ينتقص من أهليتها إلى حد كبير .

ولقد ترتب على هذا الفكر التوراتى والذى انتقل إلى المسيحية دون مبرر مقبول نتائج أولها وأهمها أن مبدأ استعلاء الرجل على المرأة قد تقرر وسيادته عليها قد ترسخت ونقصد بذلك السيادة الفعلية وليس مجرد القوامة أو القيادة أو التوجيه إنها السيادة المطلقة بسبب

(١) المرأة النشأة والتكريم للدكتور أحمد محمد غنيم - ر.مه الله .

(٢) رسالة بطرس الأولى ، إصحاح ٢ ، فقرة : ١١ .

(٣) المرجع السابق ، إصحاح ٣ ، فقرة : ٧ ، ٨ .

الجنس وحده وبلا تعليل سوى الاتهام بالخطيئة الأولى بعقوبتها كما ورد فى الفكر التوراتى .

ولم يرد فى أقوال المسيح عليه السلام ما يقرر هذه السيادة للرجل ولا حتى فى أقوال تلاميذه مثل بطرس - وإنما ورد ذلك واضحاً فى أقوال بولس وحده مستنداً إلى التوراة فى نفس رسالته الأولى الإصحاح ١٥ - فقرة ٣٤ «لتصمت نساؤكم فى الكنائس لأنه ليس مأذوناً لهن أن يتكلمن بل يخضعن كما يقول الناموس» ويقول ولستين جذيل فى كتابه «تاريخ الزواج» ص : ١٦٨ ، «بهذه اللغة المكشوفة يعلن بولس عن عقيدته فى انحطاط المرأة عن الرجل ، وقد تبع أقوال بولس الكثير من رجال الدين وبعض المفكرين واندفعوا فى هجماتهم على المرأة والنيل من قدرها وشرفها الإنسانى»^(١) .

ونجد أن الثورة الفرنسية التى رفعت شعارات الحرية والإخاء والمساواة ينطق أحد أكبر أباطرتها - وهو نابليون بوناپرت - بمناسبة وضع الدستور فيقول لأعضاء الجمعية التأسيسية «إن الطبيعة قد جعلت من نساتنا عبيداً لنا» وقد أورد ذلك القول الفقيه القانونى الكبير بلانيول فى كتابه عن القانون المدنى .

ولقد أثر القانون الفرنسى فى خصوص وضع المرأة على كثير من القوانين - فالمرأة بحسب القانون لا تتصرف فى مالها إلا بإذن زوجها ، ولا تحمل جنسية غير جنسيته . وهى بمجرد الزواج تفقد اسم أسرتها لتحمل اسم زوجها ولا تدخل المرأة فى إجراء قضائى - حتى لحماية حقوقها إلا بإذنه - ويجمع هذه التفرقة المؤسفة وهذا الظلم المبين للمرأة ما كانت تنص عليه المادة ١١٢٤ من القانون المدنى الفرنسى من أن القاصرين والمحجور عليهم والنساء المتزوجات لا يتمتعون بأهلية التعاقد وهكذا تجتمع المرأة المتزوجة مع القصر والمحجور عليهم بسبب أنها امرأة !!

ولقد كان ظلم المرأة وانتقاص قدرها الإنسانى بسبب جنسها هو ما ساد التقاليد والأعراف وكثيراً من القوانين الأوروبية كما فى إنجلترا ، وظلت هذه النظرة بما يتبعها من نتائج سارية فى المجتمعات الأوروبية حتى القرن الثامن عشر .

(١) يراجع : كتاب «المرأة النشأة والتكريم» للأستاذ الدكتور أحمد غنيم رحمه الله وقد استند فيه إلى المصادر الدينية العليا فى الإسلام القرآن الكريم وصحيح السنة - وفى الأديان المقارنة استند إلى المتداول من الكتب المقدسة .

براءة الفطرة الإنسانية في الإسلام :

خلق الله آدم ، وكان من تكريم الله له أن أمر الملائكة بالسجود له ، فعصى إبليس أمر ربه واستكبر فأخرجه الله من الجنة وتوعده بالعذاب وانظره إلى يوم البعث ، وأصبح إبليس عدوا للإنسان ، وقد ذكرت هذه القصة في سورة من أوائل السور نزولا بمكة وهى سورة ص (١) .

وذكر القرآن الكريم كذلك قصة عصيان آدم - وهى القصة التى نسجت حولها التوراة قصة الخطيئة الأزلية للمرأة - ولكننا لا نجد فيما ذكره القرآن شيئا مما انتهى إليه الفكر الإسرائيلى بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص ، يقول الله تعالى فى سورة الأعراف :

﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (١٩) فَرَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُذَيِّ لَهُمَا مَا وُورِي عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ (٢٠) وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ (٢١) فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ رَقِّ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْتُ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ (٢٢) قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٢٣) قَالِ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ (٢٤) ۝ ﴾

وهنا لا نجد ذكرا للحية التى تسببت فى عصيان حواء وتبعها آدم ، فالشيطان هو الذى أبى أن يسجد سجود تكريم لآدم حين أمره الله بذلك ، ووسوس الشيطان لهما معا بالأكل من الشجرة وخدعهما معا بالخلود كالملائكة ، وأكل الإنسان معا من الشجرة ، وخاطبهما الحق سبحانه وتعالى فى فعلتهما وأجاب آدم وحواء معا : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ۖ فَلَا الْحِيَةَ خَدَعْتَ حَوَاءَ وَلَا انْخَدَعْتَ حَوَاءَ وَجَرْتَ آدَمَ إِلَى الْخَدِيعَةِ بَلْ عَصَى الْإِنْسَانُ مَا أَمَرَ اللَّهُ وَأَقْرَأَ مَعَ الْإِثْمِ وَطَلَبَا الرَّحْمَةَ وَالْمَغْفِرَةَ ، وفى آيات كريمة من سورة طه نجد الاجتباء والتوبة

(١) يقول الله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ (٧١) فَلَمَّا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ (٧٢) فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٧٣) إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ۝ ﴾ الآيات : ٧١ : ٧٤ .

(١) الآيات : ١٩ - ٢٣ من السورة .

بعد العصيان والغواية : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى (١٢١) ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾ (١٢١ ، ١٢٢) .

ومع ظهور اشتراك آدم وحواء في عصيان الأمر والأكل من الشجرة المحرمة واعترافهما بذلك صراحة ، فإن التوبة وقد ذكرت ومعها الاجتناء من الله وردت بالنسبة لآدم وحده كما في الآية السابقة تكاد تحصر المسؤولية عن الخطيئة فيه ومع ذلك فقد انتهت قضية الخطيئة بالاجتناء والتوبة بعد العصيان والغواية ، وعصى آدم ربه فغوى ، ثم اجتبه ربه فتاب عليه وهدى (١٢١ ، ١٢٢) وبذلك سلمت فطرة الإنسان رجلاً أو امرأة ولم يعد هناك محل لافتراض آثار لهذه الخطيئة وجعلها أذية تنتهك فطرة الإنسان في كل زمان ومكان . . . وثمة أمر آخر ينبغي الإشارة إليه ، فقد ورد في السنة النبوية ما يجعل العصيان من آدم أبى البشر ، ففي حديث رواه البخارى أنه يقول آدم : « ربى نهانى عن هذه الشجرة فعصيته » وفي صحيح مسلم « أن الناس يوم القيامة تطلب من آدم « عليه السلام » أن يستفتح الجنة - فيقول : « هل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم آدم »^(١) .

فالمسؤولية عن العصيان الواقع من آدم وحواء معا للأمر الإلهي تظهر في حق آدم أكثر مما تبدو في حق المرأة - هذا هو تصوير القرآن الكريم ، ولذلك فإنه ليس في قصة الأكل من الشجرة المحرمة ما يلقي بظلال كثيفة من انتقاص المرأة ونسبة الشرور والغواية إليها وحدها ، تلك الظلال التي استمرت قروناً طويلة في الفكر الكنسي ، ثم انتقلت إلى التفكير الاجتماعي العام وتحول الاتهام بالغواية من عصيان لأمر الله إلى ناحية بعيدة عن القصة بأجمعها - حتى ما ورد في التوراة - إذ تحول هذا الاتهام بالعصيان للأمر الإلهي إلى إدانة المرأة بغواية الرجل ، ثم إلى تحديد مصدر هذه الغواية - وهو جسدها - ولم يصد هذا الفكر الخاطيء أو يرده أن المرأة الأم والابنة والأخت لا يكاد أن يكون لجسدها ظل في علاقات الأمومة والبنوة والأخوة وأن فكرة الغواية بالجسد ونسبة الشرور إلى المرأة ترتباً على ذلك هي فكرة تنشأ من عقل لا يدرك العلاقات الإنسانية من جميع زواياها ومن نفس مريضة ترمى المرأة بدائها هي^(٢) .

(١) البخارى ، الجامع الصحيح ، ج ٦ ، كتاب التفسير ، صحيح مسلم ، ج ١ ، ص : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) تجد أمثلة كثيرة لهذا التصور القائم على نسبة الشرور والآثام إلى المرأة باعتبار أن جسدها هو مصيدة للرجل في آراء عديدة ذهبت في تطرفها إلى حد التنفير من جسد المرأة حتى في علاقة الزواج ذاتها .

العقوبة الظالمة والرحمة الحقيقية :

ومن الغريب أن يستقر الفكر الغربي لقرون طويلة على تلك الإدانة الظالمة للمرأة حسبما وردت في التراث الإسرائيلي وحده ، وأن يستنسخ اعتبار أهم ما في حياة المرأة من تضحية وإيثار ورحمة من قبيل العقوبة التي أصبحت قدرها وميراثها في الأجيال - وهو الحمل والوضع وما تلاقيه المرأة من أجل بقاء الحياة من تعب ومشقة وهي تضحية المرأة من أجل الحياة ذاتها حياة الإنسان الرجال والنساء ، ولذلك فقد رحم القرآن الكريم المرأة في آيات عديدة لأنها تحمل وتلد وجعل ذلك من أسباب الرفق بها والعطف عليها ، وجعل مشقة الحمل والولادة التي تعانيها المرأة هي السبب في رفعة قدرها ووجوب توقيرها - يقول الله تعالى عن الإنسان : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾^(١) فليس في الأمر عقوبة ولكن تضحية تستوجب الشكر والعرفان ، ولم ير الإسلام نجاسة تلحق المرأة بسبب جسدها حتى تكفر عنها ولا فرق بين المولود الذكر والمولود الأنثى في مدة النفاس ، بل إن جسد المرأة الذي يحمل في التراث الإسرائيلي إهانات عديدة جعله الإسلام في الزواج - حصنا للمتزوج من الوقوع في الخطيئة ونهى عن اعتزاله ، حتى لقد جعل للزوجة حقا على زوجها في إرضاء فطرتها ونهى الرسول ﷺ عن اعتزال النساء حتى للعبادة^(٢) ، حتى أن عمر بن الخطاب - فيما نقله عنه الإمام الغزالي - في إحياء علوم الدين - لا يكاد يرى من فرط حماسه للزواج - إرادة للإنسان في رفض الزواج فيقول « لا يمنع من النكاح إلا عجز أو فجور » فهو بذلك يدين سلفا من تتجه رغبته وإرادته إلى عدم الزواج ولو لم يكن عاجزا أو فاجرا .

وأما عقوبة الرجل التي نزلت عليه وهي المشقة في الحياة وطلب العيش في الدنيا ، فقد جعلتها رحمة الإسلام مصدرا للثواب ، فالعمل في سبيل الرزق الحلال من أعظم القربات والمشقة في تحصيل العيش للأهل من زوجة وولد تكفر الذنوب - يقول الرسول ﷺ « إن من الذنوب ما لا يكفرها إلا السعى في طلب العيش » .

وهكذا ، نخرج من قصة الخطيئة الأزلية التي وردت في التراث الإسرائيلي وانتقلت عبر أقوال بولس إلى الفكر الغربي بعدة أخطاء أو خطايا في حق المرأة :

(١) سورة لقمان ، الآية : ١٤ .

(٢) روى البخاري ومسلم أن جماعة من الصحابة أرادوا الامتناع عن أكل الطيبات واعتزال النساء تشددا في العبادة فنهاهم النبي ﷺ من ذلك وقال من رغب عن سنتي فليس مني «وهو من أبلغ درجات النهي والتحذير من هذا السلوك » .

١ - أن حكما بالإدانة صدر على المرأة لأنها أغوت آدم وأخرجته من الجنة ولا نجد سندا لهذا الحكم الظالم .

٢ - إن رسالة المرأة فى الحياة وأشرف توضيحاتها تحولت فى ذلك الفكر إلى عقوبة تنفذ عليها كجزاء على الخطأ الذى نسب إليها وتحملت وحدها وزره دون وعى بأن حمل المرأة وولادتها وحضانة أبنائها هو السبب فى استمرار حياة الإنسان وبقائه .

٣ - أن انخداع حواء وأكلها من الشجرة وعصيان أمر الله لم يلبث أن تحول إلى اتهامها هى بخداع الرجل وأن جسدها هو وسيلة هذا الخداع .

٤ - أن العقوبة التى نزلت بالمرأة والرجل بسبب المعصية ما زالت قائمة وليس هناك نص يرفعها أو ييشر بالتوبة كما جاء فى القرآن الكريم^(١) .

لقد ظل التراث التوراتى وتأثيره على الفكر الكنسى يحكم الفكر الغربى والأوروبى بالذات قرونا طويلة فى قضية المرأة وينقص من شرفها الإنسانى واستمر ذلك حتى بداية عصر النهضة الأوروبية ، ولكن النهضة الصناعية فى أوروبا وما رتبته من نتائج اجتماعية خطيرة لم تترك مجالا لأى إصلاح فكرى فى هذا المجال ، لقد قاست المرأة بل والأطفال فى بداية عصر النهضة الصناعية التى استغلتها الرأسمالية الغربية أبشع استغلال وأقساه ، ونتج عن ذلك تغيرات اجتماعية عديدة ، لقد خرجت النساء للعمل وتركن الريف إلى المدينة للمحاق بالزوج وطلبا للعمل لمعاونته أو إعالة نفسها أو أبنائها الصغار فى ظل نظم اجتماعية وتشريعية ظالمة وقاصرة . واقتضى ذلك تغيرات كبيرة فى حياة المرأة وكان هناك تبرير حاضرا للمرأة - ولكنه زائف - إن ما تقاسيه المرأة من استغلال فى العمل أو تعرض لأنوثتها هو ثمن الحرية التى نالتها وهو أيضا ضريبة المساواة بالرجل ، وبذلك تعرضت المرأة للمشاق والمكاره وللاستغلال المادى والجنسى ولم يفقد الرجل شيئا من سيادته ، واستعلائه المترسخ فى أعماقه . إن الحرية الجديدة والمساواة الزائفة ما زالت تقدم للرجل مزيدا من الكسب مالا أو متعة فى النطاق الأسرى وعلى المستوى الاجتماعى أيضا فهو يتمتع بجسد المرأة دون تكاليف تذكر ويستخدمها بأجر أقل وهى تبذل له المتعة دون أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن رعاية المرأة وحمايتها من عواقب حريتها الموهومة .

(١) والقرآن الكريم يقص علينا ما وقع من عصيان آدم وزوجه للأمر الإلهى بعدم الأكل من الشجرة - ويقرر ما وقع من عصيان - ثم يشر بعد تقرير الذنب بالتوبة والاجتناب ﴿ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾ .

المرأة في حياة النبي ﷺ
الشَّوْية وَالتَّوَصِيَّة وَالتَّكْرِيم

المرأة فى حياة النبى ﷺ

التسوية والتوصية والتكريم

فى بداية الإسلام وفى أوائل القرن السابع الميلادى أدركت المرأة التى اعتنقت الإسلام أنها تنتقل حضاريا وفكريا إلى عهد جديد تشرق به حياتها وتقرر فيه حقوقها تجاه الرجل وفى المجتمع الذى تعيش فيه ، وفى حياة النبى ﷺ يبدو ذلك ظاهرا فى كل ما يتعلق بالمرأة الإنسان المكلف كالرجل بتكاليف الدين والدنيا وأيضا الإنسان الذى يستحق التكريم ، وفى حياة النبى ﷺ ظهر الإسلام بصورته المثلى فيما يتعلق بالمرأة - لقد تحدثنا من قبل عن التسوية التى جرت بها آيات القرآن الكريم فى الكيان الإنسانى وأصل خلقه وفى التكليف والجزاء - لكن حياة النبى ﷺ تكشف لنا عن تجاوز تلك التسوية لكى تصل إلى التوصية بالمرأة وتكريمها ، ولقد كان ذلك من النبى ﷺ تطبيقا لآيات القرآن الكريم وتعلima للمسلمين وإرشادا لأمثل السبل لأقامة الأسرة - الخلية الأولى فى المجتمع على الأساس القويم - فالعلاقة بين الرجل والمرأة فى شتى صورها بدءا من الأمومة والزوجية والبنوة ومرورا بالأخوة والقرابة هى علاقة أراد الله لها البقاء أبد الدهر حتى تبقى الحياة الإنسانية ذاتها وهى علاقة تتميز بأن المشاعر والمواطف يكون لها محل كبير حتى حين تتحدد الحقوق والواجبات - هى ليست معاملة مالية أو اجتماعية فحسب بل هى أعمق من ذلك بكثير - تلتقى فيها الأحكام الشرعية مع المشاعر الإنسانية وتحتاج الحقوق والواجبات فيها إلى طهارة المقاصد وشرف النوايا ، ولذلك كان حرص النبى ﷺ على التوصية بالنساء وإكرامهن وحض المسلمين على التمسك والالتزام بأحكام الشرع ، وهو العدل مع اختيار الفضل فيما يتعلق بتلك الرابطة بالذات ، لقد بايعت النساء النبى ﷺ على الإسلام والتزمن أمامه دينيا بعقيدة الإسلام وبالطاعة للرسول وقال لهن الرسول فيما روته الصحابة أميمة بنت رقيقة «فيما استطعتن وأطقتن» رحمة منه ورفقا بالمرأة وبياننا لحدود الالتزام بما ييايمن عليه - وردت النساء على رحمته ورأفته بهن وقلن للرسول ، «الله ورسوله أرحم بنا منا بأنفسنا» رواه البخارى ومسلم عن عائشة ؓ - فالمرأة المسلمة ملكت أمر نفسها فى العقيدة وبايعت عليها النبى والرسول شأنها شأن الرجل

تماماً^(١) . وهى فى نظرنا مبايعة دينية وسياسية فى نفس الوقت لأنه على أساس هذه المبايعة للرجال والنساء استمرت الدعوة فى طريقها ونشأت الدولة .

وفى حجة الوداع - وهى حجة الرسول ﷺ ، والتى لقى فيها أمة الإسلام الأولى وعلمها مناسك الحج أوصى الرسول - فى خطبة جامعة لرجال الأمة ونسائها - بالنساء - وهى التوصية التى جاءت على الملأ وفى شرف الزمان والمكان « ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنهن عوان عندكم » وذكر الرسول بحقوق المرأة وواجباتها كزوجة أمام أمة الإسلام فى حجها مع الرسول وهذه التوصية أعلنت على الملأ فى أعظم اجتماع دنى وسياسى للأمة الإسلامية .

الرسول والتوصية بالمرأة :

ومن العسير أن نحصر صور رفق الرسول بالمرأة وتوصيته بها ودعوته المسلمين إلى ذلك اقتداءً بستره - فالرفق بالمرأة حتى فى العبادة - روى الشيخان عن عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ وعندى امرأة من بنى أسد فقال : « من هذه » قلت فلانة لا تنام الليل - يعنى من فرط عبادتها - فقال لها : « عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله تعالى لا يمل حتى تملوا » ، والرفق بالمرأة فى التنبيه إلى حقها فى معاشرتها زوجها بالمعروف « خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلى » رواه البخارى ، وفى داخل الأسرة أيضاً لا نستطيع أن نحصى مشاهد الرفق والعطف من الرسول ﷺ على النساء - الزوجة والابنة والقرينة والمرأة عامة تروى عائشة أم المؤمنين أن الرسول قال لها فى يوم عيد تلعب فيه الأحباش بالحرايب وغيرها : « تشتهين تنظرين » وأقامها وراءه تنظر اللعب حتى اكتفت^(٢) ، وروت السيدة عائشة - **رضي الله عنها** - أن الرسول ﷺ كان يكثر من ذكر السيدة خديجة بعد وفاتها ويصل صديقاتها فكانت أم المؤمنين عائشة تغبطها على هذا الفضل والتقدير ، وتحكى أن الرسول ﷺ حين قالت له : « كأنه لم يكن فى الدنيا امرأة إلا خديجة » ، قال لها : « إنها كانت وكانت وكان لى منها ولد » فهذا الوفاء للزوجة حتى بعد وفاتها ببر صديقاتها وبالذكر الجميل^(٣) ، وأما

(١) بل لقد ورد فى السنة أن بيعة الرجال للنبي ﷺ كانت أحياناً على وفق بيعة النساء فى العهد الرسول - وذلك فيما رواه عبادة بن الصامت ، فتح البارى جـ ٣ ، ص ٤٦٤ .

(٢) البخارى ، كتاب العيدين ، جـ ٣ ، ص : ٩٩٥ . (٣) المرجع السابق ، جـ ٨ ، ص : ١٣٦ .

حب الرسول لابنته فقد ورد فيه الكثير - كان يستقبل ابنته فاطمة بالترحاب ويجلسها عن يمينه وكان أثناء صلاته لا يستنكف أن يحمل حفيدته «أمامه» بنت ابنته زينب فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها^(١) ، وفي عطفه على النساء عامة قال لامرأة من الأنصار جاءته ومعها صبي لها فقال لها الرسول : «والذى نفسى بيده إنكم أحب الناس إلي» قالها مرتين^(٢) ، وزار الرسول قبر امرأة سوداء كانت تقوم بتنظيف المسجد فلما أعلم بوفاتها عتب على أصحابه أنهم لم يخبروه بوفاتها ثم أتى قبرها فصلى عليها^(٣) .

ومن أعظم ما يعيه المسلمون صغاراً وكباراً رجالاً ونساءً أن الرسول قال للرجل الذى سألته عن أحق الناس بحسن الصحبة : «أهلك» هى أحق وأولى وتتقدم ثلاث مرات بالذكر من الرسول ﷺ . وحين قال الرجل بعد ثلاث مرات ثم من قال الرسول : «ثم أبوك»^(٤) ، وهذا الفضل للأم منزلة استقرت فى وجدان المسلمين منذ عهد النبوة - وهى منزلة أعظم من إيفاء الحقوق والمعاشرة بالمعروف يقول ﷺ : «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلى» وبلغ من رفق النبى ﷺ بالنساء أنه أجاب عمرو بن العاص - أحد الصحابة حين سألته عن أحب الناس إليه فقال ﷺ : «عائشة» فلما سألته عن أحب الرجال إليه ذكر أبائها - صاحبه أبو بكر الصديق رضي الله عنه - رواه الشيخان فلم يمنعه مقام النبوة وجلال الرسالة وهيئته فى أعين أصحابه من أن يجيب على السؤال عن أحب الناس إليه - ويذكر عائشة رضي الله عنها وزوجها وأم المؤمنين وأبائها الصديق وفى رواية أنه سئل ﷺ عن أحب أهله إليه فقال : «فاطمة بنت محمد» - ذكر ابنته أحب أهله إليه - وهو خاتم الأنبياء والمرسلين ، ولم يكن قد مضى على كراهية المجتمع الذى بعث فيه للمرأة حين تولد كما ذكر القرآن الكريم ﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم ﴾ وقت طويل ، وخص ابنته بالحُب والذكر مع قرب عهد المجتمع الجاهلى فى بعض أنحائه بواد البنات كراهية لهن ، ولكنه تعليم للمسلمين وإرشاد لهم إلى يوم الدين - ومن صور المعاشرة بالمعروف والرفقة بالنساء ما رواه البخارى فى صحيحه من أن عثمان بن عفان من أجلاء الصحابة وخلفاء الرسول - كان زوجاً لرقية ابنة الرسول وفى موقعة بدر الفاصلة بين عصبة الإيمان والإسلام وبين عصابة كفار قريش - كانت زوجته مريضة فقال له النبى ﷺ «أقم معها ولك أجر

(٢) المرجع السابق ، ج٨ ، ص : ١١٤ .

(١) المرجع السابق ، ج٢ ، ص : ١٣٧ .

(٤) المرجع السابق ، ج١٣ ، ص : ٤ .

(٣) المرجع السابق ، ج٢ ، ص : ٩٩ .

من شهد بدرا « فالرفق بالمرأة والزوجة والابنة وسائر الخلق من سنة النبي ﷺ وتعليمه لأصحابه » .

الزواج بداية :

ولقد علم النبي ﷺ أمته أن الزواج وإنشاء الأسرة عن طريقه وحده هو الذى يقيم المجتمع السليم الذى يبقى ويستمر فلا بقاء لمجتمع يختل فيه معنى الأسرة فتكون من غير طريق الزواج - أو بلا اجتماع شرعى بين رجل وامرأة ، ولذلك وجه النبي صلوات الله عليه وسلامه المسلمين إلى المبادرة بإنشاء الأسرة عن طريق الزواج - ونهى عن التبتل والانقطاع عن المرأة حتى من أجل العبادة روى الشيخان عن أنس رضي الله عنه أنه جاء ثلاثة رهط إلى بيت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادته فلما أخبروا كأنهم تقالوها قالوا أين نحن من رسول الله وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال أحدهم أما أنا فأصلى الليل أبدا ، وقال الآخر وأنا أعتزل النساء أبدا ، وقال الآخر أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، هؤلاء الذين ظنوا أن الانقطاع للعبادة واعتزال ما أحله الله من متع الحياة ومباهجها - لاسيما الزواج - قال لهم الرسول ﷺ ناصحاً ومعلماً : «أما والله إنى لأخشاكم لله وأنقاكم له ولكنى أصوم وأفطر وأصلى وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس منى » - وعن عائشة رضي الله عنها أن الرسول قال لأحد الصحابة - وكان عرف بتبتهله وجهده فى العبادة : «اتق الله يا عثمان فإن لأهلك عليك حقاً»^(١) وبذلك تكون رعاية الرجل لامراته وأبنائه واجبا ويكون مقدما على التبتل والانقطاع للنوافل من العبادات كالصلاة والصوم - وقد دعا الرسول الشباب القادر على الزواج إلى المسارعة به : «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج» وفى هذه النصيحة حماية للشباب من الوقوع فى المحذور ودعوة لهم للتمتع بمباهج الحياة ولذاتها المشروعة ، وفى الإطار الذى يحقق مصلحة الفرد والمجتمع حين تتكون الأسرة من الفتى والفتاة - وهما فى أوج قوتيهما وعطائيهما مما يقوى الجيل القادم جسدياً وتربوياً - ويجعل انصراف جهد الفتى والفتاة - بعد استقرارهما برابطة الزواج أقدر على تحقيق مقصدهما فى خدمة المجتمع - ولقد دلت الأبحاث والدراسات التى نشرت فى كثير من المصادر على أن تأخير الشباب فى الزواج لسبب اقتصادى حينا - ولأسباب مبررة أحيانا

(١) هو الصحابى بن مظعون .

يؤدى إلى نتائج خطيرة - منها شيوع العيش بلا رابطة زواج بين الفتى والفتاة - وهو نوع شائع من ألوان الحياة غير المشروعة فى الغرب وينتشر فى بعض البلاد إلى درجة تخل بمعنى الأسرة وقيمتها فى الحياة الاجتماعية ، ولقد كان من نتيجة شيوع هذا الخلل الاجتماعى أن زاد عدد المواليد غير الشرعيين زيادة كبيرة فى بعض المجتمعات الأوروبية وبدلاً من معالجة الأمر بتيسير الزواج كما دعا رسول الله ﷺ فتشأ أسرة سليمة وأبناء يتمتعون بالرعاية والحنان دعت بعض المؤتمرات - كما فى مؤتمر السكان بالقاهرة سنة ١٩٩٤م إلى رعاية الأمهات والقاصرات - غير المتزوجات - وكاد معنى الأسرة أن يشمل الحياة المشتركة بين رجل وامرأة دون زواج شرعى أو على وجه التحقيق بين ذكر وأنثى كما هو الشأن فى مملكة الطيور أو الحيوان .

ولا يرضى الإسلام من باب الفرق بالنساء ورعاية حقوقهن فى المعاشرة والتمتع بما أحل الله لهن أن يقصد الرجل ويتعمد اعتزال امرأة - وهو الإيلاء - فإذا مضت أربعة أشهر خير الرجل بين أن يرجع إلى امرأته فيوفىها حقها أو يطلقها فيجعل الله لها مخرجاً من الضيق ، وبهذا ورد نص القرآن الكريم : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبْرُؤَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٢٢٦) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢٢٧) ﴾ ، وكذلك يحرم الإسلام أن يعتزل الرجل زوجته فى المعاشرة كأنها أمه ويصف ذلك بأنه منكر وزور . وهذا الاهتمام بأمور النساء معهود فى القرآن وفى حديث الرسول بما لم يعهد من قبل فى كتاب ولا فى أقوال الرسل السابقين ، وقد جمع القرآن الكريم فى الاهتمام بأمر النساء - عامة النساء - لا طبقة منهن ولا إحداهن بذاتها بين وحى السماء المنزل وبين رفق الرسول وحكمته وعدله يقول تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا (٢) ﴾ ، فقد كان من إدراك المرأة المسلمة لحقها عند زوجها ولقدرها فى المجتمع أنها وقفت تجادل الرسول صلوات الله عليه وسلامه فى شأن لها يخص علاقتها مع زوجها - فأنزل الله فى ذلك قرآناً يتلى أبداً الدهر ، وقد سمع النبي ﷺ شكوى امرأة هى جميلة بنت عبد الله فى أمر زوجها - ثابت بن قيس وصرحت للرسول أنه لم يظلمها فى حق لها

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ويراجع فى الإيلاء تفسير آيات الأحكام لمحمد على الصابوني ج١ ص ٣١٢ ، تاج التفاسير لمحمد عثمان الميرغنى ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ص ٨٢ .

(٢) سورة المجادلة ، الآية : ١ .

ولا تنكر عليه خلقا ولا دينا - وكانت شكواها أنها لا تريد العيش معه - كأنها تبغضه - وهى شكوى قد لا يأبه لها الإنسان حتى فى هذا العصر بموازين الحقوق الظاهرة بين الزوجين ، ولكن الرسول بحكمته يعرف الحياة الزوجية وما تتطلبه فوق الحقوق والواجبات المفروضة من المودة - شرع لأمته على هدى القرآن الكريم أن يكون للزوجة أمرها إذا هى افتدت نفسها من الزوج بمال - قال النبى ﷺ للمرأة : «أتردين عليه حديقته» وكان قد أعطاها إياها مهرا فلما قبلت صراحة قال الرسول لزوجها : «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة» أخرجه البخارى وهو من تشريع الإسلام للمرأة منذ أكثر من ألف عام وإلى يوم الدين جاء على هدى ما ورد فى القرآن الكريم : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾^(١) عندما تتعذر الحياة الزوجية حتى دون إخلال بحقوقها والتزاماتها الواردة فى النصوص والعقود .

فالرجل ليس حرا فى الاضرار بزوجته نفسيا بإهمالها وعدم الاهتمام بإرضائها جسديا ونفسيا ، وتشريع القرآن الكريم فى ذلك واضح أشد الوضوح فلا يجوز للرجل أن يقسم على عدم إتيان زوجته عقابا لها أو إشعارا لها بذنبها مدة تزيد على أربعة أشهر وقد كان بعض الرجال يفعل ذلك ويزيد فى مدة الإعراض والابتعاد لغير حد مما قد يصل إلى عضل المرأة المنهى عنه فلا تكون زوجة فعلا ولا مطلقة اسما فتسترد حريتها ، فنهى القرآن عن الحلف لمدة تزيد على أربعة أشهر ، فإذا انقضت هذه المدة كان للمرأة أن تطالب زوجها بالفىء إليها أو الطلاق فلا يستمر تضررها جسديا أو نفسيا أكثر من ذلك ، فإذا رجع الرجل إلى امراته فيها ونعمت واستقامت الحياة الزوجية ، وإذا أبى أجبر على الطلاق ، وقال ابن جرير أن قول الله تعالى فى آية الإيلاء - إذا فاء الرجل - «فإن الله غفور رحيم» يعنى الغفران لما سلف من التقصير فى حق المرأة بسبب اليمين بعدم قربانها هذه المرة .

فالحد الأقصى لعدم تواصل الرجل والمرأة فى الفراش أربعة أشهر وفى وقوع الطلاق إذا لم يفىء الرجل إلى زوجته فى نهاية هذه المدة خلاف فالبعض يرى أن الطلاق يقع بمضى هذه المدة ويرى الشافعى أن المرأة ترفع الأمر إلى القاضى فيأمر الزوج بالعودة إلى ما كانا عليه أو الطلاق .

وكذلك نهى القرآن الكريم عن الظهار - فى سورة المجادلة - والذى نزل حكمه فى

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٩ .

امرأة اشتكت زوجها إلى النبي ﷺ حين قال لها « أنت على كظهر أمي » ووصف القرآن الكريم هذا القول بأنه منكر وزور وهو وصف شديد الإنكار على هذا الفعل من الزوج - وهو حرام - لأنه منكر بتحريم ما لا يجوز للزوج تحريره وزور لأن الأم غير الزوجة فلا تكون الزوجة أما بقول الزوج ، وإذا فعل الرجل ذلك - وقد كان من أعيان الجاهلية - ثم اراد أن يعود إلى زوجته كسابق عهده معها فعليه كفارة «من قبل أن يتماسا» - وهى عتق رقبة - أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا .

ولا تخفى حكمه التشريع الإلهي في هذه الكفارة التى ترهق كاهل الزوج ماليا بعتق الرقبة أو الإطعام أو بدنيا بصيام شهرين متتابعين ، وفى الأحاديث التى رويت فى شأن الظهار يظهر عجز الرجل عن الكفارة لفقره أو ضعفه وهرمه وقد أعان النبي صلوات الله عليه وسلامه الرجل على الكفارة بالتصدق عليه لأدائها .

هذا الاهتمام القرآنى بشأن تواصل الرجل والمرأة حتى فيما هو فراشهما وإفشاء أحدهما للآخر لم يرد من قبل ولا من بعد إلا فى تشريع الإسلام ، حفاظا على المودة والرحمة بين الزوجين ومنعا من إيذاء الزوجة بأمر ينافى فطرتها بمجرد إرادة الرجل ، فمنع التشريع القرآنى حلف الرجل ألا يقرب امرأته مدة طويلة قد تستطيل إلى ما هو أكثر من الأشهر الأربعة ومنع تحريم إتيان الزوجة وجعل كفارته ثقيلة حتى يتهيب الرجال الحلف أو إنشاء تحريم لم يرد به كتاب ولا سنة ، فالقوى إلى الزوجة من حقوقها الشرعية ، وقد تدخل الشرع ليمنع التعدى على هذا الحق بمجرد إرادة الزوج ، وهو أيضا من حقوق الزوج ولذلك تكون المرأة ناشزا إذا امتنعت عن زوجها بلا سبب ، وقد وردت الأحاديث الشريفة بتحريم ذلك على الزوجة وفى صحيح البخارى « أيما امرأة دعاها زوجها إلى فراشه فأبت عليه لعنتها الملائكة حتى تصبح »^(١) .

مجتمع الرجال والنساء :

لقد كان المجتمع الإسلامى الأول - فى حياة النبي ﷺ هو مجتمع الرجال والنساء معا - على قدم المساواة فى الكرامة الإنسانية وفى الحقوق والواجبات التى تضمن الكرامة

(١) رواه أبو هريرة وأخرجه الإمام مسلم فى صحيحه .

الإنسانية للمرأة وحقوقها كاملة ، ولقد كان إدراك المرأة المسلمة فى حياة النبى ﷺ لما جاء به الإسلام من تغيير شامل فى حياتها إدراكا صحيحا جعلها تطالب بحقوقها بعد أن عرفها لها القرآن وبينتها سنة الرسول قولا وفعلا - لقد طلبت النساء فرصة فى التعليم عن النبى ﷺ مساوية لفرصة الرجال^(١) وقد أبت جارية أن تزوج رجلا لا تحبه وكان هو يحبها فلما كلمها النبى فى شأنه يدعوها إلى مراجعته قالت لا حاجة لى فيه^(٢) ورغم شدة عمر بن الخطاب فى أمر النساء فقد كانت إحدى زوجاته تغشى المسجد ولا يستطيع منعها من شهود الجماعة ، وحتى فى أهم المسائل العامة تجرأت المرأة على أن تحير رجلا وتضمن له الأمان فى مجتمع المسلمين - وهو ابن هبيرة - استجار بها فأجارته المرأة وكان مهذا بالقتل من صحابى كبير - على ابن أبى طالب رضي الله عنه - فأقر النبى ﷺ جوار المرأة للرجل^(٣) وكان أخوها الصحابى الكبير يعترض على ذلك .

لقد كان إحساس المرأة بما طرأ على حياتها من تغيير طاغيا جعل بعضهن يقفن من أزواجهن موقف المعترضة فى رأى أو الفعل وموقف الناصح للزوج دون خوف أو إحساس بالدونية أو الضعف فى مجتمع كان قبل سنوات من ظهور الإسلام لا يقيم للمرأة وزنا ولا يعرف لها حقا - كان ذلك من هدى الدين ولم يكن نتيجة جهد بذلته النساء وأقمن أنفسهن فى مواجهة الرجال يطالبن بالتسوية فى الحقوق والواجبات - كانت تسوية الإسلام التى فهمتها المرأة المسلمة فى صدر الإسلام هى التسوية التى تؤدى إلى قيام الأسرة والمجتمع الصالح - وهى ليست كما يخطئ البعض فى النظر إلى التسوية على أنها تسوية حسابية بل هى المساواة التى يتحقق بها تكامل الرجل والمرأة لا انفصالهما أو تعارضهما وهى المساواة التى تضمن حقوق الرجل وحقوق المرأة معا وحقوق الأبناء أيضا داخل الأسرة ، وبذلك ضمن التشريع الإسلامى ألا يكون المجتمع فريقا من الرجال وفريقا من النساء يستعلى فيه الرجال على النساء كما كان الأمر فى حضارة الرومان وحضارة الإغريق ، فالنظر إلى الرجل وحقوقه وحدها وإلى المرأة وحقوقها وحدها ينتج عنه ولا شك إهدار حقوق الأسرة ، وهى الصورة التى ترتبط فيها المرأة بالرجل أشد ارتباط وأعمقه ، والنظر إلى حقوق المرأة باعتبارها

(١) البخارى باب تعليم النبى ﷺ لأمته ح ١٧ ، ص ٥٥ .

(٢) المرجع السابق ، باب شفاعة النبى ﷺ ج ١ ، ص ٣٢٨ .

(٣) المرجع السابق ، باب أمان النساء ج ٧ ، ص ٨٣ .

معزولة عن الرجل والنظر إلى حقوق الرجل باعتباره معزولا عن المرأة ينذر بتفكك هذا الارتباط وتقليل أثره ولكن النظر الصحيح هو ما رآه الإسلام من تقسيم للحقوق والواجبات بين الرجال والنساء بحيث تستقيم الأسرة وهى الصورة الفطرية والأولى لحياة الإنسان - منذ آدم عليه السلام .

والنظر المستحدث والذي يذهب إلى تحديد حقوق كل من الرجل والمرأة على أساس التسوية دون اعتبار للحقيقة الفطرية والأساسية والضرورية لبقاء الحياة الإنسانية (وهى صورة اجتماعهما معا لتكوين أسرة يجد فيها الرجل السكن فى بيته ويجد المودة ويتبادلها مع الزوجة التى تشاركه حياته حلوها ومرها وتعاونه فى إنشاء الجيل القادم وتربيته وتأهيله للقيام بدوره) هذا النظر كان من توابعه ولوازمه النظر إلى وجوب أن تكون المرأة مستقلة اقتصاديا أى لا تعتمد على زوجها فى حياتها - وهى دعوى ترددت فى كثير من المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة وكأن استقلال الزوجة اقتصاديا عن زوجها هو الذى يحميها من الرجل . أو أن الرجل حين يلتزم بالإنفاق على المرأة فإنه يتعطف عليها بهذا الإنفاق ، فالمال وحده فى هذا النظر هو الذى يجعل للمرأة شخصيتها ويفرض على زوجها تقديرها واحترامها ، هذه النظرة التى دعت إليها كثير من المؤتمرات الدولية لا يعترضها الإسلام إذا كان مقصودا بها أن تشعر المرأة بكيانها وتستغل قدراتها وتكتسب من رزق الله على الوجه المشروع^(١) فأهلية المرأة كاملة فى الإسلام وتملك فى تعاملها المالى والاقتصادى ما يملكه الرجل . ولا عيب فى أن تعمل المرأة أو تكتسب من عملها أو تجارتها على الوجه المشروع ، ولكن الخطأ أن يعد ذلك سلاحا فى يد المرأة تستخدمه ضد الزوج لأن العلاقة الزوجية أعمق وأسمى من أن تكون مجالا لفرض التبعية الاقتصادية التى تحاول هذه الأفكار أو الآراء حماية المرأة منها - على حد زعمهم ، لقد أصبح الاستقلال الاقتصادى للمرأة مطلباً تدعى الدول والحكومات إلى تبنيه والسعى إلى تحقيقه ، وكان العلاقة الزوجية خلت من المودة والتراحم وكأن الرجل وهو يسعى ويكدح فى حياته لا يهدف إلا إلى تحصيل وجمع المال من أجل نفسه وإرضاء لأهوائه وتحقيقا لحاجاته هو ، ومهما حصلت المرأة على استقلالها الاقتصادى وتخلصت ، كما يصور لها البعض - من التبعية الاقتصادية للرجل فهى لن تستغنى عنه كزوج وشريك حياة ورب أسرة وكافلها مالا وأمنا ومعاشرة بالمعروف ، فضلا عن أن ذلك النظر الخاطيء يعطى

(١) وقد ذكرنا من قبل جواز أن تنفق المرأة على زوجها وأبنائها وتؤجر على ذلك .

الرجل فرصة الإفلات مما يفرضه عليه الشرع من وجوب السعى والإنفاق على أسرته - الزوجة والأبناء - كما أن الاستقلال الاقتصادي لكل من الرجل والمرأة حين يكون وسيلة لابتعاد كل منهما عن الآخر وتمهيدا لانقسام الأسرة وخلو العلاقة الزوجية من المودة والتراحم والتكافل يصبح جناية على المرأة وانتقاصا لحقوقها قبل الزوج ، إن الإسلام لا يفرض قيда على المرأة في عملها المشروع أو كسبها المشروع ولا يعترض أن تكون قادرة على الاعتماد على النفس اقتصادياً وعلمياً ومهنياً ولكن حق المرأة في ذلك يقوم على الشرع الذي يسوى بينها وبين الرجل في الأهلية ، ولا يصح أن ينادى به باعتباره سلاحاً في يد المرأة أو حقاً يقصد به نفى التبعية الاقتصادية للرجل - كما يزعمون - فحين فرض الإسلام على الرجل أن ينفق على الزوجة لم يكن ذلك بقصد فرض التبعية عليها أو إضعاف شأنها أمامه أو النيل من قدرها بل كان تقديراً من الإسلام للعمل الذي تقوم به المرأة في الحياة وهو عمل لا يستطيع المجتمع أن يوفيهما حقهما كاملاً عنه ، وقد سبق أن أوردنا أن تقرير الأمم المتحدة عن عمل المرأة الذي تؤديه لصالح بيتها وزوجها وأبنائها لو قدر له أجر لما استطاعت ميزانيات الدول أن تقوم به فالحظاً هو في اعتبار هذا العمل - على أهميته - هينا في الجهد الذي يبذل فيه أو القيمة التي يستحقها من المجتمع كله - وفضلاً عن ذلك فإن إعطاء أجر عن عمل المرأة في البيت وفي خدمة زوجها وأطفالها وارد في الشرع الإسلامي في أحوال معينة .

إن الأسرة في الإسلام وحدة واحدة اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً وهى وحدة تقوم على المودة والتراحم كما ورد في القرآن الكريم ، ونفقة الزوجة في فقه الإسلام ، لا يقصد بها دفع حاجتها فحسب بل يقصد بها تسويتها بحال الرجل في يسره وعسره في الحياة على خلاف نفقة القريب - حتى لو كان الأب أو الأم فإنها تكون في فقه الإسلام لسد الحاجة وليس للتسوية في الحال بين من تجب عليه النفقة ومن تجب له ، فالمرأة في شرع الإسلام وفقهه ينبغي أن تعيش كما يعيش الرجل داخل الأسرة بالمستوى الاقتصادي المرتفع للأسرة أو تحتمل معه متاعب العيش حتى يجعل الله للأسرة فرجاً من الضيق ، ففى داخل الأسرة المسلمة لا يوجد الرجل الأناني الذي يتمتع بالمال وحده دون أن ينعكس ذلك على الأسرة كلها وعندما شكت زوجة أحد الصحابة من أن زوجها لا يعطيها من المال ما يكفيها ويكفى أبنائها مع يسره وغناه قال لها الرسول : «خذى من ماله ما يكفيك» وكانت الزوجة قد ظنت أنه لا يجوز لها ذلك ولكن الرسول أرشدها إلى حقها في النفقة هى وأبنائها - من مال الزوج بحسب حاله ويساره .

الرسول وتكريم المرأة :

وقد اهتمت السنة النبوية اهتماما شديدا بأمور المرأة كلها وشملت هذه الأمور حقوقها وكيفية معاملتها أما وزوجة وابنة - صغيرة وكبيرة وكان للأسرة - الخلية الأولى في المجتمع - النصيب الأكبر من ذلك الاهتمام فالأسرة هي السكن بالنسبة للرجل والمرأة - وهي علاقة مودة وتراحم وتعاون يقول تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَالِحًا لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾^(١) ويقول تعالى مذكرا بنعمته على بني الإنسان ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾^(٢) وحتى إذا شاب النفوس تغير أو تقلبت القلوب فإن القرآن الكريم يدعو الزوج إلى التريث وتقلب النظر قبل أن يتسرع بالمساس بتلك الرابطة التي عبر عنها القرآن الكريم بأنها ميثاق غليظ ، أى عهد شديد وقوى في وجوب التزامه والوفاء بحقوقه يقول تعالى ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾^(٣) وهي نصيح وتوجيه للرجل بالآييس هذه الرابطة القوية إلا بعد تفكر وتدبر .

وفى سنة النبى ﷺ تكريم المرأة فى كل مراحل حياتها - أخرج الشيخان البخارى ومسلم عن عائشة ؓ أن امرأة دخلت عليها تسأل شيئا ومعها ابتان - ولم يكن لديها شيء فأعطت المرأة ثمرة فقسمتها بين ابنتيها ولم تأكل المرأة منها ، فذكرت عائشة ؓ ذلك للنبى ﷺ أى ذكرت له عطف المرأة على ابنتيها فقال الرسول ، « من ابتلى من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن كن له سترا من النار » فالإحسان إلى الابنة الصغيرة ووفاء حقها وتربيتها حجاب من النار لأبيها ويقول ﷺ فيما رواه مسلم : « من عال جارتين حتى تبلغا جاء يوم القيام وكنت أنا وهو كهذين » وضم الرسول أصابعه إشارة إلى القرب منه ﷺ - وهى منزلة كبرى يستحقها الرجل إذا قام بحق فتاتين له من الرعاية والعطف والتهديب - وعن أبى سعيد الخدرى قال رسول الله ﷺ « من عال ثلاث بنات أو ثلاث أخوات أو اختين أو ابنتين فأدبهن وأحسن إليهن وزوجهن فله الجنة » ، وعنه أيضا أن الرسول قال :

(٢) سورة الروم ، الآية : ٢١ .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٩ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٩ .

«من كانت له أنثى فلم يندھا ولم يهنھا ولم يؤثر ولده - يعنى الذكور - علیھا أدخله الله تعالى الجنة» ، وأحاديث الرسول فى ذلك عديدة تجمع معانى الحب والبر للبنات خاصة ، وقد كانت الحاجة إليه على قرب عصر الجاهلية شديدة وماسة ومازالت الحاجة إليه قائمة .

هذا البر والعطف والإحسان إلى المرأة وهى فى مستقبل عمرها من تعليم الرسول ﷺ لأمته ، ولم يكن قد مضى وقت طويل على المجتمع الذى بعث فيه الرسول ، وكانت المولودة تدفن حية فى بعض أنحاء الجزيرة العربية كراهية لحياتها وزهدا فيها ، وقد كان لتعليم الرسول أعظم الأثر فى أمته أخرج الشيخان البخارى ومسلم من حديث البراء أن أبا بكر رضی الله عنه صاحب الرسول وخليفة المسلمين من بعده دخل على ابنته عائشة رضی الله عنها وقد أصابها الحمى فقال كيف أنت يا بنیه وقبل خدھا - وعن الصحابى جابر بن عبد الله أن الرسول سألہ عن زواجه فذكر له أنه تزوج امرأة ثيبا وذكر للرسول أنه لم يتزوج بكرا ، وكان السبب أن والده توفى وترك له أخوات بنات صغار فكره أن يتزوج مثلهن فلا تستطيع أن تؤدبهن وتقوم عليهن فتزوج امرأة تقوم بحق أخواته البنات فرضى الرسول قوله ، هذا فى مجتمع كان قبل الإسلام لا يقيم للمرأة وزنا ولا يلتفت إلى رعايتها وتربيتها بل كان يكره حياتها حين تولد يقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ .

وفى الحديث الشريف الذى يعرفه المسلمون جميعا - والذى بين قدر الأم ومزلتها أن رجلا سأل الرسول ﷺ ، من أحق الناس بحسن صحبتي ، قال : «أمك» فأعاد الرجل السؤال مرتين وكانت إجابة الرسول أن الأم هى أحق الناس فلما أعاد السؤال مرة ثالثة قال الرسول : «أبوك» رواه الشيخان ، ولما سأل أحد الصحابة - كليب الحنفى - الرسول - عمن يبره قال له : «أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك الذى يلى حقا واجبا ورحما موصولة» ، وروى مسلم أن رجلا استأذن النبى ﷺ فى الجهاد فلما عرف منه أن والديه أحياء قال له الرسول : «فارجع إلى والديك فأحسن صحبتهما» وأخرج البخارى ومسلم عن أسماء بنت أبى بكر الصديق قالت : قدمت على أمى وهى مشركة فسألت رسول الله ﷺ هل تصل أمها أى تبرها قال الرسول : «نعم صلى أمك» والحكمة النبوية تتفق مع نص القرآن الكريم فى شأن معاشرۃ الأبوين بالمعروف حتى وإن اختلف الدين وحتى ولو حاول

الأب أو الأم غير المسلمة دفع ابنتهما أو ابنتهما إلى الشرك يقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي السُّنَّةِ مَعْرُوفٌ ﴾^(١) ، فبر الوالدين فى شريعة الإسلام لا يحول دونه اختلاف الدين ولم تحظ هذه الفضيلة فى شريعة من الشرائع السابقة على الإسلام بمثل هذا الاهتمام ، لقد جعلها القرآن الكريم فى العديد من الآيات مقارنة ومصاحبة لعبادة الله وحده لا شريك له يقول تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾^(٢) ، ويقول تعالى : ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾^(٣) ، وقد خص الأم من ذلك أعظم التقدير ذكرها القرآن بصفة الأمومة الرفيعة القدر وذكر بما تلاقيه فى سبيل استمرار الحياة الإنسانية وبقائها من مشقات ومتاعب دونها ما يلاقيه الرجل فى كسب العيش والسعى على الأسرة والقيام بحقوقها لقوله تعالى : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالَهُ فِي عَامَيْنِ ﴾^(٤) ، وذكر الله تعالى بمراحل الحمل وما تلقاه الأم من شدة فيه مع بقاءه واستمراره «فلما حملت حملا خفيفا مرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتينا صالحا ﴿ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾^(٥)» ، فالحمل يثقل على الأم فتتجه هى والأب بالدعاء إلى الله والأمل يراودهما فى الذرية الصالحة التى تستوجب شكر النعمة لله وحده .

هذه النظرة إلى الأم ودورها فى الحياة ظهرت فى الإسلام بأجلى معانيها فى القرآن والسنة كما ذكرنا سابقا - ولم تشب هذه النظرة الرفيعة قصة أو أسطورة مثل قصة الخطيئة الأزلية التى أشرنا إليها فيما سبق ، والتى انعكست على صورة المرأة فى كل حياتها ، إن الإسلام ذكر المرأة ابنة وأختا وزوجة بكل التقدير والتكريم والاعتراف بالجميل بينما نجد فى سفر التكوين بداية تلقى على المرأة اتهامها ظلما بأنها أصل الخطيئة ورأس كل بلاء وسبب كل إغراء - وأما الرجل فى هذا الفكر الخاطئ والتوراتى الأصل فقد نال حق الاستعلاء على المرأة كما يقول عالم الاجتماع الشهير إدوارد وسترك مارك^(٦) .

ولقد أورد القرآن الكريم فى آيات كثيرة توجيهها للنبي ﷺ بشأن النساء خاصة أو

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٢٣ .

(٤) سورة لقمان ، الآية : ١٤ .

(١) سورة لقمان ، الآية : ١٥ .

(٣) سورة لقمان ، الآية : ١٤ .

(٥) سورة الأنعام ، الآية : ٦٣ .

(٦) المرأة النشأة والتكريم ، د. أحمد محمد غنيم - رحمه الله - .

توجيهها مباشرة للنساء - لقد أمر الله الرسول ﷺ بمبايعة من ترغب من المؤمنات قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعَنَّكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِهَتَّانٍ يَقْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْمِسْنَ فِي مَعْرُوفٍ قِبَالِهِنَّ وَاسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) ، ووجه القرآن الكريم النساء إلى فضائل عديدة يقول تعالى : ﴿ وَقرْن فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (٢) ، ووجه لهن الخطاب من خلال قول الرسول ﷺ : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (٣) ، ووجه الرسول النساء إلى عمل الخير ، ورد في صحيح مسلم أن الرسول قال : « يا معشر النساء تصدقن وأكثرن من الاستغفار ، ولم تتردد النساء في أن يسألن الرسول عن أمورهن الخاصة حتى ما كان منها دقيقا - وفي صحيح مسلم أن امرأة سألت النبي ﷺ عن كيفية طهرها فأرشدتها الرسول - وكان أعظم الناس حياء وأعلمهم بمواقع الكلمة فلما أرادت تفصيل الإجابة عن هذا الشأن قال لها الرسول : « سبحان الله تطهري » ، وعلمت عائشة - زوجة الرسول - المرأة ما تفعله في طهرها وسألتها امرأة عن احتلام المرأة كالرجل فأجابها الرسول : « تربت يداك فيم يشبهها ولدها » ، وشرح لها الأمر باليسير من القول وقد احتمل النبي ﷺ خطأ امرأة في مقام النبوة وقبل اعتذارها ووعظها ، روى البخارى عن أنس بن مالك أن الرسول رأى امرأة تبكى وهى جزعة على قبر فذكرها بالله بقوله : « اتقى الله واصبرى » فقالت المرأة وهى لا تعرف النبى ، إليك عنى فإنك لم تصب بمصيتى فلما عرفت أنه النبى جاءته معذرة بأنها لم تعرفه فقال لها الرسول الكريم : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » .

وكثير من الأوامر والنواهي والوصايا والحض على الفضائل والنهي عن الرذائل وجهه القرآن الكريم إلى المرأة خاصة ، لقد خوطبت نساء النبى والخطاب عام للمرأة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ (٤) .

(٢) سورة الاحزاب ، الآية : ٣٣ .

(٤) سورة الاحزاب ، الآية : ٣٢ .

(١) سورة الممتحنة ، الآية : ١٢ .

(٣) سورة النور ، الآية : ٣١ .

وفى حياة النبى ﷺ موقع كريم للمرأة بدأ مع إشراق فجر الرسالة فحين فاجأ الوحى النبى وهو يتعبد فى غار حراء ذهب إلى بيته وقد دخله الروح ، فلما رآته زوجته خديجة وعرفت الأمر قالت للنبي ﷺ تهديته وتخفف عنه « كلا والله ما يخزيك الله أبدا إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق » ، لقد عرفت أن خصاله الرفيعة تجعله قريبا من الله لا يناله ضرر وأمنت خديجة بنبوته ورسالته - وهى أول الخلق إسلاما كما يجمع المسلمون واطمأن النبى إلى قول زوجته .

لقد فتح القرآن الكريم باب المعرفة الحقيقية بحقائق الحياة كلها للبشر جميعا الرجال والنساء ، ولم يهتم كتاب سماوى أو غيره بالمرأة نصف الإنسانية كما اهتم القرآن ، لقد فصل القرآن الكريم فى نشأة المرأة وفى ذكرها أما وابنه وزوجة وأختا وأوضح القرآن حقوق المرأة وواجباتها فى أحوالها كلها بعد أن قرر التسوية الكاملة فى الكيان الإنسانى وفى أصل الخلقة والنشأة من نفس واحدة - ونظم الإسلام الأسرة حتى يقوم المجتمع الإسلامى والذى يتقرر فيه بحق قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ (١) ، والولاية بمعنى القرب والاتصال والتعاون والتكافل والنصرة والهيمنة ، فالنساء كما ورد فى الحديث النبوى الشريف : « شقائق الرجال » ولم يعهد ذلك من قبل فى الكتب السماوية السابقة ولا فى الحضارات السابقة على الإسلام فى أى مكان فى الأرض ، وهذا الفتح القرآنى فى مجال المرأة وحياتها إلى جانب الرجل وهو وحده الذى جعل المرأة تملك أمر عقيدتها بنفسها وتبايع النبى ﷺ على الإيمان - وهو الذى جعل امرأة عربية ترد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - حين بدا له أن يدعو إلى تقليل المهور للنساء وتحاجه بقول الله تعالى : ﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنطَارًا ﴾ فيرجع عمر بن الخطاب ، وهو الذى كانت تهتز لكلمته عروش الأباطرة والقيصرة - عن رأيه ويقول : « أصابت امرأة وأخطأ عمر » .

هذا الفتح القرآنى وحده هو الذى مكن المرأة من أن تكون مشيرة على الرسول والإمام الأعظم للمسلمين النبى ﷺ وفى الحديث الشريف أن النبى فى عمرته التى حل منها فى الحديبية أمر الناس بالخلق ، حتى يحلوا من عمرتهم فتردد الكثيرون لرغبتهم فى الوصول إلى البيت الحرام - ودخل الرسول إلى زوجه أم سلمة وذكر لها ما أهمه من أمر المسلمين ،

(١) سورة التوبة ، الآية : ٧١ .

فأشارت عليه بأن يبدأ هو بالخلق أمام الناس ففعل النبي ذلك وحينذاك أسرع المسلمون إلى الاهتداء والافتداء بالنبي ﷺ ، وخلال قرن واحد من الزمن أتى الفتح القرآني أثره في حياة المجتمع الإسلامي في القرن الأول الهجري ، لقد حملت النساء حتى أمانة العلم الديني وهو ما لم يكن متصورا في الأديان السابقة ، لقد روت أحاديث النبي ﷺ أزواجه الطاهرات وكثيرات من النساء كأسماء بنت أبي بكر وأم هانئ بنت أبي طالب ونفيسة بنت حسن الأنور واشتهر بين النساء شاعرات مثل الخنساء ورابعة العدوية واشتهرت بعض النساء بموهبة الأدب كالسيدة سكينة بنت الحسين - يروي ابن خلكان في كتاب وفیات الأعيان عن أبي حيان التوحيدى : ذكر أن من أساتذته في العلم مؤنسة الأيوبية بنت السلطان العادل شقيق السلطان صلاح الدين الأيوبي وزينب البغدادية بنت عبد اللطيف البغدادى ولم يكن ذلك إلا للمرأة المسلمة وحدها دون نساء العالم كله ولم يكن إلا بسبب الإسلام وحده^(١) .

(١) حقوق المرأة في المجتمع الإسلامي ، د/ جمال الدين محمود ط هيئة الكتاب بالقاهرة .

المرأة في الأسرة المسلمة

الأسرة ضرورة اجتماعية :

إن الإنسان وحده هو الذى منحه الله التكريم على سائر المخلوقات ، ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾^(١) التكريم للرجال والنساء معا فى أصل النشأة الواحدة ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾^(٢) فالمرأة والرجل من نفس واحدة والمرأة من الرجل والمرأة قرينة الرجل وأقرب المخلوقات إليه ، والقرآن الكريم يعبر عن ذلك بأن كلا منهما يفضى إلى الآخر والإفضاء هو البلوغ الكامل ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾^(٣) والمرأة لباس الرجل وهو لباسها أى أقرب ما يتصل به الرجل كإنسان - اللباس الذى يلتصق به ويستتره - ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾^(٤) .

والأسرة القائمة على الزواج الشرعى هى الأساس الاجتماعى والخلية الأولى وهى بداية الحياة لأجيال البشر والزواج بكلمة الله هو ما يميز الإنسان عن التزاوج فى المملكة الحيوانية والذى يتكاثر به الحيوان - الزواج فى الإسلام ليس فى اجتماع الذكر والأنثى لحفظ النوع بل فى اقترانهما معا فى حياة طاهرة شريفة تحقق حفظ النوع فى إطار السكن والمودة والرحمة وتحقيق كل الغايات النبيلة فى الحياة ، ومعنى الأسرة فى الإسلام يرتبط أشد الارتباط بالزواج الشرعى للرجل والمرأة بإرادتهما الحرة فى العيش معا وبكلمة الله وفقا للشرع الإلهى وفى إطار الحقوق والواجبات التى تتكامل لتصب فى صالح الأسرة والرجل والمرأة والأبناء وفى النهاية فى صالح المجتمع .

والزواج لغة يعنى الاقتران والمصاحبة كما فى قوله تعالى ﴿ أَوْ يَزَوْجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مِنْ يَشَاءٍ عَقِيْمًا ﴾^(٥) أى يقرنهم - وهو يعنى الأزواج بمعنى المزاوجة بين الشئ وغيره^(٦) - وفى اللغة أيضا يعنى التماثل بأن يماثل الشئ غيره كما فى قوله تعالى ﴿ احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ ﴾^(٧) فهما نظيران ومتماثلان فى استحقاق العذاب جزاء على ظلمهم .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

(٦) لسان العرب جـ ٣ ، ص ١١٧ .

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٧٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٢١ .

(٥) سورة الشورى ، الآية : ٥٠ .

(٧) سورة الصافات ، الآية : ٢٢ .

وينظر الإسلام إلى الزواج باعتباره نعمة من الله على الخلق لأنه استجابة للفترة الإنسانية بطريق مشروع يحقق مصلحة الفرد والمجتمع ويضمن بقاء النوع الإنساني ، إلى جانب ما فيه من المتعة الحسية والراحة النفسية والاستجابة لنوازع الإنسان من الاستكثار من الولد واستدامة الأمل فهو نظام فطرى وجد مع وجود الجنس البشرى كله بدءا من آدم عليه السلام وتناوله الأديان كلها باعتباره نظاما تقوم به الحياة وليس مجرد تزواج بين الذكر والأنثى كما فى مملكة الحيوان أو الطير ، والمقارنة بين الزواج وبين أى مسلك آخر للعلاقة بين الرجل والمرأة يثبت أن الزواج يجعل هذه العلاقة متميزة عن مجرد المعاشرة الجنسية الشائعة فى عالم الحيوان والتي تؤدى إلى حفظ النوع أيضا ، والزواج هو العلاقة الوحيدة التى تمنح راحة نفسية يستحيل أن تصل إليها المرأة أو الرجل فى ظل أى مسلك آخر خلاف الزواج ، ولذلك تبذرت كل محاولة للنيل من الزواج - كمؤسسة اجتماعية أو كنظام يبدأ به التجمع البشرى وهى محاولة شريرة تهدف إلى شقاء الإنسان وتعاسته وحرمانه من راحة النفس ومن تبادل المودة والرحمة مع غيره وتحوله إلى مجرد ذكر وأنثى يقيمان فى جحر أو وكر ويحصلان على المتعة الحسية استجابة لنداء الغريزة وحدها دون إحساس بدوام تلك العلاقة أو احترامها أو الأمل فى تحقيق السعادة عن طريقها .

وينفرد الإسلام دون غيره من الأديان الكتابية ببيان ما فى الزواج من متعة للإنسان وأن المرأة هى خير متاع فى الدنيا فى ظل زواج قائم على المودة والرحمة وفى الحديث «الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة»^(١) وفى سنن ابن ماجة «ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيرا له من زوجة صالحة إذا أمرها أطاعته وإن نظر إليها سرتة وإن أقسم عليها أبرته وإن غاب عنها نصحته فى نفسه وماله»^(٢) .

ومن مجموع الأحاديث فى نعمة المرأة الصالحة للرجل يبدو الصلاح أمرا جامعا لصلاح الدين والدنيا فهى المرأة التى تؤمن على النفس والشرف والمال والولد فى حصور الرجل وغيبته .

وإذا كان الزواج فى الإسلام هو الطريق الوحيد للاستجابة للفترة الإنسانية فى أسمى

(١) صحيح مسلم كتاب الرضاع ج٢ / ١٠٩٠ ، حسن الأسوة فيما ثبت عن الله ورسوله فى النبوة . محمد

صديق حسن خان البخارى من علماء الهند ط مؤسسة الرسالة ص ٢٧٨ .

(٢) سنن ابن ماجة ج١ ، ص ٥٩٦ .

معانيها بحيث لا يقتصر الأمر على مجرد إشباع الغريزة الجنسية فإن الإسلام يدعو إليه وهو من سنن المرسلين والأنبياء ، ولا يدعو الإسلام إلى التبتل والابتعاد عن المرأة ، ولا يجعل ذلك من أوجه التقرب إلى الله وقد وصف الله ذلك بالابتداع والعجز عن الوفاء به حتى ولو كان الغرض منه رضوان الله عز وجل يقول تعالى : ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴾ (١) وفي القرآن الكريم ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ فتحريم التمتع بالمرأة وتمتع المرأة بالرجل بالزواج هو تحريم للطيبات وتعطيل للفطرة وقد نزلت هذه الآية في قوم هموا بتعطيل فطرتهم - وكانوا من الصحابة - عثمان بن مظعون وابن مسعود وعلى بن أبى طالب وغيرهم - فلما نزلت الآية بعث إليهم الرسول ﷺ ونبههم إلى حق نفوسهم في الراحة والنوم والطعام والتمتع بالزوجات وقال لهم «فمن رغب عن سنتي فليس مني» (٢).

فالزواج بين الرجل والمرأة هو إنشاء لخلية جديدة صالحة للمجتمع ولا يمكن لتلك الخلية أن تنشأ بمجرد المعاشرة الحسية بين الذكر والأنثى ، لأن زواج الرجل بالمرأة بكلمة الله له أهداف سامية ، إن الزواج هو وسيلة الرجل للسكن إلى مكان وإلى إنسان يتبادل معه مشاعر المودة والرحمة من خلال السكن والمعاشرة الشاملة للمعاني الحسية والنفسية والأدبية أيضا - وقد وردت ألفاظ السكن والمودة والرحمة ظاهرة واضحة في القرآن الكريم - للزواج - وجعلت أساسا له حتى يمكن من خلالها تحقيق أهداف أخرى سامية أولها الاستجابة لغريزة حب البقاء والمرء محبوب على أن يستمر بقاؤه من خلال نسله وذكره ، كما أن المجتمع يتعرض للضعف والانقراض إذا كان الزواج أو كانت المعاشرة قاصرة على تحصيل اللذة وحدها بين الرجل والمرأة وثمة مرغبات في الزواج أشار إليها الرسول صلوات الله عليه وسلامه ، وفي صحيح مسلم « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » (٣) والزواج حماية للرجل إذ يجد إلى جانبه امرأة تشاركه حياته حلوها ومرها كما يجد من الأبناء عوناً له في شيبته وعند عجزه ، ولذلك أكد

(١) سورة الحديد ، الآية : ٢٧ .

(٢) تفسير الطبري جـ ٢٠ ، ص ٥١٩ ، وصحيح مسلم في كتاب النكاح جـ ٢ ، ص ١٠٢٠ .

(٣) في كتاب الوصية جـ ٢ ، ص ١٢٥٥ .

القرآن على ذلك الجانب ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ٢٣ ﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ٢٤ 》 .

من حق العقلاء أيا كانت عقيدتهم الدينية أن ينظروا بعين الشك والريبة إلى دعوات شاذة ظهرت فى مؤتمرات دولية عديدة تحاول تغيير معنى الأسرة القائمة على الزواج بكلمة الله وعلى السكن والمودة والرحمة لتجعل المعنى شاملا للمعاشرة الحيوانية بين الذكر والأنثى أيا كانت صورتها وحتى بين الرجل والرجل^(١) فالأسرة ليست خلية جنسية ولا خلية اقتصادية ولكنها خلية إنسانية اقتضتها الفطرة وأنشأتها الإرادة الالهية فى خلق آدم وحواء وظلت قائمة آلاف السنين بوصفها أول وأعظم وأنفع المؤسسات الاجتماعية للإنسان .

والعلاقة بين الرجل والمرأة - خارج نطاق الأسرة - هى علاقة الأخوة الإنسانية التى يعبر عنها الرسول ﷺ أجمل تعبير «النساء شقائق الرجال» رواه البخارى^(٢) وهى علاقة تقوم على التقدير والاحترام والمشاركة فيما ينفع الناس والمساواة فى التمتع بكل الحقوق التى أباحها الشرع للمرأة وهى فى المجتمع عضو فاعل وعامل فهى التى تعيش جيلها وتهد للأجيال القادمة بتربية أبنائها وحسن عشرتها لزوجها الرجل وإعانتته على الحياة .

هذه هى المرأة كما ظهرت فى حياة النبى ﷺ لها موضع التسوية والتوصية والتكريم بناء على الوحي الإلهى فى القرآن الكريم فى نطاق الأسرة وفى المجتمع المسلم أيضا ، ولاشك أن مقارنة حال المرأة فى عصر النبى ﷺ وحالها اليوم يكشف لنا عن زيف الشعارات التى رفعت لكى تسلب المرأة حقها فى التسوية وحفظها من التوصية ونصيبها من التكريم ، وفى مقابل ذلك أعطيت المرأة حرية زائفة دفعها المجتمع دفعا إلى إساءة استخدامها ويستطيع الباحث المنصف أن ينظر فى أحوال المرأة - كما تظهر فى الوثائق والإحصاءات

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) يراجع البيان الذى أصدره مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف فى ٢٨/٨/١٩٩٥ ، بمناسبة الوثيقة المروضة على مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٩/٥ إلى ١٣/٩/١٩٩٤ م والذى نظمته الأمم المتحدة .

(٣) صحيح الجامع الصغير (٢٣٢٩) .

الدولية والمؤتمرات العالمية فيكتشف أن وضع المرأة فى نطاق الأسرة قد أدى بها إلى التفكك وفقدان المودة والرحمة فيها وأن وضعها فى المجتمع قد جعلها فى الغالب الأعم أداة للمتعة ومظهرها من مظاهر التمرد على الفطرة .

الأسرة فى الإسلام زوج وزوجة :

اهتم الإسلام بتنظيم شؤون الأسرة اهتماما بالغا ومفصلا وهو أمر لم يسبق فى الشرائع الدينية أو حتى فى النظم الاجتماعية السابقة على الإسلام ، وهو اهتمام له ما يفرضه بحسب الفطرة الإنسانية التى جعلت الأسرة هى البنية الأساسية فى قيام المجتمع الإنسانى فالرجل ليس وحده فى هذه الحياة والمرأة ليست وحدها فى حياتها بل تفرض الفطرة الإنسانية اجتماعهما معا حتى يبدأ المجتمع الإنسانى حياته وتتوالى أجياله عن طريق التزاوج ، ولما كان الإنسان هو أكرم المخلوقات كما قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ فإن التزاوج بين الرجل والمرأة هو أكرم صور التزاوج بين المخلوقات وأرفعها شأنًا ، وهو يحتاج إلى تقويته والترغيب فيه وإحاطته بأكبر قدر من الصيانة والاحترام فهو ليس تزاوجا ماديا تمليه الغريزة أو الفطرة وحدها - كما يحدث فى مملكة الحيوان ، ولكنه - فضلا عن داعى الفطرة - رباط إنسانى رفيع ولذلك أحاط الإسلام هذا الرباط بأكبر قدر من العناية والرعاية وجعله ميثاقا غليظا وأورد القرآن الكريم آيات عديدة تتعلق بهذا الميثاق الغليظ بدءا من الرغبة فى الزواج والأركان والشروط اللازمة له وكيفية تنفيذه والآثار المترتبة عليه وحقوق الأبناء الذين ينشأون عنه ، وانتهاء بانحلال هذه الرابطة لأسباب توجبها من جانب الرجل أو المرأة وأثر ذلك على حقوق كل منهما وحقوق الأبناء ، وكذلك ما يترتب على انتهاء هذه الرابطة بوفاء أحد طرفيها - وكل ما يتعلق بذلك ذكره القرآن الكريم وبيسته السنة النبوية وكان التفصيل والبيان بشأن الأسرة - الكيان الاجتماعى الموحد - ولم يكن التفصيل والبيان بشأن حقوق الرجل وحده أو المرأة وحدها كأن أحدهما كائن منفصل فى حياته عن الآخر ، لقد كان التفصيل والبيان للأسرة - الكيان الاجتماعى الموحد والذى يجمع الرجل والمرأة والأبناء فى نسق تشريعى إلهى واحد .

ورغم وضوح معنى الأسرة بأنها الصورة الرفيعة التى أعطاها لها الإسلام فإنه من المحزن

أن يذكر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - الذى عقدته الأمم المتحدة خلال الفترة من ٩/٥ إلى ١٣/٩/١٩٩٤ فى القاهرة وحضرته وفود أكثر من مائة دولة ومئات الجمعيات الأهلية فى العالم - مصطلح الأسرة - «بجميع أشكالها» .

وهو تعبير مقصود به إقرار كل أشكال اجتماع الرجل والمرأة - حتى خارج عقد الزواج - والإقرار باسم الأسرة حتى فى ارتباط فرد من جنس بفرد آخر من جنسه وأشار مشروع البرنامج فى مواضع منه إلى الأسرة بكل أشكالها باعتبارها وحدة أساسية للمجتمع ، ولاشك أن الإسلام يرفض الأسرة التى تقوم على مجرد تزواج أو مساكنة أو معيشة الذكر مع الأنثى دون رباط شرعى ، فهو الزنى أو الحرام بعينه دون لبس أو خفاء فى كل شريعة دينية وخلقية وليس فى الإسلام وحده ، أما غير ذلك من صور اجتماع الجنس الواحد على شكل التزاوج فهو الفجور الذى لا تقره ديانة سماوية ولا مجتمع إنسانى متحضر ، إن الأسرة هى التى تتكون من الزواج بين رجل وامرأة بكل ضوابطه وشروطه وحتى يندفع كل لبس أو تنكشف كل خديعة بشأن ذلك المعنى المزور للأسرة - والذى يحاول البعض إدخاله فى فكرنا الاجتماعى الإسلامى - فقد نص على المعنى الإسلامى للأسرة فى مؤتمر السكان فى العالم الإسلامى عام ١٩٨٧م والمؤتمر العالمى عن الإسلام والسياسة السكانية عام ١٩٩٠م ومؤتمر الصومال عام ١٩٩٠م ومؤتمر علماء المسلمين والدراسات السكانية فى العالم الإسلامى عام ١٩٩٢م - وقد أبدى المركز الدولى للدراسات والبحوث السكانية بجامعة الأزهر تحفظاته المتعلقة بتعريف الأسرة فى اجتماعات خبراء منظمة الأمم المتحدة التى عقدت فى نيويورك وبلجيكا والقاهرة لسنة ١٩٩٤م .

وقد أبدت لجنة الفتوى بالأزهر رأيها فى البيان الذى أعد بمناسبة انعقاد مؤتمر السكان سنة ١٩٩٤م بالقاهرة وأوضحت فيه أن الإسلام أولى الأسرة اهتماما كبيرا فالأسرة الخلية الأولى فى جسم المجتمع ووضع لها من التشريعات ما يكفى استقرارها وأمنها ويساعدها فى أداء رسالتها وإن الأسرة المستقرة المنتجة هى التى تقوم على أساس الزواج الشرعى فالمرأة المسلمة ركن لا غنى عنه لقيام الأسرة إلى جانب الرجل ووفق رباط رفيع الشأن يسمو بها وبالأسرة الإنسانية عن معنى التزاوج والتكاثر الذى يتم فى مملكة الحيوان .

الزواج فى الإسلام :

يأتى لفظ الزواج فى الإسلام حاملا لمعناه اللغوى والشرعى فهو يفيد لغة الاقتران - أى اقتران الشئ بالشئ أو مصاحبته له شيئا ونظيرا وقد ورد اللفظ فى القرآن الكريم فى مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾^(١) ومثل قول ﷺ « من استطاع منكم الباءة فليتزوج » كما ورد لفظ النكاح بمعنى الزواج فى القرآن الكريم بما هو لازمه من قيام العقد وحل المعاشرة الزوجية .

وفقهاء المسلمين جميعا يعرفون الزواج بأنه العلاقة التى نشأت بين زوجين بعقد شرعى يستوفى أركانه وشرائطه^(٢) .

والزواج فى الإسلام سنة فى الدين وإشباع نفسى وجسدى للفطرة الإنسانية ، وهو ضرورة اجتماعية لتوقف وجود النوع وبقائه على الزواج فليس هناك مجتمع إنسانى بلا أسرة تبدأ بالزواج وليس هناك أسرة سليمة البنيان تتمتع بالاستقرار النفسى وتؤدى رسالتها فى الحياة إلا فى نطاق الزواج الشرعى^(٣) .

وقد ذكر القرآن الزواج باعتباره إشباعا نفسيا وفطريا لحاجة الرجل والمرأة إلى القرب والاتصاف نفسيا وجسديا ووصف القرآن كلا من الرجل والمرأة بأن الواحد منهما لباس للآخر ، بقول الله تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾^(٤) ، وذكر القرآن الكريم بأن المرأة من الرجل أى أنها جزء منه يقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾^(٥) وهذا القرب والاتصال بين الرجل والمرأة لا يكون فيه الإشباع الكامل نفسيا وجسديا إلا فى نطاق علاقة الزواج ،

(١) سورة الاحزاب ، الآية : ٣٧ .

(٢) يراجع فى أركان الزواج وشروطه وحقوق الزوجين فقه السنة للأستاذ سيد سابق ط دار الكتاب العربى المجلد الثانى ص ١٢٥ ، ١٨٥ / ١٩٦ ، وفى الشروط ص ٥٠ / ٦٠ ، وكتاب حقوق الأسرة فى الفقه الإسلامى د. يوسف قاسم ١٩٤ / ١٩٧ وفى حقوق الزوجة ص ٢١٧ / ٢٥٥ .

(٣) منهج السنة فى الزواج ، د. محمد الاحمدى أبو النور - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٢ م ، ص ٢٣ - ٣١ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٨٧ . واللباس هو أقرب شئ إلى الإنسان وهو المصاحق لجسده .

(٥) سورة النساء ، آية : ١ .

لأنه خارج نطاق الزواج الشرعى يشوبه شعور الخوف والندم والشك فى نتائجه وآثاره الاجتماعية من كلا الجانبين ويصاحبه إحساس بالخزى والعار من المرأة التى تحس إحساساً فطرياً بأن جسدها ينتهك من رجل لا يرتبط بها شرعاً ولا حق لها عليه يوفر لها كرامتها فى المجتمع الذى تعيش فيه ، وقد دلت الأبحاث النفسية والاجتماعية على أن أتعس الناس وأشقاهاهم نفسياً وصحياً محترفات الدعارة من النساء ، وكذلك الرجال الذين يرتكبون الزنا والفجور عادة ، ويهتم الإسلام بالزواج وتكوين الأسرة حتى قبل أن تقوم هذه الأسرة ويتأكد وجودها الواقعى إذ اهتم الإسلام بمقدمات الزواج وتكوين الأسرة .

قواعد الاختيار في الزواج :

فإذا عزم الإنسان المسلم على تكوين أسرة والتمتع بالعيش المستقر فى ظلها مع المرأة فإن الإسلام يمدّه بتوجيهات سامية حتى ينجح فى اختياره لشريكة حياته ، وأول ما يوجهه الإسلام إليه أن يختار امرأة ذات دين سماوى والمرأة المسلمة هى الأولى والأصلح فى الاختيار بطبيعة الحال ، ولكن الإسلام أباح للمسلم أن يتزوج الكتائية - لأنه الدين الخاتم للرسالات السماوية ولأن الأديان السماوية كلها لها أصل واحد فى عبادة الله وحده لاشريك له ولأن كل الأديان السماوية السابقة حلقات فى مسيرة الإنسان على هدى الله عز وجل وهى جميعاً تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وقاعدتها الخلقية واحدة ، لذلك فإنه قد أبيح للمسلم أن يتزوج المرأة المسيحية أو اليهودية والله تعالى يقول : ﴿الْيَوْمَ أَحْلَلْتُ لَكُمْ الْطَّيَّاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(١) ، ويقول الله تعالى : ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيَّاتُ لِلطَّيَّاتِ وَالطَّيَّاتُ لِلطَّيَّاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾^(٢) فالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر شرط ضرورى فى المرأة التى يتزوجها المسلم إذا كانت من أهل الكتاب وكانت محصنة ، ولاشك أن الإيمان بالله عاصم من الفحش والفجور ويؤسس قاعدة خلقية فى سلوك الإنسان ، ويقول ﷺ :

(٢) سورة النور ، الآية : ٢٦ .

(١) سورة المائدة ، الآية : ٥ .

«إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» والهدف من شرط الإيمان بالله والإحصان واستواء الخلق على هدى الدين أن تستقر الحياة بين الزوج وزوجته وأن يجد الأبناء الأم الصالحة للتربية والإرشاد وتأسيس مكارم الأخلاق فى الجيل القادم ، وما اشترطه الإسلام فى اختيار المرأة غير المسلمة زوجة وأما للأولاد يحرم أن يتزوج المسلم مشركة بالله أو ملحدة لا تؤمن بدين سماوى إذ ليس عند هؤلاء قاعدة تتأسس عليها أخلاق ، ولا إيمان عاصم من الفجور ، ولا هدى يستعان به فى تربية الأبناء وفى زواج المسلم بواحدة من هؤلاء بداية نكدة لأسرة تعيسة إذ لا يجتمع الإيمان والكفر فى بيت واحد بل فى فراش واحد أبدا .

يقول تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١)

يدعو الإسلام الرجل أن يتزوج المرأة المسلمة التى تتمتع بالخلق القويم الذى يكسبها حصانة خلقية وعفة نفسية ، كما يدعو الإسلام المرأة إلى اختيار شريك حياتها من أهل الخلق القويم ، وقد ورد أن من زوج-ابنته من فاسد فقد قطع رحمها لأن الرجل الفاسق قد يطفى على أقرب الناس إليه أو لايهتم به وهى الزوجة ، ونصبح أحد حكماء العرب رجلا استشاره فى أمر زواج ابنته بأن يزوجها رجلا يتقى الله فإن أحبها أكرمها وإن أبغضها لم يظلمها ، وهكذا بوجه الإسلام الرجل والمرأة كليهما عند الاختيار أن يكون الزوج مؤمنا فاضلا يعرف حق الله وحقوق الناس وأقربهم إليه وألصقهم به الزوج فالعلاقة بين الرجل والمرأة ليست علاقة جنس فحسب بل هى علاقة إشباع حسى ونفسى وفكرى أيضا^(٢) .

وكذلك فلا ينبغي أن تكون إباحة الزواج من امرأة تختلف دينا عن المسلم سببا فى سوء الاختيار أو التأثير بميزة من ميزات المرأة تنسى الرجل ما يشترط فى الزوجة عموما من الإحصان والعفة وصدق الولاء وحسن المعاشرة للزوج ، وهذا ما دعى بعض كبار الصحابة مثل : عمر - رضي الله عنه - إلى كراهية ذلك الزواج - مع التسليم بصحته عند جمهور المسلمين .

فالكفاءة الخلقية قد راعاها الإسلام أشد المراعاة فى توجيه الرجل لاختيار الزوجة وراعاها أيضا فى اختيار المرأة للرجل الذى يتقدم لزواجها ، وقد أورد القرآن الكريم قاعدة

(١) سورة النور ، الآية : ٣ .

(٢) الإسلام والأسرة والمجتمع ، محمد سلام مذكور ص ٥٥ / ٥٨ ، ص ٦٥ / ٦٨ .

اجتماعية فى سورة النور ، يقول تعالى : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيَّاتُ لِلطَّيِّينَ وَالطَّيِّونَ لِلطَّيَّاتِ ﴾^(١) ، وفى تفسير ابن كثير أن الآية وردت فى الحكم على أهل الإفك الذين تقولوا على أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - فهم من الخبيثين وهى من الطيبات لأنها زوجة أكرم الطيبين من الناس^(٢) ، وقد وردت أحاديث عديدة فى أن المرأة الصالحة هى خير متاع الدنيا ، ويلاحظ أن التوجيه إلى اختيار المرأة الصالحة لا يقتصر على الكتابية بل يعم المسلمة والكتابية التى يجوز نكاحها .

وإذا تابت المرأة غير الصالحة توبة نصوحا جاز زواجها ، وقد روى ذلك عن ابن عباس^(٣) ، وقد ورد عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه لا يصح العقد من الرجل العفيف على المرأة البغى مادامت كذلك حتى تستتاب ، فإن تابت صح العقد عليها وإلا فلا ، كما رأى الإمام أحمد أنه لا يصح تزويج المرأة العفيفة من الرجل الفاجر المسافح حتى يتوب توبة نصوحا لقوله تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٤) ، ويبدو رأى الإمام أحمد الذى يتجه إلى بطلان العقد مشددا فى اشتراط عفة الرجل والمرأة وصلاهما لبعضهما فى الزواج ، ولكنه تشدد محمود ولصالح الرجل والمرأة معا فى بداية حياتهما وبداية الأسرة والكفاءة الخلقية أو الصلاح الخلقي مطلوب فى المسلمة وفى المرأة من أهل الكتاب التى يحل للمسلم أن يتزوجها وجمهور المسلمين على جواز أن يتزوج المسلم من نساء أهل الكتاب^(٥) ، وقد روى الإمام الطبرى بسند متصل عن عمر بن الخطاب قوله : « أن المسلم يتزوج النصرانية ولا يتزوج النصرانى المسلمة ، كما روى عن جابر بن عبد الله قول الرسول ﷺ : « نتزوج نساء أهل الكتاب ولا يتزوجون نساءنا » ، والإجماع منعقد على ذلك ، والحكمة منه أن المسلم يؤمن

(٢) سورة النور ، الآية : ٢٦ .

(٣) منهج السنة فى الزواج ، د. الأحمدى أبو النور ، ص : ٢٨٢ .

(٤) سورة النور ، الآية : ٣ ، ويراجع ذلك ما ورد فى كتاب منهج السنة فى الزواج فى هامش ، ص : ٢٨٣ ، رقم : ٢ ، وفيه تعليل وإيضاح لهذه المسألة .

(٥) وذلك لقوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَحْلَلْتُ لَكُمْ الطَّيَّاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلْلٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾ ، سورة المائدة ، الآية : ٥ .

بالأديان السابقة - اليهودية والمسيحية ونبوة موسى وعيسى عليهما السلام ، وهو فى مقام الولاية على الزوجة ، ولا يخشى من تأثيرها عليه وضعفه أمامها ، والأمر غير ذلك إذا أبيح زواج الرجل من أهل الكتاب من المرأة المسلمة وهو الزوج وله نوع ولاية عليها ويخشى كما هو مشاهد من تأثيره عليها ، وهو لا يؤمن بالإسلام ولا بالنبى الخاتم لما سبق من الرسائل فلا يستقيم عيش امرأة مسلمة مع من لا يؤمن بدينها ولا برسولها وليس له عاصم يمنعه من إساءة عشرتها وإظهار كراهته لدينها وأهله ولا يؤمن أن يدعوها إلى دينه ، ومن الملاحظ أن اليهود والمسيحيين ظلوا فى القرون الوسطى لا يتزوجون من بعضهم بل ولا يتزوج اليهودى أو المسيحى من يهودية أو مسيحية تختلف عنه مذهباً أو طائفة ولو اتفقا ديناً - وما زالت الكنيسة تحرم الزواج بين أتباعها وبين المسلمين وكذلك يفعل اليهود ، فمسلك الإسلام فى منع زواج الرجل غير المسلم حتى لو كان كتابياً بالمرأة المسلمة هو المسلك الذى يتفق مع العقل ومع القصد إلى إنشاء زواج يقوم على المودة والرحمة ويصل لإشباع الطرفين حسياً ونفسياً ولا يتوفر الإشباع النفسى فى ظل زوج لا يؤمن بالإسلام ولا بقيمه ولا بشرفه وهو فى نفس الوقت له على زوجته حق الطاعة .

وقد تعرض زواج المسلم بالمرأة من نساء أهل الكتاب لأراء العديد من فقهاء المسلمين على الرغم من الإجماع على أنه جائز بل إن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وهو من أجلاء الصحابة وخلفاء المسلمين تزوج نصرانية هى : نائلة بنت الفرافصة وتزوج طلحة بن عبد الله يهودية من الشام ، وتزوج حذيفة يهودية وهؤلاء من الصحابة .

ونستطيع أن نوجز اختلاف الآراء فى شأن هذه المسألة بأن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كره هذا الزواج خوفاً من إقدام المسلمين على ممارسته حتى مع نساء أهل الكتاب غير الصالحات ، ولكن ابن عباس ذهب إلى تحریم زواج المسلم من امرأة من أهل الكتاب إذا كانت من قوم حربيين أى يعادون المسلمين ولا عهد بيننا وبينهم ولكن الزوجة لها وضع آخر ولهذا رأى وجهته^(١) ، ولكن ابن عمر حرم الزواج من الكتابية استناداً إلى أنها تعتبر مشركة ، وبهذا انفرد عن رأى جماهير الصحابة والتابعين^(٢) ، وعلى العكس من ذلك رأى

(١) منهج السنة فى الزواج ، ص : ٢٨٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٨٧ ويراجع أيضاً تفسير آيات الأحكام لمحمد على الصابونى ج١ ص ٢٨٧ .

ابن جرير الطبري حل نساء أهل الكتاب ذمية أو حرية ، وهذا الرأي يبدو محل نظر وشديد التوسعة دون تحرز لشيء ، ولكن الملاحظ أن العفة الخلقية لها شأن كبير في اختيار الرجل للمرأة أو اختيار المرأة للرجل في الزواج وثمة آيات عديدة تتجه إلى تأكيد هذا النظر مثل قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾^(٣) ، فالعفة مطلوبة في الاختيار للرجل والمرأة على السواء .

ومن ناحية أخرى فإن الإجماع على حرمة زواج المسلمة من كتابي أو مشرك وبصفة عامة من لا يؤمن بالإسلام كعقيدة ويمكن أن يؤخذ ذلك من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ﴾^(٤) ومن قوله تعالى في شأن المهاجرات من النساء المؤمنات : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾^(٥) ، وقد روى ذلك عن عمر بن الخطاب صريحا : « المسلم يتزوج النصرانية ولا يتزوج النصراني المسلمة » .

ويسند العقل ذلك إذ المسلم يؤمن بالأديان الكتابية ويحترم الأنبياء والرسل في اليهودية والمسيحية كما أنه يؤمن بأن الأديان السماوية تأم بالمعروف وتنهى عن المنكر وعلى خلاف ذلك ما يؤمن به المسيحي واليهودي من إنكار رسالة ونبوة محمد ﷺ وعدم اعتقاده في صحة الإسلام في العقيدة أو الأخلاق - وهو أمر ظاهر ومشهور من قديم لم يغيره دوام احترام المسلمين لموسى وعيسى عليهما السلام وإيمانهم بالكتب التي أنزلت عليهما وبصصمتها من الذنوب والمنكرات .

فإذا جمعنا إلى ما تقدم أن الزوجة المسلمة - حتى بحكم شريعتها - في قوامة الرجل ويقع عليها التزام بالطاعة نحوه كان السماح بزواج المسلمة من غير المسلم فيه تعريض للمرأة إلى إفساد دينها وحرمانها من التمتع بحرية الاعتقاد والتدين الذي هو حق لاشك فيه .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٣٤ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٢١ .

(١) سورة النساء ، الآية : ٣ .

(٣) سورة المائدة ، الآية : ٥ .

(٥) سورة المتحنة ، الآية : ١٠ .

المحرمات فى الزواج :

والى جانب التحريم بسبب اختلاف الدين يراعى الإسلام القرابة الشديدة والحميمة وما تفرضه من التزامات تمنع أن يقوم زواج صحيح صحيا ونفسيا ، ويشمل ذلك طائفة من النساء تقوم بينها وبين الرجل جزئية أو مودة أو توقير شديد ، كما فى حالة الأم والأخت والعمة والخالة وبنت الأخ والأخت ، مما يجعل علاقة الزواج بما فيها من انكشاف كامل وولاية من الزوج لا تؤدى غرضها الأسمى ، كما أن النسل الناشئ عن هذه القرابة الشديدة يصيبه الضعف بحسب ما هو ثابت علميا ، إضافة إلى أن من شأن علاقة الزواج فى هذا النطاق المحرم من شأنها أن تسبب التفكك الأسرى والاجتماعى^(١) .

وثمة طائفة أخرى من النساء هن مثل اللواتى يتمعن بالقرابة الجزئية أو الشديدة وهن القريبات مصاهرة أو رضاعة حرم الإسلام الزواج منهن ، يقول ﷺ «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» رواه البخارى عن عائشة رضيا - وعلاقة الرضاع التى تقوم بين المرأة ومن ترضعه يجب أن تكون فى زمن الرضاعة أى فى العامين الأولين من عمر الطفل وبشرط ألا تقل عدد الرضعات عن ثلاث لقول ﷺ «لا تحرم المصاة والمصتان» أى الرضعة والانتين رواه مسلم وعن عائشة رضيا أما ما يحرم فهو خمس رضعات وذلك فيما روى عنها فى صحيح مسلم ، وبذلك تحرم الأم والأخت والابنة والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت من الرضاعة كما يحرم من النسب وتفصيل ذلك فى كتب الفقه .

ويحرم الإسلام أن يتزوج الرجل أم زوجته بمجرد العقد على الابنة حتى ولو لم يكن قد دخل بالابنة - أى تزوج الابنة ثم طلقها قبل الدخول وكذلك بنت الزوجة التى دخل بها زوجها فلا يتزوج بنت زوجته ولا زوجة ابنه من صلبه والحكمة من ذلك ظاهرة للعقل .

ومن حرم الزواج بها من النساء عن ذكرناهن تحرم على الرجل مؤيدا ، والحكمة من التحريم فى هذه الحالات ظاهرة لا تحتاج إلى إيضاح ، وهى حكمة يلتقى فيها حكم الشريعة مع ما يوجبه العقل ويشهد له الحس ، فالرجل تحرم عليه أمه وابنته وأخته وعمته وخالته وبنات أخيه وبنات أخته ويلاحظ فى جميع هؤلاء أنهم يجمعهم مع الرجل الجزئية كالأم أو الابنة وكذلك العلاقة الحميمة أو علاقة التوقير والإكبار بين الرجل والمرأة الأمر الذى يجب

(١) يراجع فى ذلك حقوق الأسرة فى الفقه الإسلامى د/ يوسف قاسم ١١٧ / ١٣٨ ، ١٣٨ / ١٦٩ .

مراعاته فى كل الأحوال والأوقات وتعذر ذلك فى علاقة الزواج التى تكون القوامة فيها على المرأة المستحقة للتوقير والإكبار من الرجل مثل عمته وخالته .

وفضلا عن ذلك فإن المشاهد والمحسوس أن النسل الذى ينشأ من التزاوج مع أقرب الناس يكون ضعيفا إلى جانب ما تتعرض له العلاقة بين الأزواج من كدر عارض يمكن أن يزول ، ولكنه بين ذوى الأرحام يكون أشد وقعا وأبعد أثرا فى قطع علاقات الرحم والقرابة وهى علاقات دائمة وليست مؤقتة أو عارضة .

ولنفس الحكمة السابقة - وهى قيام المودة والإكبار والتوقير تحرم أم الزوجة بمجرد عقد الزواج وزوجة الابن الصبى - كما تحرم زوجة الأب ويحرم الجمع بين الاختين لأن فى ذلك قطعا للرحم وهو ظاهر لا يحتاج إلى بيان .

وانفرد الإسلام بالتحريم بسبب الرضاعة - وعلاقة الإرضاع فى الصغر من المرأة للطفل - ذكرا أو أنثى لها صلة بالجزئية حيث أن الرضاع هو سبيل الغذاء الذى يكون الجزئية ، ولذلك ورد الحديث «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» وورد أيضا «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة» وذلك عن عائشة أم المؤمنين وورد الحديث فى البخارى ومسلم .

والرضاعة التى تحرم الزواج كما يحرمه النسب - لها شروط - بأن تكون فى زمن الرضاعة - أى فى الحولين الأولين - وأن تكون معتبرة - وليست مصة أو مصتان بل ينبغى أن تكون رضعات مشبعات ثلاث أو خمس وتفصيل ذلك فى كتب الفقه بمذاهبه المتعددة .

ويلاحظ أن كل علاقة جعلها الإسلام سببا لتحريم الزواج بين طرفيها يلتقى فيها النص المنقول وما يؤدى إليه المعقول والمشاهد بين الناس من النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية ، ويعد المسلمون الاجترار على مخالفة ذلك من أكبر الآثام وهو نكاح المحارم - ومن المحزن أنه فى بعض البلاد الغربية يمارس الزنا أحيانا مع المحارم دون عقوبة رادعة .

وقد أورد القرآن الكريم فى شأن بعض المحرمات من النساء مثل زوجة الأب ما يصف حرمة الزواج بها بالفاحشة والمقت وسوء المآل ، يقول تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾^(١) كما نهى القرآن عن

(١) سورة النساء ، الآية : ٢٢ .

الجمع بين الأختين ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ لأن فى ذلك مضرة لكليتهما وقطعا للأرحام - ونهى الرسول صلوات الله عليه وسلامه عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فقد روى البخارى قول الرسول « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها »^(١) .

الزواج حياة دائمة للأسرة :

وأوجب الإسلام أن يكون الزواج مؤبدا حتى تستقر الأسرة ويتحقق مقصود الزواج من السكن والمودة والرحمة وتربية النسل فتحدد مدة لعقد الزواج يبطله ، إذ يتحول إلى متعة وقتية زائلة عند انقضاء أجلها ويصبح المهر الذى يقدمه الرجل تكريما للمرأة فى معنى أجره المتعة ، فتحرم المرأة على الرجل إلا بزواج أو ملك يمين وإلا كان الرجل عاديا على حق الله كما ورد فى الآية الكريمة .

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾^(٢)

فالزواج كما ذكرنا من قبل مبناه السكن إلى الزوجة والمودة التى تدوم وهذا لا يتحقق فى زواج عارض أو مؤقت لا يستهدف الاستقرار والبقاء ، وتحديد مدة لعقد الزواج يخرجها عن المعنى المقصود وتجعله متعة وقتية لا تقوم للعشرة معه قائمة ولا تحس المرأة فيه بالسكن ولا المودة ولا الأمل فى بقاء الأسرة وحفظ النسل بل ولا كرامتها فى بيتها ، ونكاح المتعة صورته أن يتفق رجل وامرأة على أن يتزوجا لمدة معلومة نظير أجر معلوم - وما يروى عن عمر بن الخطاب أنه قال فيه « لا نعلمه إلا السفاح » أى الزنا وهذه هى الحقيقة لأن ما يسمى مهرا فى زواج المتعة ليس هو المهر فى الزواج والذى وصفه الله تعالى بأنه نحلة أى هبة وعطاء - وكان زواج المتعة شائعا قبل الإسلام .

(١) يراجع فى المحرمات فى الزواج أحكام الأسرة محمد سلام مذكور ، المحرمات د. يوسف قاسم حقوق الأسرة فى الفقه الإسلامى ص ١١٧ ، ١٦٩ .

(٢) سورة المؤمنون ، الآية : ٥ ، ٦ .

وقد ورد أن زواج المتعة كان قد أبيح في غزوة تبوك أو في عمرة القضاء في رواية - وقال البعض إنه وقع في غزوة خيبر^(١) .

والإجماع على أن زواج المتعة محرم في الإسلام - وهو الزنا بعينه ولا دليل لدى من يشكك في هذا التحريم - وعلى هذا أجمع الصحابة على قول عمر بتحريم المتعة علما بأنه لا يجادل في هذا الإجماع إلا الشيعة^(٢) .

وعند الشيعة يتم زواج المتعة دون شهود ولا ولي - ويجوز تحديد الوقت ومدى الاستمتاع كأن يكون يوما أو أسبوعا أو شهرا ويكون استمتاعه بالمرأة كاملا أو منقوصا .

وعند الشيعة الإمامية يكره أن يستمتع ببكر ليس لها أب فإن فعل فلا يفض بكارتها - مع أنه ليس محرما عليه فعل ذلك^(٣) .

ولا نفقة لزوج المتعة ولا حد لعدد من يتمتع بهن ولا طلاق ولا ميراث وهكذا يتحول بوضوح إلى زنا باسم الزواج .

ولهذا يحرم زواج المتعة في الإسلام ويحرم اتخاذ المرأة خليلية أو عشيقة يستمتع بها الرجل بغير ذلك الرباط الرفيع الشأن ، كما حرم على المرأة اتخاذ العشيق والخليل يقول تعالى عن النساء اللاتي يباح الزواج منهن بعد ذكر المحرمات ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾^(٤) .

ويقول تعالى في وصف من يحل الزواج بهن ﴿ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ﴾^(٥) وهذا النوع من المعاشرة بين الرجل والمرأة يفقد كل مقومات الأسرة ولوازمها ولا يزيد عن كونه لونا من ألوان المعاشرة الجنسية والتزواج الذي يحدث في مملكة الحيوان ، وله أثاره المدمرة من شيع الأمراض وتفكك الأسر وكثرة الأولاد غير الشرعيين وعدم تلقيهم رعاية أو عناية مما يخلق في المجتمع آثارا مدمرة صحيا واجتماعيا كما يظهر في

(١) يراجع في تفصيل ذلك منهج السنة في الزواج، د. محمد الأحمدى أبو النور ، ص ١٦٥ - ١٧٤ ، وفي هذه الصفحات مناقشة تفصيلية للروايات الواردة بشأن زواج المتعة والرد عليها ومناقشة الآراء الواردة فيها .

(٢) يراجع الزواج المؤقت ودوره في علاج مشكلة الجنس - محمد تقى الدين ط بيروت .

(٣) ولا ندرى السبب في هذه القيود إلا أن يكون الإحساس بأن ذلك ليس زواجا في حقيقته .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٢٤ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٢٥ .

كتابات كثير من الباحثين عن المجتمعات التى تبيح هذه الأنواع من الزنا وتسميه بغير اسمه زورا وبهتانا .

وينبغى أن نشير إلى أن تحريم ما تقدم من المنكرات فى العلاقة بين الرجل والمرأة وقصر علاقتهما فى نطاق الزواج الشرعى إنما يحسب لصالح المرأة بالذات لأنها الطرف الخاسر دائما صحيا ونفسيا وماديا فى كل علاقة خارج نطاق الزواج ، كما تترتب آثار جسيمة من الناحية الاجتماعية تتمثل كما أورد كثير من الباحثين فى علوم الطب والصحة العامة فى شيوع السلوك الإجرامى والمضاد فى المجتمع من الرجال والنساء الذين يتعاشرون كالبهائم دون رابط شرعى ، وكذلك من آلاف الصبية والفتيات الذين لا يعرفون لهم آباء لا يلقون رعاية ولا عناية ولم يتذوقوا رحمة وحنانا من أحد لأنهم ثمرة نزوة ونتيجة شهوة وهكذا ينظرون إلى أنفسهم وينظر الناس إليهم ، وذلك فضلا عن شيوع جريمة الإجهاض تخلصا من الولد ضيقا به وزهدا فيه ، ولأنه فى قرارة نفوسهم ثمرة جريمة ، وقد يتوهم البعض أن ما أباحه الإسلام من النساء فى ملك اليمين للرجال يتنافى مع ما قررناه من حرص الإسلام على الأسرة وبقائها واستمرارها لأداء رسالتها وأنه يتعارض مع حرية المرأة وحقوقها فى اختيار زوجها وأنه ليس إلا الرق بعينه .

ماذا عن ملك اليمين ؟

يقول تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ (١) .

إن الإسلام بما أباحه للرجل من التمتع بملك يمينه من النساء وما رتبته على ذلك كان يهدف إلى تحرير الرقيق ورفع منزلته وفك قيده ، وكانت المرأة هى المستفيدة فى كل حال وليس أدل على ذلك من أن سياسة الإسلام هذه قد أنتجت مجتمع الأحرار - الرجال والنساء - لا رق فيه ولا عبودية منذ مئات السنين وهو واقع الأمة الإسلامية اليوم (٢) .

(١) سورة المؤمنون ، الآية : ٥ ، ٦ .

(٢) لا يوجد فى أى بلد إسلامى مجتمع للعبودية أو حتى للسود فى وقتنا الحاضر ولا يكاد يوجد هذا المجتمع إلا فى الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد كان الرقيق فى العصور القديمة وحتى ظهور الإسلام أمرا مقررًا من الناحية الاجتماعية بلا حق مكفول للرقيق وبلا مسؤولية على من يملك ، فكان الرق عبودية ظالمة ترسخت فى جميع المجتمعات إلى حد يستحيل معه إلغاؤها جملة وقهر الناس على تغيير نط حياتهم مرة واحدة وفى يوم واحد وفى المجتمع كله بما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية تهدد استقراره وتقدمه .

ماذا فعل الإسلام لتحرير المرأة من الرق :

نعم يتمتع السيد بجاريته - حين كان هناك رق - ولكن من تلد له ولدا يكون الابن حرا ، هذا حكم الإسلام وبحكمه أيضا تصبح الجارية أم ولد وتتنقيد حقوق سيدها عليها فلا يجوز له بيعها ولا أن يتصرف فى شأنها أى تصرف يعوق حريتها القادمة حتما .

إن الإنجاب هنا يزيل الرق عن المولود ذكرا كان أو أنثى ويفتح الطريق أمام الأم لكى تتحرر وفى الحديث الشريف «أم الولد لا تباع ولا توهب وهى حرة من جميع المال» .

ويقول عمر بن الخطاب منكرًا على من يحاول بيع أم الولد : «أبعد أن اختلطت لحومكم بلحومهن ودماؤكم بدمائهن تريدون يبعهن» فإذا مات السيد أصبحت حرة تماما : «أعتقها ولدها» أرأيت كيف حرر الإسلام قبل قرون رق المرأة والمرأة بالذات ، وكيف جرى بذلك حكم الشرع الذى خضع له السيد ، لقد عرف الإسلام فطرة البشر فأباح أن يتمتع السيد بجاريته وقت إن كان المجتمع بل المجتمعات الإنسانية كلها تقر ذلك ، ولكن المتعة هنا ليست بلا هدف وثمرتها على القدر هو الحرية ذاتها لمن كانت فى الرق ، إن نتائج المتعة هنا تصب فى حساب المرأة حين تلد مولودا حرا ذكرا أو أنثى منسوبًا إلى السيد إلى يوم القيامة هو نسله القادم - وبمجرد الولادة يرتب الشرع للمرأة التى كانت جارية حقوقا فهى أم ولد حتى إذا مات سيدها كانت حرة الجميع .

لم يكن غريبا فى مجتمع يعرف الإسلام حق المعرفة ويعى أهدافه الكبرى ووسائل تحقيقها أن يتولى الملك فيه أبناء هؤلاء لأنهم فى الغالب كانوا أبناء من يملكون من الناس^(١) ،

(١) نعم لقد تولى الملك والسلطان فى بلاد الإسلام أبناء الجوارى وكتب التاريخ تحفل بذلك ، لقد أنجبت الجارية سلطان المسلمين وتحمرت هى من الرق ومازال البعض من المسلمين يظن أن ملك اليمين معناه أن يتمتع الرجل بالجوارى دون أن يتكلف شيئا ودون أن يتغير وضع المرأة .

هنا تجف منابع الرق على المرأة وتصلد إلى حرقتها بوسيلة الشرع الذى يخضع له السيد وجارته تصبح المرأة الحرة ويمكن أن يكون ابنها سلطانا على المسلمين خلفا لوالده .

الرق الدائم فى البغاء :

ولكن الرق الذى تواجهه المرأة ولا ينتهى أبدا هو فى البغاء الذى تسترق فيه المرأة وتستغل كرامتها ويستهلك جسدها ويبيع لمن يدفع الثمن لا لهدف إلا المتعة الحرام ، وليس له نتيجة إلا شيوع المرض والإجرام ، ولا تصل فيه المرأة إلى حرية أبدا ، إن عصابات الإجرام فى القرن العشرين تستغل آلاف النساء تحت سمع وبصر المجتمعات المتمدينة فى البغاء ، وتقودهن نحو الإجرام إلى أن يصبحن حطاما بشريا جسدا وروحا ، وفى هذا العصر مشكلة بين دولة آسيوية كبرى قطعت شوطا بعيدا فى التقدم الاقتصادى والغنى (اليابان) وبين دول آسيوية مجاورة لها ، واعتدت الجارة القوية على بعض جاراتها أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) والمشكلة التى تناولتها تصريحات الساسة ووسائل الإعلام أن الدولة المعتدية استخدمت آلاف النساء بعد أسرهن عنوة من دول غزتها أثناء سنوات الحرب ، وقدمت أولئك النسوة متعة سائفة بالإكراه وبلا أجر لجنودها - آلاف النساء من أحرار النساء وليس من الجوارى - قدمن على الرغم منهن وقهرا لى يتمتع بهن جنود المنتصر فى حرب لاهدف لها إلا الاستيلاء على الأرض وعلى العرض أيضا ، ومازال بعض هؤلاء النسوة يرفعن أصواتهن الواهنة - بقايا نساء - وبغايا المدنية المعاصرة - طالبين اعتذارا رسميا من حكومة البلد الآسيوى الكبير - بينما اختفى من ديار الإسلام كلها ومنذ ما يزيد على مئاة الأعوام كل صور الرق ولا يوجد مجتمع إسلامى فى العصور الحديثة يمثل الرقيق جانبا فيه مع الأحرار فى العلاقات الاجتماعية ، لقد ظهر نجاح السياسة الإسلامية الشرعية فى القضاء على نظام عالمى قديم قدم التاريخ - وهو نظام الرق - ولم يكن النجاح برفع الشعارات ولا بتزييف الواقع وإنما طبقا لشرعة تعالج الواقع بصدق وتغيره بالتدرج وإرادة الناس .

أما الجارية المسلمة حتى ولو كان ذلك اسمها - فقد نزل القرآن الكريم قبل أكثر من ألف سنة يحرم على السيد أن يعرض الجارية إلى هذا الهوان - يقول تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(١) ، ولم يكن ذلك شائعا أو تقبله النفوس عامة ، فإن حدث

(١) سورة النور ، الآية : ٣٣ .

وأكرهت المرأة على البغاء فإن القرآن الكريم يراعى عذرها وضعفها أمام الجرم الواقع عليها : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ويبقى إثم الجرم وعقوبته على من كانت المرأة فى ولايته فأهانها قهراً وعدواناً ، وحرم الإسلام أنواعاً من الزواج كان يجرى بها العرف أحياناً لما فيها من إذلال للمرأة وجعلها فى مقام الأعواض التى يتبادلها الناس ، لقد حرم الإسلام زواج الشغار أن يتزوج الرجل ابنة الرجل ويزوجه ابنته بلا مهر فتكون الابنة بالابنة أو الأخت بالأخت ، والحكمة فى ذلك أن تكون المرأة مالكة أمرها وأن يكون الرجل راغباً فيها ساعياً إليها ومقدماً لها ما يعبر عن رغبته فى الاقتران بها فهى ليست شيئاً يتبادل به الرجال فيما بينهم حتى ولو كان الرجل أباهاً أو أخاه .

ويحمى الإسلام الأسرة بعد أن تنشأ - فالمرأة الزوجة - وهى خير متاع الدنيا للرجل جديرة بالحماية التى يقدمها الشرع ، فلا يجوز لرجل أن يحاول إفساد الزوجية بخداع زوجة غيره ، أو تحريضها على مفارقة زوجها ، ويبتها روى الإمام مسلم حديث الرسول ﷺ : « ليس منا من خيب امرأة على زوجها » ، ويحرم على الإنسان أن يتلصص على عرض آخر أو يطلع على نسائه ، كما يحرم على المرأة أن تطلب طلاق أختها لتظفر بزوجها ، وكل هذه الأحكام هدفها تحصين الأسرة من كل الشرور وحماية المرأة وبيتها والحرص على أمنها واستقرارها فى حياتها وهذه التوجيهات الإسلامية تبدو فى عالمنا المعاصر من أهم الأمور لحماية المرأة لاسيما فى الأعمال بلا حماية من الشرع ولا وازع من ضمير فى هذا العصر .

المرأة وإنشاء الأسرة :

يبدأ التمهيد للزواج وإنشاء الأسرة بالخطبة ، ومبعث الاهتمام بها فى الإسلام وفى الشرائع السماوية وحتى الوضعية أن الزواج عقد أبدى جليل الشأن ولا بد فيه من اختيار صحيح ومعرفة بالطرف الآخر وما فيه من عوامل القبول والرضا أو عناصر الإعراض والرفض . وقد ذكر القرآن الكريم الخطبة فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ (١) ، كما ورد ذكر الخطبة فى قول الرسول ﷺ : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » رواه البخارى (٢) .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٥ .

(٢) يراجع فى الخطبة حقوق الأسرة فى الفقه الإسلامى د. يوسف قاسم ط ١ ، الإسلام والأسرة والمجتمع محمد

سلام مذكور ص ٥٥ / ٥٨ .

روى مسلم أن الرسول قال : «المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتنازع على أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه» حتى تنتهى الخطبة الأولى إلى الترك وحين يبدأ التمهيد للزواج بالخطبة يعطى الإسلام المرأة الحق فى اختيار شريك حياتها ويضع الرسول صلوات الله عليه وسلامه القاعدة فى ذلك بقوله : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن فى نفسها وإذنها صماتها» رواه مسلم وأصحاب السنن - فالمرأة على أى حال بكرا أو ثيبا أمرها بيدها أو بعد إذنها وصمت البكر رضا لحياتها من التصريح به ، وتختص اليتيمة بحديث شريف : «تستأمر اليتيمة فى نفسها فإن سكنت فقد أذنت وإذا أبت لم تكره» أخرجه أصحاب السنن أبو داود والترمذى والنسائى .

وأخرج أصحاب السنن أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس أن جارية بكرا أتت النبى ﷺ فذكرت أن أباه زوجها وهى كارهة فخيرها النبى ، وعن ابن عباس أن الرسول رد نكاح بكر أنكحها أبوها وهى كارهة ، وثمة قصة رواها أحمد فى المسند والحاكم وصححها على شرط الشيخين تكشف لنا النقلة الحضارية للمرأة التى أحدثها شرع الإسلام منذ ما يزيد على ألف وأربعمائة عام ، فى حياة النبى ﷺ توفى أحد أصحابه عثمان بن مظعون وترك ابنة له أوصى بها أخاه قدامة فخطبها عبد الله بن عمر فزوجها له عمها ولكن المغيرة بن شعبة أغرى أمها بماله ومالت الفتاة إلى ما رآته أمها ، ارتفع الأمر إلى رسول الله ﷺ - قال العم لرسول الله إن أخاه أوصاه بابنته وأنه رضى بتزويجها من ابن عمتها وذكر للرسول أنه راعى مصلحتها وخطب لها الكفء وذكر ابنة أخيه فقال إنها امرأة حطت إلى هوى أمها أى تأثرت بقولها ومشورتها ، فكيف كان حكم الرسول صلوات الله عليه وسلامه .

قال رسول الله ﷺ بعد أن سمع مقالته : «هى يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها» أرأيت حرص الرسول على رضا المرأة وحققها فى اختيار زوجها ثيبا أو فتاة بكرا أو يتيمة يتولى غيرها أمرها ، وروى البخارى أن امرأة هى الخنساء بنت خدام بن خالد زوجها أبوها وهى كارهة رجلا من بنى عوف وكانت تحن إلى غيره فأمر الرسول ﷺ برد نكاحها لتتزوج من تحن إليه ، إن حق المرأة فى الإسلام فى الرضى بالزوج لا يقف دونه الولى ولو كان الأب فلا بد من الاستئذان أو الاستئذان ولا إمضاء للعقد حتى يكون رضا المرأة مع وجود الولى مساندا ومؤيدا ولم يعهد ذلك قبل الإسلام .

حتى عاطفة المرأة وهى بصدد الإقدام على الزواج يضعها الإسلام فى موضعها الصحيح لتكون أساسا للمودة والرحمة اللتين تبنى عليهما الأسرة ، ولا يقبل الرسول أن يأمر امرأة بأن تتزوج رجلا لا ترغب فيه ، روى البخارى أن جارية تدعى بريرة كانت مملوكة لعتبة ابن أبى لهب فزوجها وهى كارهة لأحد العبيد فلم يكن أمرها بيدها ، وأشفقت عليها أم المؤمنين عائشة وأرادت أن تنقذها من حياة لا تجد فيها الرضا فاشترتها وأعتقتها وصار أمرها بيدها وملكك الاختيار فتركت زوجها وجاء فى الرواية أنه كان يمشى وراءها مستعطفًا باكيًا حتى عجب الرسول ﷺ فقال لعنه العباس : « يا عباس » ألا تعجب من حب مغيث « زوجها السابق » بريرة ومن بغض بريرة مغيثا .

أراد النبى ﷺ أن يعين زوجها السابق رفقا بحالة فقال لبريرة الجارية التى أعتقتها أم المؤمنين : « لو راجعته » فقالت المرأة يا رسول الله أتأمرنى ؟ فيقول رسول الله وخاتم النبيين وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم كما نص القرآن الكريم يقول لجارية كانت تملكها أم المؤمنين : « ما أنا إلا شافع » قالت المرأة : « لا حاجة بى إليه » !!

نقله حضارية هائلة فى التعامل مع المرأة وضمان حقها فى اختيار الزوج منذ ألف وأربعمائة عام ، ويمكن لنا أن نتصور أبعادها ووعى المرأة المسلمة بها من شفاعة النبى والرسول الخاتم والإمام الأعظم للمسلمين لدى جارية فى أمر زواجها من رجل لا ترضى به ، فلما عرفت أن شفاعته لديها لا تستوجب طاعتها شرعاً قالت للنبى ﷺ : « لا حاجة بى إليه » ، ولا بأس أن تخطب المرأة لنفسها من تعلم أنه صاحب دين وخلق وأمانة وترضاه زوجاً . روى البخارى عن سهل بن سعد أن امرأة عرضت نفسها على النبى فخفض فيها النظر ورفعها ، وإنما يكون ذلك فى أدب وحياء وعند من يلزمون حدود الله من الرجال والرسول لهم قدوة وأسوة ، والاستدلال هنا على جواز ذلك ولكن العرف له أثر كبير فى ندرته فى المجتمع الإسلامى حتى فى هذا العصر .

تعارف قبل الزواج :

وقد أباح الإسلام للرجل أن يرى المرأة التى يقدم على زواجها ، روى أحمد وابن داود من حديث جابر قول الرسول ﷺ : « إذا خطب أحدكم المرأة واستطاع أن ينظر منها ما

يدعو إلى نكاحها فليفعل » ، وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة أن رجلاً من الأنصار خطب امرأة فقال له الرسول : « هل نظرت إليها » قال الرجل لا ، قال الرسول : « فاذهب وانظر إليها فإن في عيون الأنصار شيئاً » .

فلا جناح على الرجل الذى يخطب امرأة أن يرى منها ما يدعوه إلى نكاحها ، حتى ولو لم يكن ذلك باتفاق بين الرجل ومن يريد الزواج منها ، بل يجوز النظر دون علمها ، وفى القدر الذى يقصد بالرؤية أجاز الجميع رؤية الوجه والكفين وأجاز البعض كالأوزاعى النظر إلى ما دون العورة وقال ابن حزم ينظر إلى ما أقبل منها وأدبر وعن أحمد ينظر إلى ما ينظر غالباً ، وفيما ورد فى شأن ذلك سعة ولكنها لا تبيح ما درج عليه الناس فى بعض المجتمعات المعاصرة من إطلاق العنان للنظر وغيره والاختلاط بحجة زيادة المعرفة بين الخاطب ومخطوبته ، فكل ذلك خارج عن الشرع ويفضى إلى عواقب وخيمة ، فالألفة والمودة يحس بها الرجل والمرأة من اللقاء الشريف بنية الارتباط طوال الحياة ويبيح الشرع أن يطلع الرجل من المرأة على ما يرغب فيها وأن تنظر المرأة إليه وقد درج الناس على معرفة بعضهم من اللقاء والحديث دون كشف للعورات أو انتهاك للحرمات بالقول أو الفعل ، ولا بأس أن تزين المرأة الزينة الظاهرة تمهيدا لخطبتها إذا كانت تتعرض للخطاب^(١) كما ورد أنه يجوز للرجل أن يحتال على مكاملة من يزعم خطبتها ولا يشترط أن تعلم المرأة أو تتفق مع الرجل على الرؤية بل تجوز دون علمها ، واستحسن ذلك بعض الأئمة كما رأى البعض أنه لا مانع بعد رؤية الرجل للمرأة أن يحضر معها ومع أهلها لقاء تراه فيه بعد أن تعلم يقوله ورضائه بها ، وينبغى أن يسبق ذلك الحصول على ما يلزم من معلومات شخصية عن الرجل أو المرأة من لهم صلة بهما أو بأهلهم^(٢) .

إذا تمت الخطبة جاز اللقاء المحتشم بلا خلوة فى حضور المحارم وذلك يؤكد معرفة كل من الطرفين بالآخر - فالخطيب شرعاً أجنبى عن الفتاة ومن الخير - كما تدل الشواهد فى مجتمعاتنا المعاصرة - أن تحتاط الفتاة لنفسها ولكرامتها فلا تبتذل نفسها ولا تفرط فى كرامتها أثناء فترة الخطبة وأن تتحفظ فى قولها وفعلها كما تفعل مع أجنبى عنها .

(١) تحرير المرأة فى عصر الرسالة - الأستاذ عبد الحليم أبو شقة ، ج ٥ ، ص ٣٦ . والقرآن الكريم وبناء الأسرة المسلمة د. سمير عبد العزيز شليوة ص ١٢٢ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٧ .

ويجوز للخطيب أن يهدى خطيبته والرسول ﷺ يقول « تهادوا تحابوا » وإهداء الخاطب للمخطوبة يزرع المودة بينهما^(١) .

وما يجيزه الشرع من نظر ولقاء ومحادثة وإهداء هي أمور كافية للدلالة على عناصر الإقبال أو الإعراض ، وفي رأى بعض علماء المسلمين ، جواز رؤية الرقبة والقدمين أو الشعر ، والمرأة تنظر من الرجل ما ينظر منها الوجه والكفين وفيهما غنى ، وقيل ما عدا ما بين السرة والركبة ، والحياة الاجتماعية في مجتمع من المجتمعات توجه هذا النظر في حدود الشرع ودون مجاوزة أو إفراط ، فلا معنى لما يقوله البعض من أن التعرف على المرأة يصل إلى جعلها محلاً للفحص والاختبار والتجربة وفي ذلك بلا شك امتهان لأنوثتها وكرامتها وهو في مجتمع المسلمين فتنة وفساد كبير .

وحيث يرضى الرجل ويظهر رضاه المرأة يتم الزواج وإن لم يرض أحدهما - الرجل أو المرأة لا يكون زواج ، فالخطبة لا يترتب عليها فى ذاتها آثار شرعية إذ هي تمهيد أو استعداد لعقد قد يتم - وقد كان الأمر في المسيحية أن الخطبة يترتب عليها التزام قانوني وتحرم المصاهرة بل تحرم أقارب كل من الرجل والمرأة ولكن استقر الرأى منذ القرن السادس عشر الميلادى عقب قرارات مجمع (ترنت) على عدم وجود التزامات قانونية نتيجة الخطبة .

وقد تناول الأستاذ الجليل عبد الحليم أبو شقة رحمه الله فى كتابه تحرير المرأة فى عصر الرسالة فى الجزء الخامس منه مسألة قلما يلتفت إليها الباحثون أو الكاتبون فى شؤون الأسرة وعقد الزواج فى شريعة الإسلام، لقد تناول بالذكر مسألة الحب قبل الخطبة وهل هو مشروع ؟

ويقول الأستاذ أنه قد يقع أحياناً ميل قلبى وهوى نفسى (من رجل لامرأة بعينها أو من امرأة لرجل بعينه) ويورد ما يمكن أن يعبر عن هذه الرغبة والميل القلبى ويتقدم لذلك بما يجمع مستويات الرغبة التى يراد التعبير عنها فى الآية الكريمة ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَدَّكُمْ عَنْهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾^(٢) .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٥ .

(١) المرجع السابق .

وقد يعبر الرجل عن اعجابه بالمرأة التى يميل إليها قلبه فى حدود الشرع وفى دائرة الأدب فى القول مثل قول القاسم بن محمد فيما يقوله الرجل «إنى فىك لراغب وإنى عليك حريص وإنى بك لمعجب» ومثل قول مالك «إنى بك لمعجب ولك محب» وقال السرى يدخل فيسلم ويهدى إن شاء .

ويتناول الأستاذ عبد الحليم أبو شقة - رحمه الله - عاطفة الحب بين الرجل والمرأة ويقول إن الدين يبارك العاطفة التى تنبع من النفس الإنسانية الطاهرة التى تبحث عن الحق والخير والجمال ويستدل من الآية الكريمة على أن الإحساس بهذه المشاعر النبيلة لا عيب فيه فى ذاته إذا استقر فى قلب الإنسان ويضع الإسلام الضوابط الكفيلة ببقاء هذه العاطفة فى هدفها وفى صورتها ﴿ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ فالقول المعروف وتجنب ما يحدث من المرأة والرجل من مخالفة الشرع أو الابتذال هو سياج يحمى تلك العاطفة النبيلة حتى يزيدها الزواج نمواً وتوثيقاً ويضعها فى مكانها الصحيح مقدمة للزواج وليست علاقة فى ذاتها لا هدف لها ولا ثمرة ترجى من ورائها .

وما ذكره الأستاذ مما يلتقى فيه الشرع مع العقل الناضج والنفس الطيبة والمشاعر النبيلة يؤدى إلى زواج يحقق مقاصد الشرع ويكون نعمة للرجل والمرأة وينبغى أن يتوفر له ذلك فى طرفيه .

عقد الزواج :

وهناك أمور لابد أن تتحقق حتى يكون عقد الزواج صحيحاً وناظراً ، وأول الأركان فيه الرضا أى رضا المرأة والرجل فلا زواج دون رضا الطرفين .

ويتولى الزواج ولى المرأة تشريعاً لها ووقوفاً بجانبها وعوناً لها ، والولى هو الأب وقد يكون الجد أو الابن أو الأخ أو العم وهم أقرب الناس إلى المرأة وأحرص الناس على كرامتها ومصالحاتها ، فإذا لم يكن للمرأة من يتولى عقد زواجها كان السلطان وليها ، وفى ذلك إشارة إلى أهمية العقد وخطره وإلى رعاية المرأة فى كل حال ، فإذا انعدم الأولياء أو عضل الولى أى امتنع عن تزويج المرأة بالكفاءة المناسب الذى تختاره وقف المجتمع بجانبها ممثلاً بالسلطان أى ولى الأمر ، فالسلطان فى الإسلام ليس إلا وكيلاً عن الناس وهو ولى من لا

ولى له من الصغار والضعفاء من الرجال والنساء ، والمرأة التى تتزوج تكون بالغة عاقلة فذلك شرط عام وإذا كان رضا الرجل والمرأة ركنا فإن المرأة مع وليها طرف فى العقد والرجل طرف آخر . روى أصحاب السنن أبو داود والترمذى وابن ماجه عن عائشة قول الرسول ﷺ : «أىما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل فإن اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له ، كما ورد قول الرسول «لأنكاح إلا بولى» ويستدل على ذلك أيضا بدلالة مخاطبة الرجال فى أمر الزواج فى قوله تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾^(١) وقوله تعالى ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾^(٢) فجعل الخطاب فى أمر الزواج إلى الرجال ومن المسلم أن الولى لا يزوج إلا برضا المرأة فهو لا يستقل بالعقد^(٣) ، وقد روى البخارى ومسلم قول الرسول «لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن»^(٤) إن حرية المرأة فى الاختيار لا ينقص منها وجود الولى بجانبها فهى تملك أن تختار فى كل حال وأيا كان الولى فهو لا يستقل بالعقد دونها ولا تستقل بالعقد دونه .

ومع تلك الرغبة « فى إعزاز المرأة ووقوف وليها إلى جانبها فإن الإمام أبو حنيفة يرى أن المرأة الثيب - لسبق معرفتها وتجربتها - يجوز لها أن تتولى تزويج نفسها إذا اختارت الكفء فى الزواج وحدث الدخول فالنكاح جائز ، ورد ذلك عن الإمام على عليه السلام ، كذلك يكون السلطان أو ولى الأمر وليا فى زواجها إذا لم يكن لها ولى أو اختلفت مع الولى الذى يمنع زواجها بغير حق أو يريد أن يزوجه بمن لا ترضاه ، وقد تولى النبى ﷺ بنفسه زواج أحد أصحابه روى ذلك البخارى فى باب السلطان ولى من لا ولى له ومن ذلك يتبين لنا خطر عقد الزواج - الميثاق الغليظ ورعاية الإسلام للمرأة إذ يجب أن يكون إلى جانبها فى هذا العقد الخطير وليها وأقرب الناس إليها وأدرى الناس بمصالحها وأحرصهم على كرامتها ، وحين يتعذر ذلك يقف السلطان أو ولى الأمر إلى جانب المرأة فى العقد ويزوجهها برضاها ومشورتها ويحرص على مصلحتها ، وهذا فى الإسلام وحده دون غيره فى هذا العصر .

(١) سورة النور ، الآية : ٣٢ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢١ .

(٣) يراجع فى الولاية حقوق الأسرة فى الفقه الإسلامى د. يوسف قاسم ص ١٩٤ / ١٩٧ ، فقه السنة للأستاذ

السيد سابق ط دار الكتاب العربى مجلد ، ص ١٢٥ .

(٤) البخارى ، كتاب النكاح ، ج ١١ ، ص ٩٧ .

والواقع المشهود يؤيد أن مصلحة المرأة بكرا كانت أو ثيبا فى وجود الولى إلى جانبها ، فالغالب أن الولى هو أحرص الناس على مصلحة المرأة وأشدهم رغبة فى أن تتزوج من الكفء الذى يحفظها فى نفسها ومالها ، وحتى ما رآه الأحناف ومن وافقهم من جواز أن تتولى البالغة أمر زواجها بنفسها على خلاف ظاهر حديث أبى موسى عن النبى ﷺ «لا نكاح إلا بولى» - هذا الرأى لا يمنع الولى من الاعتراض على الزواج إذا اختارت المرأة بكرا أم ثيبا غير الكفء ، والكفاءة تتسع عند الإمام أبى حنيفة للحسب والنسب والمهنة والغنى والمكانة فى الناس وهذا ما يجعل حق الأسرة محفوظا إذا لم تحسن المرأة الاختيار .

ولا أدل على سعة الشريعة ومراعاتها لمصالح جميع من يربطهم عقد الزواج من أن الحياة المعاصرة كشفت عن الحكمة البالغة فى قول الرسول ﷺ «لا نكاح إلا بولى وشاهدى عدل» فلا توجد امرأة تبعد أهلها عند زواجها وتأتى أن يتولى العقد وليها - أبوها أو أخوها أو عم أو جد - إلا وجدت من زوجها أو أهله شيئا من الإنكار ، فضلا عن أثر ذلك على العلاقة الناشئة بين أسرتين تحس إحداهما أنها استبعدت بغير حق وتشعر الأخرى بأن المرأة لا تريد أهلها لسبب أو لآخر ، وكم حدثت من مأسٍ عديدة بسبب إقدام المرأة على تولى أمر نفسها فى الزواج دون مشاورة لوليها أو دون حضوره ، ولاشك أن مشاورة الولى وحضوره له أعظم الأثر فى رفع قيمة المرأة أمام زوجها ، وذلك يصدق حتى فى المجتمعات غير الإسلامية التى لا تجعل حضور الولى مسألة شرعية أو قانونية إذ تحرص الكثيرات من النساء على أن يحيط بهن عند الزواج أكبر الأهل وأشدهم رعاية لها ورغبة فى إسعادها .

ويحتفل الإسلام بعقد الزواج وهو فى ذاته علاقة اجتماعية - بداية خلية جديدة فى المجتمع ولا بد فيه من الإعلان عنه حتى يعرف الناس أن الاجتماع بين الرجل والمرأة فى بيت واحد هو على كلمة الله ورسوله ، ووجود شاهدين شرط لصحة الزواج لقول الرسول ﷺ «لا نكاح إلا بولى وشاهدى عدل» ويعلن الزواج ويشهر بين الأهل والاقارب ومن يعرفون الزوجين ، فقد أمر الرسول بإعلان الزواج ، ومن السنة الاحتفال به بالتهنئة من الأهل والاقارب وباجتماع الناس على وليمة تقام احتفالاً بهذه المناسبة ، اخرج البخارى

ومسلم أن الرسول ﷺ قال لرجل أنبأه بزواجه «بارك الله لك أولم ولو بشاة» وأخرج أصحاب السنن أن الرسول كان إذا هنا إنساناً بزواجه قال له «بارك الله لك وبارك الله عليك وجمع بينكما على خير» .

وأخرج البخارى ومسلم من حديث عائشة أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار فقال النبى ﷺ «يا عائشة ما كان معكم من لهو فإن الأنصار يعجبهم اللهو» وورد أن النبى ﷺ استمع إلى غناء فى الزفاف فلم ينكر منه إلا ما ينكره الشرع من قول ، ولقد ورد أن النبى ﷺ أهدى له فى زواجه كما دعى الناس إلى الوليمة فى عرسه^(١) .

إن زواج المرأة فى الإسلام من أسعد أيام الرجل والمرأة معا ، وهو مناسبة من أخطر المناسبات فى حياتهما معا ، وهو عقد ليس بكيفية العقود فقد حض عليه الشرع وأوصى بالاحتفال والاهتمام والسرور به والدعاء إلى الله أن يجعله فاتحة خير للرجل والمرأة .

المهر :

ولا يصح الزواج بدون المهر الذى يقدمه الرجل للمرأة وهو فى حقيقته عطاء أو هدية بحسب قدرة المهدى - الزوج وتقديره للمهدى إليها - والمهر مظهر للمشاعر التى يكنها الرجل للمرأة التى يقدم على الزواج منها وفيه تكريم للمرأة والله تعالى يقول ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾^(٢) ويحرص الإسلام على أن يكون المهر حقا خالصا للمرأة لا شئ منه للولى حتى ولو كان أباهما فهو ليس معاملة مالية بحسب طبيعته ، ولذلك حرم الإسلام أن يكون زواج المرأة - ولو برضاها - فى نطاق صفقة مالية بين وليها ورجل آخر كان يزوج الرجل ابنته لآخر مقابل زواجه من ابنته وكذلك الأخت .

وقد روى ابن عمر نهى النبى ﷺ عن ذلك وهو الشغار^(٣) .

ونظرا لأن المهر رمز لتكريم المرأة وعطاء لها بمناسبة الزواج فقد حض النبى صلوات الله عليه وسلامه على التخفيف فيه حتى لا يكون سببا فى العجز عن الارتباط بالزواج ، ولم

(٢) سورة النساء ، الآية : ٤ .

(١) حسن الأسوة ص ٤٠٠ - مرجع سابق .

(٣) البخارى ، باب الشغار ، ج ١١ ، ص ٦٦ .

تمهر إحدى بناته بأكثر من اثنتى عشر أوقية ومع ذلك لا حد لأعلى المهر إذ يجوز عند القدرة والرغبة أن يكون قدرا هائلا من المال^(١) .

وقد كانت المهور فى الصدر الأول للإسلام تتفاوت من خاتم من حديد أو ثوب إلى الآلاف من الدراهم حتى يبلغ مائة ألف درهم واعتبر الدخول فى الاسلام من الرجل مهرا لزوجته حين أراد أن يتزوج وكان غير مسلم - فامتنعت المرأة عن قبوله زوجها حتى اسلم .

والمهر حق الزوجة لا يسترده الزوج إن طلقها ويبقى فى ذمته حتى إذا مات قبل الدخول بها - وإذا طلق الرجل الزوجة قبل الدخول بها كان لها نصف المهر ، فالمهر فى تشريعه وفى معناه هدية أو عطية للمرأة ورمز لتكريمها عند التقدم للزواج منها وليس مقابلا لأى شىء إذ المرأة تتمتع بزوجها كما يتمتع هو بها .

الحقوق المشتركة :

أول الحقوق المشتركة بين الزوجين الأمانة والإخلاص ، فالزوج أمين على زوجته والزوجة أمينة على زوجها وبيته فلا يخون أحدهما الآخر فى نفس أو مال ، والأمانة مفروضة على كل إنسان وبين الزوجين أئزم وأشد لقربهما واتصالهما بما لا يكون مع أحد من الناس ، ومن الأمانة حفظ الزوجة لبيتها فهى راعية فيه كما ورد فى الحديث الشريف والرجل راع فى بيته ، يقول ﷺ « كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت » فالإلزام على الرجل فى ذلك أشد وأوثق ووردت الأحاديث بالحض على التطهر والنظافة والتزين المشروع من المرأة للرجل ومن الرجل للمرأة ، فقد فهم بعض الصحابة فى قوله الله تعالى ﴿ ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ﴾ أن من حق الزوجة أن يتزين لها زوجها ، روى ذلك عن واحد من كبار الصحابة وهو ابن عباس كما ورد أن امرأة قدمت بيدها من وراء ستر كتابا إلى النبى ﷺ فقال لها ما أرى أيد رجل أم يد امرأة قالت بل امرأة فقال الرسول لو كنت امرأة لغيرت أظفارك يعنى لاتخذت ما يزينها من نظافة أو لون كالحناء وكانت النساء لا يستكنفن أن يسألن الرسول عن كيفية التطهير والغسل وكن يخاطبن فى أمورهن النبى والرسول والمعلم والإمام الأعظم ، ومن الأمانة أن يحفظ الرجل سر المرأة وتحفظ سره ، وقد ورد فى

(١) والله تعالى يقول ﴿ وآتيم إحداهن قطارا ﴾ .

صحيح مسلم قول الرسول ﷺ « إن من أشر الناس منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى المرأة وتفضى إليه ثم ينشر سرها » ومن قبيل حفظ السر أيضا أن تترث المرأة فى إعلان خلافها مع الزوج لاسيما فى الأمور التى تحتملها ولا تظلمها حقوقها فلا تنفى كل شأنه إلى أقاربها بل تعتمد إلى حفظه حتى يأذن الله بانتهاؤه وفى ذلك خير للمرأة وزيادة فى قدرها ومنزلتها عند الرجل^(١) .

وقد أمر الله تعالى الرجال بأن يعاشروا النساء بالمعروف ، ومن إحسان العشرة الاستجابة لداعى الفطرة والإقبال على الزوجة والاهتمام بأمرها بالقول والفعل ويبلغ الإسلام فى الحض على ذلك مبلغا غير مسبوق فى الشرائع السابقة إكراما للمرأة واستيفاء لحقها المشروع ، ورد فى صحيح مسلم أن الرسول ﷺ قال « وفى بضع أحدكم أجر » فلما عجب الصحابة من جعل الأجر على نيل الرجل شهوته ومتعته قال الرسول لهم « أرأيتم لو وضعها فى حرام أليس عليه وزر فكذلك لو وضعها فى حلال له أجر » .

ليس هذا فحسب من التنبيه لحق المرأة على زوجها فى المعاشرة بالمعروف فى حياتها كلها - بل أن الرسول حين شكت زوجة أحد أصحابه «عثمان بن مظعون» إلى أم المؤمنين عائشة رضيها إهمال زوجها لها وعلم النبى بشكواها دعاه فلما اعتذر عن ترك زوجته بسبب انقطاعه للعبادة دعاه إلى معاشرتها وطلب إليه أن يفطر لما اعتذر بصيامه - جاء فى الخبر أن الزوجة عادت إلى أم المؤمنين وقد تزينت وتطيبت لما عرف زوجها حقها بتوجيه من الرسول ، وقال الرسول لعبد الله بن عمرو بن العاص حين شكت زوجها أنه قد تخلى عن متاع الدنيا وأهمل أمرها «يا عبد الله بن عمرو إن لله عليك حقا وإن لبدنك عليك حقا وإن لأهلك عليك حقا» .

وقال الرسول ﷺ وهو الأسوة الحسنة للمؤمنين «خيركم خيركم لأهله» .

(١) يراجع فى الحقوق المشتركة الإسلام والأسرة والمجتمع محمد سلام مذكور ص ٨١ / ٨٥ حقوق الأسرة فى النفقة الإسلامى يوسف قاسم ص ٢٥٥ / ٢٥٨ ، ومدى استعمال الحقوق الزوجية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، رسالة دكتورة للدكتور السعيد مصطفى السعيد كلية الحقوق جامعة القاهرة .

ومن المعاشرة بالمعروف أن يتلطف الرجل مع زوجته بإجابتها إلى ما تطلبه من متع حلال في الطعام والشراب واللباس والتسلية البريئة^(١) ، أخرج النسائي بسنده عن عائشة رضي الله عنها أن الرسول ﷺ أذن لها بأن تشاهد لعب الأحباش حين سألها إن كانت ترغب في ذلك ، واستندت إلى الرسول وهي تنظر اللعب حتى إذا رأى الرسول أنها اكتفت طلبت إليه أن يهملها مرة أخرى وفي الرواية أن أم المؤمنين طلبت ذلك من الرسول حتى تعرف منزلتها عنده ورغبته الشريفة في إرضائها ، وروى أصحاب السنن أبو داود والنسائي أن الرسول كان يأذن لعائشة رضي الله عنها بلعب لها تلعب بها مع أتراب لها .

ويوصي الرسول صلوات الله عليه وسلامه الرجل بالمرأة حتى في حال كراهته لها ورغبته في فراقها وهذا بيان لقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾^(٢) فالقرآن يدعو إلى عدم مفارقة الزوجة لأى بادرة من غضب أو انصراف النفس وبنبه المسلم إلى أن تقديره لزوجته وما فيها من ميزات قد يكون خاطئا ومن الخير أن يترث قبل أن يظهر الكره أو يستعجل الفراق فقد يكره منها خلقا ويرضى آخر كما جاء في الحديث .

وفي صحيح البخارى أن الرسول نهى أن يطرق الرجل أهله ليلا وأن يتخونهم أو يلتمس عثراتهم ، وكان يتمهل في الدخول على أهله إذا قدم من سفر حتى تستعد الزوجة وتكون فى خير حال حين تلقاه وهو أدب يعلمه الرسول لرجال المسلمين تسعد به المرأة وتعرف قدرها عند زوجها .

الإِنْفَاقُ عَلَى الزَّوْجَةِ :

جعل الإسلام نفقه الزوجة على زوجها مهما كان غناها وثرأها قال تعالى ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾^(٣) أثناء قيام الزوجة وحتى فى الطلاق حين لا يكون باثنا يقول تعالى ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ

(١) القرآن الكريم وبناء الأسرة المسلمة د . سمير عبد العزيز شليوة ط أولى ١٩٩٠ ص ١٥٢ - ١٦٨ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٩ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٣٤ .

عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿١١﴾
والنفقة على الزوجة جانب من القوامة عليها التى ذكرتها الآية فالقوامة تقتضى المسؤولية -
أخرج أبو داود والنسائي من أصحاب السنن أن رجلا قال لرسول ﷺ ما حق زوجة أحدنا
عليه قال «أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر
إلا فى البيت» رواه البخارى فى صحيحه وقال رسول الله « إنك إن شاء الله لن تنفق نفقة
إلا أجرت عليها حتى اللقمة ترفعها إلى فى امرأتك» وأخرج البخارى بسنده عن عائشة أم
المؤمنين أن هند زوجة أبى سفيان شكت تقصيره فى النفقة عليها مع يساره وسألت الزوجة
النبي عن حقها فى أن يأخذ من ماله ما يكفئها وعياله حتى يغير إذنه فقال النبي ﷺ « لا
حرج عليك أن تنفقى عليهم بالمعروف » لكن الرجل غير مأذون فى أن يأخذ من مال زوجته
بلا إذنها والنفقة على الزوجة بالمعروف مظهر إعزاز للمرأة وتكريم لها وإظهار لما فى عملها
فى المنزل وتربية الأولاد من أهمية تستحق التفرغ والاستغفال بها عن غيرها من الأعمال ،
فوظيفة الأم ورسالتها فى الحياة اهتم بها الإسلام واعتبرها فى شرعه وموازينه من أجل
الأعمال تستحق من أجلها الحب والنفقة معا .

وما أفسد المجتمع والبنات إلا فرح النساء بالاشتغال فى المتاجر والمصانع والمكاتب
وترك أشرف الأعمال فى التعليم وتربية الأبناء وحفظ البيوت ، ومن الغريب أنهم يقبلن فى
هذا العصر نفس العمل ولكن لحساب أشخاص غرباء عنهم لقاء دراهم معدودة لا تكفيها إذا
كف الزوج يده !!

الشروط فى الزواج :

ونظرا لأن الزواج فى الإسلام هو عقد وميثاق غليظ فإن الله تعالى قد أوجب فيه
التزامات على الرجل والتزامات على المرأة كما تجب فيه حقوق مشتركة بينهما ومع ذلك
يجوز للزوجة عند زواجها أن تشترط بعض الشروط على زوجها يكون فيها مصلحة لها ،
وقد ورد فى وجوب الوفاء بهذه الشروط قول الرسول ﷺ « أحق ما أوفيتم من الشروط
أن توفوا به ما استحللتم به الفروج »^(٢) .

(٢) البخارى ، كتاب النكاح باب الشروط ، ج ١١ ، ص ١٢٤ .

(١) سورة الطلاق ، الآية : ٧ .

فلا بأس أن تشترط المرأة من الشروط ما يحقق مصلحتها ولا ينافي مقصود عقد الزواج ولا أحكامه الأساسية التي شرعها الله فيجوز للمرأة أن تشترط على زوجها ألا ينقلها من بلدتها الذي فيه أهلها ومصلحتها وقد أمر عمر بن الخطاب رجلا بالوفاء بهذا الشرط لزوجه كما أرادت - وكان الرجل يريد أن ينقلها إلى أرض أخرى^(١) .

وثمة شروط لم يختلف عليها كاشتراط المرأة على زوجها أن يطلق زوجته الأولى فهذا الشرط لا يجب الوفاء به والحكمة ظاهرة لأن فيه إضرارا بالغير وتحريضا على الطلاق وهو أبغض الحلال عند الله .

وقد ورد الحديث «لا يحل لا امرأة أن تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفتها فإن لها ما قدر لها»^(٢) .

وإذا شرطت الزوجة على زوجها ألا يتزوج عليها صح هذا الشرط عند بعض الفقهاء ووجب الوفاء به - ولا يجوز للرجل أن يشترط على المرأة ألا تتزوج بعده ولا أن تقبل المرأة ذلك .

وثمة خلافات فقهية في مسألة الشروط غير أن التوسعة فيها في هذا العصر بما لا يتعارض مع مقتضيات عقد الزواج والالتزامات الأساسية فيه (كالإلتزام الرجل بالمهر وبالنفقة والمعاشرة بالمعروف والتزام المرأة بالطاعة والإخلاص والحفظ) تجعل التوسعة في الشروط غير ضارة وقد تحقق مصلحة هامة للمرأة كالتعلم أو العمل المشروع الذي لا يضيع حق الزوج أو الأبناء ولذلك نجد مبررا من أحوال الناس في الزمن المعاصر لكي تشترط على زوجها أن تعمل أو تستمر في عملها الذي لا ينافي استقرار البيت ولا كرامة الزوج والزوجة ، ويصح لها أن تشترط حقها في السفر مع محرم أو في رفقة مأمونة لعبادة أو ضرورة وكان تشترط حقها في استكمال التعليم ، وضابط لك كله أمران أولهما المحافظة على حقوق الطرف الآخر في العقد في بيت مستقر وحياة زوجية هادئة وثانيهما الحفاظ على أحكام الشرع فلا يكون في الشرط تضييع لحق من حقوق الله تجب على المرأة

(١) تحرير المرأة في عصر الرسالة ، عبد الحليم أبو شقة ، ج ٥ ، ص ٧٨ .

(٢) البخاري ، كتاب الشروط في النكاح ، ج ١١ ، ص ١٢٦ .

كالاكتشام والطاعة للزوج والابتعاد عن مواطن الفتنة ودواعيها خارج البيت^(١) .

طاعة الزوجة لزوجها :

يلاحظ فى أحكام عقد الزواج فى الشرع الإسلامى مبدأ التكافؤ بين الحقوق والالتزامات والنظر إلى الواجبات والمسؤوليات ، فليس هناك حق للرجل إلا ويقابله واجب ومسؤولية وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة إذ أن تنظيم عقد الزواج روعى فيه مصلحة الزوجين والأبناء والمجتمع كله بحيث لا ينظر إلى الزواج باعتباره اجتماعا بين رجل وامرأة لكل منهما حقوقه الخاصة التى تقابل حقوق الآخر بل ينظر إلى الأسرة باعتبارها وحدة واحدة تقسم فيها الحقوق والمسؤوليات بحيث تعود الفائدة على الأسرة كلها .

القاعدة الأساسية فى العلاقة الزوجية قوله تعالى ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِى عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ثم فى مجال المسؤولية ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾^(٢) .

يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فى تفسير هذه الآية «هذه كلمة جليلة جدا جمعت على إيجازها ما لا يؤدى التفصيل إلا فى سفر كبير فهى قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل فى جميع الحقوق إلا أمرا واحدا عبر عنه بقوله تعالى ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ .

وفى تفسير هذه الدرجة قال البعض بأنها الميراث والجهاد وقيل بأنها الإمرة أو الطاعة وقال آخرون أنها الإفضال للمرأة وإعطاء حقها والصفح عما له أو بعضه (أى أن تنازل الرجل عن بعض حقه لزوجته هو الدرجة التى له عليها) وقد فهم ذلك صحابى جليل هو ابن عباس ورجح الإمام الطبرى قوله حتى يقول «فمعناها نذب الرجال إلى الأخذ على النساء بالفضل ليكون لهم عليهن درجة»^(٣) وبهذا المعنى تكون الدرجة التى للرجال بحسب الآية مغنما للنساء .

(١) يراجع فى الشروط فى الزواج الإسلام والأسرة والمجتمع محمد سلام مذكور ص ٦١ / ٦٢ ، حقوق الأسرة فى الفقه الإسلامى يوسف قاسم ص ١٩٤ / ١٩٧ ، فقه السنة للأستاذ سيد سابق رحمه الله المجلد الثانى ص ٥٦ / ٥٠ .

(٢) تحرير المرأة فى عصر الرسالة ، ج ٥ ، ص ٩٥ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

والطاعة من المرأة للرجل ليست سوى وسيلة لحفظ الأسرة وتماسكها وأدائها لرسالتها ورياسة الرجل للأسرة ليست تفضيلاً مجرداً ولكنها مسؤولية وعناية ورعاية نجد مثلها حتى فى مملكة الحيوان والطير - ، لأن الاجتماع بذاته يوجب تحديد القوامة أو الرياسة ، ولما كان الرجل ملزماً بالرعاية والوفاء بمسؤولياته تجاه المرأة والأبناء كانت الطاعة واجبة على المرأة فى المعروف ، وهى ليست أمراً من الرجل وطاعة مطلقة من المرأة إذ رياسة الرجل للأسرة لا تعنى حرمان المرأة من إرادتها فيما يخصها ولا حرمانها من المشاركة مع الرجل فى أمور الأسرة ، فالطاعة هنا بإرادة المرأة لكى تحقق الحياة الزوجية مقاصدها وغاياتها ، وهى طاعة فى المعروف لا فيما يهدر حق المرأة فى كرامتها أو نفسها أو مالها .

فالمرأة تشير على زوجها بما تعتقد أنه فى مصلحة الأسرة أو مصلحة الزوج أو مصلحتها هى وقد استشار النبى ﷺ أم المؤمنين أم سلمة حين رأى تباطؤ أصحابه فى الإحلال من عمرة الحديبية فأشارت عليه بأن يحل هو أمام المؤمنين فيبادروا إلى طاعته والتأسى بفعله وقد كان ، كما أن النبى ﷺ حين فاجأه الوحى فى غار حراء ورجع فزعا إلى زوجته خديجة فتكلمت بحكمة ظاهرة وفهمت أن الله لا يخزى زوجها فيه كمال الصفات من صلة الرحم وكرم الخلق وأشارت بسؤال ابن عمها ورقة بن نوفل وكان لديه علم فلما سمع من النبى ﷺ بشره بأن ذلك هو الناموس الذى أنزل الله على موسى^(١) .

الطاعة من الزوجة مجالها ما يصلح أمر الأسرة والأبناء ورعايتهم هى طاعة تعاون وتآزر وتشاور^(٢) وليست طاعة استبداد وطفغان تضيع الحقوق وتسلب الإرادة ومصلحة الأسرة واحدة لا تتجزأ ومصلحة الزوج والزوجة والأبناء تصب فيها ولذلك لا تعد الطاعة خضوعاً ولا قوامة استبداداً ولا الرياسة ميزة للرجل بسبب الجنس وحده .

وصايا فى صحبة النساء :

وفى كتب التراث الأدبى العربى لاسيما بعد الإسلام (مثل كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه وكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة) وصايا وتوجيهات من الأبوين للابنة عند زواجها حتى

(١) البخارى ، باب كيف كان يده الوحى ، ج١ ، ص ٢٥ .

(٢) القرآن الكريم وبناء الأسرة المسلمة ص ٢٢٠ - ٢٢٣ - مرجع سابق .

تسعد فى حياتها وهى توجيهات تتصل بأصلها فى شريعة الإسلام من الحض على طاعة الزوج وموافقته وإحسان عشرته والتلطف معه والتحلّى بالنظافة فى كل وقت . والرعاية لما له كما أن فى هذه الكتب توصية الأب لزوج ابنته بما يكشف عن حبه لها ورغبته فى أن يحسن زوجها إليه ويقدرها حق قدرها والمثل الأول فى ذلك ما ورد أن النبى ﷺ لما خطب على بن أبى طالب ابنته فاطمة رضي الله عنها قال له الرسول « هى لك على أن تحسن صحبتها »^(١) .

لقد علم الإسلام منذ أكثر من ألف عام - الرجال أن يحسنوا صحبة النساء وأن يعرفوا قدرهن وأن تكون العشرة بالمعروف ، كما أمر بذلك القرآن الكريم وجرت بذلك وصايا النبى ﷺ حتى يتحقق ما جعل الله بين الزوجين من المودة والرحمة والتى تؤتى ثمرتها فى الأبناء وفى بهجة الحياة فى الأسرة كلها ، ولكن المرأة فى العصر الحديث ظنت أن فى الحقوق الى توفرها النظم والقوانين خيرا لها وحماية لها ضد الرجل الذى تعيش معه ، لقد نالت حرية الخروج من بيتها فى أى زى وفى كل وقت والعمل فى كل المجالات دون ضابط وتفككت الأسرة نتيجة لذلك وضاع الأبناء واستحالت الحقوق التى توهمت فيها راحتها وسعادتها إلى ثمن باهظ تؤديه هى وتحمله الأسرة بكاملها وكل ما يبذل الآن - على مستوى الدول والمنظمات الدولية - من جهود لرعاية المرأة ورفع شأنها فى المجتمع تهدف فى المقام الأول إلى علاج ما خلفته النظم والقوانين الاجتماعية المعاصرة من مشكلات للمرأة والأبناء والأسرة .

وفى تراثنا الأدبى كله لا نجد مهانة للمرأة أو تقليلاً من شأنها كما نجد فى التراث الغربى الذى يحفل بالتقليل من قدر المرأة ، ويعتبر مبدأ استعلاء الرجل على المرأة مبدأ مقروا ففى التراث اليهودى كما يقول العالم الأمريكى فى الاجتماع «ويستر مارك» كما أن تراثنا لا يتضمن - حتى فى العصور التى يسميها البعض «عصور الحريم» - أى إذلال للمرأة واعتداء عليها كظاهرة اجتماعية عامة ، وفى كل عصور الإسلام - حتى فى عهود التخلف - نالت المرأة الأم والابنة والأخت والزوجة بصفة عامة ما تستحقه من تكريم ، ويرجع

(١) القرآن الكريم وبناء الأسرة المسلمة - وفى الصفحات من ٢٨٩ - ٢٩٤ أمثلة لوصايا عديدة من شهيرات النساء أو من الآباء فى مناسبة زواج البنات .

ذلك إلى ما ترسخ في الوجدان والعقل المسلم من اعتبار المرأة - أيا كان وضعها ومركزها العائلي - وديعة لدى الرجل يدين لها بالحفظ والطاعة والتوقير والاحترام والحب متى كانت أما ويدين لها بالعطف والبر والمعاونة إذا كانت أختا أو ابنة أو زوجة - بينما نجد في القرن العشرين وفي نهايته عشرات الجمعيات في البلاد التي تعتبر ذروة في الحضارة الغربية - كل مهمتها أن تؤوي الزوجات اللاتي طردن من بيوتهن أو اللاتي يتعرضن للاعتداءات البدنية من الزوج وهى جمعيات أقيمت لشيوع الاعتداء على الزوجات والنساء عامة واستغلال الرجال لهن أسوأ استغلال في كثير من الأحيان فضلا عن شيوع هجر منزل الزوجية من الرجال وشيوع الانفصال بين الزوجين بنسبة كبيرة فى مجتمعات أوربية عديدة ، ولولا الغنى المادى فى هذه المجتمعات لظهرت آثار ما تعانيه واضحة جلية ، بينما تخفى الأصول الراسخة التى بنى عليها الزواج فى الإسلام - وهى السكن والمودة والرحمة - كثيرا من المعاناة فى حياة الناس ومئات الآلاف من الأسر المسلمة فى بلاد إسلامية عديدة ينخفض فيها مستوى الدخل تتحمل المرأة والرجل كل المعاناة فى الحياة المادية ولا يكاد يحفظ تماسك الأسرة وبقاءها ومصلحة الأبناء سوى التمسك بالأساس الذى بنيت عليه علاقة الزوجية فى الإسلام وهو المودة والرحمة والقوامه الرشيدة لرب الأسرة وتضحيات الزوجة .

إن عشرات الأحاديث النبوية الشريفة تكشف لنا فى وضوح عن أدب الحياة الزوجية فى الإسلام وتبين لنا معنى قول الله تعالى ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ - وهو تراث غنى وله قيمته التشريعية ولكن أهم ما فيه أنه يشكل عقل المسلم ووجدانه فى موضوع العلاقة الزوجية والأسرة .

إن الرسول ﷺ يقول «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلى» والرسول ﷺ يكون « فى مهنة أهله» أى يعاون فى أعمال البيت فيخطط ثوبه ويخفف نعله - والرسول يسمع لزوجاته وهن يكثرن عليه الطلب ويرفعن الصوت أمامه والرسول يطلب إلى الزوج أن يترك حظه من الجهاد لكى يرافق زوجته فى الحج ويعفى عثمان بن عفان زوج ابنته من الجهاد لكى يظل ساهرا وراعيا لزوجته المريضة ابنة الرسول ، وينصح الرسول الأزواج بأن يتركوا للزوجة وقتا تنهيا فيه للقاء الزوج حين يقدم من سفر فلا يطرق بيته ليلا دون علم

الزوجة - ويودع الرسول ﷺ إحدى زوجاته حتى يسير معها فى طريقها إلى بيتها ويضع ركبته حتى تصعد عليها زوجته لكي تركب البعير^(١) .

نستطيع أن نقول بحق أنه ليس فى التراث الدينى لأمة من الأمم مثل القواعد التى وضعها الإسلام للتعامل مع المرأة - أما ابنة وأختا وزوجة - وهى قواعد تشريعية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وهى أيضا قواعد خلقية واجتماعية فيما يتعلق بأداب الزواج والمعاشرة الزوجية فى الإسلام والمقارنة فى مجال الأسرة ووضع المرأة بين الشعوب الإسلامية وبين الشعوب الغربية التى تمثل الحضارة الغربية الحديثة ينبغى أن تأخذ فى اعتبارها عدة أمور هامة .

أولاً : دراسة القواعد التشريعية والخلقية فى نظام الزواج الإسلامى ومقارنتها بالنظم السائدة فى العالم الغربى مقارنة موضوعية .

ثانياً : دراسة الواقع القائم فى البلاد الإسلامية وغيرها دراسة مقارنة وإحصائية سليمة من ناحية استقرار الأسرة - العلاقة بين الزوجين - حضانة وتربية الأبناء - نسبة هجر منزل الزوجية - نسبة الاعتداء البدنى بين الزوجين - نسبة الطلاق أو التطلق ودوافعه الشائعة .

ثالثاً : أثر الحالة الاقتصادية فى إخفاء كثير من نتائج تفكك الأسرة فى المجتمعات الغربية الغنية أو فى تضخيم هذه النتائج فى المجتمعات الإسلامية الفقيرة .

تعدد الزوجات :

ليس هناك أدنى شبهة يمكن أن ترد على إباحة تعدد الزوجات فى الشريعة الإسلامية ، والأصل فى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾^(٢) ويستفاد من الآية بوضوح أن الإسلام أباح للرجل أن يكون فى عصمته أكثر من

(١) أورد الأستاذ عبد الحليم أبو شقة فى كتابه القيم « تحرير المرأة فى عصر الرسالة » العديد من الأحاديث بشأن

الحقوق الجزئية الداخلة فى قوله تعالى ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، ج ٥ ، ص ١٥٣ - ١٦٢ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٣ .

زوجة إلى أربع زوجات - كما يستفاد أن الإسلام شرط عليه العدل بينهما إذا اجتمعن - فإذا خشى الرجل ألا يعدل بين زوجاته فإنه يقتصر على زوجة واحدة ، والعدل معنى شامل للتسوية فى النفقة والمعاشرة وما يستطيع التسوية فيه من أمور الحياة - لا سيما الجانب المادى ، وفى الجانب النفسى وهو ما تتعذر فيه التسوية بحسب طبيعته نجد النص القرآنى ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ﴾^(١) وفى الآية تنبيه إلى حقيقة إنسانية ثابتة ومعروفة وهى أن الإنسان لا يملك السيطرة على نوازغ نفسه وخلجات قلبه ومشاعر وجدانه والله تعالى يقول ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٢) فليس فى ذكر هذه الحقيقة إلغاء للإباحة التى أوضحتها بجلاء آية الإباحة كما ادعت طائفة من الناس تحقيقاً لنتيجة يميلها الهوى ولكنها لا تستند إلى دليل عقلى أو نقلى ، فالعدل بين الزوجات مطلوب فى كل حال وفى كل ما يمكن أن يتحقق فيه العدل ولكن لا تكليف بمستحيل فى الإسلام .

ومن المسائل التى تهتم بها مباحث مقارنة الأديان وكذلك جهود المنظمات النسائية حتى فى البلاد الإسلامية مسألة تعدد الزوجات^(٣) ، وهى مسألة تطرح أحياناً فى بعض المؤتمرات الخاصة بشؤون المرأة وتعد فى نظر المجتمعات غير الإسلامية وكأنها خاصة بالإسلام وحده أنشأها على غير مثال سبق فى التاريخ الإنسانى والدينى ، وقد تأثر بهذا الفكر كثيرات من النساء وقعن أسيرات للثقافة الغربية التى تختلف اختلافاً جوهرياً عن تعاليم الإسلام وثقافته وقيمه فضلاً عن تفرد شريعته وتميزها .

والحجج التى يسوقها البعض لا تعدو أن تكون احتمالات يرجحونها بلا دليل على هذا الترجيح ، فتعدد الزوجات لديهم مدعاة للتزاع الدائم فى الأسرة بين الزوج وزوجاته وبين الزوجات أنفسهن للاستئثار بالزوج ، كما يترتب عليه إغفار الصدور وتوليد الكراهية بين الأبناء من أب واحد وأمهات عديدات وهو - كما اكتشف البعض حديثاً مدعاة لكثرة

(١) سورة النساء ، الآية : ١٢٩ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٦ .

(٣) الإسلام والأسرة والمجتمع محمد سلام مذكور ص ٧٤ / ٧٥ .

النسل^(١) ، وينسى هؤلاء جميعاً أن التوجيه القرآنى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ هو اشتراط للعدل فى أوضح صورة - ثم يضع هؤلاء بأهوائهم شروطاً ونظماً تهدف فى زعمهم إلى اتقاء مضار التعدد وهم يرون أن السماح بالتعدد يجب أن يكون بإذن القاضى الذى يدرس أحقية الزوج فى ذلك بعد أن يثبت الزوج أن ثمة ضرورة تقتضى الإذن له بأن يتزوج امرأة أخرى مع بقاء زوجته فى عصمته .

ثمة خطأ فاحش فى التصور السابق فقد ظنوا أن إباحة تعدد الزوجات فى الإسلام مسألة تتصل بالزوج والزوجة وحدهما وأنها ميزة منحت للزوج وحده لمتعته ولا شأن لها عندهم بمبررات وضرورات إنسانية واجتماعية تعم المجتمع الإنسانى كله فضلاً عن الظروف التى تتعلق بالزوج والزوجة فى أسرة معينة^(٢) .

إن من أول الحقائق العلمية فى هذا الموضوع وفى بحوث علم السكان أن الذكور يتعرضون لأسباب الوفاة أكثر من تعرض الإناث وهذا مسلم فى كل المجتمعات الإنسانية ، ومبناه اختلاف رسالة كل من الرجل والمرأة فى الحياة وأن الرجل - حتى منذ طفولته البكرة - يتعرض لظروف وأحوال لا تواجهها المرأة بحسب فطرتها ورسالتها ، كما تدل الإحصاءات على زيادة عدد النساء عن عدد الرجال عند السن التى يتهم فيها الرجل والمرأة للزواج^(٣) - والأسباب التى تؤدى إلى ذلك غير خافية ومن أهمها الحروب وتعرض الرجال لمخاطر عديدة يستوجبها السعى والكد فى الحياة - بل إن الدول فى أنظمتها العامة كنظام العمل تحاول جاهدة حماية النساء من الأعمال الخطرة والشاقة وهى ظاهرة تسود قوانين ونظم كل الدول فى العصر الحديث وفى إحصاء نشر سنة ١٩٦٥م أى منذ ثلاثين سنة - وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بنحو عشرين سنة ورد فيه أن عدد النساء فى الاتحاد السوفيتى السابق يزيد على

(١) إن أبناء الأسرة لا تعدد للزوجات فيها قد يقع بينهم التنازع وقد يفسد الأبناء لعدم الاهتمام بهم ولم يثبت بطريقة علمية أن زيادة النسل بسبب الزواج المتعدد فضلاً عن إن الزيادة المحتملة يقابلها فى الطرف الآخر زيادة فاحشة فى عدد أولاد الزنى الذين يحكم الواقع المشاهد لا يتمتعون بالرعاية أو التأديب أو حقوق الأبناء كاملة .

(٢) بيت الطاعة وتعدد الزوجات والطلاق فى الإسلام د. على عبد الواحد وفى .

(٣) وذلك بسبب اجتماعى عام وهو أن الفتاة تنهى لأن تكون زوجة قبل الفتى بسنوات ولأن الشريعة - بل فى النظم القانونية المختلفة حتى من قديم - يلزم الرجل بالإنفاق على الأسرة ولا بد له من الاستعداد المالى للزواج وعند المقارنة فى سن واحدة للفتاة والفتى تعطى المقارنة نتيجة سليمة فى شأن زيادة عدد النساء المستعدات للزواج عن عدد الرجال .

عدد الرجال بنحو عشرين مليوناً كما يزيد عددهم فى الولايات المتحدة على الرجال بنحو مليونى نسمة وفى ألمانيا نحو ثلاثة ملايين . بل إن بعض الإحصاءات الطبية تشير إلى أنه حتى فى مرحلة الطفولة الباكّة تكون نسبة وفيات الأطفال الذكور أكثر من الإناث^(١) .

فى مثل هذه المشكلة التى تعد مشكلة المرأة على المستوى الإنسانى كله لا يكون الحل فى إهمالها ولا فى التمسك بقاعدة تضر بملايين النساء فى كل المجتمعات الإنسانىة - إن الحل الإسلامى هنا - يبدو صحيحاً وسليماً بصفة مطلقة - ولا يمكن أن نتصور الحل فى ترك ملايين النساء فى سن الزواج بلا زواج ينتقلن من يد رجل إلى يد آخر بلا رابطة زواج وبلا حقوق وبلا حماية وبلا رعاية ، وهذا ما يحدث فى بعض المجتمعات حيث تباح المخادنة وبيع البغاء وتستغل المرأة التى لا تجد زوجها فى كل ما يجلب المال والمتعة تحت أسماء شتى^(٢) - لقد أعاد الإسلام إلى هؤلاء النساء حقوقهن بطريقة عملية ولكنها تحفظ الكرامة الإنسانىة للمرأة وتحفظ حقها فى الأسرة وحقها فى المجتمع - إنها الثانىة وليست الزانىة - وهى زوجة بكل ما تحمله الكلمة من معنى ولها كل حقوق الزوجة المهر والنفقة عليها وعلى أبنائها الذين ينسبون إلى أبيهم والحق فى العشرة بالمعروف بينها وبين زوجها والحق فى العدل بينها وبين زوجة أخرى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ أى أن الخوف من ضياع العدل عند المسلم يكفى لكى يكون الزواج من واحدة ، إن الرجل المسلم الذى يقرأ هذه الآية يعلم أنه يقدم على عمل يقتضى منه مستوى عالياً فى الضمير الإنسانى لا يقوى عليه كل رجل ، حيث يقرأ قوله تعالى ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِئَلَّةِ ﴾^(٣) يعلم أنه مطالب بتحرى العدل حتى يصل إلى المجال الذى لا سلطان له عليه ، ومع ذلك فهو مطالب بالألا يظلم أو يصل عدم التسوية إلى ترك الزوجة كالمعلقة التى لا هى زوجة ولا هى مطلقة تملك أمرها - وثمة سؤال يفرض نفسه بعد هذه

(١) أوصى مؤتمر الشباب العالمى الذى انعقد فى ميونيخ بألمانيا سنة ١٩٤٨ بإباحتها تعدد الزوجات بحوث وفتاوى إسلامية فى قضايا معاصرة ط١ ص ٣٢٨ .

(٢) أفاض فى شرح ذلك الأستاذ الدكتور أحمد محمد غنيم - رحمه الله - فى كتابه «موانع الزواج» وهو رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ١٩٦٨م - دراسة تقارنىة بين الإسلام والمسيحية واليهودية .

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٢٩ .

الحدود الإسلامية هل هذه التكاليف على الرجل تعنى أنه يعدد زوجاته لمجرد المتعة فحسب^(١) ؟ دون التزام بحق - إنه يلتزم بكل حقوق الزوجة - وحين ترفض النساء فى المجتمعات الأوروبية أى حديث عن تعدد الزوجات فهن يعرفن تماما أن نساء أخريات تشاركهن الزوج - بلا حقوق وبلا كرامة ولا رعاية ، إن الطبيعة البشرية لها متطلباتها وملايين النساء اللواتى فى سن الزواج ولا يتاح لهن الزواج فى هذه المجتمعات للأسباب التى بدأنا بذكرها لن يتمكن من التغلب على الفطرة الإنسانية ولن يصمدن أمام الحاجة إلى شريك فى الحياة يقف بجانبهن ولن تخفى رغبتهن فى الأمومة وحاجتهن إلى الأسرة ، ولكن منع التعدد منعاً باتاً هو الذى يقضى على كرامتهن ويدفع بهن إلى التعلق برجل بلا علاقة شرعية - وإضراراً بالزوجة التى تصر على أنها واحدة رغم ما تعلمه ، ولا شك أن النتائج المترتبة على هذا المنع البات تظهر واضحة أمام الجميع والذى يجب أن يذكر أن النص القرآنى فى إباحة التعدد بشروطه والذى يجرى عليه العمل فى البلاد الإسلامية أكثر من أربعة عشر قرناً لم يؤد إلى زواج كل مسلم بأربع زوجات وإنما حافظ على كرامة وحقوق آلاف من النساء فى المجتمعات الإسلامية لم يتركهن يواجهن المصير التعسفى التنقل من فراش إلى فراش فى ظل علاقة آئمة لا حقوق فيها ولا كرامة للمرأة ولا نسب للأبناء ، إن نسبة الأبناء غير الشرعيين فى بعض دول أوروبا تكشف لنا عن غياب المرأة التى ترفض مجرد الحديث عن تعدد الزوجات ، من أين كان هؤلاء الأبناء إلا من نساء تعيسات ضمن عليهن المجتمع بزواج كامل يحفظ الكرامة والحقوق وصحة البدن والنفس وسلامة نسب الأبناء .

والمبدأ الذى تسير عليه الكنيسة - والذى ليس له أصل صريح فى الأناجيل المتداولة يصطدم مع ضرورات وحاجات فردية تستوجب إيجاد الحل الملائم لها ، ليس مستحيلاً أو نادراً أن تمرض الزوجة أو تكون عقيماً أو تصاب بالعقم وللزوج رغبة شديدة فى الانجاب - وهى رغبة مشروعة بلا ريب ، وقد يرى الزوج إنقاذاً لامرأة أخرى من الضياع أن يضمها إليه حماية لها ، وقد ترضى الزوجة الأولى إزاء ظروفها أو تقديراً لرغبات زوجها أن تكون له زوجة ثانية وهذه الظروف الفردية لا يابى لها مبدأ وحل الزواج الذى تسير عليه الكنيسة الغربية منذ قرون ، والحل عندهم هو ما ظهر فى المجتمعات الغربية انتشار اتخاذ الأزواج

(١) المرأة فى القرآن الكريم - يحيى المعلمى ط ١٩٨٨ دار المعلمى للنشر .

للخيليات وشيوع البغاء واضطرار كثير من النساء إلى احتراف الرذيلة لكسب العيش أو إشباع الرغبات الفطرية وكثرة أولاد السفاح وقلة النسل وانتشار الأمراض الجنسية ، ولكن فى السنوات الأخيرة وإزاء دعوات قدمت إلينا من الغرب عن خطر زيادة النسل على نمو الأمم - الأمم الأفريقية والآسيوية وبلاد العالم الثالث بالذات وكان النسل يهبط على الأمم بلا أسباب طبيعية واجتماعية واقتصادية تجعل معدله يرتفع فى بعض الأحيان بنسب قليلة - إزاء دعوات غربية فى الأساس يضيف أنصار مبدأ وحدة الزواج حجة أخرى أن تعدد الزوجات يزيد من النسل وهو خطر ينبغى تحاشيه بالاعتصار على زوجة واحدة حتى وإن أتى النسل بالملايين من علاقة غير شرعية كما يحدث فى الواقع !!

الكنيسة الغربية وتعدد الزوجات :

ومع ذلك يكشف لنا غير المسلمين عن التناقض فى موقف الكنيسة الغربية فى مسألة تحديد النسل يقول القس رولاند بتون فى كتابه «الجنس والحب» أن الكنيسة واجهت فى صدر القرن الثالث للميلاد مشكلة حيث كان عدد النساء من الطبقة الاجتماعية العليا ضعف عدد الرجال وهن يأنفن الزواج من رجال دونهن طبقة فاضطرت الكنيسة إلى حل «سمحت بالمرافقة» ويسجل فى صراحة أن القديس أوغسطين نفسه عاش مع خليعة ستة عشر عاما كاملة ويهتم بأن يقرر أنه ليس معنى ذلك السماح بتعدد الزوجات^(١) !!

ومع ذلك فإن موقف الكنيسة الغربية مازال حتى الآن يحارب تحديد النسل - الذى تعلم المسلمون الدعوة إليه فى بلادهم - واضطر بعد أتباع الكنيسة إلى القول - كما هى الحقيقة - بأن تلك الدعوة تنحصر فى البلاد النامية فهى تضر بصالحها القومى على عكس البلاد المتقدمة التى ينبغى عليها تشجيع الإكثار من النسل .

إن إباحة تعدد الزوجات هو الحل الإسلامى لمشكلات المرأة على المستوى الإنسانى ، إزاء ظاهرة زيادة عدد النساء عن عدد الرجال ونضوج الفتاة وتهويها للزواج قبل الفتى ، على المستوى الفردى أيضا لعلاج حالات يكون فيها التعدد هو المخرج الأرشد وهو توجيه إلهى من الخالق العليم بخلقه ، وهذه الإباحة نتيجة حقيقة اجتماعية إنسانية فالرجل لابد أن

(١) المرأة النشأة والتكريم د. أحمد محمد غنيم رحمه الله - مرجع سابق .

يكون قادرا على الإنفاق على نفسه وعلى غيره حتى يكون صالحا للزواج وهي قاعدة مستقرة اجتماعيا فى كل شعوب الأرض قديما وحديثا ، ولذلك فإن الرجال يتأخرون فى السن حتى تتأكد قدرتهم هذه (إلى سن الثلاثين تقريبا) بينما الفتاة تغدو صالحة للزواج وتكوين الأسرة والإنجاب وهي فى سن السادسة عشرة تقريبا ولذلك فإنه عند مقارنة عدد الرجال الصالحين للزواج بعدد الفتيات الصالحات للزواج يبدو الفارق كبيرا بسبب قاعدة اجتماعية فى العمران الإنسانى وهي أن تكاليف إنشاء الأسرة تقع على الرجل .

وأخيرا فإن النزاهة العلمية تقتضى من الباحثين جميعا أن يذكروا أن تعدد الزوجات ليس ابتكارا إسلاميا غير مسبوق ، وكذلك ينبغى أن يقال أن المسيحية لم تحرمه تحريما باتا وهي لا تستند فى التحريم إلى نص واضح أو صريح ، إن تعدد الزوجات كان ظاهرة إنسانية قديمة بل إن بعض كبار علماء الاجتماع مثل ويستر مارك يقرر أنه ظهر فى الحضارات المتقدمة وأنه قليل فى الشعوب البدائية التأخرة مثل الشعوب التى تعتمد على الصيد أو جمع الثمار فى الغابات وأنه ظهر فى الحضارات الزراعية المتقدمة والتى استطاعت استئناس الأنعام ورعيها واستغلالها . لقد كان تعدد الزوجات شائعا فى كل المجتمعات القديمة سواء منها المجتمعات التى آمنت بدين سماوى أو اعتنقت فلسفات وضعية أو عقائد وثنية وحتى فى التوراة المتداولة فى سفر التكوين^(١) نجد أن الأنبياء عليهم السلام عددوا زوجاتهم - إبراهيم عليه السلام ، وداود ، وسليمان ، ويعقوب وغيرهم مما ورد فى التوراة - ولم يحرم المسيح عليه السلام التعدد لأنه كما قال «ما جئت لانقض الناموس أو الأنبياء بل لأكمل» وقد ظل التعدد فى كل المجتمعات القديمة فقد دل على وجوده قانون «حمورابى» ووجد عند اليونان ولدى قدماء المصريين وعند الصابئة وفى عصر الجاهلية عند العرب - كما يقول المستشار على منصور - رحمه الله - فى كتابه عن الدين وقوانين الأحوال الشخصية - وأن مارتن لوتر صاحب المذهب البروتستانتى (١٤٨٣ - ١٥٤٦م) أعلن أنه من أنصار تعدد الزوجات - وهو يستند فى ذلك إلى سبب صحيح وهو أن المسيح لم يحرمه .

غير أن الكنيسة الغربية منذ قرون عديدة أجبرت المسيحيين على مبدأ وحدة الزواج - دون نص صريح فى الإنجيل على ذلك - وكثير من المسيحيين الكبار عدد زوجاته مثل

(١) سفر التكوين الإصحاح ٢٩ / ١٥ - ٣٠ وسفر العدد ٣١ / ٣٥ .

ديار ميت ملك أيرلنده فقد كان له زوجتان وكذلك الملك شارلمان (٧٤٧ - ٨١٤م) والملك فردريك وليم الثانى فى القرن السادس عشر عدد زوجاته بموافقة رجال الدين من أتباع مارتن لوثر ومارس التعدد كما هو ثابت فى كتب التاريخ الأوربى كثير من رجال الدين والقساوسة .

استقرت الكنيسة منذ قرون على مبدأ وحدة الزواج وحتى بعد ظهور النتائج الخطيرة لهذا المبدأ فى المجتمعات المسيحية لاسيما فى العصر الحديث فما زال الإصرار على المبدأ قائما وحازما ^(١) !!

مرونة الأخذ بالتعدد :

ثمة كلمة أخيرة فى تعدد الزوجات - وكأن الإسلام يضع الحل الأمثل والأكرم للمرأة على المستوى الإنسانى كله وعلى مستوى المجتمعات فى تعددها وتنوع بيئاتها وظروفها وأحوالها - وحتى على المستوى الفردى - للمرأة وحدها .

تستطيع المرأة أن تشتتر حين تتزوج ألا يتزوج عليها زوجها فيكون شرطها نافذا فلا يتزوج زوجها عليها إلا بإذنها أو موافقتها^(٢) - هنا تختفى كل الاحتمالات الصحيحة أو الخاطئة أو الموهومة والزائفة عن مضار التعدد ويبقى الحل القرآنى على المستوى الإنسانى والاجتماعى والفردى كما هو من عند الله كاملا متكاملا ، لأنه يعالج وضعاً إنسانياً عاما ويكفل مصالح اجتماعية محققة حتى ولو كان التعدد يحقق ضررا فى بعض الحالات والظروف وهذا شأن كل علاج يتجاوز الأفراد والجزئيات ويحقق المصلحة الإنسانية العليا .

روى البخارى فى باب دفع الرجل عن ابنته فى الغيرة والإنصاف أن أبناء أبى جهل - وهو من هو عداوة للإسلام ولرسوله - أرادوا أن يزوجوا إحدى بناتهم من أبى طالب - ﷺ - وهو زوج فاطمة الزهراء ابنة الرسول وأحب الناس لديه - واستأذنا الرسول فى ذلك وخشى الرسول أن تغضب ابنته من هذا الزواج - كما أنه من كرامة فاطمة

(١) موانع الزواج - رسالة دكتوراه لكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، للدكتور أحمد محمد غنيم - رحمه الله - مرجع سابق .

(٢) ومخالفة الرجل هذا الشرط تعطى الزوجة حق فسخ الزواج .

ابنة الرسول - ألا تجتمع فى بيت واحد مع بنت عدو الله أبى جهل - فقال لهم الرسول « لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن إلا أن يريد على بن أبى طالب أن يطلق ابنتى وينكح ابنتهم فإنما هى بضعة منى يربىنى ما رابها ويؤذنى ما آذاها » وزاد مسلم « وإنى لأتخوف أن تفتن فى دينها » .

إن نظرة واحدة إلى المجتمعات الغربية وإلى المجتمعات الإسلامية التى يباح فيها تعدد الزوجات تكشف لنا الفارق بين امرأة مسلمة وزوجة لها كل حقوق الزوجة وكرامتها فى الأسرة والمجتمع وبين امرأة لا تزيد عن عشيق أو خليلة تخفى نفسها حجباً ولا تستقر فى بيت ولا يعترف بها رجل ولا امرأة ولا تعرف معنى للأسرة ، وتكشف لنا هذه النظرة أيضاً أن فى المجتمعات الغربية عشرات الآلاف أو مئات الآلاف من الخليلات والعشيقات والضائعات بين أيدي الرجال بلا شرع أو قانون يحمى المجتمع ويحفظ تماسكه ويوفر للمرأة كرامتها وشرفها الإنسانى .

إن مشاركة المرأة للرجل فى حياته تعنى أن حياة الأسرة لا تقوم إلا إذا تحمل كل طرف فيها بمسؤوليات معينة تجاه الأسرة فالمرأة مكلفة كالرجل بالتكاليف الدينية والخلقية والاجتماعية ، وقد منحها الإسلام عند اقترانها بالرجل حقوقها التى ينبغى الوفاء بها حتى تستقيم الحياة فى بيت الزوجية وإذا كانت النساء شقائق الرجال كما ورد فى الحديث الشريف فإن على المرأة فى الأسرة واجبات ومسؤوليات تقتضيها المساواة الواعية بين الزوجين وهى المساواة التى تنبسط آثارها على الأسرة كلها .

القوامة والطاعة :

لابد لكل أسرة من قيم عليها فالأسرة هى المجتمع الصغير الضيق وهى صورة مصغرة من المجتمع الكبير الواسع ، هو مجتمع متجانس ومتآلف يقوم على السكن والمودة والرحمة - ولكنه مع ذلك لابد له من قوامة رشيدة تضمن له حسن التوجه وتكافىء ما للمرأة من حقوق فى الأسرة - وفى كل أسرة - حتى فى بعض مملكة الطير والحيوان - تظهر هذه القوامة - بحكم الغريزة التى أودعها الله فى الطير والحيوان والتى تجمع الذكر والأنثى لحفظ النوع وبقائه .

والقاعدة التى قررها القرآن الكريم وردت فى قوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(١) فالقوامه على المرأة فى الأسرة للرجل بنص صريح فى القرآن الكريم - فالرجل عليه أن يتحمل مسؤولية القوامه لما يتمتع به من ميزات وملكات جعلها الله له - كما جعل للمرأة ملكات أخرى لا يملكها الرجل - وهذه القوامه جوهرها واجبات ومسؤوليات - فهى ليست تسلطا من الذكر على الأنثى مقصودا لذاته . ولكنها ضرورة حياة الأسرة واستمرارها وتحقيقها لرسالتها وهى موجهة لحفظ حقوق الأسرة - حقوق المرأة الزوجه وحقوقه هو والأبناء - وهى أيضا لا تمس أهليه المرأة فى التصرف فهى حرة فى مالها لا تنقص القوامه من حقوقها المالية شيئا - فهى قوامه إصلاح وتعليم وتوجيه وحفظ للحقوق والمصالح فى الأسرة .

ومتى كان ذلك وجب على الزوجه الطاعة لزوجها - ومادامت العشرة بالمعروف فليس هناك سبب يجيز للمرأة أن تخرج على طاعة زوجها - والزوجه فى طاعتها تبع لطاعتها لله عز وجل فليس للرجل طاعة على زوجته إذا أمرها بممنكر أو معصية ، إن كل سلطة تقابلها مسؤولية والرجل يتحمل مسؤوليته فى الأسرة ، ويقابلها القوامه التى كما ذكرنا من قبل ليست مجرد تسلط على المرأة بل هى إصلاح وتوجيه وحفاظ على المصالح فى ظل الموده والرحمة أساس الأسرة ، وقد ورد التزام المرأة بالطاعة لزوجها فى أحاديث نبويه عديدة إلى جانب أحاديث أخرى تدعو المرأة لطاعة زوجها وتحببها فيها وتكشف لها عن ثمرتها التى تعود عليها ، روى أحمد فى المسند أن امرأة جاءت النبی ﷺ فسألتها إذا كان لها زوج ؟ فقالت له نعم قال فأين أنت منه فقالت المرأة ما أكره إلا ما عجزت عنه - تعنى أنها لا تقصر فى حفظه وطاعته فقال عليه الصلاة والسلام « فأين أنت له فإنه جنتك ونارك » وروى ابن ماجه عن أم سلمة ؓ أن الرسول قال « أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة » .

وهذه الطاعة التى تفرضها مصلحة الأسرة تتفق مع فطرة المرأة والنظام الأسرى ذاته وفى القرآن الكريم ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾^(٢) - والطاعة لا تعنى الانصياع بلا إرادة أو بناء على تسلط وتجبر ولكنها تعنى الاستجابة للزوج رأس الأسرة والكفيل بأمر مصالحها والتحمل لمسؤولياتها فى المجتمع ، ولا تنافى الطاعة استشارة الزوج

(١) سورة النساء ، الآية : ٣٤ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

لزوجه في مهمات الأمور فقد ورد أن الرسول ﷺ - وهو أغنى الناس عن مشورة الخلق بما معه من الحق - قبل مشورة أم المؤمنين - أم سلمة رضي الله عنها - وقد تباطأ أصحابه بعد صلح الحديبية حين أمرهم أن ينحروا الهدى ويحلّقوا رؤوسهم فأشارت عليه أن يبادر بفعل ذلك أمامهم - فلما فعل سارعوا إلى طاعته وامثال أمره .

ومن طاعة الزوج ألا تخرج الزوجة من بيتها إلا بإذنه ولا تأذن لأحد في دخوله إلا بموافقة - وحتى نوافل الطاعات كالصيام تطوعا إذا تعارضت مع حق الزوج على زوجته أوفت له حقه أو استأذنته في الصوم تطوعا ، ومثل هذه الطاعة تقرب بين الزوجين في المشاعر وتعمق الشعور لدى كل منهما بارتباط حياته ورغباته وتصرفاته بشريكه وزوجه .

فالطاعة ليست نفيا لشخصية الزوجة بل أنها المقابل الحقيقي لما يتحملة الزوج من مسؤولية والرجل والمرأة شريكان في النتيجة والأسرة كلها تتحمل تبعاتها ، فإذا اختلف الزوجان على أمر وأبان كل منهما عن رأيه وجب المصير إلى الرأي الأصوب لأى منهما فإذا تعذر ذلك وجبت المبادرة إلى طاعة الزوج لأنه في نهاية الأمر يحمل المسؤولية عن الأسرة كلها . وتشارك المرأة زوجها في أمور حياته وأولها حياته في بيته وبين أبنائه وتحمل مسئوليّة رعاية البيت وحفظ الزوج في نفسه وماله وأبنائه في حضوره وفي غيبته والحديث الشريف « والمرأة راعية في بيت زوجها » يعبر عن ذلك أجمل تعبير فالبيت في الإسلام مملكة المرأة حقا - وهى التى تجعله بطاعتها وحرصها وحفظها للزوج سكنا له كما وصفه الله تعالى في القرآن الكريم .

الخلاف بين المرأة وزوجها :

الخلاف أو الاختلاف بين الزوج والزوجة فى الآراء أو الرغبات تفرضه طبيعة الحياة الزوجية واشتراك الرجل والمرأة معا فى تسيير أمور الأسرة ، ولذلك اهتم الإسلام بأمر ما قد ينشأ من خلاف بين الزوج وزوجه ووضع له من أحكام الشرع ما ينهيه ويزيل أثره حتى تستقر حياة الأسرة ، وإذا لم يكن بد من أن ينتهى هذا الخلاف إلى تفرق الأسرة واستقلال كل من الرجل والمرأة بحياته فقد جعل الإسلام ذلك نهاية المطاف لكل خلاف يستحيل أن تدوم معه العشرة بالمعروف ، كما جعل الإسلام الفرقة بين الزوجين حلا لكل سبب لا يرجى

زواله ويكون فى بقائه إجحاف وظلم لأحد الطرفين ، ولا يجبر أحد على احتمال الظلم فى حياته فى الأسرة لأنها بناء اجتماعى دائم شديد التماسك كما أراد الله تعالى فلا يكون دوامه وتماسكه إلا على أساس عادل يحفظ الحقوق والمصالح لكل أفراد الأسرة .

والخلاف بين الزوج والزوجة فى أمور الحياة العادية لا يبيح لأيهما أن يبادر إلى نقض هذه العلاقة أو التهديد بذلك ، وقد وردت آية فى القرآن الكريم تدعو الرجل إلى التريث فى أمر هذه العلاقة حتى ولو شعر بكراهة للزوجة يقول تعالى ﴿ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾^(١) - كما وردت أحاديث نبوية عديدة تحض الرجل على احتمال ما يجد فى الحياة الزوجية من هنات بسيطة من زوجته روى الشيخان قول النبى ﷺ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره واستوصوا بالنساء خيرا فإن المرأة خلقت من ضلع وإن أعوج ما فى الضلع أعلاه فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيرا » وهو نداء للزوج ألا يحاول تقويم ما يبدو من أخطاء يسيرة من الزوجة بالقوة - كما روى ابن عباس وعائشة قول الرسول « أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم » فجعل من معايير كمال الإيمان والأخلاق حسن معاشرة الرجل لزوجته حتى وإن كان بها أو منها تصرف يحتمل بلا ضرر .

ولا نستطيع أن نحصى أمثلة عالية من مسلك النبى ﷺ مع زوجاته فى العدل والمودة والرحمة واحتمال الهنات - وهى تمثل حياة أسرية رفيعة شريفة - الزوج نبي ورسول وقُدوة للمؤمنين جميعا وأجل الناس وأعظمهم مهابة وأحقهم بمحبة المؤمنين جميعا من الرجال والنساء ، والزوجات نساء وأمهات المؤمنين رفعهن الزواج بالنبى ﷺ إلى المرتبة التى ذكرها لهن القرآن الكريم ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ وهى مرتبة للمرأة أعلى قدرا من الصحبة التى ينالها الرجل والمرأة بمجرد اللقاء أو التلقى عن الرسول على قدرها وشرفها .

فى صحيح مسلم أن أم المؤمنين عائشة ؓ تفقدت الرسول فى ليلتها فلم تجده وخشيت أن يكون قد تركها ليذهب إلى إحدى نسائه فتبعته حتى أدركته فى البقيع عند قبور أصحابه - وشهدته وهو يستغفر لهم - فندمت لأنها كما حدثتها نفسها كانت فى حاجة دنياها وكان الرسول ﷺ فى حاجة الآخرة لأصحابه وشهداء المسلمين ، قال الرسول لأم المؤمنين

(١) سورة النساء ، الآية : ١٩ .

ملاطفا «أكنت تخافين أن يحيف الله عليك ورسوله - ظننتك قد رقدت فكرهت أن أوقظك» وفى رواية أنه ﷺ قال لها «أغرت» فقال أم المؤمنين «وهل مثلى لا يغار على مثلك» وقد تزوج الرسول صفة بنت حنى بعد غزوة خيبر فرأتها عائشة أم المؤمنين فسألها الرسول عما رأت فقال «رأيت يهودية» وكانت كلمة حق وإن كان يظهر فيها الغيرة فقال الرسول فى توجيهه يفيض حنانا «لا تقولى ذلك فإنها أسلمت وحسن إسلامها» .

روى البخارى عن الأسود بين يزيد عن عائشة أم المؤمنين أن الرسول كان يكون فى مهنة أهله فإذا سمع الأذان خرج «وورد أن الرسول وفد عليه أناس وأقاموا عنده عشرين ليلة وظن الرسول أنهم اشتاقوا لأهلهم وسألهم عمن تركوا ثم قال لهم «ارجعوا إلى أهاليكم وأقيموا معهم» .

كانت حياته الشريفة ﷺ جهادا فى تبليغ الدعوة وإقامة الأمة على هدى القرآن وحكمة الرسول والدفاع عنها ضد أعدائها والمتربصين بها - فلا ريب فى أنها كانت حياة لا ترف فيها ولا حظ من الدنيا إلا ما يعين على أمر الآخرة - لقد طلبت نساء النبى منه النفقة - وهن يعلمن جهده وجهاده ويعرفن أنه يستطيع أن يجعل متاع الدنيا تحت قدميه ونزل قوله الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا (٢٨) وَإِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالسَّادِرَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١) ولم تتردد نساء النبى ﷺ فى الاختيار فاخترن الله ورسوله بعد أن خيبرهن الرسول على هدى الآية الكريمة وجاءت آيات القرآن بعد ذلك بتوجيه أمهات المؤمنين ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِن تَقِيَّتْنَ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيْطْمَعِ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا (٣٢) وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣) وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ (٢) وقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٣) .

(٢) سورة الاحزاب ، الآية : ٣٢ - ٣٤ .

(١) سورة الاحزاب ، الآية : ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) سورة الاحزاب ، الآية : ٥٩ .

وهكذا كانت حياة الرسول وأمّهات المؤمنين مثلاً أعلى وقُدوة للمؤمنين جميعاً في الطاعة والمعايشة بالمعروف وقبل ذلك في السكن والمودة والرحمة .

وإذا لم يستطع الزوج المسلم أو الزوجة المسلمة أن يلتزما شرع الله فيما أعطاه لكل منهما من حقوق وما فرضه عليه من واجبات فإن الزوج يستطيع أن يقوم بذلك بتوجيه الزوجة ووعظها ، والوعظ والإرشاد ينبغى أن يكون بالقول الحسن وهى قاعدة الإسلام العامة فى الدعوة إلى سبيل الله فى كل مجالات الحياة ويستطيع الزوج أن يعرض عن زوجته بعض الوقت يهجرها فى البيت وأقصى ما يصل إليه سلطان الزوج أن يكون له تأديب الزوجة بغير أن يهين كرامتها أو يضر بها جسدياً أو نفسياً ، فالإضرار بالزوجة محرم قطعاً وما ذكره القرآن فى شأن المرأة التى يخشى نشوزها من وسائل الإصلاح قاصر على الهدف وهو إصلاح حالها وليس معناه إنزال عقوبة بدنية أو نفسية^(١) والإصلاح بالوعظ والإعراض يصلح لإرشاد المخطئ من الرجال والنساء كما أن المساس بالبدن ولو فى أدنى الدرجات وأقلها وأهونها مما يخافه الناس ويحذرون منه ولذلك ورد ضمن وسائل الإصلاح من غير أن يكون أسلوباً فى المعايشة أو طريقاً للإيذاء . ومن الواجب أن نذكر النساء اللواتى يجعلن المرأة فى الغرب مثلاً لهن فى حرمتها وخروجها على طاعة زوجها بأن مثات الجمعيات قد تألفت فى بلاد غنية كثيرة مثل فرنسا وألمانيا وإنجلترا بهدف الدفاع عن الزوجات اللاتى يتعرضن للاعتداء عليهن بالضرب المبرح من الأزواج - والرجل المسلم مأمور بالآى يهين الزوجة أو يضر بها جسدياً أو نفسياً حتى وإن كان تحت دعوى المخالفة أو العصيان ، إذ لا يفرض الإسلام على الزوجة أن تحتمل الاعتداء عليها وإهانتها وإيقاع الضرر بها فإذا حدث ذلك من الزوج كان للزوجة فى الإسلام مخرج من ذلك^(٢) ، فالنشوز قد يكون من الزوج يقول تعالى ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾^(٣) أى خير من الفراق حتى لا تتضرر الزوجة أكثر بفراق زوجها ويعنى ذلك أن تتصلح المرأة مع زوجها والصالح من طبيعته أن ينزل كل طرف عن جانب من حقه . وقد يكون النشوز

(١) وفى الحديث الشريف « ولا يضرب إلا شرارك » .

(٢) وأوجب السنة ألا يستطيل التأديب البدنى حتى يحدث أثراً بجسم الزوجة أو يكون فيه ضرر بدنى أو إهانة الزوجة أو يتطلب علاجاً ومعنى ذلك أن ما يفعله الزوج مما يجاوز ذلك يكون معصية وجريمة فى حق الزوجة ومن حقها أن تطلب الطلاق وأن ترد العدوان وتمتع استمراره عليها .

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٢٨ .

والشقاق بين الزوجين ومنهما يقول تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِ
وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾^(١) وهذا خطاب
لمن يهمهم أمر الزوجة واستمرار العلاقة الزوجية أن يبعث حكما من أهل الزوج وحكما من
أهل الزوجة من الرجال الذين لديهم معرفة بأحوال الزوجين ويمسكان من الحكمة والحرص
على مصلحة الأسرة ما يمكنهما من التأثير على الزوجين فتعود الأسرة إلى تماسكها وترابطها،
ولا يعد الحكمان في مقام القاضى ولا ولاية لهما على الزوج أو الزوجة إذ الهدف هو
الإصلاح يقول تعالى ﴿ إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾^(٢) وفى الصلح بإرادتهما وفى
جهود الحكّمين - كما قضت آيات القرآن الكريم سبل للإصلاح والتوفيق حتى لا يتسرع أحد
الزوجين بفصل تلك العلاقة التى جعل الله أساسها المودة والرحمة - فلا يتسرع الزوج بإيقاع
الطلاق ولا تسارع المرأة إلى طلبه فى بدء ظهور الخلاف - فالطلاق آخر المطاف فى العلاقة
الزوجية وهو فى شريعة الإسلام أبغض الحلال إلى الله .

متى تنتهى رابطة الزوجية :

فى الحياة الواقعية وعلى المستوى الإنسانى كله تبدو الحياة الزوجية حياة مشتركة بين
الزوجين وكل منهما له نصيب فى حلو الحياة ومرها وهما يتحملانه معا ويعاون كل منهما
الآخر فى تحمل مشاق الحياة أو التمتع ببهاجها ، وتحتاج هذه المشاركة بلا ريب إلى توافق
نفسى وإلى حفظ للحدود والحقوق وإلى إشار لصالح الأسرة إذ لابد من أن يتحمل كل من
الطرفين من صاحبه من أجلها وحفاظا عليها ، ولكن الخلاف بين الزوجين قد يبلغ حدا
تكون معه العشرة بينهما مستحيلة فلا يكون توافق نفسى ولا حفظ للحدود والحقوق ولا
يكون لدى أحدهما إشار يحفظ للأسرة تماسكها ويحقق مصالح أفرادها - الزوج والزوجة
والاولاد .

عندئذ لابد من مخرج - والزواج عقد - وهو ميثاق غليظ بنص القرآن الكريم - ولكنه
ليس قضاء مبرما فى حياة أحد الزوجين مهما كان بقاءه مجحفا وظالما له - إن الزواج له

(١) سورة النساء ، الآية : ٣٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٣٥ . ولابد أن يكون قصد الزوجين منصرفا إلى الصلح بعد إزالة أسباب الشقاق والنزاع
إذ لا يكون لجهد الحكّمين فائدة ما لم يكن الزوجان على استعداد للصلح .

أهدافه النبيلة والعلاقة فيه بين الرجل والمرأة هي أخص علاقة بين بنى الإنسان وهي تبدأ بكلمة الله وتسير على هديه - ولكن الضرر يجب أن يرفع والظلم ينبغى أن يوقف وذلك من هدى الإسلام وشريعته لا يحول دون ذلك أن الزواج ميثاق غليظ - فالزواج عقد من العقود - وهو ليس سر من أسرار الدين فى وضعه وحقيقته كما تذهب إلى ذلك المسيحية وقد أجبرت الظروف الواقعية من يقولون ذلك على إباحة الطلاق لسبب أو لآخر .

كثيرا ما يحدث فى الحياة من الظروف والمشكلات ما يجعل افتراق الزوجين أمرا لا مفر منه للحفاظ على قيمة أخرى تبدو مساوية أو أعظم من استمرار الزواج فقد تصبح حياة الأسرة جحيما لا يطاق بسبب سلوك أحد الزوجين وخلقه وطباعه التى تحمل الكراهية والحقد والتربص فى النفوس بدلا من المودة والرحمة وقد يخون أحد الزوجين الآخر ويضيع كرامته بين الناس ، وهناك أحداث الحياة التى تصيب أحد الزوجين بمرض عضال يجعله غير قادر على الوفاء بالحقوق أو التحمل بالالتزامات ، فقد يجن أحد الزوجين أو يصاب فى عقله أو تكون الزوجة أو الزوج عقيما أو يصاب بالعقم مع شدة رغبة الطرف الآخر فى الإنجاب أو يغيب الزوج غيبة طويلة لا يعرف له مقر فيضيع من يقوت من زوجة وعيال فى حقوقهم وهذه الأسباب من القوة والأهمية فى حياة الزوجين بحيث ينبغى البحث بعدل وإنصاف عن مخرج لأحدهما حين تضيق حياته برابطة الزواج ولا تكون له أدنى مصلحة فى الإبقاء عليها .

إن ما ذكرنا ليس أمرا نادر الحدوث بل هو فى بعض المجتمعات يظهر كثيرا بين الناس ويهدد الأساس الذى يبنى عليه الزواج فلا تكون المعاشرة بالمعروف واقعا أو حتى أملا لدى أحد الزوجين ، حيثئذ يظهر الخيار الآخر مخرجا ونجاة عبر عنه القرآن الكريم يقول تعالى ﴿ فَإِمَّا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ ﴾^(١) وتظهر الحكمة الإلهية فى قوله تعالى ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ ﴾^(٢) لقد دعا القرآن الكريم الزوج إلى احتمال ما يهون من الضرر أو حتى عوج الزوجة يقول تعالى ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾^(٣) ويقول الرسول ﷺ « لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقا رضى منها آخر » وإذا لم يكن التوافق النفسى موجودا على كماله فهناك حفظ الحقوق والحدود بين الزوجين ، روى أن رجلا استشار الإمام العادل عمر بن الخطاب

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٣٠ .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٩ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٩ .

فى طلاق زوجته لأنه يكرهها فقال له عمر - وهو أدرى بمعانى القرآن وحكمة الرسول «ويحك أو كل البيوت تبني على الحب فأين الرعاية وأين التضمم» وفى سورة الطلاق يقول تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا (١) فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُهَا فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (٢)﴾ وقد جعل بعض علماء المسلمين الإِشهاد ركنا فى الطلاق لا يتم إلا به ولكن المسلم به أن الإِشهاد فرصة لكى يثوب الرجل إلى رشده إن كان يتسرع فى إيقاع الطلاق ومحل ذلك فى كتب الفقه التى تناوله بالتفصيل فى كيفية إيقاع الطلاق وآثاره (٣) .

الطلاق وآدابه - تفريق بإحسان :

ويشترط الإسلام أن يقع الطلاق فى طهر المرأة الذى لم يقربها فيه إذ أن حال المرأة فى هذا ادعى إلى أن يقترب إليها الرجل لا أن يفارقها ، وفى حديث رواه البخارى أن النبى ﷺ أمر عبد الله بن عمر حين طلق امرأته - وهى حائض أن يراجعها ويمسكها حتى تحيض وتطهر فإذا أراد أن يطلقها فلا يمسه فى طهرها الأخير - هذا ما علمه النبى ﷺ لابن عمر من الصحابة ولا يريد الإسلام أن تنفصم عشرة الزوجة بمجرد إيقاع الطلاق من الرجل للمرة الأولى ، فالمرأة تظل فى رعاية زوجها ، وفى بيته لا تخرج منه ولا يجوز إجبارها على الخروج - كما هو نص القرآن الكريم - فالزوجة لم تسته بعد - وخلال عدة الزوجة من الطلاق - وهى ثلاثة قروء تستغرق مدة طويلة - نحو ثلاثة أشهر - إذا لم تكن الزوجة حاملاً خلال هذه المدة الطويلة - والزوجة فى بيته يملك الرجل أن يراجعها - والرجعة لا تقتضى إجراء معيناً وهى أيسر ما تكون على الزوج الذى يستدرك ما فاتته لسبب

(١) سورة الطلاق ، الآيتين : ١ ، ٢ .

(٢) أخذ القانون المصرى بوجوب إثبات الطلاق عند الإنكار بالإشهاد والتوثيق وأخذ بضرورة إعلان مراجعة الزوجة بورقة رسمية عند الإنكار (المادتان ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠) وهو مسلك فيه إنصاف للمرأة ورعاية لها يندب إليها الشرع دائماً .

أو لآخر - إنها كلمة توجه للزوجة - «راجعتك» وهى أى فعل يتصل به الرجل بالزوجة بمداعبتها أو تقييلها مثلاً ويعبر القرآن الكريم عن الرغبة فى أن تتم هذه المراجعة حتى تستمر الحياة الزوجية أجمل تعبير يقول الله تعالى : ﴿ وَبَعُوْهُنَّ أَحَقَّ بِرِدَّهِنَّ فِيْ ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾^(١) ، فالمراجعة رغبة فى الإصلاح والصلح خير ولا ريب - فإذا لم تحدث مراجعة وانقضت عدة المرأة ملكت نفسها فإذا أراد الزوج أن تتصل الحياة الزوجية من جديد فلا بد من عقد ومهر جديدين أى زواج جديد بكل حقوقه والتزاماته .

وإذا طلق الرجل زوجته وراجعها فلا يبقى له - إذ طلقها المرة الثالثة - الحق فى مراجعتها - هنا يكون الطلاق نهائياً - بائناً ، يقول الله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فِإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيْعٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ ، فإذا طلقها الثالثة : ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾^(٢) ، وإذا تزوجت غيره ثم طلقت منه بسبب من الأسباب جاز لها وللزوج الأول أن يعودا فى زواج جديد - فهى لا تحرم عليه تحريماً مؤبداً ولكن يجب أن يكون زواجهما وطلاقها من غيره حقيقياً لا يخفى حيلة لكى تعود الزوجة السابقة إلى زوجها السابق ، ليس الطلاق فى الإسلام - كما يزعم بعض المغرضين - كلمة الرجل تخرج فلا راد لها وليس إجراء يتم فى لحظة غضب أو طيش - إن الرجل يوقع الطلاق وله سعة من الوقت - عدة أشهر - ليراجع نفسه وليراجع زوجته - وحتى إذا انقضت العدة يمكن إعادة الزواج من جديد وكل منهما مالك لأمر نفسه - والزوجية لا تنقطع إلا إذا تم الطلاق للمرة الثالثة وفى ذلك دلالة على أن عدم التوافق النفسى أو سوء العشرة قد وصل إلى حد يوجب انتهاء الزواج ويكون هذا الإنهاء هو العلاج والدواء للخروج من دائرة أراد الإسلام ألا تكون مغلقة وهى دائرة الأسرة المفككة فعلاً والتى انهدم أساسها من المودة والرحمة والتى يترتبص كل طرف فيها بالآخر - فهل الخروج من هذه الأسرة الذى يعد إنقاذاً وتقريراً لكرامتها وأنوثتها - أم الأفضل أن يغلَق الطريق أمامها - بسبب خطأ وقعت فيه أو وقع فيه الرجل عند اختيار كل منهما للآخر - ولا وسيلة مشروعة للخروج منه إلا بأن يخفى أحدهما من الحياة نهائياً - إن أى إنسان يعرف الفرق ويعرف الحق ويعرف - لولا الهوى والغرض - أن الإسلام يأبى أن تتأبد على المرأة حياة تعيسة شقية لم يقدر لها أن تسير على المودة والرحمة والمعاشرة بالمعروف كما ذكر القرآن الكريم فى وصفها وخصائصها ، وإذا طلق الرجل زوجته

(٢) سورة البقرة ، الآيات : ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

والتفريق أو الطلاق يجب أن يكون بإحسان يقول تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ (١) - التزم بالإففاق عليها خلال عدتها - وإن كانت حاملاً التزم بالإففاق عليها حتى تضع حملها يقول تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِن حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِن وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِن أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ ﴾ (٢) ، وإذا كان للرجل ولد من زوجته المطلقة تحمل نفقة الولد حتى يستغنى عن الإففاق عليه - الولد يكسب عيشه والبنات بالزواج - إن حقوق المرأة مصانة وحقوق الأبناء محفوظة ولو انقطعت رابطة الزوجية وثمة دعوات وصرخات ترددت كثيراً حتى فى البلاد الإسلامية - إن طلاق الرجل لامرأته يهدم البيوت ويشرد الأبناء وهو ظلم للمرأة وإهدار للمساواة بينها وبين الرجل ومن داخل هذه الدعوات آراء للإصلاح المزعوم - أن تفسى أمام القضاء كل أسرار الزوجية ، وأن يعيش الزوجان فى عداوة متصلة وبغير مودة - إذا رفض القاضى التطلق وأن تغلق السبل أمام إصلاح أسرة ظهر وتأكد أن بقاءها ظلم لأحد الزوجين وقضاء على حقه فى إصلاح حياته (٣) .

الطلاق يملكه الرجل والمرأة تطليه :

قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين حتى من المسلمين أن الرجل يملك التخلّص من زوجة لا يريدّها بينما تظلّ الزوجة أسيرة فى زواج قد لا تريد الإبقاء عليه ، وهذا الظنّ ينفى معرفة ما أتاحتّه الشريعة للمرأة من طرق عديدة تملك بها أن تستردّ حريتها وتنتهى زوجية تضرّ بها جسدياً أو نفسياً ، فإذا كان الشرع قد أعطى الزوج حق طلاق امرأته فإنه رتب عليه إذا أوقع الطلاق مسؤوليات عديدة نحو مطلقته وأبنائه ، ومن ناحية أخرى فقد جعل الشرع للمرأة طريقاً للخلاص من زوجية تتضرر من بقائها متى توفرت عناصر هذا الضرر الذى يلحق بها مادياً كان أو معنوياً ، وحتى إذا لم يتوفر هذا الضرر فإن الزوجة تستطيع أن تتفق مع زوجها على إنهاء الزواج نظير بدل يرضى به الزوج ، وكل ذلك إذا لم تكن الزوجة قد احتاطت

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣١ .

(٢) سورة الطلاق ، الآية : ٦ .

(٣) يراجع فى الطلاق كتاب الإسلام والأسرة والمجتمع محمد سلام مذكور ص ١١٠ / ١٢٠ ، الدين وقوانين الأحوال الشخصية - المستشار على على منصور ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة .

نفسها عند الزواج فاشتطت ألا يتزوج عليها زوجها فهذا الشرط مقبول فى الشريعة ويجب على الزوج الوفاء به وإلا حق للزوجة فسخ العقد لإخلاله بالشرط ومن يتمتع فى أحكام الشرع وحكمته يدرك أن الطلاق الذى أباحه الشرع للرجل تقابله حقوق للمرأة فى فسخ العقد وفى طلب التطليق بل وفى مخالفة الزوج نظير ما أداها لها فحق الطلاق للرجل يوازنه ما للمرأة من حقوق تتيح لها أن ترفع عن نفسها ضرر زواج لا تريد البقاء فيه ، فالزوجة فى الإسلام قائمة على المودة والرحمة والمساكنة والمعاشرة بالمعروف فإذا خلت من هذه القيم وكان بقاءها ضررا على أحد الأطراف جعل الله لمن يناله الضرر مخرجا للرجل بما أعطى من حق إيقاع الطلاق والمرأة بما تملك من حقوق فى إنهاء حياتها الزوجية بالاتفاق أو القضاء .

التطليق للضرر :

لا تجبر المرأة على البقاء فى زوجية تسبب لها ضررا ماديا أو معنويا لا يحتمل وليس من مشاق الحياة ومتاعبها العادية ، فالضرر مرفوع كقاعدة عامة فى الإسلام ، والضرر ضد النفع وهو كل ما يسوء الإنسان من سوء حال وفقر وشدة فى بدن والضرر يعنى الضيق أيضا^(١) .

والضرر الذى قد يلحق الزوجة من زوجها قد يكون ضررا ماديا مثل إيذاها بدنيا بالضرب الموجه أو سلب مالها دون إذنها ورغما عنها أو إتلافه وغير ذلك من صور التعدى على الزوجة بالفعل فى نفسها أو مالها .

وقد يكون الضرر الواقع على الزوجة ضررا معنويا ، وهو ما يلحق الألم بنفس الزوجة ومشاعرها ومن ذلك القول القبيح يوجه إليها كالسباب أو الإيلام النفسى بذكر ما يسؤوها من قول يمسها أو يمس أبويها أو أهلها ، ومن الضرر المعنوى أيضا هجر الزوجة فى الفراش والعبوس الدائم فى وجهها وتعمد إهانتها بالقول أمام أهلها أو صديقاتها أو زميلاتهن فى عمل أو اجتماع مع الناس .

(١) لسان العرب لابن منظور ج٤ ص ٤٧٢ .

ومع أن القاعدة الشرعية هي أن الضرر مرفوع إلا أن المالكية قد صرحوا بأن للزوجة التطلق للضرر الواقع عليها والمذهب المالكي هو الذى توسع فى ذلك أكثر من المذاهب الأخرى التى قد تعطى الزوجة حق الفسخ^(١) .

وإذا أضر الزوج بزوجه ماديا بضربها وإيذاها بدنيا أو سلب مالها كان لها طلب التطلق للضرر وكذلك إذا أذاها نفسيا بسبها أو تعتمد إهانتها وإهانة أهلها وإيذاها بالقول فى بيتها أو أمام الناس مما يلحق الألم والحزن بها فلها أن تطلب التطلق للضرر ، وقد توسع المذهب المالكي فى تطبيق ذلك حتى أن بعض ما ورد فى كتب المذهب يعد مبالغة فى الحفاظ على مشاعر الزوجة مثل ما ورد من عدم الإصغاء لحديثها أو التشاغل عنها أو تركها تتكلم وينصرف عنها أو إظهار العبوس فى وجهها والمالكية هم أكثر الفقهاء أخذًا بالتفريق للضرر .

وإذا ثبت الضرر بالبيئة فلا يشترط تكراره لطلب التفريق بل يكفى حصوله مرة واحدة فقد جاء فى مختصر خليل وشرحه للدردير « ولها التطلق على الزوج للضرر ولو لم تشهد البيئة بتكرره بل شهدت بحدوثه مرة واحدة فلها التطلق به على المشهور^(٢) » .

ويعتبر التطلق للضرر طلاقه بائنة ويأمره القاضى بطلاقها فإذا امتنع طلق عليه القاضى^(٣) .

ولاشك أن زواج الرجل بامرأة أخرى يسبب ألما للزوجة الأولى ولكن مجرد الزواج لا يعد بذاته ضررا وإنما إذا أثبتت الزوجة الأولى أن ضرراً لحق بها من جراء الزواج عليها كان لها طلب التطلق للضرر كأن تصاب نتيجة لذلك بعلة فى نفسها أو فى بدنها أو يكون من نتيجته الإضرار بها فى حياتها ماديا أو معنويا وبهذا أخذ القانون المصرى وهو نظر شديد .

(١) مثال ذلك حدوث الضرر للزوجة بترك الوطء يقتضى الفسخ كما ورد فى الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية ص ٢٤٧ .

(٢) الشرح الكبير للدردير ج ٢ ص ٣٤٥ .

(٣) المرحع السابق ، وتفسير آيات الأحكام لمحمد على الصابونى فى مجلد ١ فى شأن الطلاق .

الخلع :

القاعدة فى الحياة الزوجية فى الإسلام أنها إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، فقد أمر الله تعالى الرجال بإحسان عشرة النساء ، « وعاشروهن بالمعروف » وفى تفسير المنار فى شرح الآية : أن تكون مصاحبة النساء ومخالطتهن بالمعروف الذى تألفه طباعهن ولا يستنكر شرعا ولا عرفا ولا مروءة ومايليق بها بحسب طبقتيها فى الناس^(١) .

ولكن مع رغبة الزوج فى الزوجة وعشرته لها بالمعروف فقد يكون هناك من الأسباب النفسية ما يجعل الزوجة تنفر من الزوج ولا تطيق العيش معه ويكون فى بقائها معه ضرر نفسى دائم كما يكون فيه احتمال عدم صبرها وضيقها بالزوجية مما يدفعها إلى إهمال حقوق الزوج أو الانحراف عن جادة الصواب فى تعاملها معه .

وقد نهى الله تعالى الرجال عن ظلم النساء فى المهور ومنع الرجل من أن يأخذ من المرأة شيئا مما أعطاه لها من المهر يقول تعالى ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ﴾^(٢) فالمهر كله يستحق للمرأة بعد الدخول بها ويحرم على الزوج أن يسترد منه شيئا فهو نحلة أى عطية وفيه معنى التكريم للمرأة فلا يجوز للرجل أن يرجع فى هذه العطية أو جزء منها ، وقد شدد القرآن الكريم فى هذه القاعدة يقول تعالى ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾^(٣) والميثاق الغليظ هو عقد الزواج .

ولكن إذا كان يحسن معاشرة زوجته ولا يضر بها وهى مع ذلك تريد فراقه والتحلل من رابطة الزوجية فإن الوضع يقتضى إنصاف الرجل الذى أعطى المهر وبذل من ماله ليعف نفسه وبدأ زوجية كان يرجو لها الدوام والاستمرار فهنا يرد المساس بالمهر الذى أعطاه الرجل لامرأة لا تريده بعد أن تم الزواج وتطلب مفارقتها بلا ضرر أتاها من ناحيته فهنا يكون الشقاق والنشوز من جانب المرأة وحدها .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٩ .

(١) د٤ ، ص ٣٧٤ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٢١ .

يقول تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ (١).

فالإثم ينتفى عن الزوج فى هذه الحالة إذا استرد ما أعطاه للزوجة من مهر حتى قال بعض الفقهاء « لو أخذ منها شيئا وهو مضار لها وجب رده إليها وكان الطلاق رجعيا » ومعنى ذلك أن يكون النشوز والإعراض وعدم الرغبة فى استمرار الزواج من الزوجة وحدها حتى يحل للزوج أن يسترد من الزوجة ما أعطاه لها .

وهذا ما يعرف بتشريع الخلع وهو مخالعة الزوجة لزوجها نظير ما أعطاه لها من مال .

والآية السابقة نزلت كما يقول المفسرون فى امرأة ثابت بن قيس بن شماس ، وقد وردت الرواية عنها من طرق عديدة وقد روى البخارى عن ابن عباس أن امرأة قيس هذا أتت النبى ﷺ فقالت يا رسول الله ما أعيب عليه فى خلق ولا دين ولكنى أكره الكفر فى الإسلام فقال الرسول «أتردين عليه حديثه قالت نعم فقال الرسول ﷺ « اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » وفى بعض الروايات قالت المرأة « لا أطيقه » أى لا تطيق البقاء زوجة له وفى بعضها قالت المرأة ، والله ما أعيب على ثابت بن قيس فى خلق ولا دين » وفى بعض الروايات أن الزوج كان رجلا دميما وأن المرأة قالت « والله لولا مخافة الله إذا دخل على بصقت فى وجهه » .

والثابت من جميع الروايات أن المرأة كانت لا تطيق البقاء زوجة ولم تشك ضررا أحدثه الزوج بها فى نفس أو مال بل إنها صرحت بكونه صاحب دين وخلق غير أنها تبغضه لأسباب نفسية وتنفر من عشرته لها ، فأمره النبى صلوات الله عليه وسلامه بتطليقها بعد أن رضيت المرأة بأن ترد إليه حديثه كان قد أعطاها لها مهرا ، وبذلك خلعت نفسها من زوجها وافتدت نفسها بما قدمه لها من مهر فردته إليه .

والخلع والفدية والصلح والمباراة تؤول إلى معنى واحد هو بذل المرأة مالا عوضا عن

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٩ ، ويراجع فى الموضوع روائع البيان تفسير آيات الأحكام لمحمد على الصابوني ط مكتبة الغزالي - دمشق مجلد ١ ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ وتاج التفاسير لمحمد عثمان الميرغنى ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مجلد ١ ص ٨٤ .

طلاقها وفى بداية المجتهد أن الخلع اسم لبذل المرأة جميع ما أعطاه الرجل لتفتدى نفسها^(١) .

وقد اختلف الفقهاء فيما تقدمه المرأة فداء لنفسها ، فأجاز البعض أن تؤدى للزوج أكثر مما أعطاه من المهر ، يعنى حتى من مالها هى وهو مذهب مالك والشافعى وقال أبو حنيفة إذا كان الإضرار من قبلها جاز أن يأخذ منها ما أعطاه ولا تجوز الزيادة عليه وبهذا قال الإمام أحمد .

واختلف العلماء أيضا فيما إذا كان الخلع طلاقا أو فسخا والجمهور على أنه طلاق ويرى الشافعى أنه فسخ وليس بطلاق^(٢) ويلاحظ أن الآية التى شرعت فداء المرأة نفسها بمال تبذله لزوجها قد ذكرت - بعد نفى الجناح عن الزوج في أخذ المال وعن الزوجة فى بذله وفداء نفسها - ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾^(٣) وقد ورد فى الحديث الشريف - أيما امرأة سألت زوجها الطلاق فى غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة « كما روى الإمام أحمد عن أبى هريرة قول الرسول صلوات الله عليه وسلامه « المختلعات والمتزعات هن المنافقات »^(٤) هذا الحق الذى أعطاه الإسلام للمرأة يبدو وكأنه مقابل لحق الطلاق بإرادة الزوج وحده ، وتبدو الموازنة هنا فى العدل والإنصاف بالنسبة لكليهما ، فالزوج إذا طلق زوجته بإرادته ودون ما بأس منها يتحمل مسؤولية هذا الطلاق بما يستتبعه من نفقة العدة ونفقة الصغار وأجر الرضاعة والمسكن مع عدم أحقيته فى استرداد أى شئ من المهر الذى سبق أن أعطاه للزوجة ، والزوجة إذا كان النشور والشقاق من جانبها هى بلا مضارة من الزوج كان عليها عدلا أن تتحمل مسؤولية عملها بطلب فراق زوجها ، وهنا يجوز لولى الأمر - إذا خيف من عدم إقامة حدود الله بين الزوجين - أن يتدخل لكى يمكن المرأة من افتداء نفسها نظير حق الزوج فى استرداد ما أعطاه لها .

ويقال أن أول خلع فى الجاهلية وقع حين زوج عامر بن الضرب ابنته لابن أخيه فنفرت من زوجها ولما شكاه إلى أبيها وهو عمه قال له « لا أجمع عليك فراق أهلِكَ ومالك فقد خلعتك منك بما أعطيتها » .

ويرى بعض الفقهاء جواز أن يأخذ الرجل من الزوجة التى تفتدى نفسها أكثر مما أعطاه

(٢) بداية المجتهد ح ٣ ص ١٢٩ / ١٤٢ .

(٤) المسند ، ح ٢ ، ص ٤١٤ .

(١) ح ٣ ، ص ١٢٩

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٩ .

لأن لفظ الآية عام ﴿ فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴾ ويرى البعض عدم جواز ذلك لأن الرسول صلوات الله عليه وسلامه حين سأل المرأة عن صداقها الذى أعطاه لها زوجها وعمّا إذا كانت تردّه له قالت - فى إحدى الروايات « نعم وزيادة » فقال النبى ﷺ « أما الزيادة فلا ولكن حقيقته » .

والخلاف هنا أصولى يتعلق بجواز تخصيص عام القرآن بأحاديث الآحاد .

ولا يجوز للزوج أن يسيء إلى زوجته لإجبارها على طلب مخالعة لأن ذلك يجمع على الزوجة فراق زوجها وفقد مالها - وهو ما يعمد إليه بعض الرجال ممن يتعدون حدود الله - يقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبْنَ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ ﴾ (١)

وجمهور الفقهاء على أن المرأة إذا خالعت زوجها ملكت أمر نفسها ولم يكن للزوج أن يراجعها لأنه إذا أبيع له مراجعتها لم تكن قد اقتدت بنفسها ولأنها بذلت مالها لكى تفتك من الزوجية فلا يملك فى فترة العدة مراجعتها لأنها بانت منه بالخلع ولكن يجوز له أن يتزوجها بعقد جديد بعد انتهاء العدة أو فى عدتها لأن ذلك برضاها وبعقد جديد ، فالخلع طلاق بائن وإن كان بعض العلماء مثل الإمام أحمد قد عدّه فسخا .

وتعدت المختلعة بحيضة واحدة والحكمة من عدتها بحيضة واحدة هى استبراء الرحم على خلاف المعتدة من طلاق رجعى بثلاث حيضات لكى يتسع أمام الزوج زمن الرجعة وقد أخذ القانون المصرى بتشريع الخلع وصدر به القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ، وقد أثار صدور القانون جدلا كثيرا - لاسيما عند مرحلة إصداره .

وقد نص فى القانون الذى يتناول بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية - فى المادة ٢٠ منه على ما يلى : « للزوجين أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع فإن لم يتراضيا عليه وأقامت الزوجة دعواها بطلبه واقتدت بنفسها وخالعت زوجها بالتنازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية وردت عليه الصداق الذى أعطاه لها حكمت المحكمة بتطليقها عليه .

(١) سورة النساء ، الآية : ١٩ .

ولا تحكم المحكمة بالتطليق للخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين وندبها لحكمين لموالة مساعى الصلح بينهما خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وعلى الوجه المبين بالفقرة الثانية من المادة ١٨ والفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٩ من هذا القانون ويعد أن تقرر الزوجة صراحة أنها تبغض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما وتخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض .

ولا يصح أن يكون مقابل الخلع إسقاط حضانة الصغار أو نفقتهم أو أى حق من حقوقهم .

ويقع بالخلع فى جميع الأحوال طلاق بائن .

ويكون الحكم فى جميع الأحوال غير قابل للطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن .

ونص المادة سالفة الذكر التى أثارت جدلا واسعا مأخوذ مما قرره الشرع فى أصل الخلع فى الآية القرآنية ﴿ إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ وما ورد فى حديث النبى ﷺ فى شأن زوجة ثابت بن قيس وقد سبق الحديث عن ذلك .

وقد اعترض البعض على ما شرعه القانون بدعوى أنه لا بد من رضا الزوج وإيقاع الطلاق برضائه مستدلين على ذلك بأن أمر النبى صلوات الله عليه وسلامه للزوج بقبول ما أصدقه للزوجة (وهو حديقه) وتطليقها كان على سبيل الاستحباب ، ويرد على ذلك بأن ما ورد فى الحديث قول الرسول « اقبل الحديقه وطلقها تطليقه » هو صيغة أمر ، كما أنه لا سبيل أمام الزوج « ثابت بن قيس » سوى إطاعة أمر النبى ﷺ يقول تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ ويقول عز وجل ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ﴾ فالقول بأن أمر النبى - وهو الإمام الأعظم والقاضى الأحكم والمفتى الأعلم - للزوج - بقبول البدل وتطليق امراته - إنما كان على سبيل الاستحباب ليس مقصودا فى هذه الحالة بالذات ، كما أنه إذا أبيع للزوج أن يرفض التطليق إلا بزيادة بدل الخلع أو الرفض مطلقا ترتب على ذلك مصادرة حق الزوجة فى اقتداء نفسها أو إعانتها

إنعانا شديدا فى الحصول عليه مع أن أصل الحق مقرر فى القرآن الكريم لا يجوز إغلاق الطريق إليه باشتراط رضا الزوج بالتطليق ، وقد ورد فى بعض روايات الحديث الشريف أن الزيادة على المهر ليست من حق الزوج .

واعترض البعض بأن نص القانون على أن بدل الخلع هو حقوقها المالية والمهر الذى أعطاه لها - قد لا يحقق العدل باعتبار أن الزوج قد يمنح زوجته أكثر مما ثبت فى وثيقة الزواج كمهر وأن العرف جرى فى مصر وفى كثير من البلاد الإسلامية على تقديم الزوج لأشياء ثمينة للزوجة تعتبر عرفا جزءا من المهر - مثل «الشبكة» ولكن ذلك الاعتراض مردود بأن القانون نص على رد المهر وما يحسب من المهر عرفا ينبغى رده .

وأثار البعض عدم قابلية الحكم الصادر بتطليق الزوجة التى تخالغ زوجها للطعن عليه ، وهذه مسألة من مسائل الإجراءات ، وإذا لاحظنا أن المادة ٢٠ من القانون اشترطت قبل الحكم بالتطليق أن تحاول المحكمة الإصلاح وأن تندب حكمين للإصلاح بين الزوجين ، فإن الحكم الذى يصدر بعد ذلك بالتطليق يندر أن يكون عليه مطعن ، فضلا عن أن الشرع لم يوجب أن يسبق الحكم بالتطليق فى هذه الحالة محاولة الإصلاح والتوفيق بل راعى القانون ذلك تحسبا لتسرع الزوجة فى طلب مخالعة زوجها فإذا ما حاولت المحكمة الإصلاح ونسبت حكمين لموالة الإصلاح ومع ذلك أصرت الزوجة عليه كان من قبيل العنت فتح الطريق أمام الزوج بعد صدور الحكم لإعنات الزوجة وقد ظهر قصدها صريحا وحاسما فى إنهاء الزوجية .

الطلاق من حق الرجل والمرأة التطليق للضرر والخلع

إذا كان للرجل أن يوقع الطلاق فإن المرأة تطلبه منه بالاتفاق مع الزوج أو من القاضى رغماً عن الزوج عند توافر أسبابه ، ولكن منح حق الطلاق للمرأة يفسد ولا يصلح ويزيد من فرصة انهدام البيوت وتشريد الأطفال أضعافاً مضاعفة^(١) ، فالمرأة عاطفية والعاطفة من ملكاتها الظاهرة وهى لا تتحمل فى الاسلام مسؤوليات مادية إذا وقع الشقاق فهى الأقرب

(١) إذا كان البعض يشكو من سوء استخدام حق الطلاق من الرجل فإن الدعوة إلى إعطاء المرأة حق الطلاق يبدو غير منطقي لأنه إضافة إلى سوء استخدام هذا الحق أيضاً وليس فيه علاج للمشكلة بل زيادة حدتها .

إلى أن تبادر بالطلاق لأقل هفوة من الزوج - كما أن ترك الأمر للقاضي يغلق باب المراجعة مرات والشكوى أمام القضاء تقطع على الطرفين فرصة التعامل باللين والتسامح ويصيب المرأة - أو حتى الرجل - من وراء ذلك الكثير ويغلق أمام كل منهما أبواباً ربما كان من الخير أن تترك مفتوحة - وإذا حدث وأن رفض القضاء أن يصرح للرجل بتطليق زوجته بعد الخصومة التي استقرت بينهما ووصلت خارج البيت - وإلى ساحات المحاكم - فهل تقوم ورقة الحكم مقام الرحمة والمودة والسكن - وهل يعودان بمقتضى هذه الورقة زوجين سعيدين لأن المحكمة رفضت أن يطلق الرجل زوجته - وهل ترضى المرأة أن تعيش مفروضة على الزوج بحكم المحكمة ورباطها به قائم على الحكم بعد أن انهضت المودة والرحمة والمعاشرة بالمعروف ؟ وأين شرع الله الكامل لو فكرنا في ذلك ؟

ولكن الإسلام وسع على المرأة أيضاً ومهد لها سبيل التخلص من زوجية تسبب لها الشقاء أو الخطر على نفسها أو مالها - إذا تخوفت المرأة من عاقبة زواج تقدم عليه تستطيع أن تشتري على الرجل أن يكون أمرها بيدها - أى تكون مالكة لتطليق نفسها - كما يملك الرجل أن يطلقها - وإذا قبل الزوج هذا الشرط فإنه يعمل به وفق شروط معينة ، ومن ناحية أخرى تستطيع المرأة بعد زواجها أن تصالح زوجها على طلاقها منه وذلك مقابل مال وإذا قبل الزوج تم الطلاق ، والخلع - وله أصله الثابت في السنة النبوية حينما شكت امرأة إلى النبي ﷺ أنها تخشى ألا تقيم حدود الله لو ظلت زوجة وإن كانت لا تنكر على زوجها خلقاً أو ديناً فدعا النبي ﷺ زوجها وعرض عليه أمر زوجته التي قبلت أن ترد له هدية أعطاهها إياها مهرأ - فلما تم التراضي طلقها الرجل^(١) .

وإذا اشترطت المرأة على زوجها شرطاً مشروعاً لا يتنافى ومقتضى عقد الزواج كأن تشتري عليه عدم الزواج عليها أو عدم السفر بها سفرأ بعيداً بلا ضرورة وقبل الزوج الشرط امتنع عليه أن يخل بالشرط وإذا فعل كان للزوجة حق الفسخ والخلاص من الزوجية .

وأخيراً إذا غاب الزوج غيبة طويلة ولا يعرف ل مكان أو سجن سجنأ طويلاً وأضيرت المرأة بسبب ذلك وخشيت على نفسها أن تفن في دينها يطلقها القاضي بشروط خاصة ، وكذلك إذا كان الزوج معسراً غير قادر على الإنفاق على الزوجة أو كان غير أمين عليها في

(١) البخارى ، مرجع سابق .

نفسها أو في مالها فتطلق بسبب الضرر وقد ذهب إلى ذلك المذهب المالكي ومحل تفصيل هذه الأمور كتب الفقه في المذاهب^(١) .

هذه التوسعة أمام المرأة - وهي توسعة بحق - لا تترك ظلماً يحق بها وتطالب بأن تتحملة طوال حياتها - أعدل وأرحم بالمرأة من تحريم الطلاق تحريماً تاماً - كما هو المذهب الكاثوليكي الذي رأى أن الخيانة الزوجية - وهي أقصى ما تتحملة الحياة الزوجية - لا تبيح الطلاق فابتكر التفرقة الجسمانية كحل أخير - يفترق الزوجان جسداً - وتبقى الزوجية !! . وفوق ذلك لا يجوز لأحدهما أن يتزوج - يكاد ذلك أن يكون إنشاء لمشكلة مستعصية هي عدم قدرة كل منهما على أن يملك أمره أبداً ، ويستند ذلك إلى ما ورد في : الإنجيل منسوباً إلى المسيح عليه السلام ، لا يصح أن يفرق الإنسان ما جمعه الله - «ولأنهما كما ورد في إنجيل مرقس يصبح الزوجان بعد الزواج جسماً واحداً»^(٢) .

ومع هذه النصوص مهما كان الرأي فيها - فقد فرق الإنسان ما جمعه الله أليست التفرقة الجسدية - وهي الحل - تفرقة بين الزوجين ، فضلاً عن ذلك أليس الجسد الذي سمي جسداً واحداً صار جسدين منفصلين - هو في ناحية وهي في ناحية أخرى - فما هي قدسية الرباط الذي يقرره النص مع هذه الفقرة ؟ والمذهبان البروتستانتي والأرثوذكسي يجيزان الطلاق في أحوال محددة أولها الخيانة الزوجية وأيا كان الطرف الخائن - لا يباح للمطلق أن يتزوج من جديد استناداً إلى ما نسب إلى المسيح عليه السلام في إنجيل متى من يتزوج مطلقة يزنى^(٣) ، وفي إنجيل مرقس : «وإذا طلقك المرأة من زوجها وتزوجت بآخر ارتكبت جريمة الزنى»^(٤) ولا يحتاج الأمر إلى بيان ما في ذلك من عنت على الزوجين .

فالمرأة لها الحق في الطلاق إذا تراضت عليه مع الزوج - أو أضر بها في نفسها أو مالها وتستطيع أن تشترط أن يكون أمرها بيدها - وتملك أن تشترط في الزواج شرطاً فيه مصلحة أكيدة لها ولا يمس مقتضيات الزواج أو متطلباته فكل ذلك تتمتع به المرأة وهي تقدم على

(١) وبعض الآراء في المذاهب الإسلامية توسع في الأسباب التي تعطى الزوجة حق طلب الطلاق للضرر «مثل المالكية» ، وبعض الصور تبدو هيئة لا يستاغ معها أن تطلب الزوجة الطلاق للضرر .

(٢) مرقس : ١٠ ، ٨ - ٩ . (٣) متى إصحاح ، ١٩/٥ .

(٤) مرقس إصحاح ، ١٠/١١ ، ١٢ .

الزواج الأبدى فى كل الأحوال - ذلك كله للمرأة المسلمة حتى تتجنب أن تتحمل طوال حياتها زوجية فقدت السكن فيها ونزعت منها المودة والرحمة ، إنها تستطيع فى كل الأحوال أن تبدأ حياتها من جديد على أساس سليم ، إن الزواج فى الإسلام ليس قيذا للمرأة ترسف فيه طوال حياتها ، وإذا تعثرت الزوجية لأسباب قاهرة لادخل فيها لأحد الزوجين أو تعذرت الحياة بينهما بسبب فقدان المودة والرحمة ووقوع الضرر الذى لا يحتمل على أحدهما كان فى الإسلام مخرج شريف - يحفظ الحقوق ويرعى الطرفين - ولا يعاقب الزوجين بأن يحرم عليهما الأمل فى حياة جديدة ، لكن الواقع المشهود على خلاف ذلك تماماً فى المجتمعات التى تحرم الطلاق - إن كلا من الزوجين يتخطى القواعد الجامدة القاسية وقبل ذلك يتعدى حدود الله فى كل الأديان والشرائع - إن تعمد الزنى وإرتكاب الفواحش يكون الطريق حين تغلق الأبواب أمام شرع الله تعالى بعذله ورحمته .

يقول الفيلسوف الإنجليزى بىتام فى كتابه (أصول الشرائع) إن القانون الكنسى يتدخل بين الزوجين حال الزواج ويقول لهما - أنتما تقتربان لتكونا سعيدين ولتعلمنا أنكما تدخلان سجنًا سيحكم غلق بابه ولن أسمح بخروجكما وإن تقاثلتما بسلاح العداوة والبغضاء : ويعلق على ذلك بقوله : « لو كان الموت وحده هو المخلص من الزواج لتنوعت صنوف القتل » .

وعلى أية حال إن الواقع والحكمة فرضا وضعا آخر لتلك القواعد الجافة التى تصادم فطرة الإنسان إن الزواج لم يصبح فعلا سراً من أسرار الكنيسة السبعة فقد ابتدعت القوانين المدنية فى أوروبا وفى الولايات المتحدة الأمريكية أسباباً للطلاق ما أكثرها وما أهونها وما أشد استهانتها برابطة الزواج - يكفى أن نقارن بين نسبة الطلاق فى الزوجات التى تتم فى بعض الولايات فى أمريكا أو بعض بلاد أوروبا وبين نسبة الطلاق الذى جعله الإسلام بيد الرجل - ويبد المرأة أحياناً - ويبد القاضى فى أحوال خاصة - حتى نعلم أن الله تعالى أرحم بعباده وبالمراة من كل ماجد من نظم وقوانين - إن القانون الفرنسى يبيح الطلاق للزنا وتجاوز الحدود والإهانة البالغة والحكم على أحد الزوجين بعقوبة قضائية مهينة - عدا ذلك لا يجيز التطليق للمرض المستعصى والجنون وسوء العشرة والسجن والغيبة الطويلة - ولا يحكم بالطلاق إلا بعد إجراءات شاقة وبعد أن يحكم أولاً بالفرقة الجسمانية وهو نفس الوضع تقريباً فى المملكة المتحدة .

المرأة والميراث :

لم يكن ثمة نظام للتوارث بين الزوجين حين أشرق الإسلام فى جزيرة العرب - ولم يكن للمرأة حق ثابت فى الوراثة - فقد جرى العرف على توريث من يقاتل عن القبيلة ويحمى حماها - ولم يتضح أمر الموارث فى اليهودية والمسيحية فى العصور الأولى وضوحاً كاملاً وأثر العرف واختلاف المكان والزمان فى نظام الموارث تأثيراً كبيراً ، ولكن الإسلام تميز بين الأديان الكتابية بأن الميراث بأصله وتفصيله ورد فى القرآن الكريم نظاماً واضحاً متكاملأ يحقق العدل والموازنة الكاملة بين من يخلفون الإنسان فى ماله ، ولا يوجد الآن على مستوى النظم والقوانين المدنية نظام للموارث يقارب النظام الإسلامى فى تحقيقه للعدل وحفاظه على الثروة ومراعاته للجوانب الإنسانية فى قوة القرابة وسببها - فضلاً عن ترك هامش للإرادة للمورث يستدرك بها ما قد يكون فاتته من أعمال الخير والبر - وبإيجاز فقد أعطى الإسلام كل ذى حق حقه حين يترك المورث المال ويقتضى الأمر تقسيمه بين من يخلفونه من أبنائه أو أهله أو المجتمع عامة .

إن المجتمع الإنسانى يقوم على الأسرة والأسرة تفتتح بالزواج بين رجل وامرأة وعندئذ تبدأ الأسرة حياتها ويكون الأبناء - الذين هم إخوة وأخوات ثم بعد ذلك أعمام وأبناء عم - وبالزواج تنشأ علاقة المصاهرة وما يترتب عليها من قرابة بين الزوج وأهل الزوجة - وهى فى الأصل فى مقام قرابة النسب مودة ورحماً .

وقواعد الميراث فى الإسلام هى أعدل القواعد وأعظمها أساساً وهى تورث من يخلفون المورث على أساس قرابتهم منه وتكفل توزيع الثروة على كل من يستحق فيها بسبب - ويعدل الميراث الإسلامى فى تقسيم الأنصبة عدلاً يبلغ الذروة فى اعتبار قوة القرابة والحاجة معاً ، ويورث الإسلام الأبناء ذكوراً وإناثاً - أول من يخلف الميت من ماله - ويورث الآباء والأمهات والأخوة والأخوات والأجداد والجندات والأعمام والعمات وأبناء العم فى حالات عديدة ويضع قواعد محكمة تبين لكل ذى حق حقه على أساس من قوة قرابته ودرجتها ثم يكون النصيب من الميراث متفقاً أشد الاتفاق مع قوة القرابة ودرجتها .

ومن أول قواعد الميراث أن الإسلام جعل للذكر مثل حظ الأنثيين بقوله تعالى :

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ (١)

إن قاعدة التوريث الإسلامية تعتمد على العدل في القسمة بين المرأة والرجل فهي على النصف من نصيب الرجل - ويفضى إلى ذلك عقلاً وعدلاً أن الرجل في كل المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً يقوم على الأسرة منذ بدايتها ويتحمل تكاليفها - مهراً ونفقة على الأسرة كلها المرأة والأبناء^(١) - وحتى الأقارب الفقراء - فإذا خلفت الابنة أباه وخلف الابن أباه وتزوج ابن هذا من ابنة ذلك على سبيل المثال كان مجموع نصيب الأسرة الجديدة عادلاً فالأسرة رجل وامرأة وورثتهما تواجه التزاماتهما بحكم العادة ، وهى للأبناء من بعدهم - فالأسرة باعتبارها خلية المجتمع الأولى لها اعتبارها في تحديد نصيب المرأة في الميراث بنصف نصيب الرجل لأن المرأة قبل أن تتزوج نفقتها على غيرها (أب أو جد أو أخ أو عم) وبعد زواجها نفقتها على زوجها مهما كانت غنية بمالها - وحتى إذا انقطعت الزوجية فنفقة المطلقة في عدتها على زوجها ونفقة الأبناء على أبيهم ، وليست على المرأة - ونصيب الذكر الذي يرد في القاعدة العامة على الضعف من نصيب الأنثى ليس مطلقاً - لا في القاعدة ولا في الواقع - فالابنة الوحيدة ترث النصف في مال أبيها وإخوته الرجال مهما تعددوا - يرثون الباقي - بعد أصحاب الفروض كالزوجة والأم مثلاً - والابنتان ترثان الثلثين في مال أبيهما إن لم يكن له ولد والباقي لأصحاب الفروض والعصبات وقد لا ينال الرجال منهم مثلما تنال الابنة والأم تنال نصيباً في الميراث مثل الأب - السدس إن كان للميت ولد - وترث المرأة مثل الرجل في النصيب إذا توفي رجل أو امرأة من غير ولد ولا أب وكان له أخوة يرثون بالتساوي المرأة والرجل سواءً فللكل واحد منهما السدس وإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث على غير قاعدة الذكر مثل حظ الأنثيين أى على سبيل التساوي في الأنصبة وفي التطبيق الواقعي للميراث نجد المرأة أحياناً تفوز بنصيب أكثر من الرجل وأحياناً مثله كما ذكرنا فإذا توفي رجل عن ابنتين وأبوين كان لهما الثلثان وكان لكل من الأب وللام الرجل والمرأة الثلث - لكل واحد منهما السدس - وذلك لاعتبار قرابة الابنة أولى بالمراعاة وحين يتوارث

(١) سورة النساء ، الآية : ١١ .

(٢) يحى المعلمي ، المرأة في القرآن الكريم - مرجع سابق .

الزوجان جعل القرآن الكريم القاعدة هي أن للزوج ضعف نصيب الزوجة سواء كان للميت ولد أو لم يكن - فالمرأة ترث الثمن من تركه زوجها في حالة وجود أولاد - وترث الربع إذا لم يكن للمورث ولد - منها أو من غيرها - والزوج يرث النصف في تركه زوجته إذا لم تكن لها ولد - منه أو من غيره - ويرث الربع إذا لم يكن هناك ولد يقول الله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (١).

هذا التقسيم لا يدانيه في عدالته تقسيم آخر - يجرى على القاعدة الأصلية في اعتبار تكاليف الحياة على الرجل والمرأة حسب السن الاجتماعية التي فرضت منذ القدم وفي جميع المجتمعات الإنسانية أن تكون تكاليف الحياة المادية على عاتق الرجل أبا أو ابناً أو زوجاً - فمتى تنتهي الحياة الزوجية تبقى القاعدة أيضاً لأن أحد الزوجين يواجه بنصيبه تكاليف الحياة بالنسبة للأبناء - وهي على الرجل - وقد يواجه حياة جديدة بعد وفاة الزوج - فلا مفر من اعتبار تلك السنة الاجتماعية التي لا ينكرها أحد والتي ظلت قائمة وما تزال في كل زمان ومكان .

فالتسوية بين الرجل والمرأة في الميراث وهم كبير تخالف به فطرة الله وسننه الاجتماعية في حياة البشر - وهو ظلم للرجل وليس أكثر من تسوية حسابية لا معنى لها ولا حكمة من ورائها اللهم إلا إذا عزلنا الرجل عن المرأة في الحياة وجعلنا لكل منهما حياته الخاصة منفرداً بحقوقه الخاصة دون اعتبار للأسرة مبنى ومعنى !!

إن الأعمدة التي أقام عليها الإسلام نظامه في التوارث لا يوجد مثلها عدلاً ودقة ومراعاة للمصلحة واتساقاً مع سنة الحياة في المجتمع الإسلامي .

للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ، والأنصبه تنوزع حسب قوة القرابة ودرجتها والميراث في التقسيم الواقعى قد يعطى الرجل البعيد أقل من المرأة القريبة وقد يعطى الاثنين نصيباً متساوياً - كما في حالة الأخوة لأم - وكما في حالة الأب مع الأم عند وفاة المورث عنهما مع وجود أولاد (لكل واحد من الأبوين السدس) ولا اعتبار هنا

(١) سورة النساء ، الآية : ١٢ .

لكون الأب رجلاً والأم امرأة والقربة القوية كقربة الأبناء تحجب القربة الأضعف منها - كالابن يحجب الإخوة وكذلك الأب - والإخوة يحجبون الأعمام - وهؤلاء يحجبون أبناء الأعمام - إن قوة القربة هنا تلزم مراعاتها وهو يتفق مع الفطرة الإنسانية التي تؤثر القرب الأولى في الحياة وهو شرع الله عز وجل - بعد الوفاة .

وجعل للمورث أن يختص إذا أراد بنصيب يصرفه إلى أوجه الخير على تنوعها وتعددتها فيكون صرف هذا النصيب بوصية المورث إلى الخير بحسب ما يراه - وهو نصيب حدده الشرع بما لا يزيد على ثلث التركة يستدرك به المورث خيراً فاته أو يطلب به ثواب الله في حياته الأخرى - والوصية جائزة بإجماع علماء المسلمين في حدود الثلث ولكنها ينبغي ألا تخل بقواعد الميراث التي وضعها الشرع فيرى جمهور فقهاء المسلمين أن الوصية لا تجوز لو ارث يقول عليه السلام : « إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » ، يقول الله تعالى في القرآن الكريم بعد أن وردت آيات الميراث في سورة النساء : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (١٣) وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١٤﴾ ويرى البعض جواز الوصية لو ارث في حدود الثلث أيضاً ، وفي كتب الفقه تفصيل لقواعد الميراث وأى دراسة للمقارنة بين التشريع الإسلامي في الميراث وبين كل النظم الأخرى قديماً وحديثاً تكشف عن سلامة قواعد التشريع الإسلامي وكمالها وتحقيقها للعدل والمصلحة والحفاظ على ثروة المورث في يد أقرب الناس إليه ومراعاتها للفطرة الإنسانية وللسنن الاجتماعية في حياة البشر .

إن ملايين من غير المسلمين الذين يعيشون في بلاد إسلامية قد ارتضوا عن طيب خاطر أن تطبق عليهم قواعد الشريعة الإسلامية في الميراث - وربما كان لهم مندوحة - حتى في حكم الشرع - في اختيار غيرها ولكنهم اختاروا العدل والأصلح لحياتهم ولأبنائهم من بعدهم (٢) .

(١) سورة النساء ، الآية : ١٣ ، ١٤ .

(٢) يراجع في شأن نظام التوارث في الإسلام أحكام الوصايا والميراث محمد سلام مذكور ، الوصية للششيخ محمد أبو زهرة .

المرأة في المجتمع

مجتمع واحد للرجال والنساء :

لا تخفى أحوال المرأة وحياتها فى المجتمع المعاصر فى ميزاتها وعيوبها ولا يخفى أثر ذلك فى سعادة المرأة وشقاها - إن مؤتمر المرأة العالمى الذى عقدته الأمم المتحدة فى الصين فى شهر سبتمبر ١٩٩٥ م ، بحث أوضاع المرأة - وهو أمر يهم المرأة المسلمة - والتي تعيش فى مجتمعات إسلامية هى ثلث البشر عدداً فى هذا العالم - على وجه التقريب - ولكن مهمة المؤتمر لم تكن سهلة ولن يكون الإصلاح بمجرد توصيات توجه إلى شعوب العالم ودوله ، وأول ما ينبغى أن تنتبه إليه المرأة المسلمة هو أن هذا المؤتمر وما سبقه وما يتلوه إن شاء الله - لا يشهد على سعادة المرأة وإحساسها بالطمأنينة فى ظل الأسرة ، أو تحت النظام الاجتماعى السائد فى معظم دول العالم - هناك الظلم الفادح على المرأة فى ظل مدينيات تعامل البشر جميعاً - الرجال والنساء كأنهم آلات المجتمع لإنتاج ما يلزم حياته الدنيا فحسب - وتوضع فيه القوانين والنظم لتحل دون وجه حق محل مشاعر الإنسان ونوازع الفطرية التى تراعيها الأديان السماوية - إن المرأة فى القرن العشرين وقبل نهايته بسنوات مازالت تواجه الشقاء والتعاسة الملايين من الناس فى البلاد المتقدمة والبلاد النامية على السواء ، فالشقاء الذى تواجهه المرأة ليس مبعثه الفقر وحده ولكن المشكلة فى النظم الاجتماعية ذاتها والتي تبعد عامدة عن الهدى الإلهى فى قضية المرأة - وعلى خلاف السنة الفطرية فى اجتماع الرجل والمرأة معاً على كلمة الله فتسعى النظم الاجتماعية لكى ينفرد كل منهما بنفسه وبحقوقه وبمطالبه كأنه خلق ليعيش فى عالم ينقسم بين الرجال وبين النساء ، وفى ظل هذا التوجه تصبح المرأة أنانية ويصبح الرجل أنانياً ويبحث كل منهما عن مزيد من الحقوق الفردية والاجتماعية وكل ما يناله الرجل يكون خصماً من المرأة وما تناله المرأة يكون انتقاصاً من الرجل ، والنتيجة أن معنى الأسرة يختل وأن المودة والرحمة التى تضمن بقاءها ونموها وسعادتها تختفى لأن ما يعطى للمرأة من حقوق لا تراعى فيه مصلحة الأسرة وما يتمسك به الرجل ، باعتباره من حقه لا يرتبط بمصلحة الأسرة أيضاً ويظهر ذلك فيما نالته المرأة فى النظم الاجتماعية التى تسود العالم ، لقد نالت حرية زائفة لا تتصل بجوهر حياتها ولا تزيد من سعادتها الحقيقة وجعلت مساواتها بالرجل عبئاً عليها لأنها فى بعض جوانبها تنكسر للفطرة وتطمس أنوثة المرأة وتلقى عليها جانباً من مسؤولية الرجل فى المجتمع ، وفى ظل هذه

الحرية الزائفة والمساواة غير العادلة يخفى حق المرأة فى المودة والسكن والرحمة والحنان الأسرى وتقل سعادتها فى الحياة وتعرض بسبب ما يطلق عليه الحرية والمساواة إلى الاستغلال ، وإذا رجعنا إلى تقارير الأمم المتحدة عن وضع المرأة العالمى وما تلاقيه من شقاء وتعاسة وأنعمنا النظر فى أسبابه الحقيقية فسوف نجد بدايتها فى المعنى الزائف والمغلوط لحرية المرأة ومساواتها بالرجل - إن المرأة الغربية بالذات وفى كثير من بلاد العالم نالت حريتها الاجتماعية تماماً فمن أين ورد عليها هذا الشقاء وكيف جرى استغلالها وإيقاع الظلم بها على النحو الذى يظهر واضحاً حين يطلع الإنسان على وضع المرأة العالمى .

ولكن ثمة مقابلة تكشف الحقائق كاملة إذا نظرنا إلى وضع المرأة فى المجتمع الإسلامى الأول بعد أن ظهرت فى الجزيرة العربية وفى القرن السادس الميلادى الرسالة الخاتمة - فى مجتمع وصف بأنه مجتمع جاهلى وفى سنوات الرسالة الأولى - نالت المرأة حقها فى الاعتقاد والتدين وتحمل مسؤولية الدين وتبعاته وبايعت الرسول صلوات الله وسلامه على ذلك فلم تكن تابعة فى ذلك لزوجها ولا لرجل آخر حتى ولو كان أقرب الناس إليها ، وقد ذكرنا ذلك من قبل وفى حياة الرسول ﷺ طلبت النساء أن يخصص لهن يوم للتعليم - كما يتعلم الرجال وفى حياة الرسول أيضاً شاركت المرأة فى أعباء الجهاد بل قاتلت المرأة دفاعاً عن دينها ومعتقداتها ومجتمعها الجديد ، وأقام الإسلام نوعاً من الولاية المتبادلة بين الرجال والنساء فى المجتمع يقول الله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ ﴾ (١) ، وحملت الكثيرات من النساء رسالة العلم إلى الناس وعلى رأسهن أم المؤمنين عائشة - رضيها - كان يأخذ عنها حتى أكابر الصحابة ، ولم يعهد فى التاريخ الدينى لغير الإسلام أن النساء كان لهن شأن بالعلوم الدينية - رواية أو دراية - بينما ظهر ذلك فى المجتمع الإسلامى بعد أقل من نصف قرن على ظهور الإسلام فى مجتمع كان يسوده التخلف وظلم المرأة وانتقاصها ، ولكن الإسلام الذى أنار العقول وزكى النفوس - لم يكن المجتمع الإسلامى فى عهد الرسول ﷺ هو مجتمع الرجال وحدهم بل كان المجتمع الذى يقوم على جهد الرجال والنساء معاً فى ظل قيم وآداب جاء بها الإسلام لتحفظ على المجتمع سلامته وتضمن تقدمه وتحقق سعادة الأسرة قبل ذلك - وهى الأساس فى الحياة الاجتماعية فلم تكن المرأة منبوذة فى المجتمع ولم توجه إليها الإهانات الظالمة بخطيئة أولية أو بغيرها فكل نفس بما

(١) سورة النساء ، الآية : ٧١ .

كسبت رهينة وليس للإنسان إلا ما سعى - وفى كتاب للأستاذ محمد جميل بيهم عن [المرأة فى التاريخ والشرائع] ينقل إلينا قول ترتوليان - أحد كبار رجال الدين المسيحى فى القرن الثانى للميلاد «أيتها المرأة يجب عليك دائماً أن تكونى مغطاه بالحداد لا تظهرين للأبصار إلا بمظهر الخاطئة الغارقة فى الدموع» ، وفى القرن السادس الميلادى سنة ٥٨٦م وضعت المرأة أمام مجمع باكون ليتساءل المجتمعون من كبار رجال الدين بشأنها هل هى من جملة البشر وهل لها روح ؟ ويقول نفس المؤلف فى كتاب : [المرأة فى التاريخ والشرائع] أن المجتمع وافق على أن للمرأة روحاً وأنها من جملة البشر - ولكن بأغلبية طفيفة - كان ذلك فى نهاية القرن السادس الميلادى وينقل لنا الكاتب الإنجليزى ولستين جود زيل : قول بولس فى رسالته إلى أهل كورنثوس : « لتتعلم المرأة بسكوت فى كل خضوع ولكن لست أذن للمرأة أن تعلم ولا أن تسلط بل تكون فى سكوت » أما القرآن الكريم فتحدث آياته عن كرامة الأدمى - وعن فضل الأمهات وتضحياتهن فى سبيل الحياة وتتكلم عن المؤمنين والمؤمنات والصالحين والصالحات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ويدعو المؤمنون كما جاء فى آيات الكتاب الكريم : ﴿ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ (١) ، ويقول الرسول ﷺ فى رواية مسلم : « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة » وفى متاع الجنة أيضاً : « أزواج مطهرة » ، وهذا المجتمع على الرغم من قلة ما ذكرناه من أوجه رقيه الحضارى وحياته المادية البسيطة يصدق فيه قول رسول الله فيما رواه البخارى ومسلم : «خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» ، ولقد فهم أحد كبار الصحابة ما يعنيه تقدم المرأة ورقيتها فى هذا المجتمع يقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فى حديث رواه البخارى فى كتاب التفسير ومسلم فى كتاب الطلاق - يقول عمر فى هذا الحديث « والله إن كنا فى الجاهلية ما نعد للنساء أمراً حتى أنزل الله فيهن ما أنزل وقسم لهن ما قسم » فقد أدرك الصحابى الكبير مقدار ما غيره الإسلام فى المجتمع والوضع الذى صارت إليه المرأة فى ظله - بدأ الإسلام بذلك وانتهى إليه أيضاً حتى أن وصية الرسول للأمة الإسلامية وهو يودع الدنيا : «استوصوا بالنساء خيراً» رواه البخارى ومسلم .

هذا فى القرن السادس الميلادى فى المجتمع الإسلامى الأول القائم على هدى كتاب الله

(١) سورة الفرقان ، الآية : ٧٤ .

وسنة رسوله ولكن بعد ذلك بعدة قرون - كما يذكر الأستاذ محمود عباس العقاد في كتابه :
(المرأة في القرآن) بيعت امرأة في أسواق إنجلترا لقاء «شلتين» ، وحتى نهاية القرن
التاسع عشر في إنجلترا ظلت مجردة من حقها الكامل في التقاضي وتملك العقار ، وفي
فرنسا محرومة من أهليتها للتصرف في مالها إلا بموافقة زوجها .

الحقوق الأساسية للمرأة في المجتمع :

إن كلمة حق ينبغي أن تكون محددة واضحة بحيث تعنى ما يملكه الإنسان من قدرة على
التصرف ومن مكنات خاصة تعود عليه بالنفع في حياته ، والحق بهذا المعنى كفله الشرع
للمرأة المسلمة - كما سيوضح بعد - وحين تطلب المرأة المسلمة - في المجتمعات الإسلامية
حقوقها ينبغي أن نلتزم بهذا المعيار حتى تزيد قدرتها على التصرف وحتى يكون لها من
المكنات ما يفتح أمامها طرق التقدم لنفع نفسها وأسررتها والمجتمع الذي تعيش فيه .

إن ثمة خلافاً في المبادئ ينبغي أن نشير إليه ابتداء في موضوع حقوق المرأة في
المجتمع ، نحن كمسلمين نجعل الشريعة أساس الحق فكل ما أعطته الشريعة للمرأة من
حقوق يجب التسليم به والخضوع لأحكامه من الرجال والنساء ومن عامة الناس وأولى الأمر
في المجتمع المسلم ، فالشريعة أساس الحق ومصدره وسنده وسبب الالتزام به . . ولكن في
المجتمعات التي تبعد جاهدة عن الهدى الإلهي يكون الحق أساس الشريعة . . فكل ما يراه
الناس صالحاً - للرجال أو النساء - يصير حقاً ويكون هو أساس شريعتهم الاجتماعية ، فإذا
رأى المجتمع أن يكون للمرأة حق في إباحة نفسها للرجل - دون عقد زواج مثلاً سارت
نظمهم وقوانينهم على ذلك ويصبح هذا حقاً لها - فما يراه الناس في شؤون المجتمع
وشؤون الرجال والنساء والأخلاق والسلوك هو الذي يؤسس النظم والشرائع - وهي تتغير
بحسب ظروف الزمان والمكان والمصالح والأهواء ولشد ما تغير النظر إلى المرأة - كما ذكرنا
من قبل وصار من النقيض إلى النقيض من مكان لآخر ومن زمن لغيره .

إن مشاركة المرأة في المجتمع الإسلامي هي بطبيعتها مشاركة في النطاق الاجتماعي
والإنساني وكل مجتمع يتميز بخصائص معينة تفرضها عليه وتوجهه إليها مبادئ وأصول كلية
دينية أو عرفية ، وبالنسبة للمجتمعات الإسلامية نجد ولاشك عدة مبادئ حاكمة - وهي

مبادئ دينية ، هناك التزامات دينية تتعلق بالرفق بالمرأة وإبعادها عن مشقات الحياة الاجتماعية وتكاليفها القاسية وذلك مراعاة لرسالتها الجليلة فى استمرار الحياة وفى تربية الأجيال القادمة . . وهناك التزامات خلقية تتعلق بطهارة المجتمع ووجوب الابتعاد عن الدنس والفجور والفحشاء . . وهى التزامات تقع على عاتق الرجال والنساء معاً - إلى جانب التكاليف الدينية العامة فى العبادات والمعاملات . إن المجتمع الإسلامى ينظر إلى مشاركة المرأة للرجل فى المجتمع فى نطاق هذه القيم والالتزامات التى وضعت أساساً لتمييز العالم الإسلامى وضمان بقاءه وتقدمه ونموه نمواً حقيقياً كمجتمع إنسانى سليم مظهراً وجوهراً . . مجتمع يصادر الأسباب التى تناولتها تقارير الأمم المتحدة ، والتى تدل على مقدار الشقاء الذى تلقاه المرأة فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين . . وبعد الاعتراف الكامل والشامل بحقوق المرأة من جانب الأغلبية الساحقة من المجتمعات الإنسانية المعاصرة لم تستطع المرأة أن تضمن لنفسها السعادة الأسرية ولا المشاركة السليمة فى المجتمع ، وليس المقصود أن يكون المجتمع الإسلامى صورة من مجتمعات إسلامية سابقة تاريخياً . . ولكن المطلوب أن يكون مجتمعنا إنسانياً فى نظرته إلى المرأة ومجتمعنا عادلاً فى توفير كافة الحقوق التى تحتاج إليها لتحقيق ذاتها وتفيد المجتمع بطاقتها وقدراتها ، ومجتمعاً فاضلاً فى النظر إلى المرأة زوجة وأماً واختاً وابنة وزميلة فى العمل وشريكة فى الحياة الاجتماعية من أجل الخير للأسرة وللمجتمع .

ونتكلم عن حق المرأة فى التعليم وحققها فى العمل وحققها فى المشاركة الاجتماعية العامة الإنسانية وهى أقوى مظاهر مشاركة المرأة للرجل وأكبر دليل على المساواة بينهما خارج نطاق الأسرة كما أنه يتفرع عنها كافة الحقوق التى تشارك المرأة بمقتضاها فى حياة المجتمع إلى جانب الرجل .

ولابد بعد ذلك من ذكر الخصائص المتميزة للمجتمع الإسلامى والتى تتم مشاركة المرأة فيه من خلالها وبمزاياها من المرأة والرجل أو منهما معاً .

وهذه الطريقة فى عرض حياة المرأة المسلمة وحقوقها فى المجتمع المسلم أكثر دقة وأشدّ إيضاحاً لمركز المرأة ووضعها من الطريقة التى يجرى عليها من يجعلون حياة المرأة فى المجتمعات غير الإسلامية الغربية والأوروبية بالذات - هى المثال الذى يحتذى - ويتناولون من حياة المرأة الغربية ما يعتبرونه حقاً للمرأة - بما أنه حق للرجل ، وهى طريقة أدت فى

نظرى إلى انتفاص المرأة فالرجل بما يناله من حقوق هو المثال الذى تجرى المرأة لتلحق به - الحرية الشخصية الكاملة هى أكبر مظاهر المساواة عند هؤلاء - مع أن الحرية الشخصية للرجل ووفق مفاهيمهم أدت إلى شيوع الفساد بين الرجال وفى المجتمع كله - إن الحرية كلمة رفيعة القدر ولكن الغالبية من الناس تغنى الكلمة أكثر مما تحاول فهم معناها الحقيقى وأثرها فى إطلاق طاقات الإنسان وقدراته وإظهار إبداءه ونشر ذلك فى المجتمع الذى يعيش فيه وفى فهم بعض الناس يضيق معنى الحرية الفردية لكى يصبح حقاً فى التمسك بالإنانية وإنكار الآخرين واتباع الأهواء والمنافسة على اللذات والمنافع وحدها ، وحين نتكلم عن حق المرأة فى التعليم والعمل وفى المشاركة الاجتماعية العامة بكل ميادينها نتحدث عن حرية المرأة المسلمة وعن تساويها مع قرينها الرجل ونتحدث عن الحرية التى ترفع شأن المرأة والرجل والمجتمع كله .

إن حق التعليم وحق العمل من القوة بحيث يتعين نسبتها إلى المجتمع وحياته وليس إلى فرع من نشاط المجتمع السياسى أو الاقتصادى فيه ، فالتعليم والعمل كلاهما «قيمة إنسانية» ومطلب إنسانى ويتعلق «بقيمة الإنسان» قبل أن يتعلق بحقوقه مهما تعددت أنواعها . . ويظهر حق التعليم وحق العمل فى الشرع الإسلامى ظهوراً بينا . . ومنذ نشأة المجتمع الإسلامى الأول وعلى سند من القرآن الكريم والسنة الشريفة ، وربما لا يتميز الحق فى التعليم والعمل للمرأة على أنه حق إنسانى واجتماعى للمرأة إلا فى الإسلام فلم يكن مسلماً بهذه الصورة كحق إنسانى فى الحضارات القديمة السابقة على الإسلام .

حق التعلم واكتساب المعرفة :

لاشك أننا نجد فى تعاليم الإسلام التى وردت فى القرآن الكريم أو السنة النبوية دعوة للتعلم واكتساب المعرفة . . إذ هو الوسيلة الأولى لمعرفة الدين والاستدلال على أصوله وأركانه الأساسية . . ومنذ نزول القرآن الكريم كان التعلم واكتساب المعرفة هدفاً للمسلمين عامة - لا بطريقة معينة أو لطائفة خاصة (دون النساء) أو لرجال الدين وحدهم كما هو الشأن فى كل الحضارات القديمة - كانت الدعوة إلى الإسلام فى جوهرها تعتمد على التعليم وزيادة المعرفة الإنسانية لدى الناس . . ومن الأدلة المشهورة والقاطعة على صدق ذلك أن

أول آية من القرآن الكريم حملها الوحي إلى النبي ﷺ هي : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾^(١) ، والسورة التي بها هذه الآية هي سورة العلق ، وقد دعا القرآن الكريم في عشرات الآيات وفي سور عديدة إلى العلم والتفكير في الكون كله بما يحتويه من عجائب المادة والخلق الإنساني ، ونجد القرآن الكريم وهو يحرص على التسوية بين الناس جميعاً ، ويؤكد هذه القاعدة الأصلية - نجده مع ذلك يفرق في وضوح بين قيمة الإنسان الذي يعلم وبين الذي لا يعلم - فيقول تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٢) . . . فاعلم وطلبه والحق فيه وتفضيل العلماء على غيرهم أمر مؤكد في القرآن . . بل إنه يربط بين الإيمان السليم وبين العلم فيصف العلماء بأنهم أتقياء يخافون الله فيقول تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(٣) ، والتقوى هي : الخشية من الله عز وجل وهو طريق مفتوح للرجل والمرأة معا . . ولقد حضت السنة النبوية بطريقة مباشرة على طلب العلم والسعى في سبيله وتفضيله على سائر الأنشطة الأخرى حتى ما كان منها متعلقاً بنوافل العبادة . . إذ نجد الرسول ﷺ يقول : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » . . كما يدعو الرسول ﷺ إلى طلب العلم مهما لاقى الإنسان من المشقة والتعب في سبيله فيقول : « اطلبوا العلم ولو في الصين » . . وفي أحاديث كثيرة يفضل الرسول ﷺ مجلس العلم على ما سواه من المجالس حتى مجالس العبادة ويشير من يطلبون العلم بأن الحياة كلها بما فيها من كائنات تهتم بهم وقد ورد في الأثر : « أنه ليستغفر لطالب العلم حتى الحيتان في البحر » ولن تجد صعوبة بعد ذلك التوجيه الديني في طلب العلم والاهتمام به كواجب ديني في القول بأن المرأة المسلمة داخلة حتماً في هذا الوجوب ومطالبة بالعمل بمقتضاه . . بل إن حديث الرسول ﷺ : « طلب العلم فريضة على كل مسلم »^(٤) ، وبعض الروايات فيها زيادة : « ومسلمة » خطاب بطلب العلم ليس قاصراً على الرجل وحده سواءً في آيات القرآن الكريم أو في السنة النبوية ، فكانت الآيات والأحاديث عامة تتوجه إلى الرجل والمرأة على السواء . . لأن حق التعليم واكتساب المعرفة يعده الإسلام من الحقوق المتعلقة بكيان الإنسان ذاته ، والتي لا يتصور أن يكون فيها تفرقة كما قدمنا . . فهذا الحق مرتبط بالتسوية الأساسية في التكليف والجزاء للرجال والنساء .

(٢) سورة الزمر ، الآية ٩ .
(٤) الجامع الصغير ، رقم : ٣٨٠٨ .

(١) سورة العلق ، الآية : ١ .
(٣) سورة فاطر ، الآية : ٢٨ .

وقد فهم المسلمون منذ بداية الإسلام أن المرأة مطالبة بالتعلم كالرجل وبأنها تستوى معه في تحمل التكليف بأوامر الدين ونواهيه ، وعلى ذلك ينبغى عليها أن تتعلم القرآن وأن تستمع إلى أحاديث الرسول ﷺ وكان ذلك يجرى بصورة طبيعية في المجتمع الإسلامى منذ نشأته . . . وكانت آيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ تغطى كل فروع المعرفة الأساسية التى يتطلع إليها الإنسان والتى تضمنتها الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة - وبمعرفة ما يتعلق بالدين وأركانه وأحكامه وعباداته ومعاملاته ، وبالدينيا فى الأخلاق والقصص والأمثال والحكمة والتاريخ وآيات الله فى الكون المنظور ، وسننه الكونية والاجتماعية ، تضمن القرآن كل ذلك وأكثر منه - وكان التعليم يشملهم كله - للرجال والنساء - فلم تكن ثمة معرفة قاصرة على الرجال - كعلوم الدين فى المحاضرات السابقة - وبلغ من حرص النساء على طلب العلم أن طلبن من الرسول ﷺ - مساواتهن الكاملة فى التعلم منه مباشرة - ولم تتردد المسلمات الأوليات فى السؤال عما يعنيهن من أمر الدين والدنيا والتوجه إلى الرسول ﷺ بالسؤال - هذه نقلة حضارية لم تكن قائمة من قبل وكانت بعض النساء لا يترددن فى سؤال الرسول واستيضاحه ما يقول أو حتى الجدل فيه وقد أورد القرآن : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ۝ ﴾^(١) ، كما يروى البخارى أن الرسول حين حض النساء على الصدقة وذكر أمامهن أنهن ناقصات عقل ودين - سأله إحداهن وكانت امرأة جزلة أى (قوية الرأى) عن معنى الحديث فأفادهن بأن شهادة إحداهن نصف شهادة الرجل وأنهن لا يصلين حين تكون إحداهن حائضاً^(٢) - كما توجهت النساء بأسئلتهن إلى الرسول دون نكير من أحد من الرجال - وسألت النساء فى أمور العبادات والمعاملات وأجابهن الرسول^(٣) .

ولم يكن جلوس النساء إلى الرجال فى طلب العلم والسؤال عنه شائعاً بل كانت عناية النساء بطلب العلم والمعرفة قليلة فى المجتمع ، وبفضل الإسلام انبثقت الرغبة فى تعلم

(١) سورة المجادلة ، الآية : ١ .

(٢) البخارى ، كتاب الحيض ، ج١ ، ص : ٤٢١ .

(٣) تراجع أمثلة وردت فى صحيح البخارى عن السؤال عن الطهارة وعن الصدقة وعن الأخذ من مال الزوج ما يكفى دون علمه وعن وصل الشعر وعن الحج نيابة عن الميت وعن خروج المطلقة من البيت الأجزاء : ١ ، ٤ ، ١١ ، ١٢ .

أمر الدين والدنيا لدى الناس ، وكانت السنة النبوية الشريفة أعظم دافع لهن إذا أجاب الرسول ﷺ على تساؤلات النساء في كل الأمور ، وبلغ اقتناع النساء بحقهن في طلب العلم والمعرفة من الرسول مباشرة أن طلبن منه أن يخصص لهن يوماً للاستماع إلى أحاديثه الشريفة ، فقد روى البخارى أن جماعة من النساء ذكرن للنبي ﷺ أن الرجال وحدهم يستأثرون بحديثه وتعليمه وطلبين من النبي ﷺ أن يخصص لهن يوماً يستمعن فيه إليه فأجابهن إلى ذلك^(١) .

ولم يكن هناك نوع من المعارف أو العلوم قاصر على الرجال أو يمتنع على النساء بالذات ، ولم يكن النساء يترددن في سؤال الرسول ﷺ عن أى شأن من شؤون الدين أو الدنيا ، ويتطلب معرفة الحكم الشرعى فيه ، وكان ذلك يتناول أدق الأمور الشخصية التى تهم المرأة بالذات ، مثل كيفية الطهارة وحقوقهن على الرجال ، كما يتناول المسائل العامة سواء بسواء ، إذ لم يكن المجتمع الإسلامى فى عهد الرسول ﷺ هو مجتمع الرجال فحسب بل كان للنساء شأن كبير فيه ، وكان اهتمامهن بكل أنشطة المجتمع وما فيه من أحداث ووقائع تؤثر على حياة المسلمين ، ولم يكن ذلك منهياً عنه شرعاً ولا كان محل اعتراض من أحد من الرجال ، وقد كان المجتمع الإسلامى فى صدر الإسلام بالذات يعتبر أن المرأة مطالبة بأن تتعلم ما يفيدها من أمور دينها ودنياها سواء كانت أمورا خاصة أو عامة .

ولاشك أننا لا نستطيع أن نحصر الشهيرات من النساء اللاتى كن على قدر كبير من العلم فى المجتمع ، ويذكر التاريخ الإسلامى لنا أن عمر بن الخطاب وهو الخليفة الثانى للدولة الإسلامية قد أسلم فى واقعة مشهورة .. إذ ذهب إلى بيت أخته فاطمة التى كانت قد أسلمت وكان فى نيته ردها عن اعتناق الدين الجديد .. ولما لقيها سألها فى غلظة عن الدين الجديد واعتناقها له لكى يتحقق من هذا الخبر الذى سمعه عن إسلامها ولكنها فاجأته بإقرارها بذلك ، وقرأت أمامه ما كانت قد تعلمته من آيات القرآن ، فأسلم على أثر ذلك ، وكان هذا الأمر فى بداية الإسلام وقبل أن يعم نوره ، وتعلم المؤمنون والمؤمنات من الرسول ﷺ مباشرة ونقلًا عن أصحابه فى حياته ﷺ وتبوأ أمهات المؤمنين

(١) البخارى ، كتاب الاعتصام ، ج١٧ ، ص : ٥٥ .

مثل عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما مكانة علمية رفيعة فى نظر المسلمين والمسلمات . . إذا كان يؤخذ عنهن حديث الرسول ، وخلال عشرات قليلة من السنين ظهرت المرأة المسلمة راوية الحديث الشريف والداعية إلى الله على بصيرة ، والأديبة والشاعرة والفقيهة وكان ذلك فى بداية القرن السابع الميلادى ، والسيدة سكينة بنت الحسين كانت تشتهر بموهبتها فى الأدب وفى النقد الأدبى بالذات ، واشتهرت أيضاً بالعلم والصلاح الشيخة شهرة التى كانت تلقب بفخر النساء التى أخذ عنها الإمام الشافعى صاحب المذهب المعروف جانباً من علم الحديث ، وقد أدت الصلاة على جثمانه بعد وفاته بمصر ، هذا عدا الكثيرات من النساء فى سائر فروع المعرفة الإنسانية كالسيدة رابعة العدوية التى اشتهرت بشعرها الرقيق فى الزهد ، والشاعرة الخنساء التى أجادت وصف مشاعر الحزن والأسى على وفاة أخيها وأبنائها يروى ابن خلكان فى وفيات الأعيان - أن العالم الإسلامى الكبير - أبو حيان التوحيدى - ذكر أن من أساتذته فى العلم مؤنسة الأيوبية بنت السلطان العادل وهو شقيق صلاح الدين الأيوبي ، وكذلك شافية التيمية وزينب البغدادية بنت الطبيب عبد اللطيف البغدادى ، وقدر العالم الإسلامى أبو حيان معروف ومنه يتضح قدر من أخذ عنهم العلم .

وينبغى أن نفرق هنا تفرقة واضحة بين مكانة المرأة ورعايتها حين تكون هذه المكانة مؤسسة على الفطرة وعلى الشرائع والآداب وبين أن تكون هذه المكانة أساسها اعتبار المرأة وسيلة للاستمتاع من الرجال ، فقد كان المجتمع الرومانى يهتم بالمرأة لا على أساس شريعة تكرم المرأة أو قيم تدعو إلى العلم ، ولكن على أساس ما تقدمه المرأة للرجل من متعة ، وهنا نجد أن مكانة المرأة فى الإسلام والاهتمام بها أساسه الأول الشريعة الإسلامية وما وضعته من أحكام خاصة بحقوق المرأة وتسويتها بالرجل فى الكيان الإنسانى ، ولا بد أن نذكر حقيقة تاريخية وهى أن مكانة المرأة على هذا النحو الإسلامى كانت معدومة فى كل الحضارات الأولى ففى شريعة (مانو) لم يكن يعرف للمرأة حق مستقل عن الزوج أو الأب إذ كان على المرأة أن تنسب إلى (رجل) وتكاد تنتهى بانتهاء هذه النسبة بموت الرجل ، وفى شريعة حمورابى نجد أيضاً مثلاً واضحاً على اعتبار المرأة فى عداد الأشياء ، فإذا قتل إنسان (بنت) رجل آخر وجب عليه أن يسلمه ابته حتى يقتلها أو يسترقها ، وفى حضارة اليونان فى (أسبرطة القديمة) كان أرسطو يعيب التسامح مع النساء ، ولم تنبه امرأة فى هذه الحضارات فى مجال العلم والأدب أو الفن ، أما حضارة الرومان فيكفى القول الرومانى

الشهير : (إن المرأة قيدها لا ينزع ونيرها لا يخلع) والاستثناء الوحيد على هذه القاعدة قبل الإسلام هو فى الحضارة المصرية القديمة ، فكان للمرأة المصرية القديمة أن تملك وأن تراث وأن تتولى رعاية الأسرة ، وكان ذلك مؤسساً على الآداب والتقاليد المصرية القديمة التى كانت تعرف للمرأة قدراً كبيراً من الاحترام ، وتدل عليه الآثار العديدة والكتابات الكثيرة عن الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة .

ويقول الأستاذ الشيخ : محمد عبده - أنه إذا كان ما يجب على المرأة أن تتعلمه من أحكام العقيدة والدين محدوداً . . فإن ما يطلب منها أن تتعلمه لنظام بيتها وتربية أولادها ونحو ذلك من أمور الدنيا يختلف باختلاف الزمان والمكان والأحوال ، كما يختلف ذلك بالنسبة للرجل ، ونلاحظ أن هذا الرأى يستند فى جوهره إلى عدم التفرقة بين الرجل والمرأة فى شأن الأهلية للتعليم - وهو مبدأ إسلامى أصيل ، وهذه القاعدة وهى خضوع ما يطلب من العلم والمعرفة لظروف المكان والزمان والمصالح المتغيرة هو مبدأ يفيدها فى حياتها فبعض الأعمال لا يناسب المرأة . . وإذا دخلت فيها تخلفت عن الرجل بسبب فطرى . . فالمرأة لها حق فى اكتساب أنواع المعارف كلها وليس عليها قيد فى ذلك ولكن مصلحتها كامرأة لها رسالتها فى الحياة أن تطلب المفيد والنافع من العلم والملائم لفطرتها ورسالتها وما تقوم به من أعباء الأسرة وفى المجتمع^(١) .

حق العمل :

يعتبر حق العمل وكسب الرزق من الحقوق الاجتماعية للمرأة فى الإسلام . . وليس هناك فى الشرع الإسلامى ما يمنع المرأة من العمل فى أى مجال يباح للرجل أن يعمل فيه ، والعبرة فيما يرد من أحكام شرعية تخص المرأة فى عملها ليست بالعمل ذاته مادام مشروعاً ومباحاً للرجل . . ولكن العبرة بما يحيط بالعمل ، فإذا كانت ظروف العمل أو مشقته لا تقوى عليها المرأة كالقتال فى الحرب أو العمل فى إقامة الطرق والسدود وأعمال التعدين والمناجم وسائر الأعمال الخطرة فإن هناك التزاماً اجتماعياً عاماً فى المجتمع الإسلامى وهو رعاية المرأة والتخفيف عنها ، ولا يمكن إغفال تلك الرعاية لأن لها أصلها الدينى والشرعى

(١) إنتاجية مجتمع ، د. محمود محد سفر ، الكتاب العربى السعودى ، الطبعة الأولى ، ص ٦٩ - ٧٤ .

فما يوجب على المجتمع أن يتكفل بها وأن تظهر في نظمته وقوانينه ، ولذلك فإن مراعاة أحوال المرأة في العمل مثل تخفيف ساعاته ومنحها بعض التيسيرات في تخصيص وقت لأداء واجبات الأمومة - كالرضاعة - أو منع تشغيلهن ليلاً أو في أماكن لا تتوفر فيها حماية كافية لهن - كل هذه التسهيلات التي نجدها في قوانين ونظم العمل في البلاد الإسلامية والدول المتقدمة تستند إلى قاعدة إسلامية أصيلة مستمدة من القرآن الكريم والسنة ، ولذلك فإن المرأة كقاعدة عامة لا تكلف بهذه الأعمال الشاقة مع أنه لا مانع من الشرع إذا أدتها المرأة - فالعمل في ذاته غير محرم عليها ولكن ينظر إلى قدرتها البدنية والنفسية عليه وإلى ما يعرضها للمشقة الزائدة أو الضرر في بدنها أو نفسها أو عرضها - وهذا أمر يرتبط ولاشك في كل زمان ومكان بصالح المرأة ومصالح المجتمع كله .

لقد مارست المرأة كل الأعمال تقريباً في عصر النبوة - أعمال البيت والرعى^(١) ، ومارست زراعة الأرض وجزاز النخل^(٢) وهي أعمال شاقة - وعملت المرأة للخدمة في أعمال المنزل ، كما أن بعض النساء كن يدرن أعمالاً حرفية مثل النسيج وبيع العطور^(٣) ، وشاركت المرأة المسلمة حتى في أعمال الجهاد بما يتفق مع قدراتها وأهليتها للعمل فقد صاحبت النساء الجيش الإسلامي في أول عهده وكان النبي ﷺ على رأس هذا الجيش ، وعرف من النساء المسلمات من كن يتصدرن هذا النشاط مثل أم عطية الأنصارية والربيعة بنت معوذ - وكان عمل المرأة في المجهود الحربي يماثل ما يحدث الآن في الغالب مداواة الجرحى (كما كانت تفعل ربيعة الأسلمية) وصنع الطعام للجيش ورد الجرحى إلى المدينة والمشاركة في نقل الموتى^(٤) ، ولكن مسؤولية المرأة عن العمل لا يدخل فيها العمل الخطر أو الشاق أو الذي يعرضها لضرر بدني أو نفسي فالشرع يعفيها من الالتزام بالقتال - فهو واجب شرعاً عند تحقق الضرورة الداعية إليه على الرجال فقط دون النساء ، وإن لم يكن هناك ما يمنع المرأة شرعاً من ممارسة القتال . . فقد قاتلت النساء في عهد الرسول ﷺ في معارك

(١) البخارى ، كتاب الذبائح والصيد ، ج٢ ، ص : ٥١ .

(٢) البخارى ، كتاب الزكاة ، ج٤ ، ص : ٨٧ .

(٣) البخارى كتاب البيوع ، ج٥ ، ص : ٢٢ .

(٤) فتح البارى ، ج٨ ، ص : ٤١٥ ، البخارى ، كتاب الجهاد ، ج٦ ، ص : ٢٤٠ ، وقد أسهم النبي ﷺ للمجاهدات من المسلمات - يراجع حسن الأسوة فيما ثبت عن الله ورسوله في النسوة ص ٢٩٠ .

المسلمين مع الكفار مثل (نسيية بنت كعب) وهى أم عمارة التى قاتلت بجوار النبى ﷺ فى غزوة أحد .

وكذلك الأمر إذا كان العمل الذى تقوم به المرأة يعرضها للتبذل أو الانحراف ، فإن الشرع ينهى عنه صيانة للمرأة ، ومن ناحية أخرى فقد سبق أن ذكرنا أن حقوق المرأة - وحتى حقوق الرجل - لا ينظر إليها مستقلة وفى مواجهة بعضها بعضا ، وإنما يكون النظر إلى الأسرة فى المجموع الزوج والزوجة والأبناء ، ولذلك فإن عمل المرأة مقيد بالآ يكون فيه ضياع لمصالح الأبناء بتركهم دون رعاية مع حاجتهم إليها لاسيما فى السنوات الأولى من العمر فالمرأة أول الخاسرين إذا كسبت مالا وضيعت الأولاد .

هذا بوجه عام هو ما يحد من مجالات عمل المرأة ، ولا يكاد يوجد تفرقة فى مجالات العمل تعتمد على الجنس وحده كعميار للتفرقة - وإذا كانت الحياة الاجتماعية والظروف الاقتصادية تقوم فى الغالب بقصر مجالات معينة على الرجال أو النساء . . فإن ذلك قد يكون مقبولا من وجهة النظر الإسلامية ، إذا كان يؤدي إلى إعفاء المرأة من المشقة الزائدة - أو صيانتها من التبذل أو الانحراف ، ومن حسن الحظ أننا نجد أمثلة كثيرة لأعمال عديدة قامت بها المرأة فى حدود الشرع الإسلامى ، بل أن من هذه الأعمال ما كان شاقا أشد المشقة كالقتال الفعلى فى الحرب ، والعمل الشاق خارج المنزل ، ويحكى لنا القرآن الكريم أن ابنتى شعيب وهى نبي كريم - خرجتا لسقى الغنم - حيث التقتا بموسى - عليه السلام - الذى قدر مشقتهما فى الحصول على الماء فساعدتهما فى السقيا حتى لا يعرضهما لمزاحمة الرجال ، مما يدل على جواز عمل المرأة فى أى عمل ولو كان شاقا إذا كانت هناك ضرورة ، كعجز الأب أو الزوج أو الاستغناء والتعفف . . وقد روى البخارى ومسلم فى صحيحهما : أن أسماء وهى بنت أبى بكر - الصاحب والخليفة - قد شكت من مشقة العمل الذى تقوم به داخل المنزل وخارجه^(١) .

(١) يراجع فى شأن عمل المرأة وشروطه كتاب «الحجاب وعمل المرأة» للشيخ عطية صقر ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سلسلة دراسات إسلامية العدد ٢٤٩ وقد ذكر فيه أن عمل المرأة بقدر الحاجة وشرط له رضا الزوج أو إذن ولى الأمر والتزام الأدب والعفة وعدم الخلوة والأمن من الفتنة وعدم ضياع حق واجب - وهى شروط ليس فيها تضيق بل هى ضرورة لكى يكون العمل ذاته منتجا ونافعا للمجتمع كما أن القاعدة فى أن العمل بقدر الحاجة قاعدة سليمة اقتصاديا واجتماعيا لأن العمل لا يطلب إلا لما يترتب عليه من فوائد للعامل وللمجتمع ص ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٦ ، ٧٧ .

ومع ذلك فإنه حتى فى زماننا المعاصر يجدر بنا أن نراعى ما تجرى عليه الأحوال فى بلاد عديدة إسلامية وغير إسلامية ، فمن غير الشائع تولى المرأة رئاسة الدولة كقاعدة عامة ، وأغلبية رؤساء الدول من الرجال مع الإقرار بأن حق المساواة الذى تؤيده الشريعة وتؤكداه الدساتير يجب أن يكون قائما فى المجتمعات الإسلامية^(١) .

٢- أما تولى المرأة القضاء بين الناس فإن الفقهاء من قديم تعرضوا لحكمه لأن القضاء ولاية عامة وهامة ، ويقول ابن رشد أن الفقهاء اختلفوا فى شأن اشتراط الذكورة فى القاضى فقال الجمهور أن الذكورة شرط فى صحة الحكم ، وقال أبو حنيفة بجواز تولى المرأة القضاء فى الأموال ، وورد عن الإمام الطبرى جواز قضاء المرأة على الإطلاق ، ويرجع هذا الخلاف كما يبين من أقوال الفقهاء إلى اعتبار القضاء ولاية تشبه الإمامة الكبرى عند البعض مما جعلهم يرفضون تولى المرأة القضاء ، ويرى ابن رشد أن الإمامة الكبرى ولاية خصها الإجماع بحكم المنع على المرأة أما غيرها من الولايات فهو جائز لعدم تخصيصها ولأن الأصل هو الجواز .

ونعتقد أنه لا دليل يقطع بمنع المرأة من الاشتغال بالقضاء أو تخصيص تلك الولاية بالمنع على المرأة ، وقد تقتضى المصلحة أن تتولى المرأة القضاء فى فرع أو نوع من أنواع الخصومات بحسب مؤهلاتها العلمية أو ملكاتها الفطرية .

ولم يثر خلاف بشأن جواز عمل المرأة خارج منزلها فذلك أوضح وأقوى من أن يثور بشأن خلاف حتى ما ورد فى كتب الفقه الإسلامى لا اعتراض فيه على مجرد العمل^(٢) بل على أمرين هما نوع العمل وظروفه ، فقد ثار الخلاف فى شأن تولى المرأة الإمامة العظمى أو رئاسة الدولة فى زماننا - وفى تولى المرأة القضاء .

(١) يدرج بعض العلماء شرط الذكورة ضمن شروط الخلافة أو رئاسة الدولة يراجع نظام الحكم الإسلامى للدكتور محمود حلمى ط سنة ٧٠ دار الفكر العربى ص ٩٠ وكتاب النظم الإسلامية - الحلقة الثالثة للدكتور القطب محمد طبلية والإسلام والدولة ط دار الفكر العربى ص ١٧٣ ويرى عدم التوسع فى اشتراط الذكورة فى الولايات لأن الأصل هو المساواة بين الرجال والنساء فيها .

(٢) عملت المرأة فى صدر الإسلام فى الرعى والسقى وفى التجارة وفى الغزل وفى الزرع وفى التعليم وفى معاونة المجاهدين ، يراجع كتاب تحرير المرأة فى عصر الرسالة للزستاد عبد الحليم أبو شقة رحمه الله ح٢ مشاركة المرأة المسلمة فى الحياة الاجتماعية ص ٣٥٠ وما بعدها .

أما تولّى المرأة رئاسة الدولة فقد استدلت المانعون له بقول الرسول صلوات الله عليه وسلامه «لا يفلح قوم ولوا أمورهم امرأة» ويرى ابن حزم أن الحديث مقصور على رئاسة الدولة أو الإمامة العظمى^(١) ويرى البعض أن الحديث كان نبوءة من النبى ﷺ بانتهاء دولة فارس بعد أن تولت حكمها ابنة كسرى ، ويشترط الفقهاء فى الخليفة أن يكون ذكرا لما رآه البعض من نقص النساء عن رتب الولايات ، ولا بد من إيراد ملاحظة نراها هامة فى حكم المسألة وهى أن الإمامة العظمى التى يتحدث عنها الفقهاء والتى كانت تعطى الخليفة كل السلطات لم تعد الآن قائمة فعلا فالدولة فى غالبية الدول الإسلامية وغيرها تديرها مؤسسات وهيئات لكل منها سلطات محدودة واختصاصات معروفة وبعض الدول يكون فيها رئيس الدولة مجرد رمز أو يكون حكما بين السلطات عند اختلافها ، ويندر أن نرى رئيس دولة يملك كل السلطات والاختصاصات كما كان الأمر فى الخلفاء والسلاطين منذ قرون ، وهذا الأمر يجب أخذه فى الاعتبار لأنه يتصل اتصالا وثيقا بحكمة اشتراط كون الخليفة ذكرا لدى جمهور الفقهاء فترئاسة الدولة اليوم لا تعطى صاحبها ما كانت الخلافة تتميز به من سلطات كانت مطلقة فى كثير من العصور فى الدول الإسلامية وقد كان ذلك بعيدا عن فقه السياسة وأصول الإسلام الذى يدين الاستبداد والطغيان .

التأصيل الإسلامى للقواعد المتقدمة :

جرت آيات القرآن الكريم على التسوية بين الرجل والمرأة فى خصوص العمل ، والجزاء المترتب عليه بقوله تعالى : ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾^(٢) ، وهو شامل لعمل الدنيا والعمل للآخرة .

ويقول تعالى : ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾^(٣) .

وكذلك الآية الكريمة التى تدل على التسوية فى ثواب العمل وأجره فى الدنيا والآخرة : ﴿من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن

(١) المرجع السابق ص ٢٦٧ وما بعدها وفيه مناقشة للمسألة من الشيخ محمد الغزالي رحمه الله جديرة بالاعتبار والنظر لما فيها من سداد الرأى وتحرى المصلحة فى زماننا المعاصر .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٣٢ . (٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٩٥ .

ماكانون يعملون ﴿ .. فالأجر فى الدنيا والآخرة متساو للرجال والنساء على عملهم من أجل الدين أو الدنيا .

ومن الأحاديث النبوية التى تدل على أصل المساواة قول الرسول ﷺ : «النساء شقائق الرجال» .. وقوله ﷺ فى حجة الوداع : « ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنهن عوان لكم - ولا يكون العون ومعناه إلا فى عمل .. إن التأصيل الإسلامى لعمل المرأة وما ورد فيه من آيات فى القرآن الكريم أو السنة النبوية يظهر لنا حقيقتين :

❖ **الاولى :** أنه ليس هناك عمل يحرم بذاته على النساء لمجرد التفرقة بحسب الجنس أو القدرات الخلقية للمرأة فالله تعالى خلقها قادرة عقلياً وبدنياً على العمل كالرجل ، ولكن ما يحيط بالعمل ذاته من ظروف مثل زيادة المشقة فيه أو التعرض للخطر من ممارسته أو تعريض كرامة المرأة وحقوقها فى الصيانة والعفة إلى الانتقاص يجعل الأصلح للمرأة وللأسرة وللمجتمع أن تعرض المرأة عن هذا العمل - وقد كان ذلك هو الحكمة فى عدم فرض الجهاد على النساء لما فيه من الخطر والمشقة وعدم تحقق المصلحة العامة من وراء إلزامهن به - ومع ذلك فإن المرأة المسلمة فى عهد الرسول ﷺ جاهدت وقاتلت .

الثانية : أن عمل المرأة الأساس والذى يستجيب للفطرة الإنسانية وللمؤهلات والقدرات والخصائص المميزة للمرأة هو رعاية البيت وتربية الأبناء - وهو نوع من التقسيم الصالح والمحقق لمصالح المرأة والأسرة والمجتمع - وليس مبنياً على مجرد التفرقة بحسب الجنس وحده ، إذ الرجل يستطيع أن يشارك فى رعاية البيت والمرأة تستطيع المشاركة خارج البيت ولكن العبرة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية بما يحقق مصلحة الفرد والأسرة والمجتمع .

أما عمل المرأة فى صدر الإسلام فقد اتسعت مجالاته عما نراه الآن - وقد يبدو هذا القول غريباً - ولكنها الحقيقة ، فقد قاتلت المرأة قتالاً فعلياً فى المعارك التى كانت بين جيش المسلمين وجيوش أعدائهم ، وكان النساء بصحين المقاتلين فى المعارك ويداوين الجرحى ، وكان ذلك فى عهد الرسول ﷺ ولم يكن ذلك محل إنكار بل كان محل تقدير لدور المرأة ، فقد ورد أن النبى ﷺ أعطى لمن شاركت من النساء فى القتال نصيباً من المغنم ، ونحن نذكر ذلك المثل ابتداءً لأن مجاله مازال مغلقاً أمام المرأة إلى حد كبير حتى فى ذلك

العصر ، وربما يرجع ذلك إلى عدم الحاجة إليه كما كان الحال فى المجتمع الإسلامى للناس ، فإذا انتقلنا إلى مجالات أخرى وجدنا أن جميع أنواع العمل كانت مباحة للمرأة ، لقد كانت المرأة تاجرة تستثمر أموالها ، وتستأجر الرجال الذى تحتاج إليهم فى العمل ، وكانت المرأة تهتم بكل الأعمال فى المنزل أو خارجه . . ولم يكن هناك إنكار لأى عمل تقوم به المرأة أو محاولة لمنعها من أداء أى عمل نافع مادام مباحاً ومشروعاً ، ولا تتعرض معه المرأة للابتذال أو المشقة البالغة ، ولذلك فإننا نجد المرأة المقاتلة والصانعة والتاجرة والمعلمة التى يتلقى على يديها العلم . . وفى التاريخ الإسلامى ، لاسيما فى عصر التطبيق الإسلامى السليم ، وفى عهد الخلفاء الراشدين عرفت الكثيرات من النساء بأعمالهن الكبيرة فى مجالات عديدة . وكانت السيدة خديجة أول من تزوجها النبى ﷺ من النساء تعمل بالتجارة ووقفت بجوار النبى ﷺ فى بداية الدعوة وواجهت معه الصعوبات ، وتحملت بنت أبى سفيان الاضطهاد فى بداية الدعوة وصبرت عليه وهاجرت إلى الحبشة . . غير أن زوجها تنصر هناك وفارقه - ثم تزوجت النبى ﷺ . . وساهمت السيدة أسماء وهى فتاة صغيرة فى الإعداد لهجرة النبى ﷺ مع أبيها أبى بكر الصديق ، وكانت السيدة حفصة أم المؤمنين تحمى القراءة والكتابة وجادلت امرأة النبى ﷺ فى شؤون المرأة ونزل القرآن فى سورة المجادلة يحكى قصة هذه المرأة وجدالها ، ولا يزال أحد أبواب مسجد الرسول ﷺ حتى الآن يطلق عليه « باب النساء » تكريماً لهن وعرفاناً بقدرهن .

وإذا كانت الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية ومستوى المجتمعات الإنسانية من حيث التقدم والتخلف ، هى التى تتحكم فى تقسيم الأعمال فى مجتمع معين ، فإننا نستطيع أن نضع قاعدة الإسلام التى تتفق مع الشرع ومع مصلحة المرأة ومصلحة المجتمع ، أن المرأة تعمل إذا احتاجت إلى العمل أو إذا احتاج العمل إليها . . وهذه القاعدة يمكن تطبيقها فى كل مجتمع سليم . . فقد تدعو الحاجة إلى تخصيص أعمال للنساء كالتربية ، والتعليم الاطفال ، وقد تستغنى كثيرات من النساء عن العمل خارج المنزل ، إن التسوية فى حق العمل لا تعنى مطلقاً إزام كل امرأة بالعمل خارج المنزل . . ولا تعنى أن المرأة تعمل فى كل المجالات دون استثناء حتى ولو اقتضت الرأفة بالمرأة أو تقاليد وعادات مجتمع معين غير ذلك ، وكذلك لو تطلبت أسباب عامة مثل التخفيف من أثر البطالة فى مجتمعات معينة

فللمرأة رسالة أخرى فى البيت ، والمجتمع السليم هو الذى يستطيع أن يجعل عمل المرأة خارج بيتها مفيداً لها وللمجتمع كله دون أن يترتب عليه الإضرار بالمرأة . . إذ قد تدعو الحاجة إلى زيادة مساهمة المرأة فى البناء الاقتصادى والاجتماعى خارج المنزل ، فى وقت معين كأوقات الحرب - ولا يمنع الإسلام ذلك - وقد تدعو الظروف إلى أن تزيد المرأة من مساهمتها فى تنمية الأسرة ثقافياً أو صحياً أو اجتماعياً ، وذلك بالتقليل من مساهمتها فى العمل خارج المنزل وفى كل من الحالتين يبقى الميعار ثابتاً وموافقاً للشرع الإسلامى ، أن المرأة لها الحق فى العمل إذا احتاجت إلى العمل . وعليها أن تعمل إذا احتاج العمل إليها^(١).

إن القاعدة الإسلامية التى تسوى بين الرجال والنساء فى حق العمل . . كحق أصلى فى المجتمع الإسلامى تتمتع بقدر من المرونة يحقق فائدتها ويجنب المجتمع سلبياتها حين تتخذ القاعدة وسيلة للأهواء ولمجرد التظاهر والتقليد لمجتمعات معينة ويترتب عليها الإضرار بالمصالح العامة - إن أحداً لا يمارى فى أن عمل المرأة خارج المنزل يبدو ضرورياً فى كثير من المجالات كالطب والتعليم ولكنه لا يكتسب تلك الأهمية فى مجالات كثيرة أخرى - وهنا لا يستطيع أحد أن ينكر قدرة المرأة على القيام بهذه الأعمال مثل الرجل تماماً . . وقد تنفرد المرأة فى بعض الأحيان بقدرات أكبر - ولكن الذى ينبغى التنبيه إليه أن عمل المرأة فى جميع المجالات ودون ضوابط قد أدى إلى الكثير من الشقاء والتعاسة للمرأة^(٢) . فضلاً عن دفعها إلى التبذل والانحراف بسبب ظروف العمل فى وقته ومتطلباته أو القائمين به معها . . ويكفى أن تشير محاضر اجتماعات اللجان الخاصة بمؤتمر المرأة إلى ما تواجهه المرأة من الشقاء - قلة الأجر - التحرش الجنسى - الاستغلال - كبت رغبتها فى الأمومة . . مما يضعف أنوثتها ورسالتها نحو أبنائها .

١ المرأة والمشاركة الاجتماعية :

يُميز حقوق المرأة المسلمة - بعد أن تميزت كرامتها وقيمتها الإنسانية فى القرآن والسنة - أنها حقوق تعود عليها وعلى الأسرة وعلى المجتمع كله بالنفع والخير . . وأنها حقوق تنهض

(١) عمل المرأة ، الشيخ عطيفة صقر - مرجع سابق .

(٢) اراجع بحوث إسلامية فى الأسرة والجريمة والمجتمع د. حسن الساعاتى مكتبة سعيد رافت جامعة عين شمس

بالمرأة لتحقيق ذاتها وآمالها ورسالتها في الحياة . . وليست حقوقاً يقصد بها أن تنفلت المرأة من متطلبات الحياة الأسرية والزوجية . . وأن تصبح مجرد إنسان أنانى تفكر في نفسها خارج نطاق الأسرة وتطالب بما تعتقد أنه يحق لها حريتها الكاملة في نفسها أولاً وأخيراً ، وهو مبدأ مرفوض في الإسلام لا بالنسبة للمرأة . . ولكن بالنسبة للرجل أيضاً - لقد قيده الإسلام في نطاق الأسرة حين يريد أن يعدد زوجاته وحين يطلق زوجته فالزومه بالعدل والزمه بما يترتب على مفارقة الزوجة بالطلاق حتى لا تضيق المرأة أو يضيق الأبناء ، وألزم الإسلام الرجال والنساء معا بالعيش داخل الأسرة في نظام تشريعى يكفل لكل منهما حقوقا تعود على الأسرة جميعا بالخير . . وألزم الرجال والنساء معا بالعيش في مجتمع الطهر والعفة بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْعُؤُا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ (٢٠) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْعُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴿٢١﴾ . . هذا الأدب القرآنى موجه للرجال والنساء في المجتمع الذى يريد أن ينفى الفتنة عن نفسه ويقطع دابرها . . والحقيقة أن كل مجتمع إنسانى حتى فى أزهى عصور الإسلام بل فى حياة النبى ﷺ . . وقعت فيه جرائم تتعلق بالمرأة وطبقت حدود الله على مرتكبيها ، وليس الهدف أن يكون المجتمع الإنسانى مجتمعا للملائكة . . ولكن الهدف الذى ينبغى تحقيقه أن يتسلح المجتمع بالخلق القويم والقيم السليمة ويتميز بالعفة وأن يقطع أسباب الانحراف - وهذا ما أوجبه الإسلام على الرجال والنساء معا . . والقرآن الكريم يذكر المؤمنين بقواعد عديدة تحفظ للمجتمع عفته وطهره فى علاقة الرجل بالمرأة فى المجتمع . . فالمرأة ليست معزولة عن الرجل عزلا كاملا لأن لها حق التعليم ولها حق العمل مما يفرض عليها غالبا أن يكون لها اتصال بالرجل ، وقد بدأ هذا الاتصال واضحا وظاهرا فى عصر النبى ﷺ فلم يكن مجتمع المسلمين منقسما إلى مجتمع للرجال وآخر للنساء ولم يكن هناك عزل بينهما فى شؤون الحياة وأمور المجتمع ، وكان لقاء الرجال والنساء يتم بحسب ما تفرضه المشاركة فى الحياة وبحسب المصالح الدينية والدنيوية لهما - وقد ذكرنا لقاء النساء بالنسبى ﷺ وتعلمهن منه وسؤالهن له عما يجهلن من أمور الدين والدنيا ، وحضرت النساء صلاة الجمعة فى المسجد وصلاة الكسوف وهى مناسبة جامعة^(٢) بل إن الرجال ذهبوا إلى بيوت النبى ﷺ يسألون أمهات المؤمنين عن أمور الدين^(٣) - وروى

(٢) البخارى ، ج ٣ ، ص ٤٧٩ .

(١) سورة النور ، الآية : ٣٠ ، ٣١ .

(٣) البخارى باب الترغيب فى النكاح ، ج ١١ ص ٤ .

البخارى أن الأمة أو الجارية كانت تأخذ بيد الرسول ﷺ فى الطريق سائلة حاجتها^(١) وفى بداية الإسلام بل فى الفترة التى عانت فيها الدعوة إلى الله هاجرت النساء إلى بلد بعيد - عبر البحر - إلى الحبشة مع الرجال فرارا بدين الله وبايعت النساء النبي ﷺ على الإيمان والطاعة ومكارم الأخلاق وأورد القرآن الكريم ذلك ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ قَبَائِعِهِنَّ وَأَسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ﴾^(٢) فالمجتمع كان واحدا لا عزلة فيه ولا تقسيم فى حياة الناس اليومية سواء فى أمور الدين أو مصالح الدنيا .

ولكن الذى يميز هذا الاتصال وهذا التعاون ويزين مشاركة المرأة للرجل فى كافة أمور الحياة - فى الدين والدنيا وخارج البيت هو الخلق القويم واحترام كل من الرجل والمرأة للآخر وإحسان الظن به - لقد هدف الإسلام إلى جعل ذلك فى أزكى الصور وأطهرها وأحفظها لكرامة المرأة ومصلحتها . . بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ﴾^(٣) . . والجلباب ما كان ساترا للمرأة من أعلاها إلى أسفلها وهو الثوب الخارجى وينهى القرآن الكريم عن تبرج المرأة خارج البيت ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾^(٤) . . والتبرج هو إظهار الزينة ومفاتن المرأة لغير زوجها ويحذر القرآن الكريم المجتمع كله من طائفة من المجرمين ويتوعدهم بالعذاب لأنهم يحبون أن تشيع الفاحشة فى المجتمع السليم ، ويبدلون جهودهم فى تزيينها للناس وفى تسهيل أمرها وإقناع البسطاء والعامة بأن أمرها هين يسير - بقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾^(٥) . . وفى المجتمع المسلم تبدو حرمة البيوت فلا يدخلها الناس اقتحاماً ولا جراً على أهلها من الرجال والنساء ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾^(٦) . وينهى الإسلام عن التلصص والتجسس وسخرية الناس

(٢) سورة المتحنة ، الآية : ١٢ .

(٤) سورة الاحزاب ، الآية : ٣٣ .

(٦) سورة النور ، الآية : ٢٧ .

(١) البخارى كتاب الادب ، ج١٣ ، ص ١٠٢ .

(٣) سورة الاحزاب ، الآية : ٥٩ .

(٥) سورة النور ، الآية : ١٩ .

من الرجال والنساء من بعض^(١) كما يدعو البالغين من الأبناء والبنات إلى الاستئذان على الناس قبل الدخول عليهم في أماكنهم الخاصة^(٢) .

فالتشريع الإسلامى يضع القواعد العامة التى يسير عليها المجتمع الطاهر العفيف رجاله ونساؤه^(٣) فاللقاء بين الرجل والمرأة مبناه وجود مصلحة دينية أو دنيوية من وراء هذا اللقاء والاتصال - وليس مقصودا به تحصيل اللذة بالاقتراب من المرأة والنظر إليها كموضوع للاستمتاع فحسب - فالمسلم والمسلمة كلاهما مأمور بغض البصر يقول تعالى ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾^(٤) وهو المجتمع الذى يتبادل فيه الرجال والنساء القول المعروف يقول تعالى ﴿ وَكُنْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ فلا مجال لحديث الإفك ولا لحديث الفحش ولا إثارة الغرائز أو التحرش بالمرأة عند اللقاء فى عمل أو تعليم أو مشاركة للرجال والنساء فى أمور المجتمع ، لقد بايعت المرأة الإمام الأعظم للمسلمين وهو عمل يعد من أعمال المشاركة السياسية ، ولقد التقى الرجال والنساء فى أماكن العلم والعمل ومواطن الجهاد وأسواق التجارة ولم يكن هدف المسلم الحق أن يخلو بامرأة أو يلمسها بشهوة أو يتحرش بها بالقول أو الفعل^(٥) ، وهو للأسف ما يجرى فى كل المجتمعات الآن ويلقى على فكرة مشاركة المرأة ظلالة كثيفة من الشك والرفض ويفتح الباب للتضييق عليها أشد الضيق سدا لذرائع الفساد ومنعا للفتنة - كان اللقاء الذى جعله الإسلام محققا للمصلحة ولمقاصد الشرع هو لقاء الرجال بالنساء جمعا على أدب الإسلام وليس لقاء الرجل بالمرأة فى خلوة يكون ثالثهما الشيطان .

والحقيقة أنه لو التزم الرجال والنساء أدب الإسلام لما تعقدت أمامهم مشكلات ما يسمونه بالاختلاط الذى يسود الحياة الاجتماعية اليوم ولا يمكن القضاء على شروبه إلا

(١) بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ وفى سورة الحجرات نهى عن السخرية بين الناس موجه إلى المؤمنين والمؤمنات (الآية ١١) .

(٢) ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ سورة النور ، : الآية ٥٩ .

(٣) الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر د. محمد البهى ط بيروت سنة ١٩٧٦ .

(٤) سورة النور ، الآية : ٣٠ ، ٣١ .

(٥) وعدم مصافحة النساء يدخل فى باب الورع الشخصى وعدم مبايعة النبى ﷺ للنساء بيده من خصوصياته ولكن الإمساك بيد المرأة بحجة المصافحة والسلام فهو محظور سدا للذرائع - راجع بحوث وفتاوى فى قضايا إسلامية معاصرة للشيخ جاد الحق على جاد الحق ط ١ ص ١٧٩ .

بالعزل الكامل بين الرجال والنساء لأن هذا العزل الكامل بين الرجال والنساء من شأنه أن يوجب المشاعر ويفتح الأبواب الخلفية للقاء غير المشروع فضلا عما فيه من سوء الظن بالمسلمين والمسلمات جميعا ، وكأن المسلم مجرد ذكر والمسلمة مجرد أنثى وكان كلا منهما لم ينل من الإيمان بالله والحفاظ على دينه وخلقه ما يمكنه من اجتناب المعصية في جميع الأحوال أو على الأقل في غالب الأحيان .

إن اللقاء في جماعة من الرجال والنساء بأدب الإسلام في القول والنظر والسلوك جائز - وهو اللقاء الذي تترتب عليه جميع مصالح الناس في أى مجتمع بل إن اللقاء بأدب الإسلام الذى ذكرناه أكثر تحقيقا للمصالح المقصودة دينيا ودنيويا وهو أفضل من عزل مجتمع النساء عن مجتمع الرجال عزلا تاما ، وكان الله تعالى فرض علينا ألا تكون هناك معاص وذنوب يتوب الإنسان منها إلى الله فيتوب عليه وكان الله تعالى لم يخلق لنا المال والبنين والنساء وسائر الزينة والنعم في الأرض فتنة للناس وللمؤمنين ليميز الخبيث من الطيب - ولا يصح أن يكون سد الذرائع ومنع الفتنة سببا جائزا للفصل الاجتماعى الكامل بين الرجال والنساء فى المسجد وفى المدرسة وفى كل مكان للعمل وفى كل مناسبة للقاء العام بين الناس - فاللقاء العام بين الرجال والنساء فى أدب الإسلام وبشروطه ليس محرما لأنه فى الغالب الأعم - والأحكام تبنى على الغالب - لا يترتب عليه مفسدة ، ولقاء الرجل والمرأة فى حضرة الناس جائز كذلك وحديث الرهط من الرجل إلى المرأة الواحدة ليس ممنوعا ومبنى ذلك أن المفسدة عند أسوياء الناس لا تترتب عليه ولا يحتمل وقوعها والعبرة هنا فى هدف اللقاء والمصلحة منه وفى مسلك الرجال والنساء فيه قولاً وفعلاً ولباساً وزينة^(١) .

لقد قضت فطرة الله فى الخلق أن يميل الرجال والنساء إلى بعضهم البعض وليس مطلوبا بحكم الفطرة والخلق الإلهى للبشر أن يحرم الاتصال بين المرأة والرجل أو الرجل والمرأة تحريما كاملا ومؤبدا . . ولكن المقصود أن تكون المرأة فى مكانتها وكرامتها التى أعطاها لها الله شريكه الرجل وقرينته وأم أبنائه ونعمة الله عليه . . وذلك بأن تكون عفيفة شريفة تغض

(١) تراجع أمثلة ظاهرة الوضوح فى معناها أوردتها الأستاذ عبد الحليم أبو شقة فى كتابه تحرير المرأة فى عصر الرسالة الجزء الثانى ، الفصل الثانى وأدلته التى أوردتها فى هذا الشأن من أحاديث الرسول ﷺ ومن أحكام الفقه - ومشاله ما ورد فى كتاب النبى فى القرآن الكريم للشيخ جاد الحق على جاد الحق رحمه الله - العدد التاسع من قضايا إسلامية معاصرة ص ١٧٤ .

البصر ولا تتبرج حتى تقترن بالرجل وتتزوجه وتعيش معه بكلمة الله فقد قضت الفطرة بميل كل جنس للآخر ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ﴾^(١) . . فكل نعم الله علينا لا تخلو من فتنة للمسلم ويقول تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ﴾^(٢) ولم يقل أحد بتحريم النعم لأن فيها فتنة^(٣) . وإنما تؤخذ من حلها بحكم الشرع ولا يستطيع مبدأ سد الذرائع مهما بالغنا فى تطبيقه أن يصادر الفتن كلها .

والبديل المرفوض هو ما نراه فى مجتمعات إنسانية كثيرة فى العالم تبدو متمدنة - ولكن المرأة لا عفة لها منذ صغرها . . وقد هان على الآباء والأمهات والأقارب أن تكون الفتاة - الابنة والأخت وحتى الزوجة - معروضة فى أزهى صورة فى أسواق المجتمع ، وكانت النتيجة أن شاعت الفاحشة وهان أمرها وأخذت النساء بكلمة الشيطان وأخذ الأبناء غير الشرعيين بجرائم الرجال والنساء . . وضاعت حقوق المرأة حين أسلمت نفسها للشيطان . . من أجل ذلك كان حجاب المرأة وزياها فى الإسلام - ولم يتكر الإسلام ذلك كله ابتكارا ولم ينشئه إنشاء . . فهو معروف فى الأديان وفى المجتمعات الإنسانية قبل الإسلام^(٤) .

الزى وزينة المرأة خارج البيت :

نبادر إلى القول بأن كلمة حجاب فى اللغة تعنى الحائل أو العازل أو الساتر وقد وردت الكلمة بهذا المعنى فى القرآن الكريم عدة مرات مثل قوله تعالى فى وصف مشاهد يوم القيامة ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ ﴾^(٥) ومثل قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ ﴾^(٦) وقوله

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٤ .

(٢) سورة الفرقان ، الآية : ٢٠ .

(٣) هناك قاعدة أصولية وهى أن الأحكام الشرعية تبنى على الغالب فى فطرة الناس وفى سنن الحياة الكونية والاجتماعية - وهذا معنى قولنا أن الإسلام دين الفطرة ولذلك لا يكون تجنب الفتنة بعزل الرجال عن النساء عزلا كاملا ولكن بتحصين النساء والرجال بالهدى الإلهى ومنع ما يؤدى فى الغالب إلى إحداث الفتنة أو زيادتها .

(٤) حجاب المرأة ، الشيخ عطية صقر ، وتحدث عن الحجاب قبل الإسلام ص ١٢ / ٥ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ٥ .

(٦) سورة الأعراف ، الآية : ٤٦ .

تعالى ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾ (١٦) فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا ﴿^(١) وفي البخارى عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ حين تزوج صفية بنت حيى اختلف المسلمون فى اعتبارها زوجة وأما للمؤمنين أو ملك يمين فقالوا إن حجبها فهى أم للمؤمنين وإن لم يحجبها فهى عما ملكت يمينه^(٢) - فكان معنى الحجاب لديهم قاصرا على زوجات النبي فحسب وليس أمرا عاما للنساء بمعنى أن يعتزلن مجتمع الرجال مطلقا .

والفارق يبدو فى أن نساء المسلمات لسن مطالبات بأن يكون بينهن وبين الرجال فى المجتمع حجاب ولكنهن يطالبن بزي الإسلام ولباسه^(٣) حسبما قرره الشرع .

ولاشك أن الشرع الإسلامى لم يفرض زيا خاصا تلتزم به المرأة فى سائر أوقاتها وأحوالها واللباس بطبيعته فى مادته ومظهره ومميزاته يعد أمرا عرفيا - ولكن الإسلام رغبة فى حفظ كرامة المرأة وصيانة بدننها عن أن يكون عرضا أو غرضا للرجال يتطلب فى الزى عدة شروط تحقق هذه المقاصد إلى جانب التيسير على المرأة وتمكينها من أداء عملها داخل البيت أو خارجه وأيما كان هذا العمل المشروع للمرأة أداؤه والقيام بها .

ولمجد فى مسألة الزى آيات من القرآن الكريم :

يقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزُوجَكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾^(٤) .

ويقول تعالى : ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾^(٥) .

ويقول تعالى : ﴿ وَلَا يُدْنِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾^(٦) .

الجلباب : هو كل ما يستر داخلها أو خارجا من كساء والإدناء التطويل والتوسيع بحيث يكون الجلباب ساترا لبدنها وثيابها .

(٢) البخارى كتاب النكاح ، ج ١١ ، ص ٣٠ .

(١) سورة مريم ، الآية : ١٧ .

(٣) بحث الأستاذ عبد الحليم أبو شقة فى كتاب تحرير المرأة فى عصر الرسالة أدلة اختصاص نساء النبي ﷺ دون عامة المسلمات بالحجاب ، ج ٣ ، الفصل الثانى ، دء الباب الخامس .

(٥) سورة النور ، الآية : ٣١ .

(٤) سورة الاحزاب ، الآية : ٥٩ .

(٦) سورة النور ، الآية : ٣١ .

وقد اختلف المفسرون فى معنى النهى عن إبداء الزينة إلا ما ظهر منها وقال البعض إن الزينة الظاهرة هى الوجه والكفان وكحل العين وخضاب الكف وخاتم الإصبع - وقيل إن الزينة الظاهرة هى الوجه والثياب - ومثل الخاتم السوار والإكليل - وجاء فى السجيز فى تفسير القرآن ذلك بالإضافة إلى اليدين إلى نصف الذراع^(١) .

ويؤخذ من مجموع الأقوال فى شأن الزينة التى يمكن إظهارها أنها الوجه والكفان والحلى كالخاتم والسوار وجزء من اليدين (إلى نصف الذراع الذى يظهر فيه الخضاب « الحناء كزينة للمرأة ») ويلاحظ أن ما ذكر من بدن المرأة باعتبارها من الزينة الظاهرة يوافق حال الأغلبية الساحقة من أحوال النساء على امتداد الزمان والمكان - فى أن يكون للإنسان ثياب تغطى بدنه ، والحاجة إلى ظهور الوجه وظهور الكفين ظاهرة لدى الناس جميعا - الرجال والنساء - فالوجه يواجه به الإنسان الناس ويعرف بينهم والكفان لازمان لكل عمل مهما قل شأنه .

وثمة إشارات فى كتب التفسير تكاد تجعل الزى الإسلامى مىسرا أشد التيسير على النساء جميعا بحيث لا تحتاج المرأة الجادة والعاملة فى بيتها أو خارجه إلى غيره فهناك من يرى أن الكف هى بطنها وظهرها إلى الكوعين (أى الكف ظهرا وبطنا وجزء من الذراع إلى الكوعين) - وفى صحيح البخارى فى كتاب الجهاد أن الحاجة اضطرت المرأة إلى تسمير ثيابها وهى تمجاهد بنقل الماء وسقى المجاهدين^(٢) .

وأما القدمان فإن الشرع لا يوجب سترهما عن الظهور وهناك من الأحاديث ما يؤيد ذلك فضلا عن جواز أن تسير المرأة حافية لسبب أو لآخر ، ويدعو أحد العلماء المعاصرين إلى الاجتهاد فى التيسير على المرأة تبعا لأحوال المهنة التى تقوم بها أو شدة الحرارة أو غلبة ظهور جزء من الذراع بسبب العمل أو التيسير فى ظهور العنق لهذه الأسباب^(٣) - وهو رأى يستحق النظر لاسيما وأن عرف الناس استقر على أن جزء العنق أو جزء من الذراع ليس مثيرا للفتنة فى هذا الزمن الذى انفلت فيه الكثيرات إلى تعرية السيقان والأفخاذ والصدر والظهور .

(١) تحرير المرأة ، ج٤ ، ص ٥١ والحجاب وعمل المرأة للشيخ عطية صقر ص ١٩٩ ، ٢١ .

(٢) البخارى ، ج٦ ، ص ٤١٨ ، تفسير القرطبي ج١٢ ص ٢٢٨ .

(٣) تحرير المرأة ، ج٤ ، ص ٢٢ ، ٢٣ ، للأستاذ عبد الحليم أبو شقة (مرجع سابق) .

إن زى المرأة المسلمة يصلح أن يكون زيا للمرأة فى جميع الأحوال فهى ليست فى حاجة - على الإطلاق - لكشف صدرها وسيقانها وسائر بدننها وهى ترمى لعمل جاد أو محترم أمام الناس جميعا إلا أن يكون الهدف إثارة الفتنة وعرض المفاتن فى سوق الجنس - وهى سوق عظيمة الكسب - وإن كان حراما - فى هذه الأيام .

وثياب المرأة المسلمة ما دام القصد منها الحفاظ على كرامة جسدها وعلى صون كرامتها مما يحقق ما ذكرناه يلزم أيضا ألا تكشف عما تحتها مما أمر الله بستره ولا تكون ضيقة بحيث تصف بدقة ما تحتها ولا يكون فيها تعمد للتشبه بلباس غير المؤمنات^(١) أو تعمد التبرج ولفت الأنظار باللون الصارخ والزينة المبالغ فيها ولا شك أن كل امرأة تنشئ الاحترام فى مجتمعها تحرص على ذلك من تلقاء نفسها .

والحقيقة أننا لا نرى داعيا لشدة الجدل والمناقشة فى أمر تغطية وجه المرأة وكأنه أهم الأمور فى المجتمع الإسلامى - فالثابت أن سفور وجه المرأة كان هو الغالب فى المجتمع الإسلامى عهد النبوة ولولا سفور وجه المرأة ما كان للأمر القرآنى بغض البصر حكمة ظاهرة فقد أمر الله المؤمنين والمؤمنات بغض البصر^(٢) وفى السنة أن الرسول ﷺ أمر رجلا تزوج من امرأة من الأنصار أن ينظر إلى وجهها وذلك كثير فى أمر الخطبة فكيف يكون النظر إذا كان الوجه مغطى ولا يعقل أن يجيز الشرع النظر إلى «عورة» وثمة إذن نبوى يجيز للمرأة كشف وجهها فى حديث أسماء بنت أبى بكر حين قال لها النبى ﷺ «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وأشار الرسول ﷺ إلى وجهه وكفيه» .

وقد أوسع الأستاذ عبد الحليم أبو شقة فى التدليل على جواز كشف وجه المرأة بما لا مزيد عليه فى الأدلة من الأحاديث النبوية والوقائع الصحيحة وما يستدل عليه من مجموع ما ورد خاصا بالمرأة فى أحوال عديدة ومناسبات مختلفة .

(١) قصد التشبه فى ذاته هو المحرم ولكن ما يصلح من الزى وتحقق فيه الشروط الشرعية يجوز للمرأة المسلمة اتخاذه حتى ولو كان غير المؤمنات يستعملنه ويرتدينه مادام القصد اختيار الزى الذى يوفر الراحة أو الفائدة للمرأة تبعاً لحاجات عملها أو مستواها الاجتماعى وليس المقصود مجرد التشبه .

(٢) تحرير المرأة فى عصر الرسالة ج٤ ، ص ٨٧ - ومثاله ما ورد فى بحوث وفتاوى إسلامية فى قضايا معاصرة للشيخ جاد الحق على جاد الحق رحمه ح١ ص ٣٠٣ ط ٩٢ ، ويقول الأستاذ الشيخ عطية صقر إن الأمر بإدناء الجلابيب أو ضرب الخمار على الجيب ليس نصا فى ستر الوجه - الحجاب وعمل المرأة ص ٢١ .

ونرى أن القول بوجوب تغطية الوجه كواجب شرعى هو قول لا يتفق به المسلمون اليوم ، وهو تضيق قد لا يستجيب لحاجات المرأة فى هذا العصر على اختلاف البيئات والأعراف والتقاليد والمستويات الاجتماعية والثقافية ، فضلا عن تعريض المسلمات عند تغطية الوجه إلى إلزامهن بكشفه فى أحوال عديدة الأمر يحتاج فيها إلى التثبت من الشخص ذاته ومن صدق مظهره - كما فى أداء الشهادات - أو بعض الأماكن عند الانتقال ، ولكن إذا ألزمت المرأة نفسها بتغطية الوجه تركت لما تريد أخذا بحريتها فى اختيار لباسها فى حدود الشرع^(١) فلا يستطيع أحد أن يمنع امرأة تريد تغطية وجهها ولكن يجوز إلزامها بكشفه لغرض مشروع وعن يملك إلزامها بذلك كما ذكرنا من قبل ومن أرادت الأخذ بالأحوط أو الأفضل فى نظرها فلا يمنع الشرع منه .

قرأت كتابا من ثلاثة أجزاء كتبه مؤلفه من مئات الصفحات لإثبات أن تغطية الوجه هو الواجب وغيره غير صحيح ، فحزنت لضياح جهده فى مثل هذه المسألة الفرعية والجزئية مع أن فيها منذ الصدر الأول للإسلام ومنذ عصر نشأة الفقه وازدهاره وحتى هذا العصر^(٢) - سعة فى الفقه وفى النظر وبابا من التوسعة والتيسير على مئات الملايين من المسلمات من مختلف الأجناس والأعمار والعادات والأعراف والبيئات والمستويات فضلا عن فائدته الكبرى فى الدعوة إلى الإسلام بين غير المسلمين فالزى الإسلامى بما يضمنه للمرأة من احترام وصون لقدرها وعفتها لا يمنعها من أداء أى عمل نافع ولا يضيق عليها فى علم أو انتقال والتيسير أولى بالاتباع فى المجتمعات المعاصرة .

إن المرأة المسلمة لا تؤخذ إلا بكلمة الله ولا يستمتع بأنوثتها وما وهبها الله من رقة وجمال إلا القرنين . . والزواج - عارفا بفضلها حافظا لكرامتها وهى ليست معروضة للكافة فى مفاتن الجسد ينظر إليها ويجترىء عليها من لا يفيض بصره ولا من لا يستعفف عن قضاء وطره حراما .

وفى كتاب حضارة العرب يقول الكاتب الفرنسى جوستاف لوبون «أن جميع الأوروبيين الذين أتبح لهم الاطلاع على الحرير يعجبون من حب النساء لأزواجهن وتربية أولادهن

(١) د. يوسف القرضاوى الحلال والحرام فى الإسلام ط الاتحاد العالمى للمنظمات الإسلامية ١٩٧٧ ص ١٥٠ .

(٢) يراجع بحوث وفتاوى فى قضايا معاصرة للشيخ جاد الحق على جاد الحق رحمه الله ط ١ ص ٣٠٧ .

وتدبير أمور بيوتهن وينظر الشرقيون إلى رجال الغرب الذين دفعوا نساءهم إلى العمل فى التجارة والصناعة وغيرها كما ينظرون إلى صاحب جواد أصيل كريم يستخدمه صاحبه فى جر العربات « لقد فهم هذا الأوربى منذ أكثر من مائة عام ما يخفى على بعض المسلمين والمسلمات اليوم ، إن الحجاب فى رأيه جعل للمرأة قيمة عليا لدى زوجها وفى أسرته وفى المجتمع .. بينما المرأة المكشوفة والعارية أمام الناس جميعا لا تكتسب بعريها حتى فى نظرهم قيمة .. وهو الفارق الذى أشار المفكر الفرنسى إليه بوضوح .

وقد ذكرنا من قبل أنه فى غياب الهدى الإلهى .. نشط شياطين الأنس منذ عهد النهضة الصناعية فى نهاية القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر فى جذب المرأة إلى أسواق العمل بلا ضابط واستمر ذلك فى المجتمعات الغربية ، ورغم ظهور نتائجه فى كثير من المجتمعات من تفكك الأسرة وشيوع الأبناء غير الشرعيين وزيادة نسبة الطلاق وغير ذلك فما زالت المجتمعات الأوروبية وبعض مجتمعات المسلمين غارقة فى أوهم الحرية والمساواة بين الرجال والنساء .. بل إن بعض المجتمعات الغربية الآن تفزع من ذكر الحجاب وتحاول منعه بكل طريق - مع أنها لا تمنع العرى ولا تتعرض للتبرج ولا تتجنب شيوع الفاحشة ويصدق عليهم قول الله تعالى ﴿ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾^(١) .

والزى الذى ألزم به الإسلام المرأة لا يعوقها عن عمل ولا يقيد حريتها فى قضاء مصالحها ومصالح أسرته هذه حقيقة ملموسة ولكن شياطين الإنس من الرجال والنساء يريدون أن تكون المرأة فى زيتتها وتبرجها ملهأة للرجال فى الطريق وفى المكاتب والمتاجر .. والأسواق وفى كل مكان ترتاده^(٢) ، وللعاقل أن يسأل نفسه .. هل تضر المرأة أحدا أو تعتدى على حق أحد لو احتشمت وغطت جسدها إلا ما لابد من ظهوره ؟ .. هل يضير أحدا أن تغطى المرأة شعرها وتطيل ثيابها وتختار ما يستر الجسد من لباس ؟ وهل يمنع هذا الزى امرأة من التعلم إلى ما تستطيع أن تصل إليه فى العلم أو تعمل فى مالها كل عمل مشروع وهل يعوقها هذا الزى عن العمل طيبة أو معلمة أو تاجرة ؟

ولذلك فإن البلاد التى تعد الحجاب ظاهرة خطيرة .. وتعتبره مؤشرا على الانتماء الدينى

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٦ . ومن المحزن أن دولة إسلامية تفعل تزلزلا وتقربا إلى أوربا التى ترفض حتى الآن أن تضمها إلى عضوية اتحادها .

(٢) المرأة فى الإسلام ، د. مصطفى السباعى - رحمه الله .

فى مجتمع علمانى (أى يرفض الدين ويحاول عزله عن الحياة الاجتماعية) تنتهك مبادئ وحقوق الإنسان إذ أن حق الاعتقاد والتدين من أهم الحقوق الأساسية للإنسان . . ونص عليه فى الميثاق العالمى سنة ١٩٤٨م ونص عليها أيضا فى الاتفاقية الدولية (العهد الدولى للحقوق المدنية الصادر سنة ١٩٦٦م) والقول بأن المجتمع العلمانى يرفض أن يشير الزى إلى انتماء دينى من شأنه أن يجرّد الحق الأصيل - وهو حرية الاعتقاد والتدين - من مضمونه - كما يجرّد الحق فى الحرية فى جانب هام - هكذا يبدو الأمر كما لو كان موجهاً ضد الإسلام بالذات وقيمه الاجتماعية إذ أن الحجاب للمرأة المسلمة هو الالتزام بواجب دينى . . فضلا عن التوجه الإنسانى إلى مجتمع فاضل لا تكون فيه المرأة سلعة أو ملهة للرجال وليس فى ذلك خطر من أى نوع على أى مجتمع إنسانى بل الخطر كله يتأتى من محاولة إجبار المجتمعات الإنسانية كلها على العيش فى نمط اجتماعى واحد - هو النمط الأوروبى بالذات - وقد ظهرت عيوبه الجسيمة فى العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن - كما أن فى ذلك إهمالا متعمدا للمواثيق الدينية والتاريخية والحضارية للمجتمعات المسلمة .

ضوابط المشاركة الاجتماعية :

إن مشاركة المرأة المسلمة فى المجتمع تتحدد فى الإسلام على أساس ضرورات جنس المرأة واحتراما وتقديرا لفطرتها وملكاتا وقدراتها ودورها وجهدها لبقاء الحياة واستمرارها ، أما محاولة إلغاء الفوارق الفطرية - فى الخلق الإلهى بين الرجل والمرأة - فلن تكون لصالح المرأة أبدا - إن الفطرة والسنة الاجتماعية العامة منذ بداية الخلق ميزت الرجل بقدرات وملكات خاصة . . وميزت المرأة بقدرات وملكات أخرى ، بحيث يتكامل النوع البشرى ويتكافل فى آداء رسالته الكبرى فى الخلافة الإنسانية بعبادة الله وحده وتعمير الأرض بالحق والخير والسلام لكل البشر ، أما محاولة التصدى بغير حق لسن الفطرة والعدوان عليها بإلغاء تلك الفوارق . . فهو عمل يتسم بالجهل ويؤدى إلى الإضرار بالمرأة أكثر مما يؤدى إلى تحقيق المساواة المزعومة .

وفى المجتمعات الإنسانية كلها قديما وحديثا وحتى فى الوقت الحاضر . . تبدو مشاركة المرأة فى الحياة الاجتماعية خارج بيتها أقل من مشاركة الرجل . . إذ المرأة لها رسالة متميزة

هى وحدها التى تملك الطاقات والملكات التى تحقق هذه الرسالة ، ويبدو ذلك واضحا من نسبة مشاركة المرأة فى العمالة بجميع صورها فى أكثر البلاد الأوروبية وفى الولايات المتحدة الأمريكية . . إذ تزيد نسبة الرجال دائما وبفارق ليس ضئيلا . . إذ قدرت نسبة النساء العاملات فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٥م - بـ ٣٥٪ وفى بلدان أوروبا - بلجيكا والنمسا وألمانيا وإنجلترا - بـ ٢٦,٢٪ ، ٢٩,٩ ، ٣٠,٢ ، ٣٢,٩٪ على التوالى ، وتزداد النسبة فى البلاد التى كانت خاضعة للحكم الماركسى فى الاتحاد السوفيتى السابق . . إذ تبلغ أكثر من ٤٢٪ وإلى أن تصل إلى ٤٨,١٪ فى رومانيا ولذلك فى نظرنا دلالة مهمة إذ كلما ارتفع شأن حرية الإنسان وكرامته فى مجتمع معين وترك للمرأة الاختيار بين رسالتها الكبرى الخالدة فى خدمة أسرتها وأبنائها وبين العمل فى خدمة الآخرين فى المتاجر والمصانع والملاهى اختارت المرأة رسالتها فى الأمومة وفى تربية الأجيال وفى خدمة الأسرة .

وثمة أمر آخر يعتبره الأوروبيون - وبعض نساء المسلمين - خرقا للمساواة بين الرجل والمرأة - وتمييزا بسبب الجنس . . وهو مسألة الشهادة فى شؤون المعاملات وفى الجرائم أمام القضاء .

فمن المبادئ المقررة فى الشريعة أن نصاب الشهادة الكاملة التى يحكم على أساسها القضاء فى الحقوق وفى العقوبات الجسيمة - مثل الحدود والقصاص هو رجلان أو رجل وامرأتان - فشهادة المرأة تعد فى هذه الحالة على النصف - من شهادة الرجل - قال تعالى : ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(١) .

لذلك لا تجوز شهادة المرأة وحدها إلا فيما لا يطلع عليه الرجال مثل أمور النساء كالبكا والحيض والرضاع وعيوب المرأة تحت ثيابها ، والحكمة فى ذلك أن الاهتمام والنسيان وارد بالنسبة للمرأة أكثر مما يرد على الرجل . . لاسيما فى الأمور العامة . . ومن المؤكد أنه فى كل المجتمعات نرى الرجال يغشون الأسواق وأماكن العمل ومواطن النزاع بين الناس أكثر من النساء ولهم قدرة على الاهتمام بها وملاحظة ما يقع منها أكثر من النساء . . كما أن المرأة لا تميل بفطرتها إلى رؤية النزاع لاسيما إذا كان يشوبه العنف أو العدوان

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٢ (إعداد جريمة الزنى التكاملة الأركان فإن نصاب الشهادة فيها أربعة شهود) .

الظاهر . . فجعلت شهادة امرأتين فى مقام شهادة رجل واحد ، وعلل القرآن الكريم ذلك بأنه قد تنسى واحدة شيئا مما تحمله الشهادة فتذكرها الأخرى ، وليس فى الأمر ما ينقص من شأن المرأة . . فهو تخفيف عنها فى أصل الشرع ، وقواعده كما جرى التخفيف عنها فى عدم قضاء ما يفوتها من صلاة وقت أن تكون حائضا - وذلك للتخفيف حتى لا تعيد صلاة أيام عديدة . . ولذلك علل الرسول صلوات الله عليه وسلامه - نقصان الدين - بأنه فوات الصلاة فى أيام الحيض وخفف عن المرأة بسببه ونقصان العقل بالنسيان فجعل إلى جانب المرأة فى الشهادة امرأة أخرى تذكرها إذا نسيت - أما ما يجرى العرف على أنه لا يطلع عليه إلا النساء فهن أحق بالشهادة فيه مهما كانت قيمته مثل أمور الحمل والولادة وما يخفى من أمور المرأة على الرجال شرعا أو عرفا . . وكذلك للمرأة أن تشهد ويؤخذ بشهادتها فى أحوال الضرورة كأن يقع الحدث فى أماكن خاصة بالنساء أو قضت الظروف بعدم تواجد أحد سوى المرأة^(١) - ويلاحظ أنه فى العقوبات البالغة مثل القصاص أو القطع . . فإن الاحتياط فى توقيع العقوبة هو المبدأ العام . . ولذلك كان للمرأة سند وظهير - امرأة أخرى - تشهد معها وتعينها إذا نسيت - هذه هى العلة - وهى التخفيف فى الأمور الاجتماعية - كما حدث التخفيف فى أمور العبادة ولا علاقة لذلك بتمييز الرجل عن المرأة بسبب الجنس وحده إذ الأمر خاص بحقوق الآخرين التى يجب الاحتياط فيها^(٢) مع التسليم بأن الرجل والمرأة قد يتفوق أحدهما على الآخر ذكاء وفهما وملاحظة للأمور كما هو مشاهد ومحسوس - وليس فى مسألة الشهادة سوى تغليب السنن الاجتماعية أو الفطرية . . إذ المرأة فى كل المجتمعات قديما وحديثا لا تغشى الأسواق ومواطن النزاع كالرجال ، ولا رغبة لها فى تتبع ما تراه من حوادث العنف أو غيرها من وقائع الحياة اليومية ، ويقطع بصحة ذلك أنه فى كل المجتمعات الإنسانية وفى جميع الأحداث التى تعرض فى دور القضاء للحكم فيها تكون الغلبة فى أداء الشهادة للرجال بحكم انخراطهم فى خضم الحياة اليومية بأكثر وأشد من النساء وفى العالم الإسلامى بالذات نجد توجيهها قرآنيا ينبه إلى رسالة المرأة فى بيتها ونحو أسرتها ، ﴿ وَقرْنِ فِي

(١) تراجع أمثلة كثيرة وردت فى كتاب الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لأبن القيم وهو من متأخري الحنابلة وفيها تخفيف ومراعاة للمصلحة العامة .

(٢) ويلاحظ أنه بين الزوجين وفى مسألة هامة وهى اتهام الزوج لزوجته بالزنى - وفى اللعان تتساوى شهادة الزوجة والزوج فى الايمان التى يترتب عليها الحكم - راجع بحوث وفتاوى إسلامية فى قضايا معاصرة - ط ١ ص ٣٣٤ .

﴿يُوتِكُنَّ﴾^(١) وليس المقصود من ذلك الحبس فى البيوت - لأن البيت هو المأوى وهو السكن والملاذ الذى تجد فيه الأسرة كلها ونساء راحتها ، ولكن المقصود هو «تغليب الرسالة - الحقيقية للمرأة» والتى تناسب فطرتها وملكتها النفسية .. فعمل المرأة داخل بيتها ومن أجل أولادها وزوجها هو عمل جليل وليس مجرد عمل غير مدفوع الأجر .. (كما يوصف لدى الخبراء الدوليين فى شؤون المرأة) فالأجر هنا لا يقتصر على الأجر المادى الذى يقدمه صاحب العمل .. وإنما يتسع ليشمل ما تناله الأسرة من نجاح وما تحققه من سعادة لأفرادها جميعا من خلال أداء المرأة لرسالتها فى البيت ، ويبقى بعد ذلك الأجر العظيم فى الدنيا والآخرة من الله عز وجل وبذلك تستقيم الحياة الإنسانية فى الأسرة وفى المجتمع كله .

البديل عن هدى الدين فتنة وفساد كبير :

إن الإسلام هو الذى قدر المرأة حق قدرها بدءا من تكريمها كإنسان ، ﴿ ولقد كرمنا بنى آدم ﴾ ثم جعلها ندا للرجل لأنهما خلقا من نفس واحدة .. وكان التكليف والجزاء والثواب للرجال وللنساء على قدر العمل وليس على أساس الجنس .. وأحاط الإسلام المرأة برعاية خاصة .. فالأصل أنه يخفف عنها ويعتني بها ويتحمل الرجل الإنفاق عليها وقضاء حاجاتها والام مقدمة فى استحقاق البر والحب والمودة - حتى على الأب .. والمرأة فى الإسلام لا تؤخذ إلا بكلمة الله وليست ملهأة أو متعة سائغة للرجال فى المتاجر والأسواق والمكاتب والمصانع - وهى فى البيت راعية ومسؤولة عن رعيته الزوج والأبناء - وأمر الله الرجال بمعاشرة الزوجة بالمعروف - وأوجب الإسلام فى الرجال والنساء جميعا أن يلتزموا العفة فى القول والعمل وأن يتجنبوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن .. وكل ذلك من أجل مجتمع عادل وفاضل لا تزول فيه حرمان النساء ولا ترتفع فيه أصوات النساء ضد الرجال ولا يستطيع فيه الرجل ظلم النساء ، وتستطيع المرأة فى هذا المجتمع أن تحيا داخل الأسرة وتشارك فى الحياة الاجتماعية خارجها .

(١) سورة الاحزاب ، الآية : ٣٣ .

- وفى كلمة أخيرة - فإن كل جهد يبذل فى سبيل المرأة إعزازاً لقدرها وعرفاناً بحقها وإدراكاً لسمو رسالتها يجب أن يكون النظر فيه إلى المرأة باعتبارها سنداً وظهيراً وشريكاً للرجل فى حياته ، وأن الأسرة هى الصورة الأكمل والأظهر لاجتماع الرجل والمرأة على كلمة الله عز وجل ، كما ينبغى أن يقدر المجتمع المسلم رسالة المرأة الخالدة فى الأسرة وفى تقدم المجتمع ونموه ، وأن تكون منزلتها فيه بحسب قدرها - كأم وزوجة - أكبر وأجل من كل ما يقدمه لها المجتمع من عمل أو أجر خارج بيتها ، حتى لا يبعدها ذلك عن رسالتها الخالدة أو يتعارض معها أو يضيعها ، فالمرأة فى الإسلام هى الأم والزوجة والسكن والمودة والرحمة وهى المدرسة الأولى لكل إنسان عند مولده وهى السند لكل رجل فى حياته وهى الشريك فى تنمية المجتمع المسلم وتقدمه وطهارته وحضارته .

وإذا أعرضنا عن ذلك وحاولنا أن نعزل المرأة عن المجتمع أو نجعلها فى منزلة أدنى من الرجل ، أو حاولنا تقليد مجتمعات غير إسلامية فى تزيف معنى الأسرة وفى إجبار المرأة على دفع ثمن باهظ من كرامتها الإنسانية وحقوقها المشروعة نظير حرية غير حقيقية لا تجد فيها المرأة إنسانيتها أو كرامتها أو أنوثتها ، فإن البديل الوحيد للإعراض عن الهدى الإلهى هو ما نراه الآن من تفكك الأسرة وضياع الأبناء وشقاء الرجال والنساء وهو ما يظهر فى المجتمعات المعاصرة من فتنه وفساد كبير .

والله المستعان

المَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

المَصَادِرُ الْعُلْيَا

• القرآن الكريم

• صحيح البخارى وصحيح مسلم

المَرَاجِعُ

- ١- تفسير القرطبى - الجامع لأحكام القرآن .
- ٢- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ط عالم الكتب الرياض .
- ٣- روائع البيان تفسير آيات الأحكام محمد على الصابونى فى ط مكتبة الغزالى - دمشق .
- ٤- تفسير المنار - الشيخ رشيد رضا .
- ٥- تاج التفاسير لكلام الملك الكبير - محمد عثمان الميرغنى ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٦- المرأة النشأة والتكريم د. أحمد محمد غنيم ط ١٩٨٠ مطبعة الكيلانى فى القاهرة .
- ٧- موانع الزواج دراسة مقارنة - د. أحمد محمد غنيم سنة ٦٨ رسالة دكتوراة من جامعة القاهرة .
- ٨- مقارنة الأديان د. أحمد شلبى الطبعة الخامسة .
- ٩- العولة الأستاذ السيد يس ط الأهرام .
- ١٠- مؤتمر المرأة فى بكن الخصوصية والعالمية د. إيناس طه مركز الدراسات السياسية - الأهرام .
- ١١- بحوث وفتاوى فى قضايا معاصرة الشيخ جاد الحق على جاد الحق ط الأزهر .
- ١٢- النبى فى القرآن الكريم ، الشيخ جاد الحق على جاد الحق ط الأزهر .

- ١٣- حقوق المرأة فى المجتمع الإسلامى د. جمال الدين محمد محمود ط هيئة الكتاب بالقاهرة سنة ١٩٨٤ .
- ١٤ - الوطنية فى عالم بلا هوية د. حسين كامل بهاء الدين ط دار المعارف .
- ١٥ - الإسلام والقرن الواحد والعشرين روجيه جارودى ترجمة كمال جاد الله ط الدار العالمية للكتب والنشر .
- ١٦- فقه السنة الشيخ سيد سابق ط دار الكتاب العربى .
- ١٧- القرآن الكريم وبناء الأسرة المسلمة د. سمير عبد العزيز شليوه .
- ١٨- الدين وقوانين الأحوال الشخصية المستشار على على منصور ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ١٩ - بيت الطاعة وتعدد الزوجات فى الإسلام د. على عبد الواحد وافى .
- ٢٠- الحجاب وعمل المرأة ، الشيخ عطية صقر ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٢١- تحرير المرأة فى عصر الرسالة الأستاذ . عبد الحليم أبو شقة ط مدبولى بالقاهرة .
- ٢٢- شرح قانون الوصية ، الشيخ محمد أبو زهرة - مكتبة الأنجلو الطبعة الأولى سنة ١٩٥٠ .
- ٢٣- المرأة فى الإسلام د. مصطفى السباعى .
- ٢٤- أحكام الوصايا والموارث محمد سلام مذكور ط دار النهضة العربية .
- ٢٥- الإسلام والأسرة والمجتمع محمد سلام مذكور ط سنة ٦٨ دار النهضة العربية .
- ٢٦- الزواج المؤقت ودوره فى علاج مشكلة الجنس محمد تقى الدين ط بيروت .
- ٢٧- حسن الأسوة فيما ثبت عن الرسول فى النسوة محمد صديق خان ط مطبعة الرسالة .
- ٢٨- قصص الأنبياء ، محمد أحمد جاد المولى ، ط بيروت .
- ٢٩- رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر محمد قطب دار الوطن للنشر - الرياض .
- ٣٠- منهج السنة فى الزواج د. محمد الأحمدى أبو النور ، دار السلام للطباعة والنشر ١٩٩٢م .

- ٣١- الوسيط فى النظم الإسلامية الحلقة الثالثة د. محمد القطب طبلية ط دار الفكر العربى .
- ٣٢- إنتاجية مجتمع د. محمود محمد سفر ، الكتاب العربى السعودى ، الطبعة الأولى .
- ٣٣- نظام الحكم الإسلامى د. محمود حلمى ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى .
- ٣٤- المرأة فى القرآن الكريم ، يحيى العلمى ، ط ١٩٨٨ دار العلمى للنشر - الرياض .
- ٣٥- حقوق الأسرة فى الفقه الإسلامى د. يوسف قاسم ، ط دار النهضة العربية .
- ٣٦- الحلال والحرام فى الإسلام د. يوسف القرضاوى ط الاتحاد العالمى للمنظمات الإسلامية .
- ٣٧- بسبب جنسها بالإنجليزية - كاتى فيجز دار ماكميلان للنشر - لندن .
- الفصل الأول هناك فرق ، الفصل الثانى مملكة مقسمة ، الفصل الرابع ، معاقبة الأمومة .

مراجع أخرى :

- ١- الكتاب المقدس (العهد القديم والعهد الجديد) .
- ٢- محاضر اجتماعات لجنة مركز المرأة بالمجلس الاقتصادى الاجتماعى عدد ١٢ محضرًا اجتماع الفصل الرابع بند ٣ .
- ٣- محاضرة الأمير تشارلز ولى عهد المملكة المتحدة فى مركز الدراسات الإسلامية بجامعة أكسفورد .
- ٤- بيان مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بمناسبة الوثيقة المعروضة على مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة ١٩٩٤ - الأمم المتحدة .
- ٥- بحوث إسلامية فى الأسرة والجريمة والمجتمع د. حسن الساعاتى مكتبة سعيد رأفت - جامعة عين شمس .
- ٦- بحث من إعداد فاطمة عمر نصيف مقدم لرابطة العالم الإسلامى مكة المكرمة بمناسبة انعقاد مؤتمر المرأة فى بكين سنة ١٩٩٥ . (على الآلة الكاتبة) .

فهرس الموضوعات

صفحة

الموضوع

5 - ٥

مقدمة

المؤتمرات الدولية وقضية المرأة (العالمية والخصوصية)

١٧ - 17	قضية إنسانية وعالمية
١٩ - 19	الخصوصية الإسلامية فى قضية المرأة
٢٣ - 23	خصوصية مسيحية أيضا
٢٥ - 25	الخصوصية الدينية فى مواقف الدول
٢٦ - 26	مصر - دول الفاتيكان - جمهورية إيران الإسلامية - اليابان -
٣٣ - 33	الجماهيرية العربية الليبية - ماليزيا
٣٦ - 36	الغرب المعاصر والمرأة
٤٠ - 40	المرأة المعاصرة بين جنة الشعارات وتعايسة الواقع
٥١ - 51	التعبير عن المنهج الإسلامى
٥٧ - 57	اتفاقية القضاء على التمييز بين الرجل والمرأة

المرأة فى القرآن الكريم

٦٣ - 63	حديث شامل عن المرأة
٦٩ - 69	التكليف الآلهى للرجل والمرأة
٧١ - 71	نساء فى حياة الأنبياء فى القرآن الكريم

73 - ٧٣	القوامة على المرأة
76 - ٧٦	نساء متميزات فى القرآن
78 - ٧٨	المرأة وظلم الخطيئة الأزلية
80 - ٨٠	الفكر التوراتى وأثاره
83 - ٨٣	براءة الفطرة الإنسانية فى الإسلام
85 - ٨٥	العقوبة الظالمة والرحمة الحقيقية

المرأة فى حياة النبى ﷺ التسوية والتوصية والتكريم

89 - ٨٩	المرأة فى حياة النبى
90 - ٩٠	الرسول والتوصية بالمرأة
92 - ٩٢	الزواج بداية
95 - ٩٥	مجتمع الرجال والنساء
99 - ٩٩	الرسول وتكريم المرأة

المرأة فى الأسرة المسلمة

107 - ١٠٧	الأسرة ضرورة اجتماعية
111 - ١١١	الأسرة فى الإسلام زوج وزوجة
113 - ١١٣	الزواج فى الإسلام

١١٤ - 114	قواعد الاختيار فى الزواج
١١٩ - 119	المحرمات فى الزواج
١٢١ - 121	الزواج حياة دائمة للأسرة
١٢٣ - 123	ماذا عن ملك اليمين
١٢٦ - 126	المرأة وإنشاء الأسرة
١٢٨ - 128	تعارف قبل الزواج
١٣١ - 131	عقد الزواج
١٣٤ - 134	المهر
١٣٥ - 135	الحقوق المشتركة
١٣٧ - 137	الإنفاق على الزوجة
١٣٨ - 138	الشروط فى الزواج
١٤٠ - 140	طاعة الزوجة لزوجها
١٤١ - 141	وصايا فى صحبة النساء
١٤٤ - 144	تعدد الزوجات
١٤٩ - 149	الكنيسة الغربية وتعدد الزوجات
١٥١ - 151	مرونة الأخذ بالتعدد
١٥٢ - 152	القوامة والطاعة
١٥٤ - 154	الخلاف بين المرأة وزوجها
١٥٨ - 158	متى تنتهى رابطة الزوجية

١٦٠ - 160	الطلاق وآدابه تفريق بإحسان
١٦٢ - 162	الطلاق يملكه الرجل والمرأة تطلبه
١٦٣ - 163	التطليق للضرر
١٦٥ - 165	الخلع
١٧٠ - 170	الطلاق من حق الرجل والمرأة التطليق للضرر والخلع
١٧٤ - 174	المرأة والميراث

المرأة فى المجتمع

١٨١ - 181	مجتمع واحد للرجال والنساء
١٨٤ - 184	الحقوق الأساسية للمرأة فى المجتمع
١٨٦ - 186	حق التعليم واكتساب المعرفة
١٩١ - 191	حق العمل
١٩٥ - 195	التأصيل الإسلامى للقواعد المتقدمة
١٩٨ - 198	المرأة والمشاركة الاجتماعية
٢٠٣ - 203	الزى وزينة المرأة خارج البيت
٢٠٩ - 209	ضوابط المشاركة الاجتماعية
٢١٢ - 212	البديل عن هدى الدين فتنة وفساد كبير



دار الكتاب المصري

طباعة - نشر - توزيع

٢٢ شارع قصر النيل - القاهرة ج. م. ع.
تلفون: ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٢٤٣٠١ - فاكسميلي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
ص. ب. ١٥٦٠ - عتيه - الرمز البريدي ١١٥١١ - بريقياً، كنامصر

FAX: (202) 3924657

ATT.: MR. HASSAN EL - ZEIN

AL-MARÁH AL-MUSLIMAH
FI- ASR
AL- AWLAMAH

by

Dr. GAMAL EDIN MAHMOUD

DAR AL-KITAB AL-MASRI
Cairo

DAR AL-KITAB ALLUBNANI
Beirut